شرح الصمدية

آية‌الله العظمى السيد
صادق الحسيني الشيرازي دام ظله

بسم الله الرحمن الرحیم

شرح الصمديه

کاتب:

آیت الله سید صادق حسینی شیرازی

نشرت فی الطباعهٔ:

دار الانصار

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

شرح الصمديه

اشاره

اسم الكتاب: شَرح ُالصَّمديّه

المؤلف: حسینی شیرازی، صادق

الموضوع: ادبیات عرب

اللغه: عربی

عدد المجلدات: ١

الناشر: دارالانصار

مكان الطبع: قم

تاريخ الطبع: ١۴٢٨ ق

الطبعه: اول

مقدمه الشارح

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاه والسلام على محمد وآله الطاهرين، واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى يوم الدين.

وبعد: فيقول صادق بن آيه الله الفقيد الحاج السيد ميرزا مهدى الحسينى الشيرازى (طاب ثراه). هذا شرح مختصر شرحت به ألفاظ كتاب (فوائد الصمديه) للشيخ البهائى +، وتجنبت الاستدلال لمطالب الكتاب ليكون هذا الشرح عوناً للمبتدئ فى حال قرائه كتاب (الصمديه)، والله المسؤول ان ينفع به وأن يجعله ذخرى ليوم القيامه، والله هو الموفق والمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبه المصنف

أحْسَنُ كَلِمَهٍ يُبْتَدأ بها الكلامُ؛ وخَيْرُ خبرٍ يُخْتَتَمُ به المْرَامُ؛ حمدُك اللّهمَّ على جَزيلِ الإنعامِ، والصَّلاهُ

خطبه المصنف

قال الشيخ (محمد بن الحسين بن عبد الصمد) العاملی المعروف بالشيخ البهائی (رضوان الله عليه) مؤلف كتاب «الصمديه» (بسم الله الرحمن الرحيم) وبه نستعين.

إعلم: أن المؤلف + قد استخدم فی خطبه الكتاب براعه الإستِهلال، ومعناها: ابتداء الكلام مناسباً للمقصود، وبعباره اخرى: التعرّض إلى ذكر ما يبحث عنه فی الكتاب من مسائل فی المقدمه رَمزاً واشاره إلى ما فی الكتاب، فقد ذكر فی طیّ مقدمته اسم: الكلمه، والكلام، والاسم والفعل، والحروف، وأفعل التفضيل، والمبتدأ، والخبر، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، وغيرها، للاشاره إلى أنّا نبحث فی هذا الكتاب عن هذه الأشياء وقال ما يلی:

(أحْسَنُ كَلِمَهٍ يُبْتَدأ بها الكلامُ) أی: يُشرع بها الكلام (وخَيْرُ خبرٍ يُخْتَتَمُ به) أی: بذلك الخبر (المْرَامُ) أی: المقصود، تلك الكلمه وذلك الخبر هو (حَمدُكَ اللّهمَّ) أی: حمدك يا الله (على جَزيلِ الإنعامِ) أی: على واسع الانعام، وكثيره (والصَّلاهُ) وهی: طلب الرحمه من الله تعالى.

والسَّلامُ على سيِّد الأنام، محمّدٍ وآله الْبَرَرَهِ الكِرام، سيّما ابْنِ عَمِّه علیٍّ عليه السلام؛ الذی نَصَبه عَلَماً للإسلام ورَفَعَه لِكَسْرِ الأصنام، جازِمِ أعناقِ النَّواصِب الِّلئام، وواضعِ عِلْم

النَّحو لِحفْظِ الكلام،

(والسَّلامُ) وهو: تحيه الناس وصلواتهم (على سيِّد الأنام) أى: سيد الانس والجن، أو: سيد جميع الخَلق (محمّدٍ) | (وآله) وهم على وفاطمه والأئمه الأحد عشر من ولدهما عليهم السلام (البَرَرَهِ) جمع «بارّ» أى: الصادق (الكِرام) جمع كريم، وهو الجامع لأنواع الخير والشرف والفضائل (سيّما) أى: على الخصوص (ابن عَمِّه علىٍّ عليه السلام، الذى نَصَبه) الرسول، أى: عيّنه (عَلَماً) يعنى: هاديا (للإسلام) والمسلمين، أى: جعله النبى إماماً للناس، وعيّنه خليفه عليهم وقد ثبت ذلك بالأدلّه الصحيحه مِن القرآن الكريم والسنه وإجماع جميع فرق المسلمين (ورَفَعَه) النبى | على كتفه (لكَسْرِ الأصنام) التى كانت معلقه بالكعبه المقدسه (جازِم) يعنى: قاطع (اعناق) جمع عُنُقِ (النَّواصِبِ اللِّئام) النواصب: جمع ناصبى، وهم أعداؤه، واللئام: جمع لَئيم، وهو: دَنىء النفس (وواضع) أى: مخترع (علْم النَّحوِ لِحفْظِ الكلام) عن الخطأ، وقد رأيتُ التصريح من الشيعه والسنه والمسيحيين بأن علياً «عليه السلام» هو الذى وضع النحو لحفظ الكلام عن الخطأ().

وبعد:

فهذه الفوائدُ الصّمديّهُ فى علم العربيّه، حَوَتْ من هذا الفنّ ما نَفْعُه أعمُّ، ومعرِفتُه للمبتدئينَ أهمُّ، وتضمّنتْ فوائدَ جليلةً فى قوانين الإعرابِ وفرائدَ لم يطّلع عليها إلاّ أولُوا الألباب،

(وبعدُ) بضم الدال لانه مَبنى على الضم، يعنى: بعدَ الحمد لله والصلاه على النبى وآله عليهم السلام (فهذه «الفوائدُ الصّمديّه») جمع «الفائده» و «الصمديه» نسبه إلى أخ له كما قيل و إسمه «عبد الصمد» كان الشيخ البهائى (رحمه الله) كتب هذا الكتاب لأجله ولذا نسبه إليه وسَمّاه: «الصمديه» وتاء «الصمديه» للتأنيث باعتبار «الفوائد» (فى علم العربيّه) أى: علم النحو (حَوَتْ) أى: جمعت (من هذا الفنّ) أى: فن النحو (ما) أى: الشىء الذى (نَفْعُه أعمُّ) أى: ليس نفعه خاصاً بالمبتدئ بحيث لا يفيد العالم النحوى،

ولا خاصاً بالعالم بحيث لا يفيد المبتدئ، بل نفعه يشمل المبتدئ فى علم النحو والعالم النحوى معاً (ومعرفتُه) أى: معرفه ما فى هذا الكتاب (للمبتدئينَ أهمُّ) من معرفته للعالم النحوى.

(وتضمّنتْ) هذه الصمديه (فوائدَ جليلةً) أى: عظيمه (فى قوانين الإعرابِ) القوانين: جمع قانون، أى: القواعد التى يَعرف الشخصُ الاعرابَ منها (و) تضمنت هذه الصمديه (فَرائدَ) جمع تكسير ل «فريده» وهى: الجوهره النفيسه، والمراد من «الفرائد» النُكَت النحويه اللطيفه التى هى فى هذا الكتاب، و(لم يطلع عليها) أى: على تلك الفرائد (إلا اُلوا الألباب) اُلوا: اسم جمع

وضعتُها للأخِ الأعزّ عبد الصّمد، جَعَلَه اللهُ من العلماء العاملينَ ونَفَعَه بها وجميعَ المؤمنينَ، وتَشْتَمِلُ على خمس حَدائقَ.

ل «ذو» بمعنى: صاحب، والألباب: جمع «لُب» يعنى: العقل، أى: تضمنت هذه الصمديه جواهر نفيسه ما عرفها إلا أصحاب العقول (وَضعْتُها) أى: الّفت هذه الصمديه (للأخ() الأعز «عبد الصمد» جعله الله من العلماء العاملين) بعلمهم (ونفعه) أى: نفع الله عبدَ الصمد (بها) أى: بهذه الصمديه (و) نفع بها (جميع المؤمنين، وتشتمل) هذه الصمديه (على خمس حدائق) جمع حديقه كالتالى:

الحديقه الأولى فيما أردت تقديمه

غُرّه: النحو: علم بقوانين ألفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء. وفائدته: حفظ اللّسان عن الخطأ فى المقال. وموضوعه: الكلمه والكلام؛

الحديقه الأولى

(فيما أردت تقديمه) أى: فى الأمور التى أردت أن أقدّمها على مطالب الكتاب، وبعباره اخرى: انى جعلت الحديقه الأولى كمقدمه لمطالب الكتاب (غُرّه) لها معانٍ، منها: الأوّل، وهو المراد هنا، يعنى: أولاً (النحو علم بقوانين ألفاظ العرب من حيث الاعراب والبناء) يعنى هو أن يعلم الشخص قوانين العرب فى كلامهم من جهه الاعراب والبناء، وسيأتى معنى الاعراب والبناء فى قوله: «فائده» بعد صفحات ان شاء الله تعالى.

(وفائدته) أى: فائده النحو (حفظ اللسان عن الخطأ فى

المقال) يعنى: فائده النحو هى صَون اللسان عن ان يَلحن الانسان فى الكلام.

(وموضوعه) أى: موضوع النحو هو: (الكلمه والكلام) والموضوع هو الأساس الذى يتكلم عنه من أول العلم إلى آخره، فان النحو يبحث عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول،والجمله والمفرد، والحال والتمييز وغيرها، وهذه كلُها إمّا كلمه أو كلام، فظهر ان الأساس الذى يبحث عنه فى النحو دائماً إنما هو (الكلمه والكلام).

فالكلمه: لفظ موضوع مفرد، وهى إسم وفعل وحرف.

والكلام: لفظ مفيد بالإسناد، ولا يتأتى إلا فى اسمين أو فعل واسم.

(فالكلمه): هى التى اجتمعت فيها هذه الشروط الثلاثه: (لفظ، موضوع، مفرد).

فاللفظ: هو ما كان اداء حروفه بواسطه الفم.

والموضوع: هو اللفظ الذى له معنى.

والمفرد: هو اللفظ الذى ليس جمله مركّبه.

فلو نقص واحد من هذه الشروط الثلاثه عن شىء فلا يكون «كلمه» وعليه: فالاشاره مثلاً ليست كلمه لانها ليست لفظاً، والصوت المهمل المسموع مِن الفم ليس كلمه لانه لا يعتمد على حروف الهجاء، واللفظ المهمل مثل «دَيْز» ليست كلمه لانها ليس لها معنى وليست موضوعه، والمركّب مثل جمله «زيد قائم» ليست كلمه لأنها ليست مفرداً، وإنما هى جمله مركّبه.

اذن: فالكلمه هى ما جمعت الشروط الثلاثه. (وهى) أى: الكلمه التى جمعت الشروط الثلاثه: اللفظ الموضوع المفرد، على ثلاثه أقسام (اسم) مثل «زيد» (وفعل) مثل «نَصَرَ» (وحرف) مثل «مِن».

هذا هو الركن الأول من ركنى موضوع علم النحو. وأما الركن الثانى فهو الكلام فعرّفه بقوله: (والكلام لفظ مفيد بالإسناد) أى: انه لفظ يفيد فائدةً بواسطه نسبه شىء إلى شىء آخر، نحو «نَصَرَ زيد» فانه كلام، لانه لفظ نُسِب فيه النصر إلى زيد (ولا يَتَأتّى) أى: ولا يحصل الكلام (إلا فى اسمين) نحو «زيد قائم» ف «زيد» اسم، و «قائم» اسم (أو

فعل واسم) نحو

إيضاح

الاسم: كلمه معناها مستقلّ غير مقترنه بأحد الأزمنه الثلاثه،

«نَصَرَ زيد» ف «نصر» فعل، و «زيد» اسم ولا يحصل الكلام فى أقل من هاتين الصورتين.

وعليه: فقد عُلم من ذلك أنّه لا يتأتى الكلام من فعلين، ولا من فعل وحرف، ولا من حرف واسم، ولا مِن حرفين، لانّ فى الثلاثه الأولى أحد الركنين مفقود، وفى الرابع كلاهما.

إيضاح:

مصدر باب الأفعال مِن «أوضح، يوضح»، وهو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا إيضاح، أى: مُوضِح.

ثم ان المصنف لمّا فرغ من تعريف علم النحو ومن بيان موضوعه ومن تعريف ركنيه، بدأ بشرح وتعريف الاقسام الثلاثه للكلمه مبتدئاً بالاسم، فقال: (الاسم كلمه معناها مستقل) أى: تَدل باستقلالها ووَحْدتها على معنى، مثل كلمه «زيد» فانها تدل على الرجل المعيّن المتميّز بصفات معيّنه، وليست كالحرف الذى لا يَظهر معناه إلا إذا إنضمّ إلى شيء آخر (غيرُ مقترنه بأحد الأزمنه الثلاثه) يعنى: تكون خاليةً عن الأزمنه الثلاثه: الماضى والاستقبال والحال، نحو: «زيد» فانه ليس فيه معنى الماضى ولا الاستقبال ولا الحال، بخلاف الفعل فانه يقترن دائماً بزمان، مثل «نَصَرَ» الذى فيه معنى الماضى، و «يَنصرُ» الذى فيه معنى الاستقبال، «اُنصرْ» الذى فيه معنى الحال.

ويختصّ بالجر، والنداء واللام، والتنوين، والتثنيه والجمع.

(ويختص) الاسم (ب) أشياء تدخل على الاسم فقط، ولا تدخل على الفعل ولا على الحرف وهى أولًا:

(الجر) نحو: «بزيدٍ» فان زيداً صار مجروراً لمّا دخل عليه حرف الجر وهو الباء، ولا يصير الفعل ولا الحرف مجروراً، فلا يقال: «بِنَصَرَ» ولا «بِفى».

ثانياً: (والنداء) أى: صيروره الاسم منادى، ووقوعه بعد حرف النداء نحو: «يا زيد» فلا يدخل حرف النداء على الفعل ولا على الحرف، فلا يقال: «يا نَصَرَ» ولا «يا فى».

ثالثاً: (واللام) أى: دخول الألف واللام على

الاسم، نحو: «الرجل» ولا يدخلان على الفعل ولا على الحرف، فلا يقال: «ألْنَصَرَ» ولا «الفى».

رابعاً: (والتنوين) فانه مختص بالاسم تقول: «زيدٌ» بدخول التنوين على «الدال» الذى هو آخِر حروف «زيد»، بينما لا يدخل التنوين على الفعل ولا على الحرف، فلا يقال: «نَصَرٌ» ولا «فيٌ».

خامساً: (والتثنيه والجمع) فانهما يختصان بالاسم أيضاً، نحو: «زيدانِ وزيدونَ» ومعنى ذلك تعدّد «زيد» إلى التثنيه، والى ثلاثه وأكثر فى الجمع، بخلاف الفعل والحرف، فانهما لا يثنّيان ولا يُجمعان، فلا يقال: «نَصَران» و «نَصَرون» كما لا يقال: «فيانِ» و «فيونَ».

وأمّا «يَنصرانِ» فليس تَثنيهً وتعدّداً فى الفعل، بل هو تثنيه وتعدّد فى الفاعل، وذلك لانه ليس معنى «يَنصرانِ» ان النصر صارَ إثنين، بل المعنى: ان الفاعل الذى يَصدر منه النصر إثنان، وهكذا يَنصرون، فانه: ليس بجمع وتعدّد فى الفعل، بل هو جمع وتعدّد فى الفاعل، وذلك لانه ليس معنى «يَنصرون» ان النصر صار ثلاثه وأكثر، بل المعنى: ان الفاعل الذى يصدر منه النصر ثلاثه وأكثر.

والفعل: كلمه معناها مستقلّ مقترن بأحدها، ويختصّ ب: قَدْ، ولَمْ وتاء التأنيث، ونون التأكيد.

(والفعل: كلمه معناها مستقل) أى: تدل بانفرادها على معنى، نحو: «نَصَرَ» فانه يدل على أنه وُجِد نَصرٌ فى الزمان السابق، وليس كالحرف الذى لا يظهر معناه إلا إذا انضم إلى شىء آخر (مقترنٌ بأحدها) أى: بأحد الأزمنه الثلاثه: الزمان الماضى والزمان المستقبل والزمان الحاضر.

فَ «نَصَرَ» له معنى مستقل يدل على الزمان الماضى.

و «ينصر» له معنى مستقل، يدل على الزمان الحاضر والمستقبل.

و «اُنصرْ» له معنى مستقل، يدل على الزمان الحاضر فقط.

بخلاف الاسم فانه ليس مقترناً بالزمان أصلا ف «زيد» ليس فيه معنى الزمان الماضى ولا الزمان المستقبل ولا الزمان الحاضر.

(ويختصّ) الفعل (ب) أشياء لا تأتى فى الاسم

ولا فی الحرف، وهی:

أولاً: (قَدْ) وتدخل على الماضی والمضارع، نحو: «قد علم، وقد یعلم».

ثانیاً: (ولَمْ) وتدخل على المضارع فقط نحو: «لم یعلم».

ثالثاً: (وتاء التأنیث) الساکنه وتدخل على الماضی فقط، نحو: «ضربتْ».

رابعاً: (ونون التأکید) وهی على نوعین: نون التأکید الثقیله، ونون التأکید الخفیفه، وهما تدخلان على الفعل المضارع وعلى فعل الأمر الحاضر، وعلى فعل الأمر الغائب، مثال الجمیع بالترتیب: «یَنصرَنَّ، یَنصرَنْ، اُنصرَنَّ، اُنصرَنْ، لِیَنصرَنَّ، لِیَنصرَنْ». واعلم أن المصنف + لم یذکر جمیع مختصات الفعل هاهنا، لانه یذکر البقیه فی «تقسیر آخر» وکأنه لم یحب التکرار.

والحرف: کلمه معناها غیر مستقلّ ولا مقترن بأحدها، ویُعرَف بعدم قبول شیء من خواصّ أخویه.

(والحرف کلمه معناها غیرُ مستقل) أی: لا تدل على معنى مستقل، بل یظهر معناه فی غیره، فمثلاً لو قال زید: «سرتُ مِن البصره إلى الکوفه» کان فی الخارج ثلاثه أشیاء: السیر والبصره والکوفه، فالسیر هو المَشْی بین البصره والکوفه، والبصره هی المکان الذی خرج زید منه، والکوفه هی المکان الذی دخل زید فیه، أمّا «مِن» و «إلى» اللذان هما حرفان فلیس فی مقابلهما معنى فی الخارج، وهذا هو المراد من ان الحرف معناها غیر مستقل، یعنی: لیس له معنى مستقلِ لِنفسه، وإنما یظهر معنى الحرف فی ضمن الاسم الذی إقترن به الحرف، ف «مِن» ظهر له معنى الابتداء حینما اْقْتَرَنَ: ب «البصره» و «إلى» ظهر له معنى الإنتهاء حینما اقترن ب «الکوفه».

(ولا مقترن بأحدها) یعنی: ان الحرف لیس مقترناً بأحد الأزمنه الثلاثه، فلیس فیه معنى الزمان الماضی ولا معنى الزمان الحاضر ولا معنى الزمان المستقبل.

(ویُعرف) الحرف (بعدم قبول شیء مِن خواصّ أخَوَیْه) وهما الاسم والفعل، یعنی: علامه الحرف أنه لا یَدخل علیه شیء مِن علامات الاسم، ولا من

علامات الفعل، فمثلاً: إذا أردتَ أنْ تعرف كلمه انها حرف أم لا، تأتى عليه بجميع علامات الاسم مِن الجرّ والنداء واللام والتنوين والتثنيه والجمع، وكذلك تأتى عليه بجميع علامات الفعل مِن «قد» ونون التأكيد والتاءات

تقسيم

الاسم إن وضع لذات؛ فاسم عين، ك «زَيْد»، أو لحدث؛ فاسم معنى، ك «ضَرْب»، أو لمنسوب إليه حدث؛ فمشتقّ ك «ضارِب».

الأربع وهى التاء الساكنه والمفتوحه والمكسوره والمضمومه والسين و «سوف» و «لم» وزَوائد أَنَيْتَ وهى: الحروف الزائده التى تجىء فى أوّل الفعل المضارع. وتُسمّى بالحروف المضارعه، وهى: الهمزه والنون والياء والتاء فإن لم تَقْبل تلك الكلمه شيئاً من علامات الاسم وعلامات الفعل فهى حرف.

تقسيم

مصدر «قَسّم، يقسِّم» مِن باب التفعيل (الاسم إن وضع لذات) والذات هو الشىء القائم بنفسه الذى لا يحتاج وجوده إلى شىء آخر (فاسم عين) يسمّى (ك «زيد»، أو) وضع (لِحدَث) والحدث هو الشىء القائم بالغير، الذى لا يُوجَد بنفسه (فاسم معنى) يسمّى لانه ليس له عين وذات (ك «ضَرْبٍ) مصدر «ضَرَبَ يضْرِبُ»، فان الضرب وجوده قائمٌ بِشخص يصدر منه الضرب، وليس هو شيئاً يوجد بنفسه وقائماً بنفسه فلو لم يكن شخص يُوجِد الضربَ فلا يُوجَد الضرب بنفسه بخلاف مثل «زيد» فانه لا يحتاج فى وجوده إلى الغير بل هو قائم بنفسه.

(أو) وضع (لِمنسوبٍ إليه حدثٌ) أى: لمن نُسب إليه الحدث (ف) ذلك الاسم (مشتقّ ك «ضارِبٍ») فانه اسم وضع لشخص نسب إليه الحدث وهو الضرب.

وأيضاً

إن وضع لشىء بعينه؛ فمعرفه، ك «زيد» والرّجل و «ذا» و «الذى»

أيضاً

مصدر «آض يئيض» بمعنى «رَجع يرجع» وأصل «آض» «أيَض» أجوف يأتى، فالياء المتحركه والمفتوح ما قبلها إنقلبت إلى الألف، دخلت الألف الثانيه فى الألف الأُولى، بطريقه المد فصار «آض»، وكلمه «أيضا» يُؤتى بها

فيما أُريد تَفْريعه على الكلام السابق كقولك «جائنى زيد وجعفر أيضاً» يعنى: وجائنى جعفر، فهنا كلمه «أيضاً» تَفْريع على «تقسيم»، يعنى: تقسيم أيضاً لِلاسم.

(إن وضع) الاسم (لِشيء بعينه) أى: لِشيء مُعيّن معلوم (ف) ذلك الاسم يسمّى (معرفه) والاسماء المعارف على سبعه أنواع:

الأول: الاسم الذى كان سبب مَعرفيّته أنه صار عَلَماً (ك «زيد») فانه وضع اسماً لشخص معيّن ومعلوم.

(و) الثانى: الاسم الذى كان سبب معرفيته دخول الألف واللام فيه نحو: (الرّجل) ف «رجل» بدون الألف واللام ليس اسما لشخص معيّن، فاذا دخلت الألف واللام عليه صار لشخص معين.

(و) الثالث: الاسم الذى كان سبب معرفيته الاشاره إليه نحو: («ذا») فإذا قلت لِشخص: نَصَحنى رجل عالم، لا يَعرف المخاطب ذلك الرجل، فاذا أشرَتَ إليه وقلت: «نصحنى رجل عالم وهو ذا» يَعرفه المخاطب فكانت

و «هُوَ» والمضاف إليه أحدها معنىً

الاشاره سبب معلوميه ذلك الرجل ومعرفيته.

(و) الرابع: الاسم الذى كان سبب معرفيته الموصول نحو: («الذى»). مثلاً إذا جاء رجل عندك وعند زيد يومَ أمس، وفى هذا اليوم تُريد أن تَنقل عن ذلك الرجل كلاماً لزيد، فتقول: «الذى جائنا يَوم أمس قال: كذا وكذا»، فان ذلك الرجل صار معلوماً عند زيد بواسطه الموصول وهو «الذى» فلو لم تقل: «الذى جائنا ... » لم يكن زيد يَعرفه.

(و) الخامس: الاسم الذى صار معرفه بالضمير نحو: («هو») تقول: «نَجَح جواد وهو مريض» فهذا الضمير هو يُعَرِّفُنا على أن الذى صار مريضاً هو جواد.

(و) السادس: (المضاف إلى أحدها) أى: الاسم الذى صار معرفه بسبب إضافته إلى أحد هذه الخمسه السابقه (معنىً) أى: إضافه معنويه، فانه سيأتى مفصلاً: أنَّ الاضافه على نوعين: إضافه لفظيه، وإضافه معنويه. فالاضافه اللفظيه هى: إضافه الصفه إلى معمولها مثل إضافه اسم الفاعل

إلى مفعوله ک «ناصرُ عمرو» ف «ناصر» صفه، اضيفت إلى مفعولها وهوعمرو والاضافه المعنويه هى: اضافه إسم غير صفه إلى أحد هذه الخمسه، فان هذه الاضافه تَجعل ذلک الاسم معرفةً، نحو: «کتاب زيد» ف «کتاب» اضيف إلى «زيد» الذى هو عَلَم، ونحو: «کتاب الرجل» ف «کتاب» اضيف إلى الرجل الذى فيه لام التعريف، ونحو: «کتاب ذا» ف «کتاب» اضيف إلى «ذا»

والمعرّف بالنّداء، وإلاّ فنکره.

وأيضاً:

إن وجد فيه علامه التأنيث ولو تقديراً، ک «ناقه» و «نار»

الذى هو إسم إشاره، ونحو: «کتاب الذى جائنا أمسِ» ف «کتاب» اضيف إلى «الذى» وهو موصول، ونحو: «کتابه» ف «کتاب» اُضيف إلى «الهاء» الذى هو ضمير ففى کل هذه الأمثله يصير الکتاب معلوماً ومعرفةً بجهه اضافته إلى المعرفه.

(و) السابع: (المعرَّف بالنداء) أى: الاسم الذى صار معيّناً ومعرفه لأجل النداء نحو قولکِ لشخص معيّن لا تَعرفه: «يا رجلُ» ف «رجل» صار معرفه لانه وقع منادى.

(وإلاّ) يعنى: وإن لم يکن الاسم موضوعاً لشىء مخصوص معيّن (فَنکره) مثل: «رجل» فانه وضع إسماً لکل رجل سواء کان طويلاً أم قصيراً، أبيض أم أسود، عالما أم جاهلا، وليس موضوعاً لِشخص معيّن.

وأيضاً:

يعنى: تقسيم آخر للاسم: (إن وُجد فيه) أى: فى الاسم (علامه التأنيث) وهى ثلاثه: التاء والألف الممدوده والألف ک «حمراء» المقصوره، وحُبلى (ولو) کانت علامه التأنيث (تقديراً) أى: مقدَّره غير ظاهره.

أمّا مثال ذلک فهو: (ک «ناقه») مثال للمؤنث الموجود فيه علامه التأنيث، وهى التاء («ونار») مثال للمؤنث الذى علامه تأنيثه وهى التاء هنا

فمؤنث، وإلا فمذکّر، والمؤنّث إن کان له فرج فحقيقى، وإلا فلفظىّ.

مقدّره غير ظاهره.

والدليل على أن «نار» ليست مذکّراً، وإنما هى مؤنث وعلامه تأنيثه مقدرّه: التصغير مثلاً فان التصغير يُرجِع الأسماءَ إلى اُصولها، ونحن إبتداءاً نظنّ

بأن «النار» مذكر لعدم وجود تاء التأنيث فيها، ولكن حينما نُصغِّرها يصير «نُوَيْرَه» فَمجيء التاء التى هى علامه التأنيث فى تصغير «النار» دليل على أن «النار» مؤنث ولكن علامه تأنيثها مقدرّه.

وعليه: فالاسم الذى فيه علامه التأنيث ولو تقديراً (فمؤنث) يعنى: ان الاسم الذى يحتوى على علامه التأنيث هو مؤنث، سواء كانت علامه التأنيث ظاهره أم مقدره (وإلاّ) أى: إن لم يوجد فيه علامه التأنيث ولو تقديراً (فمذكّر) ك «رجل».

(والمؤنث) على نوعين: (إن كان له فَرْج) يعنى: ان كان قابلاً للزوج كالانسان والحيوان (فحقيقىّ) أى: يقال له: المؤنث الحقيقى سواء كانت علامه التأنيث فيه ظاهره ك «فاطمه» أم كانت مقدره «كدَعد» إسم امرأه تقول فى التصغير: «دُعَيْده» (وإلاّ) أى: وإن لم يكن للمؤنث فرج، يعنى: لم يكن قابلاً للزوج (فلَفظى) أى: يقال له: المؤنث اللفظى أى المجازى سواء كانت علامه التأنيث ظاهره فيه ك «غُرفه» أم كانت مقدره ك «نار» وليعلم: أن المذكّر أيضاً إما حقيقى ك «رَجُل» أو لفظى أى: مجازى ك «قَمَر».

تقسيم آخر:

الفعل ان اقترن بزمان سابق وضعاً؛ فماضٍ، ويختصّ بلحوق إحدى التّاءات الأربع، أو بزمان مستقبل أو حال وضعاً؛ فمضارع،

تقسيم آخر:

(الفعل إن إقتَرن بزمان سابق) أى: كان فيه معنى الزمان السابق، ك «نَصَرَ» (وَضْعا) حال مِن «اقترن» يعنى: تكون دلالته على الزمان السابق لأجل وضعه للزمان السابق، لا أن يكون هو موضوعاً للزمان المستقبل ثُم يستعمل فى الزمان السابق مثل «لم ينصرْ» فانّ «يَنصر» مِن الأصل وُضِع للزمان المستقبل، ولكن لَمّا دخلت «لم» عليه صار معناه الزمان السابق، فإنْ وُضِع الفعل فى الاصل للزمان السابق (فماضٍ) يعنى: يقال له: الفعل الماضى.

(ويختصّ) الفعل الماضى (بلحوق إحدى التاءات الأربع) أى: ان التاءات الأربع لا تلحق

إلا بالفعل الماضی، وهی:

١- تاء التأنیث الساکنه: نحو: «نَصَرَتْ».

٢- تاء الفاعل المخاطب المفتوحه للمفرد المذکر، نحو: «نَصَرْتَ».

٣- تاء الفاعل المخاطب المکسوره للمفرد المؤنث نحو: «نَصَرْتِ».

۴- تاء المتکلم وحدَه المضمومه نحو: «نَصَرْتُ».

(أو) إقترن الفعل (بزمان مستقبل أو) زمان (حال وضعاً) أی: تکون

ویختصّ بالسّین و «سَوْفَ»

دلالته علی الزمان المستقبل وعلی الزمان الحال مِن جهه انه وُضع فی الأصل للزمان المستقبل وللزمان الحال، نحو: «یَنصرُ» فانه وُضع فی الأصل للدلاله علی زمانَی: الاستقبال والحال، بِخلاف الفعل الذی کانت دلالته علی الزمان المستقبل وعلی الزمان الحال من جهه الاستعمال لا مِن جهه الوضع.

فمثلاً: «أقوم إن قام عَلیٌ غداً» أو: «أقوم إن قام عَلیٌ الآن» ف «قام» فی المثال الأول اُرید به الزمان المستقبل، وفی المثال الثانی اُرید به الزمان الحال، ولکن لفظه «قام» فی الأصل لم یوضع لمعنی الحال ولا الاستقبال.

وعلیه: فإن کان الفعل فی الاصل موضوعاً للحال أو الاستقبال (فمضارعٌ) أی: یقال لذلک الفعل: الفعل المضارع، والمضارع معناه: المشابِه، وإنما قیل له: المضارع لمشابهته إسم الفاعل فی الحرکات والسکونات، مثلاً «یَنْصُر» و «ناصِر» فی کلیْهما الحرفُ الثانی ساکن وفی کلیهما بقیه الحروف متحرکه.

(ویختصّ) الفعل المضارع (ب) أشیاء لا تَلحق بغیر المضارع، وهی:

أولًا: (السّین و «سَوْفَ») نحو «سَینصرُ» و «سوفَ ینصرُ»، واعلم أن الفعل المضارع بنفسه یدل علی الحال أو الاستقبال، فیصح أن تقول: «ینصرُ الآن» ویصح أن تقول: «ینصرُ غداً» ولکن إذا دخل علیه السین أو «سوف» صار مخصوصاً لِلاستقبال، کما انه إذا دخل علیه اللام المفتوحه إختصّ بالحال ف «سینصرُ» و «سوف ینصرُ» معناه: أنه ینصرُ فی الزمان

و «لَمْ» وإحدی زَوائد «أنَیْتَ»، أو بالحال فقط وضعاً؛

المستقبل، فلا یصحّ أن تقول: «زید سینصرُ الآن» أو «سوف ینصرُ الآنَ».

ثانیاً:

(و «لَمْ») نحو: «لم يَقُمْ» وهى تجعل معنى المضارع ماضياً، وتَنْفيه، فمعنى لم يَقم: أنه ما قام فى الزمان السابق.

ثالثاً: (وإحدى زَوائد «أنَيْتَ») اعلم: أن الفعل المضارع كما فى شرح الأمثله مأخوذ من الفعل الماضى، ف «يَضرب» كان فى الاصل «ضرب» ولَمّا أردْنا بناء المضارع زِدْنا فى أوّله حرفاً مِن أربعه أحرف هى: «الألف، والنون، والياء، والتاء» فالألف زيدت فى المتكلم وحده، نحو: «أنصرَ» والنون زيدت فى المتكلم مع الغير، نحو: «نَنصرُ» والياء والتاء زيدتا فى صيغ الغائب والمخاطب نحو: «يَنصرُ» و «تَنصرُ» فهذه الحروف تسمّى زوائد «أنيت»، لأنها زيدت على الأصل وهو الماضى وكلمه «أنيت» تَجْمع هذه الحروف الأربعه.

(أو) إقترن الفعل (بالحال فقط وضعاً) أى: كان فى الأصل موضوعاً لمعنى الحال، نحو: «اُنصرْ» فانه وضع فى الأصل لِلزمان الحال، بخلاف الفعل الذى كان موضوعاً لغير الزمان الحال، ثم استعمل للزمان الحال، مثل: «بعتُ» فانه فعل ماضٍ موضوعٌ للزمان السابق، ولكن حين الاستعمال اُريد منه معنى الحال [إذا كان فى مقام إنشاء البيع لا الإخبار عن البيع]، فان كان الفعل موضوعاً للحال فقط (فَأمرٌ) أى: يقال لذلك الفعل: فعل الأمر.

فأمر ويعرف بفهم الأمر منه مع قبوله نونى التّأكيد.

(ويعرف) فعل الأمر بعلامتين:

الأولى: (بفَهْم الأمر منه) أى: فَهم الطلب منه.

الثانى: (مع قبوله نونى التّأكيد) وهما: نون التأكيد الثقيله، ونون التأكيد الخفيفه، نحو: «اُنصرْ» فان فيه معنى الأمر، مع أنه يَقبل نونى: التأكيد، فيصحّ أن يقال: «اُنصرَنَّ» و «اُنصرَنْ».

وأما إنْ قَبِل نون التأكيد ولكنْ لم يُفهم معنى الأمر منه فهو مضارع ك «ينصرُ».

وإن لم يَقبل نون التأكيد ولكن كان معناه الأمر فهو إسمُ فعلٍ نحو: «صَهْ» أى: أسكُتْ، ولكن لا تلحقه نونى: التأكيد، فلا يصحّ «صَهنّ».

تبصره

الماضى مبنى على

الفتح، إلا إذا كان آخره الفاً أو اتّصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجمع.

تبصره

مصدر «بصر» من باب التفعيل، تقول: «بصر، يبصر، تبصيراً، وتبصرةً» كما تقول: فعل، يفعل تفعيلًا وتفعلةً.

الفعل (الماضى مبنى) لا معرب، وبناؤه (على الفتح) أى آخره مفتوح دائماً، نحو: «نصر» (إلا إذا كان آخره ألفاً) منقلبه عن الواو أو عن الياء، فيصير ساكناً، نحو: «رَمى» و «دَعا» فالألف فى الأول منقلبه عن الياء، لأن أصله «رَمَىَ» والألف فى الثانى منقلبه عن الواو، لأن أصله «دَعَوَ»، وإنما يصير ساكناً لأن الألف لا تقبل الحركه، والتى تقبل الحركه هى الهمزه.

(أو اتصل به) أى: بآخر الفعل الماضى (ضمير رفع متحرك) أى: ضمير الفاعل الذى كون ذلك الضمير متحركاً فيصير آخر الفعل ساكناً أيضاً، نحو: «نَصَرْتُ» فالتاء ضمير الفاعل، وهو متحرك، اتصل بالفعل الماضى فصار «الراء» وهى آخر الفعل الماضى ساكنه، وأمّا إذا اتصل بالفعل الماضى ضمير فاعل ساكن فيبقى الفعل الماضى على فتحه، نحو «نَصَرَتْ» فالتاء ضمير فاعل، ولكنه ساكن، اتصل بالفعل الماضى فلم يتغير الفعل الماضى عن أصله.

(أو) اتصل بالفعل الماضى (واو الجمع) أى: الواو التى هى علامه الجمع المذكر؛ فيصير آخر الفعل الماضى مضموماً نحو: «نَصَروا» فالراء صارت مضمومه، لاتصال الواو بالفعل الماضى.

والمضارع ان اتصل به نون اناث ك «يَضْرِبْنَ» بنى على السكون، أو نون التأكيد مباشره ك «يَضْرِبَنَّ» فعلى الفتح، وإلّا فمرفوع إن تجرّد

(و) الفعل (المضارع ان اتصل به نون إناث) أى: نون الجمع المؤنث (ك «يَضْرِبْنَ» بُنى على السكون) أى يَصير مبنياً، ولا يكون معرباً ويكون آخره ساكناً، فالباء وهى آخر يضرب صارت ساكنه لاتصال نون الجمع المؤنث بالفعل المضارع (أو) اتصل بالفعل المضارع (نون التأكيد) الثقيلهُ أو الخَفيفه (مباشره) أى:

ملصقه تلك النون بالفعل المضارع مِن دون فاصله حرف بين الفعل المضارع وبين نون التأكيد (ك «يَضْرِبَنَّ» فعلى الفتح) أى: يكون مبنياً على الفتح، يعنى: يصير آخره مفتوحاً، ففى هذا المثال صارت الباء وهى آخر حروف يضرب مفتوحه للصوق نون التأكيد بها، اما إذا لم تلصق نون التأكيد بالفعل المضارع، بل فصل بينهما شيء ك «يَضربْنان» الذى فصل فيه النون والألف بين نون التأكيد، وبين يضرب، فيصير آخر الفعل المضارع ساكناً، كالباء فى المثال (وإلّا) أى: وان لم يتصل بالفعل المضارع نون جمع المؤنث ولا نون التأكيد (ف) الفعل حينئذٍ معرب و(مرفوع) لكن (إن تجرّد) أى: بان كان الفعل المضارع مجرداً وخالياً

عن ناصب وجازم، وإلّا فمنصوب أو مجزوم. والفعل الأمر يُبنى على ما يُجزَم به مضارعه.

(عن ناصب وجازم) أى: عن الحروف الناصبه، وعن الحروف الجازمه (وإلّا) يعنى: ان لم يكن الفعل المضارع خالياً عن الناصب والجازم (فَمنصوب) إنْ دخل عليه أحد الحروف الناصبه نحو: «لن ينصرَ» (أو مجزوم) إنْ دخل عليه أحد الحروف الجازمه نحو: «لم ينصرْ».

(والفعل الأمر) الغائب، والحاضر (يُبنى) أى: يصير مبنياً، ولا يكون معرباً، ويكون بناؤه (على ما يُجزَم به مضارعه) يعنى: كل فعل أمر يكون مثل مضارعه حال كون الفعل المضارع مجزوماً.

فمثلاً: «يَنصرُ» إذا دخل عليه «لم» وصار مجزوماً يكون جزمه بسكون آخره «لم يَنصرْ» فكذلك الفعل الأمر من «النصر» يكون مبنياً على السكون نحو: «اُنصرْ، لينصرْ».

ومثلاً: «يرمى» إذا دخل عليه «لم» وصار مجزوماً يكون انجزامه بحذف الياء عن آخره نحو «لم يرمِ» فكذلك فعل الأمر من «الرمى» يكون مبنياً وبناؤه يكون على حذف الياء نحو: «إرمِ، لِيَرمِ».

ومثلاً: «يَدعو» إذا دخل عليه حرف الجزم وصار مجزوماً يكون انجزامه بحذف الواو عن

آخره، نحو: «لم يـدعُ» فكـذلك الفعل الأمر منه يكون مبنياً، وبناؤه يكون على حـذف الواو، نحو: «ادعُ، ليدعُ» وعلى هذا القياس كل فعل أمر يكون مبنياً وبناؤه يكون بمثل انجزام الفعل المضارع من نفس ذلك الفعل.

(فائده)

الإعراب: أثر يجلِبه العامل فى آخر الكلمه لفظاً أو تقديراً

(فائده) مفرد مؤنث من اسم الفاعل من «فاد يفيد» فيكون اسم فاعله: «فائد، فائدان، فائدون، فائده، فائدتان، فائدات».

(الإعراب: أثر يجلبه العامل فى آخر الكلمه) يعنى: الاعراب علامه يَأتى بهذه العلامه العاملُ، ويَجعلها فى آخر الكلمه.

فمثلاً: «ذهبَ زيدٌ» الرفع فى زيد علامه، جاء بها «ذَهبَ» الذى هو العامل فى زيد، ووضع هذا الرفع فى آخر كلمه «زيد».

وهكذا «لن يذهبَ» النصب فى «يذهب» علامه وأثر جاء بهذه العلامه والأثر «لن» الذى هو العامل فى «يذهب» ووضع النصب فى آخر كلمه «يذهب».

ثم ان الاعراب على قسمين:

الأوّل: ان يكون الاعراب (لفظاً) أى: ظاهراً، نحو: «ذهب زيدٌ» و «لن يـذهبَ» ونحوهما، فان الرفع فى زيـد ظاهر، والنصب فى «يذهب» ظاهر أيضاً.

الثانى: (أو) يكون الاعراب (تقديراً) أى: غير ظاهر نحو: «ذهب موسى» فان «موسى» مرفوع لأنه فاعل، ولكن رفعه تقديرى وليس ظاهراً.

وأنواعه: رفع، ونصب، وجر، وجزم؛ فالأولان: يوجدان فى الاسم والفعل، والثالث: يختص بالاسم، والرابع: بالفعل.

والبناء كيفيه فى آخر الكلمه لا يجلبها عامل.

(وأنواعه) أى: أنواع الاعراب: أربعه: (رفع، ونصب، وجر وجزم) يعنى: كل معرب إما مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، أو مجزوم.

(فالأولان) أى: الرفع والنصب (يوجدان فى) كل واحد من (الاسم والفعل) المضارع.

أما الرفع فمثاله: «زيدٌ يذهبُ» ف «زيد» اسم مرفوع، و «يَذهبُ» فعل مرفوع.

أما النصب فمثاله: «رأيت زيداً» و «لن يذهبَ» فان «زيداً»، إسم منصوب، و «يذهبَ» فعل منصوب.

(والثالث) وهو الجر (يختص بالاسم) نحو: «مررت بزيدٍ»

ف «زيد» إسم مجرور، ولا يدخل الجر على الفعل.

(والرابع) وهو الجزم يختص (بالفعل) المضارع، نحو: «لم يَذهبْ» ولا يدخل على الاسم، اما الحرف فلا يَدخله شيء مِن هذه الأربعه لان الحرف لا يصير معرباً حتّى يدخله أحد هذه الأربعه.

(والبناء كيفيه) وهيئه (فى آخر الكلمه لا يجلبها عامل) أى: لا يأتى العامل بتلك الكيفيه لأن الكيفيه ليست أثراً كما كان ذلك فى الإعراب، بل هى حاله ثابته فى الكلمه المبنيه بحيث تكون تلك الكلمه على نفس تلك الحاله دائماً.

وأنواعه: ضم، وكسر، وفتح، وسكون. فالاولان: يوجدان فى الاسم والحرف نحو: حيثُ، وأمسِ، ومنذُ، ولام الجر. والاخيران: يوجدان فى الكلم الثلاث نحو: أين، وقام، وسوف، وكم، وقم، وهل

(وأنواعه) أى: أنواع البناء أربعه أيضاً: (ضم، وكسر، وفتح، وسكون) يعنى: المبنى إما مضموم دائماً، أو مكسور دائماً، أو مفتوح دائماً، أو ساكن دائماً.

(فالأولان) وهما: الضم والكسر (يوجدان فى) كل واحد من (الاسم والحرف) فالاسم المضموم والاسم المكسور (نحو «حيثُ» و «أمس» ِو) الحرف المضموم نحو: (منذُ، و) الحرف المكسور نحو (لام الجر) أى: اللام الجاره مثل: «لِزيد» فاللام حرف وهو مكسور دائماً.

(والأخيران) وهما: الفتح والسكون (يوجدان فى) كل واحد من (الكلم الثلاث) الاسم، والفعل، والحرف (نحو: «أين، وقام، وسوف، وكم، وقم، وهل») ف «أين» إسم مفتوح، و «قام» فعل مفتوح، و «سوف» حرف مفتوح، و «كم» إسم ساكن، و «قم» فعل ساكن، و «هل» حرف ساكن، وكل هذه مَبنيات يعنى: لا يتغير آخر حرف منها أبداً.

توضيح

علائم الرفع أربع: الضمه، والألف، والواو، والنون فالضمه: فى الاسم المفرد، والجمع المكسر، والجمع المؤنث السالم،

(توضيح) مصدر باب التفعيل من «وضح يوضح».

(علائم الرفع) الذى هو من أنواع الإعراب (أربع: الضمه، والألف، والواو، والنون).

اما علامه

الرفع الأولى: (فالضمه) وتكون علامه للرفع فى أربع مواضع:

«الأول»: (فى الاسم المفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثّنًى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستّه، نحو: «جاء زيد» ف «زيد» مرفوع لأنه فاعل جاء، وعلامه رفعه الضمه فى آخره.

(و) الثانى: فى (الجمع المكسر) وهو الجمع الـذى تغيّر ترتيب حروف مفرده، مثـل «رجال» فان مفرده: «رجل» راء، بعـدها جيم، بعـدها لام، ولكن لما جُمع صار «رجال» فَفَصل بين الجيم واللام ألف، فتغيّر فى الجمع ترتيب حروف مفرده تقول: «جاء رجال» ف «رجال» مرفوع لأنه فاعل جاء، وعلامه رفعه الضمه.

(و) الثالث: فى (الجمع المؤنث السالم) والسالم معناه ان ترتيب حروف مفرده بقى سالماً فى الجمع ولم يتغير، مثل: «هنـدات» فان مفرده «هنـد» هاء، بعـدها نون، بعـدها دال، وفى الجمع لم يتغير هـذا الترتيب، وهذا هو معنى «السالم» تقول: «جائت الهندات» ف «الهندات» مرفوع لأنه فاعل جائت، وعلامه رفعه الضمه.

والمضارع.

والألف: فى المثنى، وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين وملحقاته، وهى: كلا وكلتا مضافين إلى مضمر،

(و) الرابع: فى الفعـل (المضـارع) الخـالى عن النـواصب والجوازم، وعمّـا مر فى التبصـره ص٢٧ نحـو: فهو مرفوع، وعلامه رفعه الضمه.

(و) أما علامه الرفع الثانيه: فهى (الألف) وتكون علامه للرفع (فى المثّنى) يعنى: فى التثنيه (وهو) أى: المثنى (ما) أى: الاسم الذى (دل على اثنين، واغنى عن المتعاطفين) أى: يكون دالاً على شيئين إثنين، نحو «جاء الزيـدان» ف «الزيـدان» يدل على زيد وزيد، وليست دلالته على «زيد وزيد» بالعطف، بل الألف والنون، و «الزيدان» مرفوع لأنه فاعل جاء، وعلامه رفعه الألف.

(وملحقاته) أى: ملحقات المثّنى فان علامه رفعها الألف ايضاً (وهى) كثيره منها: (كلا وكلتا) ف «كلا» لاثنين مـذكرين، و «كلتا» لاثنتين مؤنثتين، وعلامه الرفع

فيها الألف بشرط ان يكونا (مضافين إلى مضمر) أى: إلى ضمير، لا إلى اسم ظاهر، لانهما إن اضيفا إلى اسم ظاهر، كانا بالألف على كل حال، وكان إعرابها حينئذٍ بحركات مقدرّه والمضافان إلى الضمير نحو: «جائنى الرجلان كلاهما» و «جائتنى المرأتان كلتاهما» ف «كلاهما» مرفوع لأنه تأكيد للفاعل وهو: رجلان وعلامه رفعه الألف الذى هو بعد اللام وكذلك «كلتا» مرفوع لأنه تأكيد للفاعل وهو: المرأتان وعلامه رفعه الألف الذى هو بعد اللام.

واثنان وفرعاه. والواو: فى جمع المذكر السالم

(و) منها: (إثنان) للاثنين المذكرين (وفرعاه) أى: الفرعان المتفرعان عن إثنان وهما: «ثنتان» فى لغه تميم و «إثنتان» فى لغه الحجاز للاثنتين المؤنثتين، تقول: «جائنى الرجلان إثناهما» و «جائتنى الزينبان ثنتاهما» و «جائتنى الفاطمتان اثنتاهما» ف «إثناهما، وثنتاهما، وإثنتاهما» فى هذه الأمثله مرفوعه، لانها تأكيدات للفاعل الذى هو الرجلان، والزينبان، والفاطمتان وعلامه الرفع فيها الألف التى قبل الهاء.

واعلم: ان كلا وكلتا، واثنان وفرعاه إنما لم تكن تَثنيات، وكانت ملحقات بالتثنيه، لأن التثنيه الحقيقيه هى التى كان لها مفرد، وهذه ليس لها مفرد، فكلا لم يكن أصله «كل» وكلتا لم يكن اصله «كلت» وإثنان لم يكن أصله «إثن» وهكذا.

(و) أما علامه الرفع الثالثه: فهى (الواو) وتكون علامه للرفع (فى) موضعين:

الأول: (جمع المذكر السالم) أى: جمع المذكر الذى لم يتغير فى الجمع ترتيب حروف مفرده، نحو: «جاء الزيدون» ف «الزيدون» جمع مذكر سالم، لان مفرده وهو زيد ترتيب حروفه هكذا: «ز، ى، د» وفى الجمع وهو: زيدون أيضاً «ز، ى، د» فالمفرد وهو زيد حينما جُمِع سلم عن تغيير ترتيب حروفه، و «الزيدون» فى المثال مرفوع لأنه فاعل جاء، وعلامه رفعه الواو.

وملحقاته، وهى: أولو وعشرون وبابه

(وملحقاته) أى: ملحقات الجمع المذكر

السالم (وهى: «أولو») بمعنى: أصحاب، تقول: «جائنى أولو مال» أى: أصحاب مال، ف «أولو» مرفوع لأنه فاعل «جائنى» وعلامه رفعه الواو، وإنما لم يكن «اولو» جمعاً وصار ملحقاً بالجمع، لأن الجمع الحقيقى يجب ان يكون له مفرد من جنسه، و «اولو» لا مفرد له من جنسه، فلم يكن مفرد «اولو» «ال» وانما له مفرد بمعناه وهو: صاحب.

(وعشرون وبابه) أى: وباب عشرين، وهو: ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون، فكل ذلك ملحقات بجمع المذكر السالم، ويكون علامه الرفع فيها الواو، تقول: «جاء عشرون رجلًا، وثلاثون امرأه» ف «عشرون، وثلاثون» مرفوعان لانهما فاعلان ل «جاء» وعلامه الرفع فيها الواو.

وإنما لم يكن عشرون وبابه جموعاً وصارت ملحقات بالجمع، إذ لا مفرد لها من جنسها، فمثلًا: لو كان عشرون جمعاً حقيقه لزم ان يكون جمعاً ل «عشره» ولو كان جمع العشره كان معنى العشرين على الأقل ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثه مِن مفرده، وهكذا لو كان ثلاثون جمعاً حقيقه وجب ان يدل على تسعه، لأنه لو كان جمعاً لزم ان يكون جمعاً ل «ثلاثه» وأقل جمع الثلاثه تسعه، وهكذا لو كان الأربعون جمعاً لزم ان يدل على الاثنى عشر ولو كان الخمسون جمعاً لزم ان يدل على الخمسه عشره، ولو

والأسماء السته، وهى: أبوه، وأخوه، وحموها، وفوه وهنوه وذو مال، مفرده مكبره، مضافه إلى غير ياء المتكلّم

كان الستون جمعاً لزم ان يدل على الثمانيه عشره، ولو كان السبعون جمعاً لزم ان يدل على الواحد والعشرين، ولو كان الثمانون جمعاً لزم ان يدل على الاربعه والعشرين، ولو كان التسعون جمعاً لزم ان يدل على السبعه والعشرين.

(و) الثانى (الأسماء السته) فهى أيضاً تكون علامه الرفع فيها الواو (وهى: أبوه، وأخوه، وحموها)

وال «حم» يقـال لأقرباء الزوجه من طرف زوجها، مثل أب الزوج، وأخ الزوج، وأم الزوج وغيرهم ف «حموها» يعنى: اقرباءها من طرف زوجهـا (وفوه) أى: فمه (وهنوه) أى: ذكره (وذو مال) أى: صاحب مال، فهـذه الأسـماء السته تكون علامه الرفع فيها الواو بشروط، وهى:

أولاً: ان تكون (مفرده) لا مثنى، ولا جمعاً، فان كانت مثناه اعربت باعراب التثنيه، وإن كانت جمعاً اعربت باعراب الجمع.

ثانياً: (مكبره) أى: لا تكون مُصغّرةً، مثل: «اُبَى» «اُخى» «حُمى» ونحوها، فان كانت مصغّره اعربت بالحركات.

ثالثـاً: (مضافـاً إلى غير يـاء المتكلم) أى: تكون مضافه ولكن إلى غير ياء المتكلم فان اضـيفت إلى ياء المتكلم مثل «أبى» «أخى» ونحوها كان اعرابها مقدّراً.

وعليه: فان كانت الاسـماء السته مفرده، مكبره، مضافه إلى غير الياء كان الواو فيها علامه الرفع نحو: «جائنى أبوه، وأخوه وحموها ... الخ» ف «أبوه» و «أخوه» و «حموها» مرفوعات لانها فاعلات ل «جاء» وعلامه الرفع فيها الواو.

والنون فى المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى، أو جمع، أو مخاطبه نحو: «يفعلانِ. وتفعلانِ. يفعلون. تفعلون. وتفعلين»

إكمال

علائم النصب خمس: الفتحه. والألف. والياء. والكسره. وحذف النون؛

(و) أمـا علامه الرفع الرابعه والأخيره: فهى (النون) وتكون علامه للرفع (فى المضارع المتصل به ضـمير رفع) أى: ضـميرٌ هو فاعل للفعـل، سواء كـان ذلك الضـمير (لمثنى، أو جمع، أو مخاطبه) أى: سواء كان ذلك الضـمير: ضـمير تثنيه للمـذكر أو المؤنث أو كـان ضـمير جمع للمـذكر الغـائب أو المخـاطب أو كـان ضـمير المفرد المؤنث المخاطب (نحو: «يفعلان، وتفعلان») الأوّل مثال لِتثنيه المـذكر والثـانى لِتثنيه المؤنث و «يفعلان» و «تفعلان» الأوّل مثال لجمع المـذكر الغائب والثانى لجمع المـذكر المخاطب (و «تفعلين») وهذا مثال للمفرد المؤنث المخاطب، فوجود النون فى هذه الأفعال الخمسه

علامه أنها مرفوعه، إذ لو دخل عليها أحد حروف النصب، أو أحد حروف الجزم سقط منها النون مثل «لن يفعلان، ولم يفعلا» وهكذا غيرهما.

(إكمال) مصدر باب الافعال من «أكمل يكمل» وهو بمعنى اسم الفاعل أى: مكمل.

(علائم النصب خمس: الفتحه، والألف، والياء، والكسره، وحذف النون).

فالفتحه: فى الاسم المفرد والجمع المكسّر والمضارع. والألف: فى الأسماء السته. والياء فى المثنى والجمع وملحقاتهما.

أما علامه النصب الأولى: (فالفتحه) وهى علامه للنصب فى ثلاثه مواضع:

١- (فى الاسم المفرد) نحو: «رأيت زيداً» ف «زيد» منصوب لأنه مفعولٌ، وعلامه نصبه الفتحه.

٢- (والجمع المكسّر) وقد مرّ معنى المكسّر نحو: «رأيت رجالاً» ف «رجالاً» جمع مكسّر منصوب، لأنه مفعول، وعلامه نصبه الفتحه.

٣- (و) الفعل (المضارع) نحو: «لن يضربَ» ف «يضرب» منصوب لدخول «لن» عليه، وعلامه نصبه الفتحه.

(و) أما علامه النصب الثانيه: فهى (الألف) وتكون علامه للنصب (فى الأسماء السته) التى مرت قبل صفحه تقريباً بشرط أن تكون: مفرده ومكبره ومضافه إلى غير الياء، نحو: «رأيت أباك» ف «أباك» منصوب لأنه مفعول ل «رأيت» وعلامه نصبه الألف وهكذا بقيه الأسماء السته.

(و) أما علامه النصب الثالثه: فهى: (الياء) وتكون علامه للنصب (فى المثنى والجمع وملحقاتهما) أما المثنى فنحو: «رأيتُ الرجلين» ف «الرجلين» منصوب لأنه مفعول ل «رأيتُ» وعلامه نصبه الياء.

وأما الجمع فنحو: «رأيت الزيدِينَ» ف «الزيدِينَ» منصوب لأنه مفعول ل «رأيت» وعلامه نصبه الياء.

والكسره: فى الجمع المؤنث السالم. وحذف النون: فى الأفعال الخمسه.

توضيح

علائم الجر ثلاث: الكسره، والياء، والفتحه؛

وملحقات المثّنى نحو: «رأيت الرجلين كليهما» ف «كليهما» صار بالياء لأنه منصوب، إذ هو تأكيد للمفعول وهو الرجلين وملحقات الجمع نحو: «رأيت عشرين رجلاً» ف «عشرين» منصوب لأنه مفعول ل «رأيتُ» وعلامه نصبه الياء، وهكذا بقيه الملحقات.

(و) أما علامه النصب

الرابعه: فهى: (الكسره) وتكون علامه للنصب (فى الجمع المؤنث السالم) الذى لم يتغير ترتيب حروف مفرده، نحو: «رأيت الهنداتِ» ف «الهندات» جمع مؤنث سالم، وهو منصوب لأنه مفعول ل «رأيت» وعلامه نصبه الكسره الداخله على التاء.

(و) أما علامه النصب الخامسه والأخيره: فهى (حذف النون) وتكون علامه للنصب (فى الأفعال الخمسه) وهى: «يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين» فإذا دخل عليها أحد الحروف الناصبه سقط منها النون، فتقول: «لن يفعلا، لن تفعلا، لن يفعلوا، لن تفعلوا، لن تفعلى».

(توضيح) مصدر باب التفعيل من «وضّح، يوضّح» وهو بمعنى إسم الفاعل، أى: موضِّح (علائم الجر ثلاث: الكسره، والياء، والفتحه).

فالكسره: فى الاسم المفرد والجمع المكسّر المنصرفَين، والجمع المؤنث السالم. والياء: فى الأسماء السته،

أما علامه الجرّ الأُولى: (فالكسره) وهى علامه للجر فى ثلاثه مواضع:

١ و٢- (فى الاسم المفرد والجمع المكسّر المنصرفَين) أى: فى الاسم المفرد المنصرف، وفى الجمع المكسر المنصرف.

أما الاسم المنصرف نحو «مررت بزيد» ف «زيد» إسم مفرد منصرف يعنى: يدخل عليه التنوين الذى يسمّى صَرْفاً وقد صار مجروراً لدخول الباء الجاره عليه، وعلامه جره الكسره.

وأما الجمع المكسّر المنصرف وقد مر معنى المكسّر نحو: «مررت برجال» ف «رجال» جمع مكسّر منصرف أى: يَدخله التنوين وقد صار مجروراً لدخول الباء الجاره عليه، وعلامه جره الكسره.

وأما الاسم المفرد غير المنصرف والجمع المكسر غير المنصرف، فسيأتى قريباً ان شاء الله تعالى أن علامه جرهما الفتحه.

٣- (والجمع المؤنث السالم) مثل «مررت بالهندات» ف «الهندات» جمع مؤنث سالم، وهو مجرور لدخول الباء الجاره عليه وعلامه جره الكسره.

(و) أما علامه الجرّ الثانيه: فهى (الياء) وتكون علامه الجر فى ثلاثه مواضع:

١- (فى الأسماء السته) التى سبق بيانها بشرط ان تكون: مفرده، مكبره، مضافه إلى غير الياء، تقول: «مررت

بأبيك» ف «أبيك» مجرور لدخول حرف الجر عليه، وعلامه جره الياء، وهكذا بقيه الأسماء السته، فعلم مما ذكر فى هذا التوضيح، وفى توضيح وإكمال سابقَين أن الأسماء السته بالشروط

والمثنى، والجمع. والفتحه: فى غير المنصوب.

وعلامه الجزم اثنان:

الثلاثه علامه رفعها الواو، وعلامهنصبها الالف، وعلامه جرها الياء.

٢ و٣- (والمثنى والجمع) تقول: «مررت برجلَين» و «مررت بزيدِين» ف «رجلَين» و «زيدِين» مجروران لدخول الباء الجاره عليهما، وعلامه جرهما الياء.

وكذا ملحقات المثنى وملحقات الجمع أيضاً علامه جرهما الياء.

فملحقات المثنى: كلا، وكلتا، وإثنان، وإثنتان، وثنتان.

وملحقات الجمع: أولو، وعشرون وبابه إلى تسعين وغير ذلك، تقول: «مررت بكليهما» و «مررت بعشرين رجلا» ف «كليهما» و «عشرين» مجروران لدخول الباء الجاره عليهما، وعلامه جرهما الياء، وعلى هذا القياس يكون باقى الأمثله.

(و) أما علامه الجرّ الثالثه والأخيره: فهى (الفتحه) وتكون علامه للجر (فى) الاسم (غير المنصرف) فقط، تقول: «مررت بأحمدَ» ف «أحمد» مجرور لدخول الباء الجاره عليه. وعلامه جره الفتحه، وسيأتى تفاصيل الاسم غير المنصرف فى «خاتمه» وذلك آخر الحديقه الثانيه ان شاء الله تعالى.

(وعلامه الجزم) أى: العلامه الدالّه على كون الكلمه مجزومه اثنان: وهما

السكون، والحذف؛ فالسكون: فى المضارع صحيحاً. والحذف: فيه معتلاً، وفى الأفعال الخمسه.

(السكون والحذف).

أما علامه الجزم الأولى (فالسكون) وهى علامه للجزم (فى المضارع) فقط إذا كان (صحيحاً) أى: الفعل المضارع الذى لم يكن آخره حرف عله وحروف العله هى: الواو، والياء، أو الالف المنقلبه عن الواو والياء نحو: «لم يذهب» ف «يذهب» مجزوم لدخول «لم» الجازمه عليه، وعلامه جزمه سكونه.

(و) أما علامه الجزم الثانيه والأخيره: فهى (الحذف) وتكون علامه للجزم فى موضعين:

١- (فيه) أى: فى الفعل المضارع إذا كان (معتّلاً) أى: معتل اللام، بأن كان آخر حروفه حرف عله، مثل «يرمى» فإذا

دخل عليه حرف الجزم حذفت ياؤه، تقول: «لم يرمِ» ومثل «يدعو» فإذا دخل عليه حرف الجزم حذفت واوه، تقول: «لم يدعُ» ومثل «يخشى» فإذا دخل عليه حرف الجزم حذفت ألفه. تقول: «لم يخشَ».

٢- (وفى الأفعال الخمسه) وهى: «يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين» فإذا دخل على هذه الأفعال الخمسه حرف الجزم حذفت النون منها، تقول: «لم يفعلا، لم تفعلا، لم يفعلوا، لم تفعلوا، لم تفعلى».

فائده

يُقدّر الاعراب فى سبعه مواضع كما هو المشهور فمطلقاً فى الاسم المقصور، ك «موسى»، والمضاف إلى الياء

(فائده) اسم الفاعل للمفرد المؤنث من «فاد يفيد» فهو «فائد، فائدان، فائدون، فائده، فائدتان، فائدات».

(يُقدَّر الإعراب) أى: لا يظهر (فى سبعه مواضع كما هو المشهور) بين النحويين وإن كان بعض النحويين قد ذكروا تقدير الاعراب فى أكثر من سبعه ولكن المشهور منها هى سبعه فقط (ف) لا يظهر الاعراب (مطلقاً) أى: لا فى حال الرفع، ولا فى حال النصب، ولا فى حال الجر، أو الجزم، فى ثلاثه مواضع من المواضع السته: اثنان منها فى الأسماء، والآخر فى الفعل المضارع كما سيتضح قريباً إن شاء الله تعالى.

١- (فى الاسم المقصور) وهو الاسم الذى كان آخره ألفاً لازمه منقلبه عن الياء وتكتب خطاً ياءاً (ك «موسى») ففى جميع الحالات يقدّر فيه الاعراب. تقول: «جائنى موسى، رأيت موسى، مررت بموسى» ف «موسى» فى كل هذه الأمثله يقرأ بالألف، سواء فى الأول الذى هو فاعل ومرفوع، أو الثانى الذى هو فيه مفعول ومنصوب، أو الثالث الذى هو فيه مجرور بحرف الجر.

٢- (والمضاف إلى الياء) أى: ياء المتكلم

«ك «غلامى» والمضارع المتصل به نون التأكيد غير مباشر، «ك: «يضربانّ» ورفعاً وجراً فى المنقوص ك: «قاضٍ» ورفعاً ونصباً فى المضارع المعتل

(ك: «غلامى») تقول:

«جائنی غلامی» «رأیت غلامی» «مررت بغلامی» کلها بالیاء باعرابات مقدره غیر ظاهره قبل الیاء.

۳- (و) الفعل (المضارع المتصل به نون التأکید غیر مباشر) أی: غیر ملاصق ذلک النون بالفعل (ک «یضربانّ») الذی توسط فیه الألف بین الفعل وبین نون التأکید، فلم یلصق نون التأکید بالفعل، وهذا أیضاً لا یظهر فیه الاعراب بل یکون علی هذه الحاله سواء کان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجزوماً. تقول: «یضربانّ» «لن یضربانّ» «لم یضربانّ».

۴- (و) یقدر الاعراب فی الموضع الرابع من المواضع السبعه (رفعاً وجراً) أی: لا یظهر الاعراب فی حاله الرفع وفی حاله الجر، ولکن یظهر فی حاله النصب (فی) الاسم (المنقوص) وهو الاسم المعرب الذی آخره یاء لازمه لا تحذف قبلها کسره (ک «قاض») تقول: «جائنی القاضی» و «مررت بالقاضی» بکسر الضاد وسکون الیاء، من دون أن یظهر الرفع فی الأول أو یظهر الجر فی الثانی، ولکن یظهر فیه النصب إذا کان منصوباً مثل أن یکون مفعولاً، نحو: «رأیت القاضیَ» یصح بنصب الیاء.

۵- یقدر الاعراب فی الموضع الخامس من المواضع السبعه (رفعاً ونصباً) وذلک (فی المضارع المعتل).

بالألف، ک: «یحیی» ورفعاً فی المضارع المعتل بالواو والیاء، ک «یَدْعُو» و «یَرْمِی»، والجمع المذکر السالم

(بالألف) أی: الفعل المضارع الذی کان معتلاً، وکان حرف علته الألف (ک: «یَحْیی») فانه علی وزن «یفعل» فلام فعله «الف» منقلبه عن الیاء، تقول: «یحیی زید» «لن یحیی» ف «یحیی» فی الأول مجرد عن النواصب والجوازم ومرفوع ولکن رفعه مقدّر، وفی الثانی دخل علیه «لن» الناصبه فصار منصوباً ولکن نصبه مقدر. ویظهر إعرابه إذا صار مجزوماً، وعلامه جزمه حذف ألفه، نحو «لم یَحْیَ» بفتح الیاء. وحذف الألف.

۶ و۷- (و) یقدر الاعراب فی الموضعین الاخیرین من المواضع السبعه

(رفعاً) أی: فی حاله الرفع فقط (فی) موضعین:

١- الفعل (المضارع المعتل بالواو والیاء) أی: الذی کان حرف علته الواو أو الیاء (ک «یدعو» و «یرمی») فالأول حرف علّته الواو، والثانی الیاء. تقول: «یدعو زید» و «یرمی عمرو» ف «یدعو» و «یرمی» فی المثالین مرفوعان، لانهما مجردان عن النواصب والجوازم، ولکن رفعهما مقدر لا یظهر، ویظهر النصب والجزم فیهما تقول: «لن یدعوَ ولن یرمیَ» بالنصب. لدخول «لن» الناصبه علیهما. و «لم یدعُ ولم یرمِ» بحذف الواو والیاء منهما، لدخول «لم» الجازمه علیهما وعلامه الجزم فیهما حذف حرف العله.

٢- (والجمع المذکر السالم) یعنی: الجمع المذکر الذی لیس مکسراً

المضاف إلی یاء المتکلم، ک «مُسْلِمِیَّ».

(المضاف) أی: الذی أضیف یعنی: ذلک الجمع (إلی یاء المتکلم ک «مُسْلِمِیَّ») أصله «مُسْلِمُویَ» ف «مسلمون» جمع مذکر سالم، لانه لم یتغیر بناء مفرده، فمفرده «مسلم» میم، ثم سین، ثم لام، ثم میم، وفی «مسلمون» میم. ثم سین ثم لام، ثم میم، فأضیف إلی «یاء» المتکلم فحذف نونُه للاضافه وصار «مسلمویَ» إجتمعت الواو والیاء فی کلمه واحده، وکانت الأولی منهما الواو ساکنه، فأبدلناها إلی الیاء، فاجتمعت یاءآن، أدغمنا الأولی فی الثانیه، وأبدلنا الضمّه بالکسره لمناسبه الیاء فصار «مسلمیّ»، ویظهر علیه النصب والجر لان نصبه وجرّه بالیاء والیاء باقیه لفظاً، ولکن رفعه تقدیری لا یظهر لأنّ الواو لم تبق لفظاً، تقول: «جاء مسلمیّ» «رأیت مسلمیّ» «مررت بمسلمیّ».

الحدیقه الثانیه فیما یتعلق بالأسماء

الحدیقه الثانیه فیما یتعلق بالأسماء

الإسم إن أشبه الحرف فمبنی، وإلاّ فمعرب. والمعربات أنواع: الأول: ما یرد مرفوعاً لا غیرُ وهو أربعه:

(الحدیقه الثانیه: فیما یتعلق بالأسماء).

اعلم أن (الاسم) علی قسمین:

١- (إن أشبه الحرف فمبنی) یعنی: لا یتغیر آخره أبداً، کما مر فی ال «فائده» الأولی، مثل إسم الإشاره «ذا» فانه لا یتغیر، سواء کان

مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، نحو: «جاء ذا» و «رأيت ذا» و «مررت بذا».

ف «ذا» فى المثال الأول فاعل «جاء» وفى الثانى مفعول «رأيت» وفى الثالث مجرور بالباء. فلم يتغير أبداً.

ووجه شباهته بالحرف، أنه ذو حرفين «الذال والألف» كما أن غالب الحروف ذووا حرفين.

٢- (وإلّا) اى: وان لم يشبه الحرف (فمعرب، والمعربات أنواع) أربعه:

[الأسماء المرفوعه] النوع (الاول: ما يرد مرفوعاً لا غير وهو أربعه:) الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر.

الأوّل: الفاعل، وهو ما أسند إليه العامل فيه قائماً به، وهو: ظاهر ومضمر. فالظاهر: ظاهر، والمضمر: بارز أو مستتر.

الفاعل

(الأوّل: الفاعل، وهو ما) أى: الاسم الذى (اُسند) أى: نُسب (إليه العامل فيه) فى الاسم، حال كون ذلك العامل (قائماً به) أى: بالاسم، وخلاصه المعنى: أن الفاعل هو الاسم الذى نُسب إليه ذلك الشيء الذى رَفَع هذا الاسم. وكان وجوده قائماً بوجود هذا الاسم.

مثلًا: «نصر زيد» ف «زيد» فاعل ل «نصر»، و «نصر» هو الذى رفعه وعمل فيه، ف «زيد» نُسب إليه «النصر» الذى هو العامل فى «زيد»، فوجود «نصر» قائم بوجود «زيد» لأن النصر لم يوجد لولا زيد.

(وهو) أى: الفاعل على قسمين:

إسم (ظاهر) مثل «نصر زيد».

(ومضمر) يعنى ضمير وليس اسماً ظاهراً.

(فالظاهر) أى: الفاعل الذى يكون إسماً ظاهراً (ظاهر) أى: واضح لا يحتاج إلى البيان، وقد مثّلنا له.

(والمضمر) الذى يكون فاعلاً ـ فهو إمّا (بارز) وهو ماله صوره فى اللفظ، مثل: «نصرتُ» فالتاء ضمير بارز وفاعل ل «نصر» (أو مستتر) أى: مقدّر، مثل: «اُنصر» يعنى: اُنصر أنت، ف «أنت» فاعل ل «اُنصر» وضمير مقدّر.

والاستتار يجب فى الفعل فى سته مواضع: فعل الأمر للواحد المذكر، والمضارع المبدوّ بتاء الخطاب للواحد، أو بالهمزه أو النون، وفعل الاستثناء،

واعلم أن الضمير المستتر: إمّا جائز الاستتار، مثل: «زيد ذهب» ففاعل «ذهب» ضمر مستتر، ولكن إستتاره جائز، فيجوز إبداله باسم ظاهر، فتقول: «ذهب

زيد».

وإمّا واجب الاستتار بحيث لا يجوز إبداله باسم ظاهر.

والمصنف أشار إلى أقسام واجب الاستتار فقال:

(والاستتار) أى: إستتار الفاعل الذى هو ضمير (يجب فى الفعل فى سته مواضع):

۱- (فعل الأمر) الحاضر (للواحد المذكر) أى: المفرد المذكر نحو: «اُنصر».

۲- (و) الفعل (المضارع المبدوّ بتاء الخطاب للواحد) أى: المفرد المذكر المخاطب نحو: «تنصر».

۳- (أو) المضارع المبدوّ (بالهمزه) يعنى: المتكلم وحده، نحو: «أنصر».

۴- (أو) المبدوّ (بالنون) يعنى: المتكلم مع الغير، نحو: «ننصر».

فهذه الأربعه الفاعل فيها: ضمير مستتر وجوباً، لا يجوز تبديله باسم ظاهر، وتقدير الفاعل فيها هكذا: «تَنصرُ أنت» «اُنصرْ أنت» «أنصرُ أنا» «نَنصرُ نحن».

(وفعل الاستثناء) وهو: «ليس» ونحوه، تقول: «جاء القوم ليس زيداً» ف «زيداً» مفعول ل «ليس» وفاعله ضمير مستتر وجوباً، لا يجوز إبداله باسم ظاهر، وتقديره: ليس هو زيداً، والضمير راجع إلى اسم الفاعل ل «جاء» يعنى: ليس الجائى زيداً.

وفعل التعجب، وألحق بذلك نحو: «زيد قام، أو يقوم». وما يظهر فى بعض هذه المواضع، ك «أقوم أنا» فتأكيد للفاعل ك «قمتُ أنا».

(وفعل التعجب) نحو: «ما أحسن زيداً» ف «زيداً» مفعول ل «أحسن» وفاعله ضمير مستتر وجوباً، لا يجوز تبديله باسم ظاهر، وتقديره: أحسن هو زيداً، وهذا الضمير يرجع إلى «ما» الذى هو بمعنى: شىء.

(وأُلحق بذلك) أى: بالضمائر التى يجب إستتارها، فاعل الفعل الذى صار خبراً لمبتدءٍ (نحو: زيد قام، أو) زيد (يقوم) ف «زيد» مبتدأ، و «قام» أو «يقوم» خبره، وفاعل «قام» وفاعل «يقوم» ضمير مستتر راجع إلى «زيد» لا يجوز ابداله باسم ظاهر، فلا يقال: «زيد قام زيد» ولا «زيد يقوم زيد».

(وما) أى: الضمير الذى (يظهر فى بعض هذه المواضع) السبعه التى يجب فيها استتار الضمير (ك «أقوم أنا») حيث إن «أقوم» متكلم وحده من

المضارع، ويجب استتار الضمير فيه (فتأكيد) كلمه «أنا» المذكور (للفاعل) الذى هو ضمير مستتر، وليس «أنا» المذكور هو الفاعل، وذلك (ك «قمت أنا») ف «قمت» فعل والتاء فاعله، و «أنا» تأكيد للفاعل، فكما أن «أنا» فى «قمت أنا» تأكيد للفاعل، وليس هو بنفسه فاعلاً، فكذلك «أنا» فى «أقوم أنا» تأكيد للفاعل المستتر وليس هو بنفسه فاعلاً.

تبصره

وتلازم الفعل علامه التأنيث إن كان فاعله ظاهراً حقيقى التأنيث، ك «قامتْ هند» أو ضميراً متصلاً مطلقاً ك «هندٌ قامت والشمس طلعتْ».

(تبصره) مصدر باب التفعيل على وزن تفعله، من «بصرَ، يبصِّر» خبر لمبتدء محذوف، تقديره «هذه تبصره».

(وتلازم الفعل) وجوباً (علامه التأنيث) فى صورتَيْن:

١- (إن كان فاعله) إسماً (ظاهراً) لا مضمراً غير مفصول عن الفعل وكان (حقيقى التأنيث) أى: كان مؤنّثاً حقيقياً، لا مجازياً ك «قامت هند» فانّ «قام» لازَمَ علامه التأنيث لأن فاعله وهى هند إسم ظاهر متصل ومؤنّث حقيقى.

٢- (أو) كان الفاعل (ضميراً متصلاً) أى: مستتراً (مطلقاً) أى: سواء كان حقيقى التانيث، أم مجازى التأنيث، فالأول: (ك «هندٌ قامتْ» و) الثانى نحو: (الشمس طلعت). فالفاعل فى المثالين ضمير متصل بالفعل، والاول حقيقى التأنيث، لرجوع الضمير فيه إلى المؤنّث الحقيقى وهى هند والثانى مجازى التأنيث، لرجوع الضمير فيه إلى المؤنث المجازى وهى الشمس.

ولك الخيار مع الظاهر اللفظى ك «طلعت الشمس، أو طلع الشمس».

ويترجح ذكرها مع الفصل بغير «إلاّ» نحو: «دخلتْ أو دخل الدارَ هند» وتركها مع الفصل بها، نحو: «ما قامَ إلا امرأةٌ». وكذا فى باب «نِعْمَ» و «بِئْسَ» نحو: «نعْمَ المرأةُ هندٌ».

(ولك الخيار) أى: أنت مختار فى إتيان الفعل مع علامه التأنيث، وإتيانه بدونها (مع) الاسم (الظاهر) الذى هو الفاعل (اللفظى) التأنيث («ك: طلعت الشمس أو طلع الشمس») فيَجوز

فيه كلا الوجهين، فان الشمس فاعل مؤنّث لفظى ظاهر.

(ويَترجح ذكرها) أى: ذكر علامه التأنيث يعنى الأحسن ذكرها

(مع الفصل) بين الفاعل (بغير إلّا) الاستثنائيه (نحو: دخلت) الدار هند (أو دخل الدار هند) فيجوز الوجهان. لكن الأوّل أرجح، فان الفاصل «الدار» وهو غير «إلاّ».

(و) يترجح (تركها) أى: ترك علامه التأنيث (مع الفصل بها) أى ب «إلاّ» الاستثنائيه فى الكلام المنفى (نحو: «ما قام إلا امرأةٌ) أو «ما قامت إلا إمرأةٌ» فيجوز كلا المثالين، والاول أحسن.

(وكذا) يترجح ترك علامه التأنيث، مع جوازها (فى باب «نِعْمَ» وبِئْسَ» نحو: نِعْمَ المرأةُ هندٌ») و «بئس المرأه هند» مع جواز «نعمت المرأةُ هند. وبئست المرأه هند».

مسأله:

والأصل فى الفاعل تقدُمه على المفعول، ويجب ذلک إذا خيف اللَّبس أو كان الفاعل ضميراً متصلًا والمفعول متأخراً عن الفعل.

ويمتنع إذا اتصل به ضمير المفعول،

(مسأله): مصدر ميمى من «سأل، يسأل» خبر لمبتدء محذوف، تقديره: «هذه مسأله» (والاصل) أى: القاعده (فى الفاعل تقدمه على المفعول) نحو: نصر زيد عمراً (ويجب ذلک) أى: تقدّم الفاعل على المفعول فى موضعين:

أحدهما: (إذا خيف اللَّبس) بفتح اللام بمعنى الاشتباه، مثل أن يكون الفاعل والمفعول اسمين لا يظهر فيهما الاعراب نحو: «نصر موسى عيسى» فيجب تقدّم الفاعل، لأنه لو تأخر الفاعل وقيل: «نصر عيسى موسى» صار الفاعل مفعولاً، وأما فى مثل «نصر جعفرٌ علياً» فيجوز تأخُّر الفاعل بان تقول: «نصر علياً جعفرٌ» لان الفاعل معلوم وهو المرفوع، والمفعول هو المنصوب، فلا يشتبه الفاعل بالمفعول.

ثانيهما: (أو كان الفاعل ضميراً متصلًا) بالفعل (و) كان (المفعول متأخراً عن الفعل) نحو «نصرتُ زيداً» فالتاء هو الفاعل و «زيداً» هو المفعول. فلو قدّمت المفعول على الفاعل لزم انفصال التاء وصار «نصر زيداً أنا» وهو خطأٌ، إذ لا يجوز

إنفصال الضمير مع إمكان اتصاله بالفعل.

(ويمتنع) تقدّم الفاعل على المفعول فى موضعين:

الأوّل: (إذا اتصل به) يعنى: بالفاعل (ضمير المفعول) نحو: «نصح

أو اتصل ضمير المفعول بالفعل وهو غير متصل، وما وقع منهما بعد «إلّا» أو معناها وجب تأخير.

زيداً أبوه» فانّ «أبوه» فاعل، اتصل به ضمير «زيد» المفعول، فلا يجوز تقدّم الفاعل بأن تقول «نصح أبوه زيداً» لأن الضمير فى أبوه يرجع على «زيد» وهو متأخر عن الضمير فى اللفظ والرتبه، وارجاع الضمير على المتأخر لفظاً ورتبه غير جائز.

الثانى: (أو اتصل ضمير المفعول بالفعل وهو) أى: الفاعل (غير متصل) بالفعل نحو: «نصحه زيد» وإنما امتنع تقدّم الفاعل وهو زيد لأنه لو تقدم الفاعل لانفصل الضمير وصار «نصح زيد إياه» وذلك خطأٌ لعدم جواز فصل الضمير مع امكان اتصاله.

(وما وقع منهما) أى: من الفاعل والمفعول (بعد «إلّا») التى للاستثناء (أو) بعد سائر أدوات الاستثناء التى فى (معناها) أى: فى معنى «إلّا» (وجب تأخيره) يعنى: أن المستثنى يجب تأخيره سواء كان فاعلًا أم مفعولاً.

فيجب تأخير الفاعل فى مثل: «ما نصح عمراً إلا على» والمعنى: أنه لم ينصح عمراً أحد إلّا على، فلو قدّمت الفاعل وقلت: «نصح على إلا عمراً» انقلب المعنى وصار: أنه لم ينصح على أحداً إلا عمراً.

ويجب تأخير المفعول فى مثل: «ما نصر جعفر إلّا تقياً» والمعنى: أن جعفراً ما نصر أحداً غير تقى، ولو قدّمت المفعول وقلت: «ما نصر تقياً إلا جعفر» انقلب المعنى، وصار: أنه لم ينصر تقياً أحد إلا جعفر.

الثانى: نائب الفاعل

وهو المفعول القائم مقامَه، وصيغه فعله: فُعِلَ أو يُفْعَلُ ولا يقع ثانى باب «علمتُ» ولا ثالث باب «أعلمتُ» ولا مفعول له

نائب الفاعل

(الثانى) مما يرد مرفوعاً لا غير (نائب الفاعل، وهو المفعول القائم مقامه) أى:

مقام الفاعل فى جميع ما تقدم فى الفاعل من اسناد العامل إليه، وقيام العامل به، وفى أنه مرفوع كما أن الفاعل مرفوع.

(وصيغه فعله) أى: وزن الفعل الذى يأتى على ذلك الوزن نائبِ الفاعل (فُعِل) فى الماضى (أو يُفْعَلُ) فى المضارع، تقول: «نُصِرَ زيد» و «يُنْصَرُ زيد». (ولا يقع) نائباً للفاعل (ثانى) مفعولىَ (باب «علمتُ») فانّ «علمتُ» له مفعولان، مثل: «علم زيد عمراً ناصراً» فلو حُذف الفاعل، فلا يجوز أن يصير المفعول الثانى نائباً للفاعل، فلا يقال: «عُلِمَ ناصر عمراً» (ولا) يقع نائباً للفاعل (ثالث) مفاعيل (باب «أعلمتُ») فان «أعلمتُ» وبابه له ثلاثه مفاعيل، مثل: «أعلم زيد عمر جعفراً منطلقاً» فلو حذف الفاعل، فلا يجوز أن يصير المفعول الثالث وهو: منطلقاً نائباً للفاعل، فلا يقال: «أُعلم منطلق عمراً جعفراً» (ولا) يصير نائباً للفاعل (مفعول له) فلا يقال: «ضرب تأديب زيداً».

ولا مفعول معه.

ويتعين المفعول به له، فان لم يكن فالجميع سواء.

الثالث والرابع: المبتدأ والخبر

فالمبتدأ: هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّه،

(ولا مفعول معه) فلا يصح أن يقال: «نَصَرَ وَالجيشُ زيداً».

(ويتعيّن المفعول به له) أى: لأن يصير نائب الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً فى الكلام (فان لم يكن) المفعول به مذكوراً فى الكلام (فالجميع) مِمّا ينوب عن الفاعل كالمفعول المطلق، والظرف المتصرف، والجار والمجرور (سواء) أى: متساوون فى النيابه عن الفاعل.

مثلاً: لو قيل: ضُرِب ضربٌ شديد، أمام الأمير، فى دار الخلافه» ف «ضرب شديد» مفعول مطلق، و «أمام الأمير» ظرف متصرف، و «فى دار الخلافه» جار ومجرور، فيجوز أن تجعل أيَها شئتَ نائباً عن الفاعل وترفعه وتقدّمه على البقيه.

المبتدأ

(الثالث والرابع) مما يرد مرفوعاً لا غير (المبتدأ والخبر) أيضاً.

(فالمبتدأ) على نوعين:

النوع الأول: (هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيه) والعوامل الفظيه هى:

الأفعال، والأسماء، والحروف، التى ترفع وتنصب وتجرّ وتجزم.

مسنداً إليه، أو الصفه الواقعه بعد نفى، أو استفهام، رافعةً لظاهر أو مافى حكمه؛ فان طابقت مفرداً فوجهان،

فالمبتدأ يجب أن يجرّد عن جميع العوامل اللفظيه، والعامل الذى يَرفعه معنوى، وهو الابتدائيه، يعنى: أن المبتدأ مرفوع لانه مبتدأ، لا لأن العامل الفلانى رَفعَه.

ويجب أن يكون المبتدأ (مسنداً إليه) الخبر، أى: يكون الخبر منسوباً إليه. نحو: «زيد قائم» فان «زيداً» مبتدأ لأنه إسم مجرد عن جميع العوامل اللفظيه، إذ لم يدخل عليه أيُّ عامل مِن العوامل اللفظيه ونُسب إليه «قائم» الذى هو الخبر.

النوع الثانى: (أو الصفه) يعنى: المبتدأ هو الصفه (الواقعه بعد نفى، أو استفهام) و (رافعه) هذه الصفه (ل) اسم (ظاهر) نحو: «أقائم زيد» و «ما قائم زيد» ف «قائم» مبتدأ، لأنه صفه واقعه بعد الاستفهام أو النفى، ورافعه لاسم ظاهر وهو «زيد».

(أو) تكون الصفه رافعه (لما فى حكمه) أى: فى حكم الاسم الظاهر وهو الضمير المنفصل، مثل: «أقائم أنت؟» ف «قائم» رَفع الضمير المنفصل الذى هو «أنت».

(فان طابقت) الصفه الواقعه بعد النفى أو الاستفهام مع الاسم الذى بعدها (مفرداً) أى: من حيث الإفراد بان كان الصفه ومرفوعها مفردَيْن (فوجهان) أى: يجوز تركيبها على وجهين:

نحو: «زيد قائم، وأقائم وما قائم الزيدانِ، أو زيدٌ».

وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه، وضَرْبى زيداً قائماً،

أحدهما: أن يقال: الصفه مبتدأ، والاسم المرفوع الذى بعد الصفه: فاعل حَلَّ محلّ الخبر.

ثانيهما: أن يكون الاسم المرفوع الذى بعد الصفه مبتدأ مؤخّر، والصفه خبر مقدَّم.

ثم ذكر المصنف مجموع الأمثله للأحكام الماضيه للمبتدأ والخبر بقوله:

(نحو: زيد قائم) مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظيه الذى أسند إليه الخبر (وأقائم) الزيدان (وما قائم الزيدان) مثالان للصفه الواقعه بعد

الاستفهام وبعد النفى (أو) أقائم وما قائم (زيدٌ) مثال للصفه التى طابقت الاسم المرفوع الذى بعدها من حيث الإفراد. وهو الذى يجوز فيه وجهان مِن التركيب.

(وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر) إذا كان الخبر معلوماً عند السامع (نحو: «كل رَجُلٍ وَضَيعَتُه()) فخبره «مقترنان» حُذِف لكونه معلوماً (و) نحو: (ضَرْبى زيداً قائماً) فضربى مبتدأ. وزيداً مفعول «ضربى»، وقائماً حال لزيد، وخبره وهو «حاصل» حذف لكونه معلوماً.

وأكثرُ شُرْبى السَويقَ مَلْتُوتاً، ولَولا عليٌ لَهلك عُمَرُ، وَلعَمْرُك لأقُومَنَّ»

(و) نحو: (أكثرُ شُرْبى السَويقَ مَلْتُوتاً()) ف «أكثر» مبتدأ اُضيف إلى «شربى» و «شُربى» مضاف إليه، و «السويقَ» مفعولُ «شربى». و «ملتوتاً» حال للسويق، وخبر «أكثر شربى» هو «حاصل» حذف لكونه معلوماً.

(و) نحو: (لولا عليٌ لهلك عمر) أى: لولا على موجود. فحُذف «موجود» الذى هو خبر «على» لكونه معلوماً.

(و) نحو (لَعَمْرُك لأقومَنَّ) «لعمرك» مبتدأ، و «قَسَمى» خبره، حُذف لكونه معلوماً، لأن اللام فى «لَعمرك» دال على القسم.

ولا يكون نكره إلا مع الفائده.

مجوِّزات الابتداء بالنكره

(ولا) يجوز أن (يكون) المبتدأ (نكره) لأن الكلام وضع لافاده المستمع فإذا كان المبتدأ نكره مثل «رجل قائم» فلا فائده للمستمع فى الكلام، فلا يجوز (إلا) إذا كان الابتداء بالنكره (مع الفائده) المجوّزه لابتداء النكره، والفوائد المجوزه كثيره نذكر بعضها، وهى:

الأولى: إذا تأخر المبتدأ عن الخبر وكان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً مختصين، جاز أن يكون المبتدأ نكره، مثل «عندى دينار» و «فى الدار رجل».

الثانيه: إذا تقدّم على ذلك الاسم النكره إستفهام، نحو: «هل رجل فيكم؟».

الثالثه: إذا تقدم على ذلك الاسم النكره نفى، نحو: «ما أحد قائماً».

الرابعه: إذا أضيف ذلك الاسم النكره نحو: «عملُ خيرٍ حسنٌ».

الخامسه: إذا كان الاسم النكره دعاءاً نحو: «سلام عليكم».

السادسه: إذا كان الاسم النكره شرطاً نحو:

«مَن ينصر الله ينصُرْه».

السابعه: إذا كان جواباً لسؤال نحو: «رجل عندی» فی جواب من سأل: «مَن عندک؟».

الثامنه: إذا كان عاماً للجميع نحو: «كلٌ يموت».

والخبر: هو المجرّد المسند به، وهو مشتق وجامد، فالمشتق غير الرافع لظاهرٍ، متحمّل لِضميره؛ فيطابقه دائماً،

الخبر

(والخبر: هو) الاسم (المجرد) عن العوامل اللفظيه (المسند به) أی: نُسِب الخبر إلى المبتدأ بذلک الاسم نحو: «قائم» فی «زيد قائم»، فان زيداً المبتدأ نُسِب القيام إليه (وهو) على قسمين:

(مشتق) وهو ما تضمّن معنى فعل وحروفه كاسم الفاعل، نحو: «زيد ضارب».

(وجامد) وهو ما لم يتضمّن معنى فعل وحروفه كالانسان، نحو: «زيد إنسان».

والخبر المشتق على نوعين:

إما رافع لاسم ظاهر يكون مع ذلک الاسم الظاهر ضمير يرجع إلى المبتدأ، مثل: «زيد ناصرٌ أبوه» ف «ناصر» خبر وهو رافع ل «أبوه» الذی فيه ضمير يرجع إلى «زيد» المبتدأ.

وإما غير رافع لاسم ظاهر، فيجب أن يقدّر فيه ضمير يَرجع إلى المبتدأ، مثل: «زيد قائم» ففی «قائم» ضمير: «هو» راجع إلى المبتدأ: «زيد» كما قال: (فالمشتق غير الرافع لظاهرٍ، متحمّل لِضميره) أی: لضمير المبتدأ (فيُطابقه) أی: يتطابق ذلک الضمير المستتر مع المبتدأ (دائماً) فی الإفراد والتثنيه والجمع، والتذكير والتأنيث، ففی مثالنا: «زيد قائم» الضمير مفرد مذكر أی: «هو» لأن المبتدأ وهو «زيد» مفرد مذكر.

بخلاف غيره، نحو: «الكلمهُ لفظٌ» و «هندٌ قائمٌ أبوها».

قاعده:

المجهول ثبوته لِشیء عند السامع فی اعتقاد المتكلم يجعل خبراً ويؤخّر، وذلک الشیء المعلوم يجعل مبتدأ ويقدّم،

(بخلاف غيره) أی: غير المشتق. يعنی: الخبر الجامد فانه لا يتحمّل ضميراً راجعاً إلى المبتدأ.

أما مثال الخبر الجامد فهو كما قال: (نحو: «الكلمهُ لفظٌ») ف «لفظ» خبر جامد، ليس فيه ضمير راجع إلى المبتدأ.

(و) أمّا مثال الخبر المشتق الرافع لاسم ظاهر فی ذلک الاسم الظاهر

ضمير يرجع إلى المبتدأ، فهو نحو: («هند قائم أبوها») فقائم خبر رافع لاسم ظاهر، وهو: «أبوها» الذى فيه ضـمير راجع إلى المبتدأ وهى: «هند».

الفرق بين المبتدأ والخبر

(قاعده) فى ما يُعرف به المبتدأ من الخبر إذا اشـتبه الأمر (المجهول ثبوته) من المبتدأ والخبر (لشىء) آخر (عند السامع فى اعتقاد المتكلم يجعل) ذلك المجهول (خبراً ويؤخر، وذلک الشىء المعلوم) عند السامع (يجعل مبتدأ ويقدّم) على الآخر.

والحاصـل: إذا اعتقـد المتكلم أن واحـداً من المبتـدأ والخبر مجهول عنـد السـامع، والآخر منهما معلوم عنـده، فالمتكلم يجعل ما اعتقده معلوماً عند السامع مبتدأ، وما اعتقده مجهولاً عند السامع خبراً.

ولا يُعـدل عن ذلك فى الغالب؛ فيقال لمن عَرَف زيـداً باسـمه وشـخصه ولم يعرِف أنّه أخوه: «زيـدٌ أخوك»، ولمن عرف أنه له أخا ولم يعرف اسمه: «أخوک زيد»؛ فالمبتدأ هو المقدّم فى الصورتين.

فصل:

تدخل على المبتدأ والخبر أفعال وحروف،

(ولا يعـدل عن ذلک فى الغالب) فلا يقـدّم المجهول، ولا يؤخّر المعلوم (فيقال لمن عرف زيداً باسـمه وشـخصه ولم يعرف أنه) أى: أنّ زيـداً (أخوه) فانه يقال لهکـذا شـخص: («زيـد أخوک» و) يقال (لمن عرف أن له أخاً ولم يعرف) أن (اسـمه) زيد، فانه يقال له: («أخوک زيد» فالمبتدأ هو المقدّم فى الصورتين) أى: فى المثالين، والخبر هو المؤخّر.

«فزيد» فى المثال الأول مبتدأ، و «أخوک» فى المثال الثانى مبتدأ و «زيد» فى المثال الثانى خبر، و «أخوک» فى المثال الأوّل خبر.

(فصل:) فى النواسخ

(تدخل على المبتدأ والخبر أفعال وَحروف) وتعمل فى المبتدأ والخبر، وتسقطهما عن المبتدئيه والخبريه كما قال:

فَتَجْعل المبتدأ اسماً لها والخبر خبراً لها، وتسمّى النّواسخ، وهى خمسه أنواع:

الأوّل: الافعال الناقصه. والمشهور منها: «كان» «وصار» و «أَصْبَحَ» و «أَضْحى»

(فَتَجْعل المبتدأ إسماً لها و) تجعل (الخبر خبراً لها)، لا خبراً للمبتدأ (وتسمى) هذه الأفعال والحروف (النواسخ)

لأنها تَنسخ وتُبطل حكم المبتدأ والخبر (وهی) أی: النواسخ (خمسه أنواع):

١- «الأفعال الناقصه».

٢- «الحروف المشبهه بالفعل».

٣- «الحروف المشبهه بليس».

۴- «لا النافيه للجنس».

۵- «أفعال المقاربه».

وأما «أفعال القلوب» فلا يذكرها المصنف + فی النواسخ، ويذكرها فی الحديقه الثالثه المتعلقه بالأفعال.

الأفعال الناقصه

النوع (الأوّل: الأفعال الناقصه) وسميت هذه الأفعال ب «الناقصه» لأنها لا تكتفی بمرفوعها بل تحتاج فی تمام الفائده إلی المرفوع والمنصوب وقد تتم الفائده بمرفوعها فقط فتسمی «التامه» كما سيأتی (والمشهور منها) أی: من الأفعال الناقصه بين النحويين ثلاثه عشر فعلًا («كان» و «صار» وأَصْبَحَ» و «أَضْحَی»

و «أَمْسی» و «ظَلَّ» و «باتَ» و «لَيْس» و «ما زالَ» و «ما بَرِح» و «ما انفَكَّ» و «ما فَتِئ» و «ما دام». وحكمها: رفع الاسم ونصب الخبر.

و «أَمْسی» و «ظَلَّ» و «باتَ» و «لَيْس» و «ما زالَ» و «ما بَرِح» و «ما انفَكَّ» و «ما فَتِئ» و «ما دام». وحكمها: رفع الاسم ونصب الخبر.

«فكان» يأتی لِثبوت خبره لاسمه نحو: «كان زيد قائماً» يعنی: أن القيام ثابت لزيد.

و «صار» لانتقال اسمه إلی خبره نحو: «صار الشجر رماداً» يعنی: انتقل الشجر إلی الرماد.

و «أصبح» لثبوت خبره لاسمه صباحاً نحو: «أصبح زيد فاضلًا» يعنی إن الفضل ثبت لزيد صباحاً.

و «أضحی» لثبوت خبره لاسمه فی الضحی نحو: «اضحی زيد عالماً» يعنی: إن العلم ثبت لزيد فی الضحی.

و «أمسی» لثبوت خبره لاسمه فی المساء، نحو: «أمسی زيد جباناً» يعنی: ان الجبن ثبت لزيد فی المساء.

و «ظلَّ» لثبوت خبره لاسمه تمام النهار، نحو: «ظلّ وجهه مسوداً» () أی: ثبت السواد فی وجهه تمام النهار.

و «بات» لثبوت خبره لاسمه فی الليل مثل: «بات علی فی فراش رسول الله |» أی: ثبتت البيتوته لعلی × فی الليل.

ويجوز فی

الكل توسّط الخبر، وفى ما سوى الخمسه الأواخر

و «ليس» لنفى خبره عن اسمه فى الحال الحاضر نحو: «ليس زيد جاهلاً» أى: الجهل منفى عن زيد الآن.

و «ما زال» لثبوت خبره لاسمه فى الماضى حتّى الحال نحو: «ما زال زيد كريماً» يعنى: ان الكرم فى الزمان السابق حتّى الآن كان ثابتاً لزيد.

و «ما برح» لثبوت خبره لاسمه فى الأمس أى: اليوم الماضى نحو: «ما برح عمرو جاهلاً» يعنى: إن الجهل كان ثابتاً لعمرو يوم أمس.

و «ما انفک» و «ما فتئ» مثل «ما زال» نحو: «ما انفک زيد شجاعاً» و «ما فتئ زيد صابراً».

و «ما دام» لتوقيت أمر بمده ثبوت الخبر للاسم. نحو: «آتيک ما دام زيد صغيراً» يعنى: المجىء موقت بثبوت الصغر لزيد.

واعلم: أن «ما زال، وما برح، وما انفک، وما فتئ» انما أفادت معنى الثبوت، لان: «زال، وبرح، وانفک، وفتئ» للنفى، فإذا دخل عليها «ما» النافيه صار نفياً فى نفى، ونفى النفى إثبات.

وأما «ما دام» فان «ما» فيه مصدريه زمانيه وليست نافيه، و «دام» هو بنفسه للثبوت الموقت.

(ويجوز فى الكل) أى: فى كلٍ من الأفعال الناقصه (توسط الخبر) بين الفعل واسمه، نحو: «كان قائماً زيد» و «ما زال كريماً زيد» وهكذا.

(وفى ما سوى) أى: فى غير الأفعال (الخمسه الأواخر) وهى: «ما زال، مابرح، ما انفک، ما فتئ، مادام»: يجوز

تقدّمه عليها، وفى ما عدا «فتئ» و «ليس» و «زال» أن تكون تامه.

(تقدّمه عليها) أى: تقدم الخبر على الافعال أيضاً. تقول: «قائماً كان زيد» و «عابداً أمسى زيد» وهكذا.

وأما فى الأفعال الخمسه التى فى أولها «ما» فلا يجوز تقديم خبرها على الفعل. فلا يقال «عالماً ما زال زيد» وكذلك فى الأربعه الباقيه، وانما لا يجوز التقديم لأن

«ما» فی «ما دام» مصدریه زمانیه، وفی البقیه نافیه، وکلاهما متصدّران فلا یعمل ما بعدها فی ما قبلها حتّی تصیر هی فی الوسط.

(وفی ما عدا) ما («فتئ» و «لیس») وما («زال») من بقیه الأفعال الناقصه یجوز (أن تکون تامه) بأن یتم الکلام عند ذکر مرفوعها فقط، ولا تکون هذه الأفعال تامه إلاّ إذا أشربت معنی فعل لازم فیکون مرفوعها فاعلاً.

ف «کان» بمعنی وُجد، تقول: «کان زید» أی: وُجد.

و «صار» بمعنی انتقل، تقول: «صار الأمر إلیک» أی: إنتقل.

و «أصبح، وأضحی، وأمسی» بمعنی: دخل فی الصباح، ودخل فی الضحی ودخل فی المساء، نحو قوله تعالی: {فسبحان الله حین تمسون، وحین تصبحون}() أی: حین تدخلون فی المساء وحین تدخلون فی الصباح، و «أضحی جعفر» أی: دخل فی الضحی.

وما تصرف منها یعمل عملها.

مسألتان: یختص «کان» بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسکون، نحو: «ولم أکُ بَغیّاً» ()

و «ظلّ» بمعنی استمر، نحو: «ظلّ زید» أی: إستمرّ ظله.

و «بات» بمعنی عرّس، نحو: «بات صاحب» أی: عرّس.

و «ما برح» بمعنی ما ذهب، نحو: «ما برح صالح» أی: ماذهب.

و «ما انفکّ» بمعنی ما انفصل، نحو: «ما انفکّ تقی» أی: ما انفصل.

و «ما دام» بمعنی ما بقی نحو قوله تعالی: «خالدین فیها ما دامت السماوات والأرض» () أی: ما بقیت.

(وما تصرّف منها) أی: من هذه الأفعال الناقصه کالمضارع واسم الفاعل والأمر والنهی والمصدر وغیرها (یعمل عملها) فترفع المبتدأ علی أنه اسمها وتنصب الخبر علی أنه خبرها. نحو: «یکون زید قائماً» وقوله تعالی {فتُصبح الأرض مخضره}() وهکذا.

مسألتان: المسأله الأولی: (یختص کان) من بین سائر أخواتها (بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسکون) والحذف یکون للتخفیف (نحو: «ولم أکُ بَغیّاً») أصله «أکونُ» حُذفت ضمه النون لِدخول «لم» الجازمه،

وحُذف الواو لالتقاء الساكنين بين: «الكاف والواو» ثم حُذفت «النون» لِلتخفيف،

بشرط عدم اتصاله بضمير نصب ولا ساكن، ومِن ثَمَّ لم يَجُز فی نحو: «لم تَكُنْه» و: «لم يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لهم» ().

ولكَ فی نحو: «الناس مَجْزِيّون باعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فَشرٌّ» أربعه أوجُه: نصب الأول ورفع الثانی،

(بشرط عدم اتصاله) أی: عدم اتصال «كان» الذی نريد اسقاط نونه (بضمير نصب) أی: بضمير منصوب (ولا) بحرف (ساكن، ومِن ثَمَّ) أی: مِن حيث إن إسقاط النون لا يجوز إذا اتصل «كان» بضمير نصب أو حرف ساكن (لم يَجُز) اسقاط نون «كان» (فی نحو: «لم تَكُنْه» و) لا ـ فی نحو: («لم يكن اللهُ لِيَغْفِرَ لهم») لاتصال النون فی الأول بالهاء، وهو ضمير منصوب، لانه خبر «كان» واتصال النون فی الثانی بلام «أَللّه» وهو حرف ساكن، فان الألف يَسقط فی الدرج.

المسأله الثانيه: (و) يجوز (لكَ فی) كل موضع ذكر فيه «إن» الشرطيه، وكان بعد «إن» الشرطيه هذه «كان» محذوفاً مع اسمها أو خبرها، (نحو) قول النبی | كما فی الحديث الشريف: («الناس مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شرّ فشَرٌّ» أربعه أوجُه) مِن التركيب والاعراب:

الوجه الأول: (نصب) «خيراً» و «شراً» (الأوّل. ورفع) «فخيرٌ و «فشرٌّ» (الثانی) كما فی المثال، ويكون التقدير: «إن كان عملهم خيراً فَجزاؤُهم خيرٌ. و «إن كان عملهم شراً فجزاؤُهم شَرٌّ». فقد حذف بعد «إن» الشرطيه كان واسمه، وبعد «فاء» الجزاء المبتدأ.

ورفعهما، ونصبهما، وعكس الأول. فالأول أقوى،

(و) الوجه الثانی: (رفعهما) بأن تقول: «إن خير فخير وإن شر فشر»، ويكون التقدير «إن كان فی علمهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان فی علمهم شرٌّ فجزاؤُهم شرٌّ» فقد حذف بعد «إن» الشرطيه كان وخبره وبقی إسمه، وحذف بعد

«فاء» الجزاء: المبتدأ.

(و) الوجه الثالث: (نصبهما) بأن تقول: «إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً» ويكون التقدير: «إن كان عملهم خيراً فيكون جزاؤهم خيراً، وإن كان عملهم شراً فيكون جزاؤهم شراً» فقد حذف بعد الاثنين كان وإسمه، وبقى خبره.

(و) الوجه الرابع: (عكس) الوجه (الاول) يعنى: رفع الأول ونصب الثانى، بأن تقول: «إن خير فخيراً، وإن شر فشراً» ويكون التقدير: «إن كان فى عملهم خيرٌ فيكون جزاؤهم خيراً وإن كان فى عملهم شرٌّ فيكون جزاؤهم شراً». فقد حذف بعد «إن» الشرطيه كان وخبره، وبعد «فاء» الجزاء كان واسمه.

(ف) الوجه (الأول أقوى) من الجميع. لكثره حذف «كان» مع اسمه بعد «إن» الشرطيه، وحذف المبتدأ بعد «فاء» الجزاء، ولذا ورد الحديث بهذا الوجه من الاعراب.

والأخير أضعف، والمتوسّطان متوسطان.

الثانى: الاحرف المشبّهه بالفعل

(و) الوجه (الأخير) أى الرابع (أضعف) من الجميع، لقله حذف «كان» مع خبره بعد «إن» الشرطيه وحذف «كان» مع اسمه بعد «فاء» الجزاء.

(و) الوجهان (المتوسطان) أى: الثانى والثالث (متوسطان) أى: لا قويان مثل الوجه الأول، ولا ضعيفان مثل الوجه الرابع.

أما الوجه الثانى فلأنه اشتمل على أمر قليل، وأمر كثير أما القليل: هو حذف «كان» مع خبره بعد «إن» الشرطيه، وأما المطّرد الكثير فهو: حذف المبتدأ بعد «فاء» الجزاء.

وأما الوجه الثالث فلانه اشتمل على أمر كثير وهو: حذف «كان» مع إسمه بعد «إن» الشرطيه، وعلى أمر قليل وهو: حذف «كان» مع اسمه بعد «فاء» الجزاء.

الحروف المشبّهه بالفعل

(الثانى) من النواسخ (الأحرف المشبّهه بالفعل) وقيل فى سبب شباهتها بالفعل أمور:

منها: أن هذه الحروف تَرفع وتنصب كما أن الأفعال ترفع وتنصب «ترفع الفاعل وتنصب المفعول».

ومنها: أن هذه الحروف مبنيه على الفتح مثل الفعل الماضى، وقيل غير ذلك أيضاً.

وهى: إنّ، وأنّ، وكأنّ، وليت، ولكن، ولعلّ. وعملها

عكس عمل «كان» ولا يتقدم أحد معموليها عليها مطلقاً، ولا خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «إنّ فى ذلك لَعِبْرَةً» ().

وتلحقها «ما» فتكفّها عن العمل،

(وهى) أى: الأحرف المشبّهه بالفعل سته: (إنّ وأنّ) وهما للتأكيد (وكأنّ) وهى للتشبيه (وليت) للتمنّى (ولكنّ) للاستدراك (ولعل) للرجاء.

(وعملها) أى: عمل هذه الحروف السته (عكس عمل «كان») أى: نصب الاسم ورفع الخبر، نحو: «إن زيداً قائم».

(ولا يتقدم أحد معموليها) إسمها أو خبرها (عليها) أى: على نفس الحروف السته (مطلقاً) أى: سواء كان ذلك المعمول ظرفاً، أم جاراً ومجروراً، أم غيرهما، لضعف عملها، فإذا تقدم اسمها أو خبرها عليها لا تستطيع أن تعمل فى ما قبلها، فلا يقال: «عندى إنّ زيداً» ولا «زيداً إنّ عندى».

(ولا) يجوز تقديم (خبرها على اسمها) فلا يقال: «إنّ قائم زيداً» (إلاّ إذا كان) الخبر (ظرفاً) فيجوز، نحو «إن عندى زيداً» (أو جاراً ومجروراً، نحو: «إنّ فى ذلك لَعِبْرَةً»).

هذا (و) قد (تلحقها) أى: تتصل بآخر هذه الحروف السته (ما) الزائده الكافّه (فتكفّها) أى: تمنعها (عن العمل) فى اسمها وخبرها، فترفع الاسم والخبر، ويرجعان بعد دخول ما إلى أصلهما مِن المبتدئيه والخبريه

نحو: «إنما زيدٌ قائم».

والمصدر إن حلّ محل «إنّ» فُتحت همزتها، وإلا كُسرت، وإن جاز الأمران، جاز الأمران، نحو: «أَوَلَم يَكْفِهِمْ أَنّا أَنْزَلْنا» () و: «قالَ إِنّى عَبْدُ الله» ()

(نحو: «إنما زيدٌ قائمٌ»).

ثم قال: (والمصدر إن حلّ محل «إنّ») واسمها وخبرها. بأن جاز أن نحذف «إنّ» مع اسمها وخبرها ونأتى بدلاً عنها بمصدر الخبر (فُتحت همزتها) وجوباً، فتقول فيها: «أنّ» بالفتح (وإلاّ) أى: وإن لم يجز حلول المصدر محل إنّ واسمها وخبرها (كُسرت) همزتها، للفرق بين الذى يجوز حلول المصدر محله وبين الذى لا

يجوز حلول المصدر محله.

(وإن جاز الأمران) أى: حلول المصدر محل «إنّ» وعدم حلوله (جاز الأمران) أى: جاز الفتح والكسر للهمزه.

(نحو: «أوَلَم يَكْفِهِمْ أنّا أنْزَلْنا») هـذا مثال ل «أنّ» الذى يجوز حلول المصدر محله. فانه يجوز أن تقول: أولم يكفهم إنزالُنا، بدون تغيير المعنى.

(و) نحو: (قـال إنّى عَبْـدُ الله») وهـذا مثال ل «إنّ» الـذى لا يجوز حلول المصـدر محله، فانه لا مصـدر ل «عبـد الله» حتّى يُؤتى به، بخلاف «أنزلنا» فانه فِعلٌ، وله مصـدر، ولا يصـح وضع مصدر «كان» من أفعال العموم فى محلها، إذ لا يصح أن يقال: «قال كونى عبد الله» لأن الكلام لا يتم.

و: «أوّلُ قَولى: أنّى أحْمَدُ الله».

والمعطوف على أسماء هذه الحروف منصوب، ويختص «إنّ» و «أنّ» و «لكنّ» بجواز رفعه بشرط مُضيّ الخبر.

(و) نحو: («أوّلُ قَولى: أنّى أحْمَـدُ الله») وهـذا مثال للـذى يجوز فيه حلول المصـدر محل «إنّ» ويجوز عدمه، فانه يجوز أن تقول: أول قولى حمـدُ الله، فالحمـد الـذى هو مصـدرٌ، جلس محل «إنّ» ويجوز أن تقول: «أول قولى إنى أحمـد الله» بكسـر الهمزه لأنه محكيّ القول، و «أنّ» إذا صارت محكيه لِقول كُسرت همزتها.

(و) الاـسم (المعطوف على أسـماء هـذه الحروف منصوب) لاـن أسـماء هـذه الحروف منصوبه، والمعطوف على شـيء يجب أن يكون له اعراب ذلـك الشـيء، سواء كـان العطف قبل ذلك الخبر أم بعـده، تقول: «لعل زيـداً وعمراً قائمان» أو «لعل زيـداً قائماً وعمراً» (ويختص «إنّ» و «أنّ» و «لكنّ» بجواز رفعه) أى: رفع الاـسم المعطوف على أسـماء هـذه الثلاثه (شـرط مُضـيّ الخبر) بأن يكون العطف على الاـسم بعـد تمـام الخبر، تقول: «انّ زيـداً قائم وعمروٌ»، وأما إذا عطفتَ شـيئاً على الاسم قبل مجىء الخبر، فلا يجوز فيه إلاّ

النصب، فلا يجوز «إنّ زيداً وعمروٌ قائمان».

الثالث: «ما» و «لا» المشبهتان ب «ليس» وتعملان عملها بشرط بقاء النفى، وتأخّر الخبر.

ما، ولا، المشبّهتان ب «لَيْسَ»

(الثالث) مِن النواسخ (ما، ولا) النافيتان (المشبّهتان ب «ليس») فی معنی النفی، وعدم التصرف (وتعملان عملها) أی: عمل «ليس» فترفعان الاسم وتنصبان الخبر، نحو: «ما زيد قائماً» و «لا رجلٌ عالماً».

ولعملهما شروط: بعضها شرط لهما، وبعضها شرط لأحدهما فقط.

أما شروط عملهما فكما قال: (بشرط بقاء النفی) وعدم انتقاض النفی ب «إلاّ» الاستثنائيه، فان انتقض النفی ب «إلا» وجب رفع خبرها نحو: «ما أنتم إلاّ بشرٌ» () و «لا رجل إلا عالم».

(و) بشرط (تأخر الخبر) عن «ما» و «لا» سواء كان الخبر ظرفاً أم مجروراً أم غيرهما، فلا يصح تقديم الخبر علی نفس «ما» و «لا» فلا يقال: «عندی ما رجلٌ» ولا يقال: «فی الدار لا رجلٌ».

وبشرط تأخر الخبر عن الاسم، فلا يصح أيضاً تقديم الخبر علی الاسم، فلا يقال: «ما قائماً زيدٌ» نعم إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه علی الاسم مع تكرار «لا» حينئذٍ نحو: «ما فی الدار زيد» و «لا عندك عمرو ولا بكر».

ويشترط فی «ما» عدم زياده «إن» معها، وفی «لا» تنكير معموليها، فان لحقتها التاء اختصت بالأحيان، وكثر حذف اسمها نحو: «وَلاتَ حِينَ مَناصٍ» ().

(و) أما الشروط المختصه بعمل أحدهما دون الآخر ف(يشترط فی «ما») فقط (عدم زياده «إنْ») المكسوره الهمزه، الساكنه النون (معها) أی: بعدها، فان زيدت «إن» فلا تعمل «ما» ورُفع خبرها، نحو: «ما إنْ أنتم ذَهَبٌ» فان لم توجد «إن» لزم أن يقال: «ذَهَباً».

(و) يُشترط (فی) عمل (لا) خاصه (تَنكير معموليها) يعنی: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: «لا رجلٌ عالماً»، فان صار أحدُ معموليها معرفةً

اُلغيت عن العمل، وكرّرت، ورفع خبرها، نحو: «لا زيد قائمٌ ولاعمرو».

(فان لحقتها) أی: لحقت «لا» (التاء) التأنيثيه الاسميه، أو المبالغيه فی النفی، فقلنا «لات» (اختصت بالأحيان) أی: بالأزمان، ولا تعمل فی غيرها (وكثر حذف اسمها) وابقاء خبرها. (نحو «ولاتَ حينَ مناصٍ») بنصب حين والأصل: ولات الحينُ حينَ مناصٍ، فحذف الاسم وبقی الخبر.

الرابع: لا النافيه للجنس.

وتعمل عمل «إنّ»، بشرط عدم دخول جارٍّ عليها. واسمها ان كان مضافاً أو شبيهاً به نُصِب،

لا النافيه للجنس

(الرابع) من النواسخ (لا النافيه للجنس) أی: لجنس اسمها نحو: «لا رجلَ فی الدار» أی: جنس الرجل ليس موجوداً فی الدار، لا واحداً ولا أكثر، بخلاف «لا» المشبهه ب «ليس» فانه كان ينفی فرداً واحداً، فإذا كنت تقول: «لا رجلٌ فی الدار» أمكن أن يكون فی الدار رجلان.

(وتعمل) لا النافيه للجنس (عمل إنّ) أی: نصب الاسم ورفع الخبر (بشرط عدم دخول) حرف (جارٍّ عليها) فان دخل الجارّ على «لا» جُرّ اسم لا، نحو: «جئتُ بلا زادٍ».

(واسمها) أی: اسم «لا» النافيه للجنس (ان كان مضافاً) إلی نكره، نحو: «لا غلامَ رجل فی الدار» (أو) كان اسمها (شبيهاً به) أی: شبيهاً بالمضاف وشبه المضاف هو الذی اتصل به شیء كان تمام معناه بذلك الشیء نحو: «لا طالعاً جبلًا موجودٌ»: فانّ «طالعاً» لا يتم معناه إلا ب «جبلًا» إذ لو قيل: «لا طالعاً» لم يُعلم ما المراد مِن الطالع؟ هل الطالع مِن السماء، أم مِن الجبل أم مِن غير ذلك، كما لا يتم معنی الغلام إلا بالرجل فی «غلام رجل» (نُصب) الاسم كما فی المثالين الآنفين.

وإلاّ بُنِیَ على ما يُنْصَبُ به، نحو: «لا رجلَ ولا رجلَينِ فی الدّار»، ويشترط تنكيره ومباشرته لهما؛ فإن عُرّف أو فُصل، اُهملت وكّررت،

(وإلاّ) أی:

وان لم يكن اسم لاـ النـافيه للجنس مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، بأن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً (بُنِيَ على ما) كان (يُنْصَبُ به) يعني: ذلك الاسم الـذى صار اسـماً ل «لا» النافيه للجنس قبل أن يصـير اسم «لا» بماذا كان يُعرب فى حاله النصب، فبَعدَ أنْ صار اسم «لا» يصـير مبنياً على ذلك الاعراب، فإذا كان مفرداً كان يُنصب بالفتحه، فكـذلك يُبنى على الفتحه إذا صار إسمَ «لا» (نحو: «لا رجلَ» و) إذا كان تثنيه كان نصبها بالياء، فكذلك إذا صار اسم «لا» بنى على الياء، نحو («لا رجلَينِ فى الدار») وهكذا.

(ويشترط) فى عمـل «لاـ» النـافيه للجنس (تنكيره) أى: كون اسـمها نكره، فاذا صار الاسم نكرهصار الخبر أيضاً نكره لأنّه لا يُخبر عن نكره بمعرفه. (و) يشترط أيضاً (مباشرته لها) أى: ملاصقه «لا» باسمها، مِن دون فاصِل بينهما.

وعليه: (فان عُرِّف) إسم «لا» أى: صارَ معرفه (أو فُصل) بين «لا» وبين اسمها بِفاصل (اُهملت) «لا» وسقطت عن العمل (وكرّرت).

فمثال صيروره الاسم معرفه

نحو: «لا زيدٌ فى الدار ولاعمروٌ» و «لا فى الدار رجلٌ ولا امرأةٌ».

تبصره:

ولك فى نحو: «لا حول ولا قوه إلاّ بالله» خمسه أوجه:

الأول: فتحها

(نحو: «لا زيدٌ فى الدار ولاعمروٌ» و) مثال الفصل بين «لا» واسمها («لا فى الدار رجلٌ ولا إمرأةٌ»).

أوجه «لا حول ولا قوه إلاّ بالله»

(تبصره) مصدر باب التفعيل بمعنى اسم الفاعل أى: مُبصِّرٌ، خبر لِمبتدأ محذوف، تقديره: هذه تَبصره.

(و) يجوز (لك فى) كل موضع كُرِّرت فيه «لا» على العطف، وكان بعد كل منهما نكره مفرده غير مجروره وبلا فاصـله (نحو: «لا حول ولا قوه إلاّ بالله» خمسه أوجه) من الاعراب والتركيب:

الوجه (الأول فتحهما) أى: فتح «حول» و «قوه» على أن يكون «لا»

فیهما نـافیه للجنس، و «حـول» و «قوه» اسـمان ل «لا» وخـبر «لا» محـذوف، وهو «موجود» والتقـدیر: «لا ـ حول موجود، ولا ـ قوه موجوده إلا بالله» وفتح «حول، وقوه» یکون

على الأصل.

الثانی: رفعهما على الابتداء أو على الإعمال کلَیس.

الثالث: فتح الأوّل ورفع الثانی بالعطف على المحلّ، أو على إعمال الثانیه کلَیس.

الرابع: عکس الثالث

(على الأصل) لأن الأصل فی إسم «لا» النافیه للجنس أن یکون مبنیاً على الفتح.

الوجه (الثـانی: رفعهمـا) أی: رفع «حول وقوه» بناءاً (على الابتـداء) أی: کون «لا» نافیه للجنس ومُلغاه عن العمل لأنّها إذا تکرّرت جاز إلغاؤها، و «حول وقوه» مبتـدءان، خبرهما: «موجود» محـذوف. (أو) یکون رفع الاسـمین بناءاً (على الإعمال) أی: اعمال «لا» وجعل «لا» (کلیس) فان «لا» المشبهه بلیس ترفع اسمها، وحینئذٍ یکون خبر «لا» منصوباً، فیکون التقدیر: «لا حولٌ موجوداً، ولا قوهٌ موجودهً إلا بالله».

الوجه (الثـالث: فتـح) «حول» الـذی هو الاـسم (الاـول) بناءاً على کون «لا» نافیه للجنس (ورفع) «قوه» التی هی الاسم (الثانی) إمّا (بالعطف على المحل) أی: على محل «حول» فان محلّه الرفع لأنه فی الأصل کان مبتدءاً (أو) بناءاً على إعمال «لا» (الثانیه کلَیْس) أی: جَعْل لا الثانیه مشبّهه بلیس، و «لا» المشبهه بلیس تَرفع الاسم.

الوجه (الرابع: عکس) الوجه (الثالث) یعنی: رفع «حول» وفتح «قوه» بناءاً

على إعمال الاولى کلَیس، أو على إلغائها.

الخامس: فتح الأول ونصب الثانی بالعطف على لفظه؛ لمشابهه الفتح النصب.

الخامس: أفعال المقاربه، وهی: «کاد» و «کرب» و «أوشک» لدنو الخبر.

(على إعمـال) «لا» (الاـولی کلَیْس، أو) بنـاءاً (على) اعتبارهـا نـافیه للجنس، مع (الغائها) أی: اسـقاط «لا» الأولى عن العمل، فإذا سقطت عن العمل رجع الاسم إلى المبتدئیه، والمبتدأ مرفوع.

الوجه (الخـامس: فتـح) الاـسم (الأـول) یعنی «حول» بناءاً على کون «لا» الأولى نافیه للجنس و «حول» إسـمها، وخبرها: «موجود» محذوف (ونصب)

الاسم (الثانی) یعنی: «قوه» (بالعطف علی لفظه) أی: بعطف «قوه» علی لفظ «حول» وإنما جاز عطف المنصوب علی المفتوح مع أن المعطوف یجب أن یُعرب باعراب المعطوف علیه، (لمشابهه الفتح) مع (النصب).

أفعال المقاربه

(الخامس) من النواسخ (أفعال المقاربه) قیل: وسُمّیت هذه الأفعال ب «المقاربه» لانها تقارب بین خبرها واسمها.

(وهی) علی ما ذکر هنا سته: («کادَ» و «کَرَب») بفتح الراء وکسرها والفتح أفصح (و «أوشک») وهذه الثلاثه تأتی (لِدُنُو الخبر) أی: لإثبات قرب حصول الخبر للاسم، فمعنی «کاد زید یضرب»: أن الضرب قرب أن یصدر من زید.

و «عسی» لِرجائه و «أنشأ» و «طَفِقَ» للشروع فیه.

وتعمل عمل «کان» وأخبارها جُمل مبدوه بمضارع، ویغلِب فی الأوّلین تجرّدُه عن «أن» نحو: «وما کادوا یفعلون» () وفی الأوسطین اقترانه بها،

(و «عسی» لرجائه) أی: لرجاء حصول خبره لاسمه، نحو: «عسی زید أن یقوم» یعنی: یرجی أن یصدر القیام من زید (و «أنْشأ» و «طَفِق») بفتح الطاء، وکسر الفاء أو فتحها والکسر أشهر (للشروع فیه) أی: لشروع اسمهما فی خبرهما، فمعنی «أنْشأ زید یکتب» أو «طفق عمرو یَنام»: أنّ زیداً شَرَع فی الکتابه، وعمراً شرع فی النوم.

(وتعمل) هذه الأفعال السته (عمل «کان») فترفع المبتدأ بناءاً علی کونه اسماً لها، وتنصب الخبر بناءاً علی کونه خبراً لها.

(وأخبارها) أی: الأشیاء التی تقع خبراً لهذه الأفعال دائماً (جُملٌ) فعلیه (مبدوّه بمضارع) أی: أولها مضارع کما فی مرّ وستری فی الأمثله التالیه.

(ویغلب فی) خبرَی (الأوّلَین) أی: «کاد» و «کرب» (تجردّه عن «أنْ») المصدریه الناصبه (نحو: «وما کادُوا یَفْعَلوُنَ») و «کرب زید یقعد»، فلا تقول: أنْ یَفعلوا، أو أن یَقعد.

(و) یغلب فی خبَری (الأوسطَین) وهما: «أوشک» و «عسی» (اقترانه) أی: اقتران خبرهما (بها) أی: ب «أنْ»

نحو: «عَسی رَبُّکم

أنْ يَرْحَمَكَم» ()، وهی فی الأخيرين ممتنعه، نحو: «طَفِقَ زيدٌ يَكْتُب».

و «عسی» و «أنشأ» و «كرب» ملازمه للمضیّ، وجاء: «يكاد» و «يُوشِكُ» و «يطفَق».

تتمّه:

يختص «عسی» و «أوشک» باستغنائهما عن الخبر

المصدريه الناصبه، (نحو: «عَسی رَبُّكم أنْ يَرْحَمَكُم») و(أَوشك باقر أنْ يَقرأ»).

(وهی) أی: «أنْ» (فی) خبری (الأخيرين) وهما: «أنشأ» و «طفق» (ممتنعه، نحو: «طفق زيدٌ يَكتُب») و «أنشأ تقی يَنصُر» فلا يجوز أن يقال: «أنْ يكتب» أو «أنْ ينصر».

(و «عَسی» و «أنشأ» و «كَرَبَ» ملازمه للمُضیّ) يعنی جاء من هذه الأفعال الثلاثه الفعل الماضی فقط فلا مضارع لها ولا أمر ولا نهی.

(وجاء) عن العرب استعمال المضارع من الثلاثه الأخر، وهی: «كاد» و «أوشک» و «طَفِقَ» فقيل: («يَكادُ» و «يُوشِكُ» و «يَطْفَق»).

(تتمّه) فی مختصات «عسی» و «أوْشک»، مصدر باب التفعيل ک «تَبصره» والأصل: «تَتْمِمَه» فأُدغم الميم فی الميم وصارت «تتمّه» وهی بمعنی اسم الفاعل، أی: مُتمِّم.

(يختصّ «عسی» و «أوشک») مِن بين أفعال المقاربه (باستغنائهما عن الخبر) أحياناً فتصيران تامتين ويصير إسمهما فاعلاً، كما أن الافعال الناقصه كانت تستغنی عن الخبر، وتصير تامه، وتكتفی بالفاعل فقط

فی نحو: عَسی أنْ يَقُومَ زيدٌ». واذا قلت: «زيدٌ عسی أن يَقومَ»؛ فلک وجهان: إعمالها فی ضمير «زيد»؛ فما بعدها خبرها، وتفريغها عنه؛ فما بعدها

(فی) ما إذا كان الفعل المقارب مقدّماً علی الاسم (نحو: «عَسی أنْ يَقومَ زيدٌ») و «أوشک أنْ يقعد عمرو».

والاعراب: «عسی» فعل مقارب تام، و «أن يقوم زيد» يؤوَّل بالمصدر فيصير «قيام زيد» وهو فاعل ل «عسی» وهكذا فی مثال «أوشک».

(وإذا) تقدم الاسم علی فعل المقاربه و(قلت: «زيدٌ عسی أنْ يقوم»؛ فلک وجهان) فی الاعراب:

الوجه الأول من الاعراب: جعل «عسی» ناقصه و(إعمالها) أی: إعمال «عسی» (فی ضمير زيدٍ) علی أن يكون

ذلـك الضـمير إسـماً ل «عسـى» (فما بعـدها) أى: فيكون ما بعـد «عسـى» الـذى هو «أنْ يقوم» (خبرها) أى: خبر «عسـى»، ويكون التقدير هكذا: «زيد عسى هو أنْ يقوم» ومجموع «عسى» مع اسمه وخبره جملةً يَصير خبراً ل «زيد».

الوجه الثانى من الاعراب: جعل «عسـى» فى: «زيد عسـى أنْ يقوم» تامه (وتفريغها عنه) أى: تفريغ «عسى» عن «ضمير زيد»، بأن لا تَعمل «عسى» فى ضمير راجع إلى «زيد» (ف) يكون (ما بعدها) أى: ما بعد «عسى» وهو: «أن يقوم».

إسم مُغنٍ عن الخبر. ويظهر أثر ذلك فى التأنيث، والتثنيه، والجمع.

فعلى الأوَّل، تقول: «هند عَسَتْ أن تقومَ» و «الزيدانِ عَسَيا أن يقوما» و «الزيدون عَسَوْا أن يقوموا».

وعلى الثانى: «عسى» فى الجميع.

(إسم) لأنه يُؤوَّل بالمصدر، فيَصير «قيامه» والمصدر إسم (مُغنٍ) هذا الاسمُ (عن الخبر) لأنه فاعل ل «عسى».

(ويظهر أثر ذلك) أى: أثر عمل «عسى» فى ضمير الاسم الذى قبلها وعدم عمله فى ضميره (فى التأنيث، والتثنيه، والجمع).

(فعلى الأوَّل) أى: إذا عملتْ «عسـى» فى ضمير الاسم الذى قبله يجب ان يكون الضمير طِبقاً لذلك الاسم (تقول: «هند عَسَتْ أنْ تقومَ») و «الزيدان عَسَـيا أنْ يقوما» و «الزيدون عَسَوْا أنْ يقوموا»، (وعلى الثانى) أى: إذا انفصـلتْ «عيسـى» عن ضمير الاسم الذى قبلهـا، ولم تعمـل فى ضـمير ذلـك الاسم تقول: («عسـى» فى الجمع) يعنى: «هنـد عسـى أنْ تقوم» و «الزيـدان عسـى أن يقوما» و «الزيدون عسى ان يقوموا»، ف «أنْ يَقوم» هو الذى تَظهر فيه علامه التأنيث والتثنيه والجمع، دونَ «عسى».

النوع الثانى

ما يرد منصوباً لا غير وهو ثمانيه:

الأوّل: المفعول به، وهو الفَضـله الواقع عليه الفعل. والأصل فيه تأخّره عنه، وقـد يتقـدّم جوازاً لإفاده الحصـر، نحو: «زيداً ضـربتُ» ووجوباً؛ للزومه الصدر،

الاسماء المنصوبه

(النوع الثانى) من

المعربات (ما يرد منصوباً لا ـ غير، وهو ثمانيه:) المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه، والمنصوب بنزع الخافض، والحال، والتمييز.

(الأوّل: المفعول به، وهو: الفَضله) يعنى: الشيء الذى ليس بعُمده فى الكلام (الواقع عليه الفعل) نحو: «نصر زيد عمراً» فانّ «عمراً» مفعول به، وهو فضله لأنه ليس عمده فى الكلام، فلو حُذف لم يحدث خلل فى الكلام، وواقع عليه النصر الذى هو الفِعل.

(والأصل فيه) أى: فى المفعول به (تأخره عنه) أى: عن الفعل، كالمثال السابق.

(وقد يتقدّم) المفعول به على الفعل (جوازاً لافاده الحصر) فلو تقدم المفعول به على الفعل كان معناه حصر الفعل فى المفعول به (نحو: «زيداً ضربتُ») يعنى: الذى ضربته هو زيد فقط دون غيره.

(و) قد يتقدم المفعول به (وجوباً للزومه الصدر) يعنى: إذا كان المفعول به مما له الصدر كالاستفهام يجب تقدمّه على الفعل

نحو: «من رَأيتَ؟».

الثانى: المفعول المطلق،

وهو: مصدر يُؤكِّد عامله، أو يُبيِّن نوعه، أو عدده نحو: «ضَربتُ ضَرْباً» أو «ضَرْبَ الأمير» أو «ضرْبَتَينِ». والمؤكِّد مفردٌ دائماً،

(نحو: «من رأيتَ؟») ف «رأيتَ» فعلٌ وفاعل، و «مَن» الاستفهاميه مفعول به.

المفعول المطلق

(الثاني: المفعول المطلق، وهو: مصدر يُؤكِّد عامله، أو يُبيِّن نوعه) أى: نوع عامله (أو) يُبيِّن (عدده) أى: عدد عامله.

(نحو: ضربتُ ضرْباً) ف «ضرْباً» مصدر، جاء لِتأكيد عامله الذى هو «ضربتُ».

(أو) ضربتُ (ضَربَ الأمير) ف «ضربَ الأمير» مصدرٌ جاء لبيان نوع عامله الذى هو «ضربتُ» يعنى: أن الضرب كان مِن نوع ضرب الأمير.

(أو) ضربتُ (ضربَتينِ) ف «ضربتَينِ» مصدر، جاء لبيان عدد عامله الذى هو «ضربتُ» يعنى: أن الضرب كان عدده إثنين، أى: ضربتين.

(و) المفعول المطلق (المؤكِّد) أى: الذى يُؤتى به للتأكيد فقط (مفرد دائماً) فلا يصير تثنيه ولا جمعاً.

وفى النوع خلاف.

ويجب حذف عامله سماعاً

فى نحو: «سَقياً ورَعْياً»، وقياساً فى نحو: «فَشُدُّوا الْوَثاقَ فإمّا مَنّاً بَعدُ وإمّا فِداءً» ().

(وفى النوع خلاف) يعنى: اختلف فى المفعول المطلق الذى يُؤتى به للنوع هل يَصير تثنيه وجمعاً، أم يجب أن يكون مفرداً دائماً.

أما المفعول المطلق العددى فيجب أن يكون على عدد عامله، فان كان العامل واحداً كان المفعول المطلق مفرداً، وإن كان العامل تثنيه كان تثنيه، وإن كان العامل جمعاً كان جمعاً، تقول «ضربتُ ضَرْبَةً» و «ضربتُ ضربَتيْن» و «ضربتُ ضَرَبات».

(ويجب حذف عامله) أى: الفعل الذى يَعمل فى المفعول المطلق ويَنصبه (سماعاً فى نحو: «سَقْياً ورَعْياً») فانّ أصلهما: سقاك الله سَقْياً ورَعاك الله رعياً، فحُذف «سقاك الله» و «رَعاك الله» وبقى المفعول المطلق وحده.

ولا يجوز الحذف فى غير هذين من المصادر والقياس عليهما، لانهما سماعيان فمثلاً: لا يصح أن يقال: «إرْواءاً» بِحذف الفعل على ان يكون التقدير: «أراك الله إرواءاً».

(و) يجب حذف الفعل العامل فى المفعول المطلق (قياساً) أى: يقاس عليه كل مورد كان مثله، وذلك فى موارد:

منها: (فى) ما إذا كان المفعول المطلق تَفْصيلاً لِعاقبه مضمون الجمله الطلبيه التى تقدّمت على المفعول المطلق (نحو: «فَشُدُّوا الْوَثاقَ فإمّا مَنّاً بَعدُ وإمّا فداء»).

و «له عَلىّ ألفُ درهم اعترافاً» و «زيد قائم حَقّاً».

ومعنى هذه الآيه الكريمه والله العالم أنه إذا أثقلتم المشركين بالجراح وظفرتم بهم وأسرتموهم «فشُدّوا الوَثاق» أى: أحكموا وَثاقهم فى الاَسر وخذوهم أُسراء، فَإمّا بعد ذلك تجعلون عليهم المنّه وتُطلقونهم، وإمّا تأخذون مِنهم مالاً باسم الفِديه وتطلقونهم.

والأصل: تَمُنُّونَ مَنّاً، وتَفْدون فداءً، فحذف الفعل «تمنّون، وتفدون» فانّ «فشدّوا الوَثاق» جمله طلبيه تقدّمت على المفعول المطلق الذى هو «مناً وفداءً» والمنّ والفداء تفصيل لعاقبه مضمون شَدّ الوثاق، فان عاقبه شدّ الوَثاق وأسر الكفار: إمّا

هو المنّ عليهم، أو أخذ الفديه منهم.

(و) منهـا: إذا وقع المفعول المطلق مؤكِّداً لِنفسه بحيث لولاـ المفعول المطلق لم يحتمـل غيره نحو («له عَلىّ ألفُ درهم إعترافـاً»)
ف «إعترافاً» مفعول مطلق، أكَّد الجمله التى قبله، ولو لم يكن «إعترافاً» فى الكلام كان معنى «له علىّ ألف درهم» اعترافاً بـذلك.
والأصل: أعترفُ اعترافاً، فحُذف الفِعل لهذا السبب.

(و) منها: إذا وقع المفعول مؤكِّداً لنفسه ولكن بحيث لو لم يكن المفعول المطلق فى الكلام احتمل غيره، نحو: («زيـدٌ قائمٌ حَقّاً»)
فجمله «زيـد قـائم» قبـل دخول المفعول المطلق أى: «حقـاً» كـانت محتمله لأـن تكون حقاً وصـدقاً، ولأن تكون غير حق وكـذباً،
ولكنّه ألآـن أكَّد نفسه، فـان «حقـاً» لا يؤكِّد إلا نفس «زيـد قائم» ولكنه رفع الشك والاحتمال عنها والأصل: أحقُّه حقّاً؛ فحـذف
«أحق» وبقى «حَقاً» وحده.

و «ما أنت إلاّ سَيْراً» و «إنّما أنتَ سَيْراً» و «زيد سَيْراً سيراً» و «مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار»

(و) منهـا: مـا وقع المفعول المطلق بعـد «إلاـ» الاسـتثنائيه، فـانه أيضـاً يحـذف الفعل العامل فى المفعول المطلق، نحو: («ما أنت إلاّ
سيراً») أى: إلا تَسيرُ سيراً.

(و) منهـا: إذا وقع المفعول المطلق محصوراً فيه ب «إنّمـا» فـانه أيضـاً يحـذف الفعل العامل فى المفعول المطلق، نحو: («إنما أنت
سيراً») أى: تَسيرُ سيراً.

(و) منهـا: إذا كُرِّر المفعول المطلق، وكـان واقعـاً بعـد إسم لا يصلـح أن يصـير المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم، فانه أيضـاً
يحذف الفعل العامل فى المفعول المطلق، نحو: («زيدٌ سـيراً سـيراً») ف «سـيراً» الذى هو مفعول مطلق كُرِّر، ووقع بعد «زيدٌ» الذى
هو اسم عين، و «سيراً» لا يمكن أن يَصير خبراً عن «زيد»، لأن «سَيراً» مصدر، والمصدر إسم معنى، واسم المعنى لا يَصير

خبراً عن اسم عين، والأصل: «زيد يَسير سيراً» فحذف الفِعل «يَسير» وبقى المفعول المطلق «سيراً».

(و) منها: إذا وقع المفعول المطلق لأجل التَشبيه بعد جمله مشتملهٍ على إسم بمعنى المفعول المطلق، ومشتمله على صاحب ذلك الاسم نحو («مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار») ف «صوتَ حمار» مفعول مطلق، وقع لأجل تَشبيه صوت ذلك الشخص بصوت الحمار بعد جمله «لَه صوتٌ» وهذه الجمله مشتمله على إسم بمعنى المفعول المطلق وهو «صوت»،

و «لَبَّيک وسَعْدَيْک».

الثالث: المفعول له

، وهو المنصوب بفِعلٍ فُعِل لتحصيله أو حصوله،

ومشتمله على صاحب ذلك الاسم يعنى: الصوت وهو الضمير فى «له» فانه راجع إلى صاحب الصوت، والتقدير: «فإذا له صوتٌ يَصُوت صوتَ حمارٍ» فحُذف الفعل «يَصوُت» وبقى المفعول المطلق «صوتَ حمار» منصوباً.

(و) منها: إذا كان المفعول المطلق تَثنيةً مع الاضافه للِتّدلاله على التَكثير، فانه أيضاً يحذف الفعل العامل فى المفعول المطلق نحو: («لَبيّک») بمعنى: إجابةً بعد إجابهٍ («وسعديک») يعنى: لك السعاده بعد السعاده. والأصل: «ألِبُّ لك إلبابَيْنِ» يعنى: أقيم على طاعتك كثيراً. و «اُسعِدك إسعادَيْن».

المفعول له

(الثالث) ممّا يرد منصوباً لا غير (المفعول له، وهو:) الاسم (المنصوب بفعلٍ فُعِل) ذلك الفعل (لِتحصيله أو حصوله) أى: لتحصيل ذلك الاسم أو حصول ذلك الاسم. والفرق بين التحصيل والحصول: أن فى التحصيل يَحصل المفعول له بعد صدور الفعل، وفى الحصول: يكون المفعول له حاصلاً قبل صدور الفعل ولأجل حصوله يصدر الفعل.

نحو: «ضربتُه تأديباً» و «قعدتُ عن الحرب جُبْناً». ويشترط كونه مصدراً، متّحداً لِعامله وقتاً وفاعلاً،

مثال التحصيل: (نحو: «ضربتُه تأديباً») فإنّ «تأديباً» مفعول له، وصدر الفعل الذى هو الضَرب لتحصيل التأديب.

(و) مثال الحصول نحو: (قعدتُ عن الحرب جُبْناً) أى: للخوف من القتل لم أذهب إلى الحرب فان «جُبناً» مفعول له، وإنما

صَدر الفعل الذى هو العقود لحصول الجبن.

(ويشترط) فى المفعول له ثلاثه شروط:

الأوّل: (كونه مصدراً) فلو لم يكن مصدراً يجىء مجروراً باللام ولا ينصب كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

الثانى: كونه (متحداً لِعامله وقتاً) يعنى: يكون وقت الفعل الذى يَعمل فى المفعول له مع وقت حصول المفعول له واحداً. فان لم يتحد الوقتان، جىء المفعول له مجروراً باللام ولم ينصب كما سيأتى ان شاء الله تعالى.

الثالث: كونه متحداً مع الفعل الذى يَعمل فيه (فاعلاً) بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المفعول له واحداً، فلو كانا اثنين جىءَ المفعول له مجروراً باللام ولم ينصب كما سيأتى ان شاء الله تعالى.

والشروط الثلاثه موجوده فى المثالين السابقين، ف «تَأديباً» مِن «ضربتُه تأديباً» مصدر، ووقت التأديب والضرب واحد، لأن وقت التأديب هو وقت الضرب وفاعل الضرب وفاعل التأديب أيضاً واحد لأن الذى يَضرب هو الذى يؤدِّب.

ومن ثَمَّ جىءَ باللام فى نحو: «والأَرْضَ وَضَعَها لِلأَنَامِ» () و: «تهيّأتُ للسفر» و: «جئتُك لِمجيئك إيّاىَ».

وهكذا «جُبناً» مِن «قعدتُ عن الحرب جبناً» مصدرٌ، ووقت الجبن والقعود واحد، لانه قعد حين ما حصل الجبن، وفاعل الجبن والقعود واحد، لأن الذى جَبَن هو الذى قَعَد عن الحرب.

(ومن ثَمَّ) أى: مِن حيث انه يشترط وجود الشروط الثلاثه حتّى ينصب المفعول له (جىءَ) المفعول له مجروراً (باللام فى نحو: «والأَرْضَ وَضَعَها لِلأَنَامِ») فان «الأنام» مفعولٌ له، ولَمّا لم يكن مصدراً لم يُنصب وجىء باللام.

(و) نحو: («تهيّأتُ لِلسفر») فان «السفر» مفعول له، ولما لم يكن وقتُه متحداً مع وقت التَهيؤ لأن السفر يكون وقته بعد وقت التَهيؤ لم ينصب وجُرّ باللام.

(و) نحو: («جئتُك لِمجيئك إياىَ») فان «المَجىء» مفعول له، ولمّا لم يكن فاعله متحداً مع فاعل «جئتُك» لأن فاعل «جئتك»

هو المتكلم، وفاعل «مجيئک» هو المخاطب لم يُنصب، وجيءَ باللام.

الرابع: المفعول معه

وهو: المـذكور بعد واو المعيه؛ لمصاحبه معمول عامله، ولا يتقدّم على عامله، نحو: «سـرتُ وزيداً» و: «مالَکَ وزيداً» و: «جئت أنا وزيداً»،

المفعول معه

(الرابع) مما يرد منصوباً لا غير: (المفعول معه، وهو:) الاسم (المـذكور بعـد واو المعيه) أی: بعد الواو التی هی بمعنی «مع»، وإنما صـار الـواو بمعنی مـع (لمصـاحبه) المفعول معه (معمول عـامله) أی: عامـل المفعول معه، يعنی: أن المفعول معه مع معمول آخر لعامـل المفعول معه متصاحبـان، مثل «سـرتُ وزيـداً» فان «زيـداً» الـذی هو مفعول معه لِلسـير، مصاحِب مع تاء المتكلم الـذی هو معمول آخر للسير.

(ولا يتقدّم) المفعول معه (على عامله) فلا يجوز أن تقول: «وزيداً سرت» بخلاف سائر المفعولات فانها تتقدم على عواملها.

أما أمثله المفعول معه فهی: (نحو: «سرتُ وزيداً» و: «مالَکَ وزيداً» و: «جئت أنا وزيداً»).

أما المثال الأول: فهو للمفعول معه الـذی کان بعد جمله فعليّه، وکان قبل واو المعيه ضـميرٌ متصل غيرُ مؤکَّد بضـمير منفصل، فانّ «سِرتُ» جمله فعليّه، لأنها فعل وفاعل، والتاء ضمير متصل، ولم يؤکَّد هذا الضمير بضمير منفصل.

والعطف فی الأولين: قبيح، وفی الأخير سائغ،

وأما المثال الثانی: فهو للمفعول معه الـذی کان بعـد جمله إسـميه، فانّ «ما» الاسـتفهاميه مبتـدأ، و «لک» اللام حرف جر والکاف مجرور، والجار والمجرور معاً خبر ل «ما»، و «الواو» بمعنی مع، و «زيداً» مفعول معه.

وأمّـا المثال الثالث: فهو للمفعول معه الـذی کان بعـد جمله فعليّه، وکان قبل واو المعيه ضـمير متصل مؤکّد بضـمير منفصل، فانّ «جئتُ» جمله فعليّه: فعل وفاعل، والتاء ضمير متصل، وقد أکِّد بِ «أنا» الذی هو ضمير منفصل.

(والعطف فی) المثالين (الأولين) وهما: «سرت وزيداً» و «مالک وزيداً» بأن نجعل الواوَ عاطفه،

ونعطف زيداً على التاء ضمير المتكلم فى المثال الأول، فنقول: «سرت وزيدٌ» برفع زيد، لأن الضمير مرفوع لأنه فاعل، وفى المثال الثانى نعطف زيـداً على الكاف مِن «مالك» فنقول: «مالك وزيـدٍ» بجَر زيد، لأن الكاف مجرور بحرف الجر وهو اللام، فالعطف فى هذين المثالين (قبيح).

أمّا فى الأوّل: فلأن العطف على الضمير المتصل المرفوع لا يحسن إلا بعد تأكيده بضميرٍ منفصل أو بفاصلٍ ما.

وأمّا فى الثانى: فلأنّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بعد إعاده الجارّ.

وعليه: ففى هذين المثالين يجب أن نجعل الواو واوَ المعيه، و «زيداً» مفعولاً معه، لا معطوفاً.

(و) العطف (فى) المثـال (الأـخير) وهو: «جئتُ أنـا وزيـداً» بأن نجعل الواو عاطفةً، ونعطف «زيـداً» على التاء فى «جئتُ» فانّ هـذا العطف (سائغ) أى:

وفى نحو: «ضربتُ زيداً وعمراً» واجب.

الخامس: المفعول فيه

وهو: إسم زمان أو مكان مبهم أو بمنزله أحدهما، منصوب بفعلٍ فُعِل فيه،

جائز، لأنه يجوز العطف على ضـمير متصل بعد تأكيد ذلك الضمير بضمير منفصل، فان التاء ضمير متصل و «أنا» تأكيده، فبعد ما صار «أنا» الـذى هو ضـمير منفصل تأكيداً للتاء فى «جئتُ» جاز العطف على هذا التاء، فيجوز رفع «زيد» على العطف واعتبار الواو للعطف، فيقال: «جئت أنا وزيد» ويجوز نصب زيد على المفعوليه، واعتبار الواو للمعيه، فيقال: «جئتُ أنا وزيداً».

(و) العطـف (فى نحو: «ضـربتُ زيـداً وعمراً» واجب) لأـن كـل مكـان أمكن جعـل الواو عـاطفه، وعطف مـا بعـد الواو الـذى هو المفعول معه على ما قبل الواو، مع بقاء النصب لما بعد الواو، وجب جعل الواو عاطفه، وعطف ما بعدها على ما قبلها.

المفعول فيه

(الخامس) مما يرد منصوباً لا غير (المفعول فيه، وهو: اسم زمان) مطلقاً، مبهماً كان ك «حين» أو مختصاً ك «يوم الجمعه»

والمراد بالمبهم ما دلّ على زمانٍ غير مقدّر والمختص ما دلّ على زمان مقدّر.

(أو) إسم (مكان مبهم) أى: غير مختص ذلك المكان نحو الجهات الستّ وهى: «فوق، تحت، خلف، أمام، يمين، يَسار».

نحو: «جئتُ يومَ الجمعه»، و: «صلّيتُ خلفَ زيدٍ»، و: «سرت عشرين يوماً وعشرين فرسخاً»،

(أو) إسم شيء يكون (بمنزله أحدهما) أى: بمنزله إسم الزمان أو بمنزله إسم المكان.

(منصوب) ذلك الاسم (بفعلٍ فُعِل) ذلك الفعل (فيه) أى: فى ذلك الزمان أو فى ذلك المكان.

أما أمثله المفعول فيه فهى: (نحو: «جئتُ يومَ الجمعه») فانّ «يوم الجمعه» إسم زمان مختص لانه يوم معلوم، ومنصوب بفعل «جئتُ» الذى فُعِل هذا الفعل وهو المجيء فى ذلك اليوم، إذ المجيء كان فى يوم الجمعه.

(و) نحو: («صلّيت خلف زيدٍ») فانّ «خلف» إسم مكان وهو مبهم غير معلوم، لأنه لا يعلم أيه نقطه مِن خلف زيد، فانه لا يُعرف خلف زيد بدون فاصله، أو بفاصله صف أو صفين أو غير ذلك، و «خلف» منصوب بفعل «صليتُ» الذى فُعِل هذا الفعل وهو الصلاه فى ذلك المكان، أى: خلف زيد.

(و) نحو: («سرت عشرين يوماً») فان «عشرين يوماً» بمنزله إسم الزمان لأن «عشرين» إسم عدد، لا إسم زمان، ولكن حيث كان المراد منه الزمان، صار بمنزله الزمان، و «عشرين» منصوب بفعل «سرتُ» الذى فعل هذا الفعل وهو السير فى العشرين يوماً التى هى بمنزله الزمان.

(أو) نحو: «سِرتُ (عشرين فرسخاً») فان «عشرين فرسخاً» بمنزله

وأما نحو: «دخلتُ الدارَ» فمفعول به على الأصح.

السادس: المنصوب بنزع الخافض

وهو: الاسم الصريح، أو المؤوّل المنصوب بفعل لازم

إسم المكان، وهو مبهم غير معلوم، لأنه لا يعلم «عشرين فرسخاً» فى أى طريق؟ ومِن أى طرف؟ و «عشرين» منصوب بفعل «سِرت» الذى فعل هذا الفعل وهو السير فى

العشرين فرسخاً التى هى بمنزله المكان.

(وأما نحو: «دخلتُ الـدارَ» ف) الـدار (مفعول به على) القول (الأصـح) وليس مفعولاً فيه، لأن «الدار» إسم مكان مختص لا مبهم، واسم المكان المختص لو كان معه «فى» فلا يجوز حـذفها منه، فحيث لم يـذكر «فى» مع «الـدار» نعلم بأنه ليس معه «فى» مقـدّراً، وحيث لم يقدّر معه «فى» فليس مفعولاً فيه وإنما هو مفعول به.

المنصوب بنزع الخافض

(السـادس) من الأسـماء الـتى ترد منصوبـاً ولاـ تصـير غير منصـوب أبـداً: الاـسم (المنصوب) الـذى كـان نصـبه (ب) سـبب (نزع الخـافض) أى: إسـقاط حرف الجر عنه، بـأن كـان ذلـك الاسم مجروراً بحرف الجر، فسـقط حرف الجر منه، فصار ذلك الاسـم منصوباً.

(و) عليه: فالمنصوب بنزع الخافض (هو: الاسم الصـريح، أو المؤوّل) أى: الذى يُؤوّل إلى الاسم الصـريح، مثل: معمول «أنْ وأنّ» فانهما مع معموليهما يؤوّلان إلى المصدر (المنصوب) ذلك الاسم (بفعل لازم) أى: غير

بتقدير حرف الجرّ، وهو قياسيّ مع «أنْ» و «أنّ»، نحو: «أوَعَجِبْتُم أنْ جائَكم ذِكرٌ مِن رَبّكم» () و: «عَجِبْتُ أنّ زيداً قائم»،

متعد (بتقدير حرف الجر) قبل ذلك الاسم المنصوب.

(وهو) أى: النصب بنزع الخافض على قسمين:

القسم الأوّل من قسـمى المنصوب بنزع الخـافض: (قياسـيّ) أى: يجوز القياس عليه إذا كان ذلك الاسم المنصوب بنزع الخافض (مع «أنْ» و «أنّ») وذلك (نحو) قوله تعالى: («أوَعَجِبْتُم أنْ جائَكم ذِكرٌ مِن رَبّكم») والتقـدير: «مِن أن جائكم ... » ف «أنْ» مع ما بعـدها يُؤوّل إلى المصـدر فيصـير أوعجبتم مجىء ذكر من ربكم» ف «مجىء» إسم لاـنه مصـدر، والمصـدر إسم، وصار منصوباً بسبب إسقاط «مِن» الجارّه عنه، مع أن «عجب» فعل لازم، والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً.

(و) نحو: («عجبتُ أنّ زيداً قائم») والتقدير: «مِن أنّ زيداً قائم» ف

«أنّ» مع ما بعدها يؤوّل إلى المصدر فيَصير «عجبتُ قيامَ زيد» ف «قيام» إسم، لأنه مصدر، وصار منصوباً بسبب إسقاط مِن الجارّه عنه، مع أن «عجب» فعل لازم لا يَنصب.

ويجوز صنع الأمثله على نحو هذين المثالين، فتقول مثلًا: «فرح زيد

أن مات عمرو» و «غضب عليّ أنّ باقراً ذاهب» والتقدير: بأنْ مات عمرو، الذى يؤوّل إلى المصدر فيصير: بموت عمرو، و: بأنّ باقراً ذاهب، الذى يؤوّل إلى المصدر فيصير: بذهاب باقر وهكذا.

وسماعيّ فى غير ذلك، نحو: «ذهبتُ الشامَ».

السابع: الحال

وهى: الصفه المبيّنه للهيئه غيرَ نعت. ويشترط تنكيرها، والأغلب كونها منتقله، مشتقه، مقارنه لعاملها،

(و) القسم الثانى من قسمى المنصوب بنزع الخافض: (سماعيّ) وهو (فى غير ذلك) أى: فى غير ما إذا كان مع «أنْ أو «أنّ»، فلا يجوز لنا صنع الأمثله مِن عندنا، بل يجب أن نسمع المثال عن العرب (نحو: «ذهبتُ الشامَ») بنصب الشام، بناءً على أن التقدير: ذهبتُ إلى الشام، فحذف «إلى» ونصب «الشام» بسبب سقوط حرف الجر. ولا يصح لنا أن نصنع مِن عندنا أمثله لذلك، مثل أن نقول: «ذهبت العراق» وغير ذلك.

الحال

(السابع) من الأسماء التى ترد منصوباً ولا تصير غير منصوب أبداً (الحال، وهى: الصفه المبيّنه للهيئه) مثل: «جاء زيد ضاحكاً» ف «ضاحكاً» حال، وهو صفه تبيّن هيئه حال مجيئ زيد بأنه كان على هيئه الضحك فى حال المجىء حال كون تلك الصفه المبيّنه للِهيئه (غير نعت) لان النعت لا يبيّن الهيئه.

(ويشترط تنكيرها) أى: كون الحال نكره لا معرفه، فلو قلت: «جاء زيد الضاحك» فليس «الضاحك» حالاً، بل يصير صفه لِزيد.

(والأغلب كونها) أى: كون الحال صفه (منتقله) أى: لا تكون صفه ثابته باقيه، بل تكون صفه زائله (مشتقه) أى: غير جامده (مقارنه لعاملها)

وقد تكون

ثابته وجامده ومقدّره.

أي: كون الحال مقارناً وجودُها مع عاملها فى الزمان.

نحو: «جاء زيدٌ ضاحكاً» ف «ضاحكاً» صفه منتقله، لانها غير ثابته وغير باقيه، بل هى زائله، لأن الانسان لا يكون ضاحكاً دائماً، وهى صفه مشتقه، لأن لها فعل ماض ومضارع وأمر ونهى وغير ذلك، تقول «ضَحك، يَضحك، إضحَك، لا تضحكْ ... » و «ضاحكاً» صفه مقارنه مع «جاء» الذى هو العامل فى «ضاحكاً» لأن ضحك زيد كان مقارِناً مع مجيئه فى الزمان.

(وقد) أي: قليلاً ـ (تكون) الحال صفه (ثابته) نحو: «جاء زيد طويلاً» ف «طويلًا» حال ل «زيد»، ولكنه صفه ثابته ل «زيد» لأن الطول ليس شيئاً منتقلاً زائلاً كالضحك.

(و) قد تكون الحال صفه (جامده) مثل: «جاء زيد إنساناً» ف «إنساناً» حال ل «زيد» ولكنه صفه جامده، غير مشتقه من فعلٍ.

(و) قد تكون الحال صفه (مقدره) أي: غير مقارنه مع عاملها فى الزمان، بل يكون زمان الحال بعد زمان عاملها مثل: «أُدخل فى الغرفه باقياً فيها» ف «باقياً» حال، وعاملها «اُدخل» ولكن زمانهما إثنان، فزمان الدخول حين الأمر، وزمان البقاء يكون بعدما بقى مده فى الغرفه، لأنه لا يقال للشخص انه باق فى الغرفه إلا بعد أن يبقى فى الغرفه مده كثيره، فبعدما دخل وبقى فى الغرفه مده كثيره، بعد ذلك يَصير باقياً.

والأصل تأخّرها عن صاحبها، ويجب إن كان مجروراً، ويمتنع إن كان نكره محضه، وهو قليل.

(والأصل) أى الأغلب (تأخرها) أي: تأخر الحال فى اللفظ (عن صاحبها) نحو: «جاء زيد ضاحكاً» فيتأخر «ضاحكاً» الذى هو الحال عن «زيد» الذى هو صاحب الحال، مع جواز تقدّمها على «زيد» بأن يقال: «جاء ضاحكاً زيد» ولكنه قليل.

(ويجب) تأخر الحال عن صاحبها (إن كان) صاحب الحال (مجروراً) نحو: «مررت بزيدٍ

ضاحكاً» ف «ضاحكاً» حال ل «زيد» و «زيد» صاحب الحال، وحيث إن صاحب الحال مجرور لا يجوز تقديم الحال على صاحب الحال، فلا يقال: «مررتُ ضاحكاً بزيد» لانه يُوهِم أن يكون «ضاحكاً» حالاً لِتاء «مررتُ» لا «لزيد».

(ويمتنع) تأخر الحال عن صاحب الحال (إن كان) صاحب الحال (نكره محضه) والنكره على نوعين: مخصَّصه، ومحضه.

فالنكره المخصصه: هى التى أضيفت إلى نكره اخرى، أو وُصفت بشىء، نحو: «غلامُ رجلٍ» و «غلامٌ أبيضُ» فان غلام الذى هو نكره حيث أضيف إلى النكره وهو رجل وحيث جئنا ب «أبيض» صفةً له، صار «غلام» نكره مخصَّصه.

والنكره المحضه: هى النكره التى لا أضيفت إلى شىء، ولا وُصفت بشىء، مثل: «رجل» فانه نكره محضه.

وعليه: فان كان صاحب الحال نكره محضه (وهو قليل) أى: كون

ويجب تقدّمها على العامل إن كان لها الصدر، نحو: «كيف جاء زيد؟».

ولا تجىء عن المضاف إليه إلا إذا صحّ قيامه مقامَ المضاف، نحو: «بل ملّه إبراهيمَ حنيفاً» ().

صاحب الحال نكره محضه قليل فى استعمال الفصحاء، مثل: «جاء راكباً رجلٌ»، فيمتنع أن يتأخّر الحال وهى راكباً عن صاحب الحال وهو رجل فلا يصح أن تقول: جاء رجلٌ راكباً.

(ويجب تقدّمها) أى: تقدم الحال (على العامل إن كان) الحال من الأشياء التى (لها الصدر، نحو: «كيف جاء زيد؟») فانّ «كيف» حال، و «جاء» عامل فى الحال لأن «جاء» نَصَب الحال، وحيث إن «كيف» إسم استفهام، ويجب أن يَتصدّر ويتقدّم فى كل مكان، وجب تقديمه على «جاء» العامل فى الحال.

(و) إذا كان إسمان أحدهما مضاف والثانى مضاف إليه، وأردنا أن نأتى بحالٍ للمضاف إليه ف(لاتجىء) الحال (عن المضاف إليه إلا إذا صحّ قيامه) أى: قيام المضاف إليه (مقامَ المضاف) يعنى: كان بحيث لو حذفْنا

المضـافَ وأبقَيْنـا المضـافَ إليه لاـ يَتغير المعنى (نحو) قوله تعـالى: «قـل (بـل ملَه إبراهيمَ حنيفـاً») ف «حنيفـاً» حال عن «إبراهيم» وإبراهيم مضـاف إليه، لأـن «مله» أضـيفت إليه ولكنـك لو تحـذف المضـاف الـذى هو «مله» وتَجعـل المضاف إليه وهو إبراهيم مكـان المضـاف، وتقول: بـل إبراهيم حَنيفـاً يعنى: بـل نتبع إبراهيم حنيفاً لا يَفسـد المعنى، لان متابعه إبراهيم ومتابعه مله إبراهيم «أى: شريعته» شيء واحد.

أو كان المضاف بعضَه، نحو: «أعْجَبَنى وَجْهُ هندٍ راكبةً»)، أو كان عاملاً فى الحال، نحو: «أعْجَبَنى ذهابُك مُسْرِعاً».

الثامن: التمييز

وهو: النكره الرافعه للابهام المستقرّ عن ذات أو نسبه،

(أوكـان المضـاف بعضَه) أى: بعضـاً من المضـاف إليه، فيجـوز إتيـان حـالٍ للمضـاف إليه (نحـو: أعْجَبَنى وجهُ هنـد راكبه») ف «راكبةً» حالٌ عن «هند» وإنما جاز مجيء الحال ل «هند» مع أنّ «هند» مضاف إليه، لأن المضاف وهو الوجه بعض المضاف إليه.

(أو كان) المضاف (عاملاً فى الحال) فيجوز إتيان الحال عن المضاف إليه (نحو: «أعجبنى ذهابك مُسْرِعاً») ف «مسرعاً» حال عن الكـاف الـذى أضـيف إليه «ذهـاب» وإنمـا جـاز اتيـان الحـال عن المضـاف إليه، لأـن المضاف وهو ذهاب عامل فى الحال، لأن «ذهاب» هو الذى نَصَب «مسرعاً» إذ هو مصدرٌ والمصدر مِن العَوامل.

التمييز

(الثـامن) مِن الأسـماء التى لاـ تكون إلاّـ منصوبةً التمييز (وهو: النكره الرافعه) أى: المُزيله (للابهـام المسـتقر) أى: للابهـام الثابت، فيزيـل الابهـام (عن ذات أو) عن (نسـبه) لاـ عن معنى وصـفه، فـان الحـال والنعت يُزيلاـن الابهام عن الوصف، بينما التمييز يزيل الابهام عن الذات، أو عن النسبه، مثل: «لَبست قباءاً صوفاً» و «اشتعل الرأس شيباً» ().

ويفترق عن الحال بأغلبيّه جموده وعدم مجيئه جمله وعدم جواز تقدّمه على عامله على الأصح، فان كان مشتقاً إحتمل الحال.

ففى المثال الأوّل: «صوفاً»

تمییز أزال الابهام عن «قَباءاً» لأن القباء لم يُعلم ما كان جنسه، فبالتمییز زال هذا الابهام عن ذات القباء.

وفی المثال الثانی: لاـ يُعلم نسبه الاشتعال إلی الرأس، فجاء «شیباً» الذی هو التمییز وأزال هذا الابهام عن نسبه الاشتعال إلی الرأس، فتبین بعد التمییز أن الاشتعال نُسِب إلی الرأس مِن جهه الشیب، لا مِن جهه الحرق ونحوه.

(ویفترق) التمییز (عن الحال) بأمور:

أحدُها: (بأغلبیهُ جمُوده) أی: یکون التمییز جامداً غالباً، بخلاف الحال فانها مشتقه غالباً.

(و) الثانی: (عدمُ مجیئه) أی: عدم مجیء التمییز (جمله) بل یکون التمییز دائماً مفرداً، بخلاف الحال فانها قد تأتی مفرده، وقد تکون جمله نحو: «جاء زیدٌ یَبکی».

(و) الثالث مِن الفروق: (عدم جواز تقدّمه) أی: تقدّم التمییز (علی عامله) بل یکون دائماً متأخّراً عن عامله (علی) القول (الأصح) بخلاف الحال، فانها کما مرّ قد یکون تقدمها علی عاملها واجباً، وقد یکون جائزاً.

وکیف کان (فان کان) التمییز إسماً (مشتقاً إحتمل الحال) أی: احتمل أن لا یکون تمییزاً بل یکون حالاً، کالمثال الآتی: «لله دَرُّه فارِساً» ف «فارساً» لِکونه مشتقاً یحتمل أن یکون حالاً، ویحتمل أن یکون تمییزاً.

فالأول: عن مقدار غالباً والخفض قلیل، وعن غیره قلیلاً والخفض کثیر.

والثانی: عن نسبه فی جملهٍ

(فالأول) وهو التمییز الرافع للابهام عن الذات یکون (عن مقدار غالباً) أی: یکون تمییزاً لمقدار علی الأغلب، مثل: «اشتریت کیلوین شکراً» ف «شکراً» تمییز ل «کیلوین» وکیلوین مقدار.

(والخفض) أی: جرّ التمییز باضافه کیلوین إلیه، فتقول: «اشتریت کیلوَی شکرٍ» (قلیلٌ) لأنه إذا کان ذلک الاسم المبهم مقداراً فیقل إضافته إلی التمییز.

(و) یأتی التمییز (عن غیره) أی: عن غیر المقدار (قلیلاً) إذا کان التمییز لِرفع الابهام عن الذات، نحو: «لبستُ قباءاً صوفاً» ف «صوفاً» تمییز یَرفع الابهام عن

ذات القبـاء (والخفض) أى: جَرّ التمييز فيمـا لو كـان التمييز عن غير المقـدار وكان لرفع الابهام عن الـذات كما فى المثال الآنف ونحوه (كثير) فالأحسن فى هذا المثال أن يقال: «لبست قباءَ صوفٍ» بِجَرّ «صوفٍ» بناءاً على إضافه «قباء» إلى «صوف».

(والثانى) وهو التمييز الرافع للابهام عن النسـبه، يكون رفعه للابهام (عن نسـبه) موجوده (فى جملهٍ) مثل: «إشـتعل الرأس شـيباً» () ف «شـيباً» تمييز يَرفع الابهام عن نسـبه الاشـتعال إلى الرأس، والنسـبه الموجوده فى «إشـتعل الرأس» نسـبه فى جمله، لأن «إشتعل الرأس» جمله، فانها: فِعل وفاعل.

أو نحوها، أو إضافه، نحو: «رِطْل زَيْتاً»،

(أو) يرفع الابهـام عن نسـبه موجوده فى (نحوهـا) أى: فى نحو الجمله وهو ما شابه الجمله، كالنسـبه الموجوده بين إسم التفضـيل وفاعله لان إسم التفضـيل مع فاعله مفرد مشابهٌ لِلجمله نحو: «زيد أكثرُ منك علماً» ف «علماً» تمييز يَرفع الابهام عن نسـبه «الاكثر» إلى «زيـد» لأنه لمّا قيل «زيد أكثر منك» كانت جهه الاكثريه مبهمه غير معلومه، فَلمّا قيل «علماً» رُفع الابهام وعُلِم أن أكثريه زيد إنما هى مِن جهه العلم، لا المال والجاه وغيرهما.

(أو) يَرفع الابهـام عن نسـبه فى (إضـافه) أى: النسـبه الموجوده بين المضـاف والمضاف إليه، مثل: «للهِ دَرُّ زيـد فارِساً» ف «الـدَرّ» كنايه عن اللبن الذى يَشربه الطفل، لانه يدرّ فى الخروج، والمعنى: أن لبن زيد الذى شَربه كان باذن الله كمن قد شرب الفروسّيه والشـجاعه حـال شـرب اللبن و «فارسـاً» تمييز لِلنسـبه الموجوده بين «دَرّ» وبين «زيـد»، يعنى: أن درّ زيـد ولبنه كـان هو الفروسـيه والشجاعه.

ثم ان المصنّف + جاء بأربعه أمثله للتمييز وقال ما يلى:

(نحو: «رطل زيتاً») وهذا مثال لِلتميز الرافع للابهام عن ذات هى مقدار، ف «رِطل» مقدار، كالكيلو

والأوقيه ونحوهما، ولما قيل: «رطل» كان مبهماً، إذ لم يعلم أنه رطل مِن أىّ شىء؟ فلمّا قيل: «زَيْتاً» - يعنى: دهن الزيتون رفع هذا الابهام عن ذات الرطل وعُلم أن الرطل كان زيتاً.

و «خاتم فضّهٍ»، و «إشْتَعَل الرَأسُ شَيْباً» و «لله دَرُّه فارساً».

والناصب لمبيّن الذات: هى، ولمبيّن النسبه

(و «خاتم فضّهٍ») بجَر فضه، باعتبار إضافه «خاتم» إلى «فضه» وهـذا مثال للتمييز الرافع للابهام عن ذات هى غير مقدار، ف «خاتم» ذاتٌ مبهمه لاـ يُعلم أنه مِن أىّ شـىء؟ مِن فضه أو ذهب أو غيرهما، و «فضه» تمييزه، لأنه رفع الابهام عن الخاتم، فانه بعـدما قال: «فِضه» عُلِم أن الخـاتم مِن فضه لاـ مِن غيرهـا، وصـار «فضه» مجروراً، لأـن ذات المميَّز بفتـح الياء إذا كانت غير مقـدار فالاحسـن إضافته إلى التمييز كما مرَّ.

(و «إشْتَعَل الرَأسُ شَيْباً») وهذا مثال للتمييز الرافع لِلابهام عن نسبه الجمله.

(و «لله درّه فارساً») وهذا مثال للتمييز الرافع لِلابهام عن نسـبه الاضافه التى هى تشـبه الجمله، وقد مرّ التفصيل حول هذين المثالين قبل قليل فلا نعيد ذلك مره ثانيه.

(والنـاصِب لمبيّن الـذات) أى: الـذى يَنصب التمييز المبيّن للـذات (هى) يَعنى: نفس الـذات هى النـاصب، ففى مثـل «رِطْـلٌ زيتاً» يكون ناصِبُ «زيتاً» نفسَ «رطل».

(و) الناصب (لمبيّن النسـبه) أى: الذى يَنصب التمييز المبيِّن للنسـبه الموجوده فى الجمله، أو النسـبه الموجوده فى شـبه الجمله، أو الموجوده فى الاضافه.

هو: المسند من فعلٍ أو شبهه.

النوع الثالث: ما يرد مجروراً لا غير وهو إثنان:

الأول: المضاف إليه

وهو: ما نسب إليه شىء بواسطه حرف جر مقدّر مراداً.

(هو: المسـنَد مِن فعلٍ أو شـبهه) أى: شبه الفعل، فان كانت النسبه فى الجمله الفعليه فالناصب للتمييز الفِعل، وإن كانت النسبه بين شبه الفعل ومعموله، فالناصب للتمييز شبه

الفعل، وإن كانت النسبه بين المضاف والمضاف إليه فالناصب للتميز هو المضاف ففى «إشتَعل الرأسُ شيباً» الناصب ل «شيباً» هو «إشتعل» وفى «أطيّبٌ زيدٌ نفساً؟» الناصب لِ «نفساً» هو «طيّب» وهو شبه الفعل، لأنّه صفه مشبّهه، وفى «لله دَرّه فارساً» الناصب ل «فارِساً» هو «دَرّ» المصدر.

[الاسماء المجروره]

(النوع الثالث) من المعربات (ما يرد مجروراً لا غير) أى: يكون دائماً مجروراً ولا يصير غير مجرور أبداً (وهو إثنان).

المضاف إليه

(الأوّل: المضاف إليه، وهو ما نُسب إليه شىء بواسطه حرف جر مقدر) بين المضاف والمضاف إليه، حال كون ذلك الحرف المقدر (مراداً) أى: مَقصوداً، فمثلاً «غلام زيدٍ» تقديره: «غلام لِزيد» نسب الغلام إلى زيد بواسطه

وتمتنع إضافه المضمرات، وأسماء الاشارات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والموصولات، سوى «أىّ» فى الثلاثه.

وبعض الاسماء يجب إضافتها إمّا إلى الجُمل، وهو: «إذ، وحيث، وإذا».

حرف الجر الذى هو اللام المقدّره المقصوده، واحترز بقوله: «مراداً» مِن المفعول فيه والمفعول له؛ فإنّ حرف الجرّ مقدّر فيهما لكنّه غير مُرادٍ.

(وتمتنع) أى: لا تجوز (إضافه المضمرات) مثل «هو، أنت، أنا» وغيرها.

(وأسماء الاشارات) نحو: «هذا، هذه، هؤلاء» وغيرها.

(وأسماء الاستفهام) وهى عشره: «كم، وكيف، ومَنْ، وما، ومهما، وأين، وأيانَ، وأنّى، ومتى، وأىّ».

(وأسماء الشرط) مثل: «إذما، إذا، أىّ».

(والموصولات) مثل: «الذى، التى، أىّ» وغيرها.

فكل ذلك لا تصير مضافاً أبداً (سوى) أى: غير («أىّ» فى الثلاثه) الأخيره، يعنى فى أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والموصولات، فانها تُضاف، تقول: «أيُّكم زيد؟» و «أىّ مكان تَجلس أجلس» و «لأنصرنّ أيَّكم يَقوم» فالمثال الأوّل للاستفهام، والثانى للشرط، والثالث للموصول، ومعنى المثال الثالث: لأنصرنّ الذى يَقوم منكم.

(وبعض الأسماء يجب إضافتها، إما) يجب إضافتها (إلى الجمل) وهو: إذ، وحيث، وإذا) نحو قوله تعالى: «واذكروا إذْ أنتم قليل» () ف «أنتم»

أو إلى

المفرد، ظاهراً أو مضمراً، وهو: «كلا، وكلتا، وعِند، ولدى، وسوى».

مبتدأ و «قليل» خبره، فهذه جمله إسميه أضيفت «إذ» اليها، ونحو قول الرسول الأكرم |: اللهمّ أدر الحقّ مع عليّ حيثُ دارَ» () ف «دارَ» فعل و «على ×» فاعله، فهذه جمله فعليه أضيفت «حيث» إليها.

ونحو قوله تعالى: «وإذا سَمعوا» () ف «سمعوا» فعلٌ، والواو الضمير فاعله، فهذه جمله فعليه أضيفت «إذا» اليها.

وهذه الثلاثه دائماً تُضاف إلى الجمل، ولا تضاف إلى إسم مفرد أي: إلى غير جمله أبداً.

(أو) يجب إضافتها (إلى المفرد) أي: إلى غير الجمله، بحيث لا ـ تضاف إلى الجمله أبداً، فتضاف إلى المفرد دائماً سواء كان ذلك المفرد إسماً (ظاهراً، أو) كان (مضمراً) أي: ضميراً (وهو) خمسه: («كلا، وكلتا، وعند، ولدى، وسوى»).

نحو: كلا الرجلين وكلاهما.

وكلتا المرأتين، وكلتاهما.

وعند زيد، وعنده.

ولَدى عمرو، ولديه.

أو ظاهراً فقط، وهو: «اُولوا» و «ذو» وفروعهما.

أو مضمراً فقط، وهو: «وَحْدَه» و «لبيّك» وأخواته.

وسوى صالح، وسواه.

وجئنا لكل واحد بمثالين: مثالاً للاضافه إلى الاسم الظاهر ومثالاً للاضافه إلى الضمير.

(أو) يجب اضافتها إلى المفرد بشرط أن يكون ذلك المفرد اسماً (ظاهراً فقط) فلا تضاف إلى الجمله، ولا إلى الضمير (وهو: «أُولوا» و «ذو» وفروعهما) أي: وكل ما يتصرّف منهما، من تثنيه وجمع ومؤنث وغيرها، نحو: «أولوا مالٍ» يعنى أصحاب مال، و «ذو دار» يعني: صاحب دار، و «وذات كتابٍ» أي: صاحبه كتاب، و «ذواتا دينارٍ» أي: صاحبتا دينار، و «أُولات الأعمال» أي: صاحبات الأعمال، وغير ذلك.

(أو) يجب اضافتها إلى المفرد بشرط أن يكون ذلك المفرد (مضمراً فقط) فلا تضاف إلى الجمله، ولا إلى الاسم الظاهر (وهو: «وحده») فان «وَحْد» دائماً يُضاف إلى الضمير، تقول: «وحدك، وحدَها، وحدَهما، وحدَهن» وغير ذلك (و «لبيك» وأخواته) وهي: «سَعدَيك»

و «حَنانَيك» و «دَوالَيك» بفتح الدال و «هَجاجَيك» و «هَذا ذَيك» فهذه يجب أن تضاف دائماً إلى الضمير وأمّا معانيها: فلَبّيك، يعنى: إجابه بعد اجابه، وسعديك، يعنى: أسعدك الله مرّتين، وحَنانيك يعنى: تُحنى عليّ مرتين، ودَواليك يعنى:

تكميل

يجب تجريد المضاف عن التنوين ونونى المثنّى والجمع وملحقاتهما، فان كانت إضافه صفهٍ

تداولَ الأمر مرّتين، وهَجاجيك أى: كفّ مرتين عن فعلك، وهَذاذيك يعنى: إسْرِع مرّتين، و «المرّتين» فى كل ذلك كنايه عن تأكيد ذلك الفعل.

(تكميل) مصدر «كمّل» بتشديد الميم مِن باب التفعيل، وهو بمعنى اسم الفاعل، أى: «مُكمّل» لأحكام الاضافه.

(يجب تجريد المضاف) أى: تعريته (عن التنوين) فلا يجوز أن تقول: «كتابٌ زيدٍ» بتنوين كتاب.

(و) يجب تجريد المضاف أيضاً عن (نونى المثنى والجمع) أى: عن نون التثنيه وعن نون الجمع، فمثلًا: «معلّمان» و «معلّمون» لو أضيفا لزم حذف النون منهما، فتقول: «معلّما زيدٍ» و «معلّموا زيد».

(و) يجب تجريد المضاف أيضاً عن نونات (ملحقاتهما) أى: عن نونات الأسماء الملحقه بالمثّنى، مثل: إثنين، اثنتين، فانهما ليستا تثنيه، بل هما ملحقتان بالمثّنى، وعن نونات الأسماء الملحقه بالجمع، نحو: عشرين، ثلاثين، أربعين وغيرها فان هذه ليستْ جُموعاً، ولكنها ملحقات بالجمع، فلو أردت إضافه هذه الأسماء وجب حذف النون منها جميعاً، فتقول: «إثنَيْك» و «إثنتيك» و «عشريك» و «ثلاثيك» و «أربعيك» وهكذا.

(فان كانت) الاضافه (إضافه صفه) وهى اسم الفاعل واسم المفعول

إلى معمولها؛ فلفظيه؛ ولا تفيد إلّا تخفيفاً، وإلّا فمعنويّه، وتفيد تعريفاً مع المعرفه، وتخصيصاً مع النكره.

والصفه المشبهه (إلى معمولها) أى: إلى فاعلها، أو إلى مفعولها، نحو: «ناصرُ زيدٍ عمراً» و «ناصر عمروٍ زيدٌ» ففى الأوّل: أضيف اسم الفاعل إلى فاعله، وفى الثانى: أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله (ف) هذه الاضافه تسمّى إضافه (لفظيه، ولا تُفيد)

هـذه الاضـافه اللفظيه (إلاّـ تخفيفـاً) فى لفـظ المضاف، لأنه بواسـطه الاضافه يسـقط التنوين مِن الصـفه، فقبل الاضافه كان المثال هكذا: «ناصـرٌ زيدٌ عمراً» بتنوين «ناصـر» وبعد الاضافه صارَ هكذا: «ناصرُ زيدٍ عمراً» بحذف التنوين مِن «ناصر» فصارَ اللفظ أخفّ مِن الأول.

(وإلاّـ) تكن الاضـافهُ إضـافهَ صـفه إلى معمولهـا (ف) تسـمى الاضـافه إضافه (معنويه، وتفيـد) هـذه الإضافه المعنويه (تعريفاً مع المعرفه) يعنى: ان كان المضاف إليه معرفةً فيكتسب المضاف النكره، منه تعريفاً بواسـطه الاضافه، نحو: «كتاب زيدٍ» فان «كتاب» كان اسماً نكره قبل الاضافه، فلمّا أضيف إلى «زيد» الذى هو معرفه اكتسب «كتاب» منه تعريفاً أيضاً.

(و) تفيـد هـذه الاضافه المعنويه (تخصـيصاً مع النكره) يعنى: إذا كان المضاف إليه نكره، فيكتسب المضاف النكره، منه بواسـطه الاضـافه تخصـيصاً، نحو: «ثوبُ رجـلٍ» فـان «ثوب» قبـل الاضافه كان نكره محضه خالصه، فلو كنت تقول: «ثوب» كان السامع لا يَعلم هل هو ثوب رجل، أوثوب امرأه، فلمّا أضيف «ثوب» إلى «رجل» وقلتَ: «ثوب رجل» اكتسب «ثوب» من

والمضاف إليه فيها ان كان جنساً للمضاف فهى بمعنى «مِن»، أو ظرفاً له فبمعنى «فى»، أو غيرهما فبمعنى «اللام».

هذه الإضافه تخصيصاً، بحيث يعلم السامع أنه ليس ثوب امرأه.

(والمضاف إليه فيها) أى: فى الاضافه المعنويه (ان كان جنساً للمضاف فهى) أى: فالاضافه (بمعنى «مِن») ويكون الحرف المقدّر بين المضـاف وبين المضـاف إليه هو «مِن» نحو: «خـاتمُ فضهٍ» ففضه التى هى المضاف إليه جنس لِلخاتم، يعنى: أن جنس الخاتم فضه، فالتقدير: «خاتم مِن فضه».

(أو) كـان المضـاف إليه (ظرفاً له) أى: للمضـاف، مثل: «ماء الكوز» ف «الكوز» الـذى هو المضاف إليه ظرف للماء (ف) تكون الاضافه (بمعنى «فى») ويكون الحرف المقدر بين المضاف والمضاف إليه هو «فى»، فالتقدير: «ماء

فی الکوز».

(أو) کان المضاف إلیه (غیرهما) أی: غیر الجنس والظرف للمضاف، نحو: «کتاب زید» فزید لیس جنساً لکتاب، ولا ظرفاً لکتاب (ف) تکون الاضافه (بمعنی «اللام») والحرف المقدّر بین المضاف والمضاف إلیه یکون هو «اللام» فالتقدیر: «کتاب لِزید».

وقد یکتسب المضاف المذکر من المضاف إلیه المؤنث تأنیثَه، وبالعکس، بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف إلیه، کقوله: «کما شَرَقَتْ صَدْرُ القَناهِ من الدمِ».

(وقد یَکتسب المضاف المذکّر مِن المضاف إلیه المؤنّث تأنیثَه) أی: تأنیث المضاف إلیه، یعنی: قد یکون مضافٌ مذکّر أضیفَ إلی مؤنث فیُحکم علی المضاف المذکر بأنه مؤنث لأنه أضیف إلی مؤنث، فیَرجع ضمیر مؤنث إلی ذلک المضاف المذکّر.

(وبالعکس) أی: قد یکون مضاف مؤنث أضیف إلی مذکّر، فیُحکم علی المضاف المؤنث بأنه مذکر لأنه أضیف إلی مذکر فیرجع ضمیر مذکر إلی ذلک المضاف المؤنث.

وهذان الأمران یکونان (بشرط جواز الاستغناء عنه) أی: عن المضاف (بالمضاف الیه) بأن کانت الاضافه بحیث لو حذفنا المضافَ وجعلنا المضاف إلیه مکان المضاف لم یتغیر المعنی، وذلک (کقوله) أی: کقول الشاعر:

(کما شَرَقَتْ صدر القَناه مِن الدمِ) یعنی: «کما لمع وبرق من الدم صَدر القناه» ف «صَدر» مضاف مذکر، و «القناه» مضاف إلیه مؤنث، فاکتَسب «صدر» التأنیثَ مِن «القناه» واعتُبِر مؤنثاً بدلیل «شرقتْ» لان «شرقت» فعل اُسند إلی «صدر» یعنی: شرقت صدر، و «شرقت» مؤنث. وجاز ذلک لأنه إن حُذف «صدر» فلا یَفسد المعنی، فإن قلت: کما شرقت القناه مِن الدم، کان معناه نفس معنی «کما شرقت صدر القناه من الدم».

وقوله: «إنارَهُ العقلِ مکسوفٌ بِطَوْعِ هَوی» ومِن ثَمّ إمتنع «قامتْ غلامُ هند».

(و) نحو (قوله) أی: قول الشاعر:

(إنارَهُ العقلِ مکسوفٌ بِطَوْعِ هوی) یعنی: «نور العقل یَصیر مَغلوباً بإطاعه الهوَی والنفس» ف «إناره» مضاف مؤنث، و

«العقل» مضاف إليه مذكر، فاكتسب «إناره» التذكيرَ مِن «العقل» واعتبرتْ مذكراً، بدليل «مكسوف» لأن «مكسوف» خبر اُسند إلى «إناره» يعنى: الانارةُ مكسوف، و «مكسوف» مذكّر وجاز ذلك لأنه إن حذف «إناره» فلا يَفسد المعنى، لأن معنى «العقَل مكسوف بطوع هوى» هو نفس معنى «إناره العقل مكسوف بِطَوْع هوى».

(ومِن ثَمّ) أى: مِن جهه إشتراط عدم تغيير المعنى بحذف المضاف فى كسب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه (إمتنَع) هذا المثال («قامتْ غلامُ هند») فلا يجوز أن تُؤنِّث «قام» فتقول: «قامتْ» باعتبار أن «غلام» أضيف إلى «هند» المؤنث، وذلك لأنك لو حذفتَ المضافَ الذى هو غلام وقلت: «قامت هند» تغيّر المعنى وصار: أن هنداً قامت، لا غلامها.

الثانى: المجرور بالحرف

وهو: ما نسب إليه شيء بواسطه حرف جرّ ملفوظ. والمشهور مِن حروف الجر أربعةَ عَشَرَ، سبعةٌ منها تجرّ الظاهر والمضمر، وهى: «مِن» و «إلى» و «عن» و «على» و «فى» و «الباء» و «اللام» وسبعةٌ منها تجرّ الظاهر فقط، وهى:

المجرور بالحرف

(الثانى) ممّا يرد مجروراً لا غير: (المجرور بالحرف، وهو: ما) أى: الاسم الذى (نسب إليه شيء بواسطه حرف جر ملفوظ) أى: مذكور، لا حرف جر مقدر كما فى الاضافه.

(والمشهور من حروف الجر أربعةَ عشر) حرفاً، وغير هذه الأربعه عَشر مِن حروف الجر ليس مشهوراً، ولذا إكتفى المصنف + بذكر الأربعه عشر حرفاً المشهور فقط وقال فى بيانها ما يلى:

(سبعه منها) أى: من حروف الجر المشهوره (تجر) الاسم (الظاهر والمضمر) أى: الضمير (وهى: «مِن» و «إلى» و «عن» و «على» و «فى» و «الباء» و «اللام») تقول: «مِن زيد ومنه» و «إلى زيدٍ واليه» و «عن زيدٍ وعنه» و «على السطح وعليه» و «فى الدار وفيها» و «بالكتاب وبه» و «لِلفرس

وله».

(وسبعه منها تجرّ) الاسم (الظاهر فقط) ولا تدخل على الضمير (وهى:

«مُـذْ» و «مُنْذُ» وتختصّان بالزمان، و «رُبّ» تختصّ بالنكره، و «التاء» تختصّ باسم الله تعالى، و «حتّى» و «الكاف» و «الواو» لاتختصّ بظاهر معيّن.

(«مُذْ» و «مُنْذُ» وتختصّان) أى: مُذ ومُنذ (بالزمان) أى: يَدخلان على اسم الزمان غير المستقبل فقط. تقول: «ما رأيت زيداً منذ يوم الجمعه» أى: مِن يوم الجمعه و «ما ذهبتُ إلى دار فلان مذ شهر رمضان» أى: مِن شهر رمضان، فاليوم والشهر من أسماء الزمان.

(و «رُبّ») وهى (تختصّ بالنكره) يعنى: لا تدخل على غير النكره، تقول: «رُبّ رجلٍ» ولا يجوز أن تقول: «رُب زيدٍ».

(و «التاء») وهى (تختص باسم الله تعالى) يعنى: لا تدخل على غير «الله» تقول: «تالله لأقومنَّ» ولا يصح «تَزيدٍ» أو غير ذلك.

(و «حتّى» و «الكاف» و «الواو») وهذه الثلاثه (لا تختص بظاهر معيّن) يعنى: لا يجب دخولها على إسم ظاهر مخصوص، بل تدخل على كل اسم ظاهر، ولا تدخل على الضمير، تقول: «أكلتُ السمكه حتّى رأسِها» و «أنا كَالأسدِ» و «والله لأقومنَّ» أو «ورَبّ الكعبه لأذهبنّ» أو «وَروحِ زيد لأصّدّقنّ».

النوع الرابع

ما يرد منصوباً وغير منصوب وهو أربعه:

الأوّل: المستثنى

وهو: المذكور بعد «إلّا» وأخواته للدلاله على عدم اتّصافه بما نسب إلى سابقه ولو حكماً؛

(النّوع الرابع) مِن المعربات (ما يرد منصوباً وغير منصوب) أى: الاسماء التى قد تكون منصوبهً، وقد تكون غير منصوبه أى: مرفوعه أو مجروره (وهو أربعه):

المستثنى

(الأوّل: المستثنى، وهو: المذكور بعد «إلّا» وأخواته) أى: وبعد احدى أخوات: «إلّا» وهى تسعه: «غير» و «سوى» و «عدا» و «خلا» و «حاشا» و «ليس» و «لا يكون» و «ما خلا» و «ما عدا». فيذكر ذلك الاسم بعد «إلّا» أو بعد احدى أخواته (للدلاله

أي: لـدلاله «إلّا» أو احدى أخواته (على عدم اتصافه) أي: عدم اتصاف ذلك المذكور بعد «إلا» (بما) أي: بالحكم الذى (نُسِبَ إلى سابِقِه) أي: الاسم الذى كان قبل «إلا».

(ولو حكماً) أي: ولو كـان ذلـك الاـسم يعتبر سابقاً فى الحكم عليه ولم يكن سابقاً فى اللفظ، وهـذا يكون على نحوين: بان لم يكن مذكوراً فى الكلام أصلًا، أو كان مذكوراً ولكنّه كان مؤخراً لا سابقاً.

فان كان مُخرَجاً مِن متعدّد فمتّصل،

فالاول: وهو الـذى لم يكن مـذكوراً فى الكلام أصـلًا، مثل: «ما جائنى إلا زيدٌ» ف «زيد» ذكر بعد «إلا» للدلاله على عدم اتصافه بعدم المجىء الذى نسب حكماً إلى ما قبل «إلا» وهو «أحد» الذى ليس مذكوراً فى الكلام فالتقدير: «ما جائنى أحد إلا زيد».

والثانى: وهو الـذى يكون مذكوراً لكنه كان مؤخراً لا سابقاً، مثل: «ما جاءنى إلا زيداً أحد» ف «زيداً» ذكر بعد «إلا» للدلاله على عـدم اتصافه بعدم المجىء الذى نسب إلى «أحد» الذى هو سابق على «زيد» فى الحكم، يعنى: أن الحكم على «أحد» قبل الحكم على «زيـد» لأن عـدم المجىء نسب إلى «أحـد» أولاً، ثم نسب المجىء إلى زيـد باسـتثنائه مِن «أحـد». وان كان «زيـد» فى اللفظ سابقاً على «أحد».

(فـان كـان) المسـتثنى (مخرَجاً مِن متعـدّد) أي: بان كان ما بعـد «إلا» داخلًا فى ما قبل «إلا» فلما جاء «إلا» خرج ما بعـد «إلا» عمّا قبلها نحو: «قام القوم إلا زيـداً» ف «زيداً» قبل أن تقول: «إلا زيداً» كان داخلًا فى «القوم» بحيث لو كنت تقول: «قام القوم» وكنت تَسكت، كان السامع يفهم أن «زيداً» أيضاً قام، فلما جاء «إلا» أخرج «زيداً» من القوم، وصار المعنى: ان زيداً لم يقم.

إن كان الاستثناء قد أخرج

ما هو داخل فيما قبله (فمتصل) يعني: هكذا استثناء يسمى استثناءاً متصلاً.

وإلا فمنقطع.

فالمستثنى ب «إلاّ» إن لم يذكر معه المستثنى منه أُعرب بحسب العوامل،

(وإلاّ) يعني: وإن لم يُخرج «إلا» شيئاً داخلاً بل أخرج «إلا» شيئاً لم يكن داخلاً فى ما قبل «إلا» نحو: «قام القوم إلا حماراً» ف «الحمار» قبل أن تقول: «إلا حماراً» لم يكن داخلاً فى «القوم» (فمنقطع) يعنى: هكذا استثناء يسمى استثناءاً منقطعاً.

(فالمستثنى ب «إلاّ») يعنى: الاسم الذى كان بعد «إلاّ» (إن لم يذكر معه المستثنى منه) أى: الاسم الذى هو قبل «إلا»، بان لم يكن مذكوراً فى الكلام، مثل: «ما قام إلا زيد» الذى حذف منه «أحد» لأن التقدير: «ما قام أحد إلا زيد» (أُعرب) هذا الاسم الواقع بعد إلاّ وهو: المستثنى ويكون اعرابُه: رفعُه أو نصبه أو جرّه (بحسب العوامل) أى: بما تقتضيه العوامل التى هى قبل «إلا» تقول: «ما نصر عمراً إلا زيد» و «ما نصر عمرو إلا زيداً» و «ما مررت إلا بزيد».

فما بعد «إلاّ» الذى هو «زيد» صارَ مرفوعاً فى المثال الأوّل لأن «نصر» كان يحتاج إلى فاعل، فصار «زيد» فاعلاً له.

وفى المثال الثانى صار «زيداً» منصوباً لِأن «نصر» كان يُريد مفعولاً، فصار «زيداً» مفعولاً له.

وفى المثال الثالث «مررتُ» كان يريد مفعولاً و «مررت» لا يَتعدّى إلى المفعول إلا بحرف الجر، لأنه فعل لازِم فصار «بزيد» مفعولاً ل «مررتُ» وصار مجروراً.

وسُمّى: مُفرَّغاً، والكلام معه غير موجب غالباً، وإن ذكر؛ فان كان الكلام موجباً نُصب، وإلاّ فإن كان متّصلاً فالأحسن اتّباعه على اللفظ،

(و) مثل هذا الاستثناء الذى لم يذكر معه المستثنى منه فى الكلام (سُمّى): استثناءاً (مُفرَّغاً) يعنى: استنثاءاً خالياً وفارِغاً مِن المستثنى منه (والكلام معه) أى: مع

حذف المستثنى منه (غيرُ موجَب غالباً) أى: على الأغلب يكون حذف المستثنى منه فى الكلام المنفى لا فى الكلام الموجَب.

(وان ذكر) المستثنى منه فى الكلام (فان كان الكلامُ موجَباً) أى: غير منفى (نُصب) ما بعد «إلا» مطلقاً أى: سواء كان الاستثناء متصلًا أم منقطعاً نحو: «قام القوم إلا زيداً» و «قام القوم إلا حماراً» فالاول: مثال لِلاستثناء المتصل، والثانى: مثال للاستثناء المنقطع.

(وإلاّ) يعنى: وان لم يكن الكلام موجباً، بل كان منفياً (فإن كان) الاستثناء (متصلًا) أى: كان ما بعد «إلا» داخلًا فى ما قبلها (فالأحسن إتباعه) أى: إتباع ما بعد «إلا» لما قبل «إلّا» (على اللفظ) أى: على لفظ ما قبل «إلا» بان يجعل ما بعد «إلّا» بدلاً عن الاسم الذى قبل «إلا».

فان كان لفظ ما قبل «إلا» مرفوعاً رفع أيضاً ما بعد «إلّا».

وان كان ما قبلها منصوباً نُصب ما بعدها أيضاً.

وان كان ما قبلها مجروراً جُرّ ما بعدها أيضاً.

نحو: «ما فَعَلُوه إلّا قَليلٌ» () وان تعذّر فعلى المحل، نحو: «لا إلهَ إلّا اللهُ».

(نحو) قوله تعالى: («ما فَعَلُوه إلّا قليلٌ») فرُفع «قليل» على البدليّه لأن الواو فى «فَعلوه» الذى هو ضمير المستَثنى منه مرفوع، لأنه فاعل «فعل».

ونحو: «ما رأيتُ أحداً إلّا زيداً» فنصب «زيداً» لأن «أحداً» الذى هو المستثنى منه منصوب.

ونحو: «ما مررت بأحدٍ إلا بزيد» فجىء بالباء على زيد وصار مجروراً، لان «أحد» الذى هو المستثنى منه مجرور بالباء.

(وإن تعذّر) أى: لم يمكن إتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ (ف) إتباعُه (على المحل) أى: على محل المستثنى منه (نحو: «لا إلهَ إلّا اللهُ») ف «إله» محلاً مرفوع، لأنه قبل مجىء «لا» عليه كان مبتدءاً، وكان الأصل: «إلهٌ موجود»، فلمّا دخل عليه لا النافيه للجنس

صار «إله» اسم «لا»، وصار مَفتوحاً، وحذف «موجود» بناءاً على أن يكون خبراً لِ «لا» فما بعد «إلا» وهو «الله» صار مرفوعاً لانه بدل عن محل «إله»، إذ لا يمكن أن يصير «الله» بدلاً عن لفظ «إله»، لأنه لو صار بدلاً عن اللفظ كان العامل فى «الله» هو «لا» إذ البدل فى حكم تكرار العامل مع أن «لا» النافيه لا تَعمل فى المعرفه، و «الله» معرفه لا نكره، وأنّ «لا» لا تَعمل فى ما بعد «إلاّ» لذا حيث لم يمكن أن يصير «الله» بدلاً عن لفظ «إله» صار بدلاً عن محل «إله» ورُفِع.

وان كان منقطعاً فالحجازيّون يوجِبون النصب، والتميميّون يجوّزون الاتّباع، نحو: «ما جائنى القومُ إلا حماراً، أو حمارٌ».

تتمّه

والمستثنى ب «خلا» و «عدا» و «حاشا» ينصب مع فعليّتها،

(وإن كان) الاستثناء (منقطعاً) يعنى: لم يكن ما بعد «إلا» داخلًا فى ما قبلها، وكان الكلام منفيّاً لا موجَباً (فالحجازيّون يوجِبون النصب) يعنى: يقولون: يجب نصب ما بعد «إلا» (والتميميّون يجوِّزون الإتباع) يعنى: يقولون: كما يجوز نصب ما بعد «إلا» كذلك يجوز أن يَصير بدلاً عن ما قبل «إلاّ» فيكون إعرابُه مثل اعراب ما قبل «إلا» (نحو: «ما جائنى القوم إلاحماراً») على رأى الحجازيين (أو) «ما جائنى القوم إلا (حمارٌ») على رأى التميميين، لأن «القوم» مرفوع، فبدله وهو حمار يَصير مرفوعاً.

(تتمّه) أصلها تتممه على وزن «تَفعِله» بكسر العين مصدر باب التفعيل، مِن «تَمَّمَ، يُتمِّمُ» ولكنه بمعنى اسم الفاعل، أى: مُتمِمّ، وهى خبر لمحذوف، تقديره: هذه تتمّه. والمقصود: هذا متمّم لِقواعد الاستثناء.

(والمستثنى) أى: الاسم الذى استُثنى (ب «خلا» و «عدا» و «حاشا») يعنى: كان فى محل «إلاّ»: خلا أو عدا أو حاشا (ينصب) ذلك الاسم (مع فعليّتها) يعنى: إن

قدّرتها أفعالاً ـ بمعنى «أستَثنى»، نحو: «قام القوم خلا ـ زيداً، وعدا عمراً، وحاشا باقراً» وفاعل هذه الأفعال ضمير مستتر وجوباً. والتقدير: قام القوم خلا هو زيداً أى: خلا القائم زيداً وهكذا عدا وحاشا.

ويجرّ مع حرفيّتها، وب «ليس» و «لا يكون» منصوب على الخبريّه، واسمهما مستتر وجوباً، وب «ما خلا» وب «ما عدا» منصوب، وب «غير» و «سِوى» مجرور بالاضافه،

(و) ما بعد هذه الثلاثه (يجر مع حرفيتها) أى: إن قدّرتها حروف جر، تقول: «جاء القوم خلا زيدٍ، وعدا عمروٍ، وحاشا باقرٍ».

(و) المستثنى (ب «ليس» و «لا يكون») يعنى: إن جُعل فى مكان «إلا»: «ليس» أو «لا يكون» فالاسم الذى بعدهما (منصوب على الخبريه) أى: بناءاً على كونه خبراً ل «ليس» و «لا ـ يكون» (واسمهما) أى: إسم «ليس» واسم «لا ـ يكن» (مستتر وجوباً) فلا يَجوز إظهاره، نحو: «قام القوم ليس زيداً» أو «قام القوم لا يكون زيداً» والتقدير: ليس هو زيداً، أى: ليس القائم زيداً، ولا يكون هو زيداً، أى: لا يكون القائم زيداً.

(و) الاسم الذى استُثنى (ب «ما خلا» وب «ما عدا» منصوب) على المفعوليّه، لأنّ «ما» المصدريّه الداخله عليهما تُعيّنهما للفعليّه، إذ لا تدخل على الحرف وهما متعدّيان فيتعيّن النصب تقول: «جائنى القوم ما خلا زيداً» و «جائنى القوم ما عدا زيداً».

(و) الاسم المستثنى (ب «غير» و «سِوى» مجرور بالاضافه) أى: بسبب إضافه «غير» و «سوى» إلى ذلک الاسم، نحو: «قام القوم غير زيدٍ» و «قام القوم سوى زيدٍ».

ويعرب «غير» بما يستَحقّه المستثنى ب «إلاّ»، و «سِوى» ک «غير» عند قومٍ، وظرف عند آخرين.

(ويعرب «غير») أى: يكون اعراب «غير» مِن الرفع والنصب والجر (بما) أى: بالاعراب الذى كان (يستحقّه المستثنى ب «إلاّ») يعنى: ان اعراب «غير»

مثل اعراب الاسم الـذى كان واقعاً بعـد «إلا»، فكما أن الاسم الـذى بعد «إلا» كان ينصب إذا كان الكلام موجباً، ولم يكن مفرّغاً نحو: «قام القوم إلّا زيداً» فكذلك لو وضـعتَ «غير» فى مكان «إلّا» قلتَ: «قام القوم غيرَ زيدٍ» بنَصب «غير». وكما أن فى الاستثناء المنفى المنقطع كـان الحجازيون يقولون: «ما جائنى القوم إلا حماراً» وكان التَميميون يجوّزون نصبَ الحمار ورفعه، فكـذلك لو وضـعتَ «غير» فى مكـان «إلّا» وقلت: «مـا جـائنى القوم غيرَ حمـارٍ» وجب نصب «غير» بِرأى الحجازيين، وجاز نصـبه ورفعه برأى التميميين، وهكذا فى غير هذين المثالين. فكل اعراب كان للاسم الذى بعد «إلّا» يكون نفس ذلك الإعراب ل «غير».

(و «سِوى») يكـون (ك «غير») أى: مثـل «غير» فى الاعراب والمعنى (عنـد قـومٍ) أى: عنـد جمـاعه من النحويين، فيُرفع ويُنصب ويُجرّ، إلا أن إعرابه تقديرى لا يظهر على اللفظ.

(و) «سـوى» (ظرف) للمكـان (عنـد) قوم (آخرين) أى: عنـد جمـاعه أخرى من النحويين وهو عنـدهم منصوب دائمـاً، ومعرب لا مَبنى، لإِضافتها.

الثانى: المشتغل عنه العامل

إذا اشتغل عامل عن اسم مقدّم بنصب ضميره أو متعلّقه.

كان لذلك الاسم خمس حالات:

الاشتغال

(الثانى) مما يرد منصوباً وغير منصوب: الاسم (المشتغل عنه) أى: عن ذلك الاسم (العامل) أى: عامله الذى كان يعمل فيه.

(إذا اشتَغل عامل عن اسم مقـدّم بنصب ضـميره أو متعلّقه) أى: بنصب ضـمير ذلك الاسم المقدّم أو بنصب متعلّق ذلك الاسم المقـدّم يعنى: كان الاسم وكان بعده عامل مِن فعل أو اسم فاعل أو غيرهما وكان بعد ذلك العامل ضـمير ذلك الاسم المتقدم، أو متعلق ذلـك الاسم المتقـدم فَعَمـل العامـل فى ذلـك الضـمير أو فى ذلك المتعلّق ولم يعمل فى الاسم المتقـدّم نحو: «زيـداً أكرمته» و «زيداً أكرمت أباه» ففى المثال الأول

عمل العامل وهو «أكرمتُ» فى الضمير الراجع إلى زيد، وفى المثال الثانى عمل العامل وهو «أكرمتُ» فى «أباه» الذى هو متعلق لزيد وإنما صار الاب متعلقاً لِزيد لأن فيه ضميراً راجعاً إلى زيد.

وعليه: فإذا اشتغل العامل عن الاسم المتقدّم (كان لذلك الاسم) المتقدم (خمس حالات):

فيجب نصبه بعامل مقدّر يفسّره المشتغل إذا تلا ما لا يتلوه إلاّ فعل كأداه التحضيض، نحو: «هلاّ زيداً أكرَمته»،

أمّا الحاله الأولى: (فيجب نصبه) أى: نصب ذلك الاسم المتقدم (ب) أن يكون ناصبَه (عاملٌ مقدّر) قبل ذلك الاسم المتقدم، وذلك العامل إما فعل أو شبه فعل (يفسّره) أى: يفسّر ذلك المقدّر ويُبيّنه (المشتغل) بكسر الغين أى: ذلك الفعل أو شبه الفعل الذى نصب ضمير الاسم المتقدم أو متعلقه (إذا) كان الاسم المتقدم قد (تلا ما لا يتلوه إلا فعل) أى: وقع بعد شىء لا يقع بعد ذلك الشىء إلاّ الفعل.

(كأداه) أى: كحرف (التحضيض) ومعناه: حثٌ على الفعل إذا دخل على المضارع ولَوم وتَعْيير إذا دخل على الماضى، فان حروف التحضيض لا يقع بعدها إلاّ الفعل (نحو: «هلاّ زيداً أكرمته») فالاسم المتقدم هو «زيد» والعامل المتأخر هو «أكرمت» فعَمل «أكرمت» فى الضمير الراجع إلى زيد، فلم يقدر على العمل فى نفس زيد، فنُقدّر قبل الاسم المتقدم فعلاً مِن جنس العامل المتأخر، فيكون التقدير: «هلاّ أكرمتَ زيداً أكرمتَه»، ويكون العامل فى زيد هو «أكرمتَ» المقدّر الذى يُفسّره «أكرمتَه» المذكور.

وانما وجب تقدير فِعل، لأن بعد «هَلاّ» لا يكون إلا الفعل، فإذا لم يكن بعد «هَلاّ» فعل مذكور وجب تقدير الفعل.

وكأداه الشرط، نحو: «إذا زيداً لقيتَه فأكرِمه».

ويجب رفعه بالابتداء إذا تلا ما لا يتلوه إلاّ اسم، ك «إذا» الفجائيّه، نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمروٌ»

(وكأداه الشرط)

أی: کحرف الشرط، فان حروف الشرط لا ـ يأتی بعدها إلاّ ـ الفعل (نحو: «إذا زيداً لقيتَه فأکرمْه») فالاسم المتقدم هو «زيداً» والعامل المتأخر هو «لقيتَه» فعَمِل «لقيتَ» فی الهاء التی هی ضمير راجع إلی «زيداً» فلم يقدر «لقيت» علی العمل فی الاسم المتقدم أيضاً فنُقدِّر قبل الاسم المتقدم فعلاً ـ من جنس الفعل المتأخر، فيکون التقدير: «إذا لقيتَ زيداً لقيتَه فأکرمْه» ويکون العامل والناصب ل «زيداً» هو «لقيت» المقدّر الذی يفسّره «لقيتَه» المذکور.

وانما وجب تقدير فعل بعد «إذا» لان بعد «إذا» يجب أن يأتی فعل فإذا لم يکن قد أتی بعد «إذا» فعل مذکور، وجب تقدير الفعل.

الحاله الثانيه: (و) يجب (رفعه) أی: رفع الاسم السابق (بالابتداء) أی: بناءاً علی کونه مبتدأً (إذا تلا ما لا يتلوه إلاّ اسم) يعنی: إذا وقع الاسم المتقدم بعد شیء لا يقع بعده إلا الاسم (ک «إذا» الفجائيه) فانها لا يقع بعدها إلا الاسم، (نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يَضربه عمرو») ف «زيد» مبتدأ، و «يضرب» فعل، والهاء مفعوله، و «عمرو» فاعله، وجمله «يضربه عمرو» کلها خبر ل «زيد».

أو فُصِل بينه وبين المشتغل ما له الصدر، نحو: «زيدٌ هل رأيتَه؟».

ويترجّح نصبه إذا تلا مَظانّ الفعل، نحو: «أزيداً ضربتَه؟»، أو حصل بنصبه تناسب الجملتين فی العطف،

(أو فُصِل بينه) أی: بين الاسم المتقدم (وبين) الفعل المتأخر (المشتغِل) بکسر الغين أی: الذی اشتَغَل بالعمل فی ضمير الاسم المتقدم، أو فی متعلقه عن العمل فی نفس الاسم المتقدم، ففصل بينهما (ما) أی: شیء (له الصدر) کأدوات الاستفهام فحينئذٍ أيضاً يجب رفع الاسم المتقدم بناءاً علی کونه مبتدأً (نحو: «زيدٌ هل رأيتَه؟») ف «زيد» مبتدأ و «رأيتَ» فعل وفاعل، والهاء مفعوله راجعٌ إلی «زيد» ففصل «هل» الاستفهاميه بين

«زيد» وبين «رأيته».

الحاله الثالثه: (ويترجّح نصبه) أى: الأحسن نصب الاسم المتقدم مع جواز رفعه وذلك فى ما (إذا تلا مظانّ الفعل) أى: وَقَع الاسم المتقدم عقيب شىء يكون الغالب مجىء الفعل عقيب ذلك الشىء (نحو: «أزيد ضربتَه؟») فانّ الغالب وقوع الفعل عقيب همزه الاستفهام. فلذا نَصَبْنا زيداً بناءاً على تقدير فِعل من جنس الفعل المذكور قبل زيد وبعد همزه الاستفهام، والتقدير: «أضربْتَ زيداً ضربتَه؟».

(أو حصل بنصبه) أى: بنصب الاسم المتقدم (تناسب الجملتين فى العطف) بان كانت هذه الجمله معطوفه على جمله فعليه، فان نصبنا الاسم المتقدم صار تقدير فعل قبله، فتصير هذه الجمله فعليه، فتتناسب مع الجمله

نحو: «قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه»، أو كان المشتغل فعل طلب، نحو: «زيداً إضْرِبْه».

ويتساوى الأمران إذا لم تَفُت المناسبه فى العطف على التقديرين، نحو: «زيدٌ قامَ وعمراً أكرمتُه»؛

التى عطفت عليها، فحينئذ يكون الأحسن نصب الاسم المتقدم بتقدير فعل قبله حتّى يكون ذلك الفعل هو الناصب للاسم (نحو: «قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه») فالتقدير: وأكرمتُ عمراً أكرمتُه، فتكون الجمله الفعليه قد عطفت على جمله فعليه، فان لم نقدّر الفعل صار «عمرو» مرفوعاً مبتدأً، وما بعده خبره، فتكون الجمله الاسميه معطوفه على جمله فعليه وهذا ليس بحسن.

(أو كان) الفعل (المشتغِل) أى: الفعل الذى عمل فى ضمير الاسم المتقدم أو فى متعلقه (فعلَ طلب) كالأمر والنهى والاستفهام وغير ذلك، فالاحسن حينئذٍ نصب الاسم المتقدم لأنّ رفعه بالابتداء يستلزم الإخبار عنه بالجمله الطلبيّه والإخبار بها قليلٌ فى الاستعمال، وذلك (نحو: «زيداً إضرِبه») بتقدير: إضربْ زيداً إضربْه.

الحاله الرابعه: (ويَتساوى الأمران) يعنى: رفع الاسم المتقدم ونصبه يكونان متساويين، فلا يكون أحدهما أحسن مِن الآخر، وذلك (إذا لم تَفُتِ المناسبه فى العطف) أى: تكون المناسبه موجوده بين الجملتين،

فی کونهما فعلیتین، أو کونهما إسمیتین (علی التقدیرین) أی: علی تقدیر رفع الاسم المتقدم وعلی تقدیر نصبه (نحو: «زیدٌ قامَ وعمراً أکرمتُه»).

فإن رفعت فالعطف علی الاسمیّه أو نصبت فعلی الفعلیّه.

ویترجّح الرفع فی ما عدا ذلک، لأولویّه عدم التقدیر، نحو: «زیدٌ ضربتُه».

ثم قال المصنف: (فان رفعت) «عمراً» وقلتَ: «وعمروٌ أکرمتُه» صارت جمله إسمیه: «عمرو» مبتدأ، و «أکرمته» خبره (فالعطف) أی: عطف «عمروٌ أکرمتُه» یکون (علی) الجمله (الاسمیّه) وهی: «زیدٌ قام» لأن «زید» مبتدأ، و «قام» خبره.

(أو نصبت) عمراً، وقلت: «وعمراً أکرمتُه» بتقدیر فعل قبل «عمراً» یکون تقدیره: «وأکرمتُ عمراً أکرمتُه» (فعلی الفعلیّه) یعنی: فیکون عطف جمله «وعمراً أکرمتُه» علی جمله «قام»، لأن «قام» فعل وفاعل، وفاعله ضمیر مستتر فیه وراجعٌ إلی «زیدٌ» فما قبل «عمراً أکرمته» جملتان: أحدهما إسمیه، والثانیه فعلیه؛ فان رفعت «عمراً» کانت معطوفه علی الجمله الاسمیه، وإن نصبته کانت معطوفه علی الجمله الفعلیه.

الحاله الخامسه: (ویترجّح الرفع) أی: یکون الأحسن رفع الاسم المتقدم (فی ما عدا ذلک) أی: فی غیر هذه الحالات الأربع (لأولویّه عدم التقدیر) یعنی: لکون عدم التقدیر أولی وأحسن مِن تقدیر شیء، إذ لو رفع الاسم المتقدم فلا یُقدّر شیء، بخلاف ما إذا نصب الاسم المتقدم، فانه حینئذ یجب تقدیر فعلٍ قبل ذلک الاسم حتّی یکون الناصب للاسم ذلک الفعل المقدّر (نحو: «زیدٌ ضربتُه») فتقرء برفع «زید» حتّی لا تقدّر فعلاً قبل «زید» لأن الأصل عدم التقدیر.

الثالث: المنادی

وهو: المدعوّ ب «أیا» أو «هیا» أو «أی» أو «آ» مع البعد، وبالهمزه مع القرب، وب «یا» مطلقاً.

ویشترط کونهُ مظهَراً،

المنادی

(الثالث) مما یرد منصوباً وغیر منصوب (المنادی، وهو: المدعوّ) أی: الذی یُدعی (ب) واسطه أحد هذه الحروف السته («أیا» أو «هیا» أو «أی» أو «آ»)

وهـذه الأربعه للنـداء (مع البعـد) يعنى: الـذى تريد أن تُناديه إذا كان بعيداً عنك، فتدعوه بأحد هذه الحروف الأربعه، فتقول: أيا زيدُ، أو: هيا زيدُ، أو: أى زيدُ، أو: آ زيدُ.

(وبالهمزه مع القرب) يعنى: إن كان الذى تناديه قريباً منك، فتأتى قبل اسمه بهمزه فقط، فتقول: «أزيدُ».

(وب «يا» مطلقاً) يعنى مع البعد ومع القرب، فيصح أن تقول: يا زيدُ سواء كان زيد الذى تناديه قريباً أم بعيداً.

(ويشترط كونه) أى: كون المنادى (مُظَهراً) أى: إسـماً ظاهراً، فلا تأتى حروف النـداء على الضـمائر، فلا يصح أن تقول: يا أنا، يا هو، يا أنت وغير ذلك.

و «يا أنت» ضعيف، وخلوّه عن اللام إلّا فى لفظ الجلاله، و «يا الّتى» شاذّ.

وقد يحذف حرف النداء إلّا مع اسم الجنس، والمندوب، والمستغاث،

(و «يا أنت») الذى ورد فى شعر الأحوص (ضعيف) لا يجوز إستعماله.

(و) يجب (خلوّه) أى: كون الاـسم المنـادى خاليـاً (عن اللاـم) أى: عن لاـم التعريف، فلاـ يجوز أن تقول: يا الرجل (إلا فى لفظ الجلاله) وهو «الله» فيجوز أن تقول: «يا الله» (و «يا الّتى») الذى ورد فى شعر الشاعر (شاذ) أى: خلاف القاعده النحويه.

(وقـد يحـذف حرف النـداء) ويبقى الاـسم المنادى، نحو قوله تعالى: «يوسفُ أعرض عن هـذا» () يعنى: يا يوسف (إلّا) إذا كان حرف النـداء (مع اسم الجنس) أى: النكره ك «يا رجلُ» (والمندوب) أى: الشـخص الذى يندب ويبكى عليه بصوره النداء، نحو: «يا حسـين» (والمسـتغاث) وهو الشـخص الذى ينادى لِيُخلّص المنادِى مِن شدّه أو يُعينه على أمر صـعب كما لو كان زيد يضرب عمراً، فقال عمرو لِعلى: «يا على خلّصنى».

واسم الاشاره، ولفظ الجلاله مع عدم الميم فى الأغلب؛ فان وجدت لزم الحذف.

تفصيل:

المفرد المعرفه والنكره المقصوده يبنيان على

ما يرفعان به،

(وإسم الاشاره) نحو: «يا هذا».

فلا يجوز حذف حرف النداء من هذه الموارد الأربعه مع قصد النداء، فلا يقال: «رجل» فى اسم الجنس، أو «حسين» فى المندوب، أو «على خلصنى» فى المستغاث، أو «هذا» فى نداء شخص باسم الاشاره.

(و) لا يحذف حرف النداء من (لفظ الجلاله) أيضاً، وهو «الله» (مع عدم الميم) يعنى: إذا لم يكن فى آخر لفظ الجلاله ميم (فى الأغلب) ففى الأغلب يقال: «يا الله» فى نداء البارى سبحانه، ولا يقال «الله» فقط (فان وجدت) الميم فى آخر لفظ الجلاله، وصار «اللهم» (لزم الحذف) أى: حذف حرف النداء، فلا يصح: «يا اللّهم».

(تفصيل) مصدر فصّل يفصّل مِن باب التفعيل، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا تفصيلٌ، يعنى: تفصيل لبعض قواعد المنادى.

(المفرد المعرفه) مثل «زيد» (والنكره المقصوده) وهو الشخص المعيّن الذى لا يَعرفه المنادى، فهذان إن صارا مناديَيْن (يُبنيان) يعنى: يصيران مبنيين لا معربين، ويكون بناؤهما (على ما يُرفعان به) يعنى: قبل أن يصيرا مناديين بم كان رفعهما؟ فإذا صار مناديين صارا مبنيين على ذلك الاعراب

نحو: «يازيدُ» و «يا رجلان». والمضاف وشبهه وغير المقصوده تنصب، مثل: «يا عبدَ اللهِ» و «يا طالعاً جبلًا» و «يا رجلًا».

والمستغاث يخفض بلامها، ويفتح لألفها

(نحو: «يا زيدُ») بالضم (و «يا رجلان») بالألف والنون. لأن المفرد المعرفه رفُعه بالضمه والمثنّى رفعه بالألف والنون، فلمّا صارا مناديين، بُنى «زيد» على الضمه وبُنى «رجلان» على الألف والنون.

(و) الاسم (المضاف) أى: الذى أُضيف إلى شىء (وشبهه) أى: شبه المضاف (و) النكره (غير المقصوده) إذا صارت منادى (تُنصب) جميعاً.

(مثل: «يا عبدالله») بفتح الدال لأن «عبد» أضيف إلى «الله».

(و «يا طالعاً جبلًا») نُصب «طالعاً» لأنه شبيه المضاف فى أنّ الأول لا يظهر معناه إلّا

إذا انضم إليه الثانى، فكما أن «عبـد» لا يظهر معناه بأنه عبـد من إلاّ إذا انضمّ إليه «الله» وصار «عبـد الله»، فكذلك «طالعاً» لا يظهر معناه بأنه الطالع مِن أىّ شىء إلاّ إذا انضم إليه «جبلاً» فيعلم أن المراد ب «طالعاً» الطالع من الجبل، لا من شىء آخر.

(و «يا رجلًا») فى قول الأعمى، فان الأعمى الـذى يقول: «يا رجلًا خذْ بيدى» ولا يقصد رجلًا معيناً، ينصب الرجل، لأنه نكره غير مقصوده.

(و) الاسم المنادى (المستغاث) أى: الذى استغيث به (يُخفض بلامها) أى: ب «لام» الاستغاثه وهى مفتوحه (ويفتح لألفها) أى: ل «ألف» الاستغاثه

ولا لام فيه، نحو: «يالَزيدٍ» و «يا زيداه».

والعلم المفرد الموصوف ب «إبن» أو «إبنه»، مضافاً إلى علم آخر، يُختار فتحه، نحو: «يا زيدَ بنَ عمرو».

والمنوّنُ ضرورةً يجوز ضمّه ونصبه، نحو:

(ولا ـ لامَ فيه) أى: فى المستغاث مع وجود الألف، لأن للمستغاث لام تأتى فى أول المستغاث، وألف تأتى فى آخر المستغاث، فان جاء اللام إنكسر الاسم المستغاث، وإن جاء الألف صار الاسم المستغاث مفتوحاً، ولكن لا يجتمع فى الاسم المستغاث اللام مع الألف.

(نحو: «يا لَزيدٍ») مع اللام بدون الألف (و «يا زيداه») مع الألف بدون اللام، ولا يصح أن تقول: «يا لَزيداه» فتَأتى باللام مع الألف.

(و) الاسم (العلم المفرد) مثل «زيد» (الموصوف) أى: الذى وصف (ب «إبن» أو «إبنه») حال كون الابن أو الابنه (مضافاً إلى علم آخر، يُختار فتحه) أى: ان فتح ذلك الاسم الأوّل هو إختيارنا.

(نحو: «يا زيـدَ بن عمروٍ») بفتـح زيـد، و «يا مريمَ إبنةَ عمران» بفتـح مريم ففى المثال الأول: العلم المفرد «زيد»، وصف ب «ابن»، واضيف «إبن» إلى «عمرو» الذى هو علم آخر. وفى المثال الثانى: العلم المفرد «مريم»، وصف

ب «ابنه» وأضيفت «ابنه» إلى «عمران» الذى هو علم آخر.

(و) العلم المفرد (المنوّن ضرورةً) أى: الذى دخل عليه التنوين لِضروره الشعر (يجوز ضمه ونصبه، نحو) قول الأحوص:

سلامُ الله يا مَطراً عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

والمكرّرُ المضافُ يجوز ضمّه ونصبه، ك «تَيمْ» الأوّل فى نحو: «ياتَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ».

(سلامُ الله يا مطراً عليها

وليس عليك يا مطرُ السلامُ)

الشاهد: فى «مطر» الأوّل، ف «مطر» إسم علم لشخص والمفرد المعرفه إذا صار منادى وجب ضمه وحيث أوجبت الضروره قرائه «مطر» الأول بالتنوين إذ بدون التنوين يخل بوزن الشعر فيجوز الضم والنصب «يا يامطرٌ، ويا مطراً».

(و) الاسم المنادى (المكرّر المضاف) أى: الذى أضيف إلى شىء، ولكنه كرّر قبل مجىء المضاف إليه (يجوز ضمّه ونصبه ك «تَيْم» الأول فى نحو) قول الشاعر: (يا تَيْمُ تَيمَ عَدِيٍّ) ف «تَيْم» الأوّل أضيفَ إلى عَدِىّ، ولكنه كُرّر قبل مجىء «عَدِىّ» الذى هو المضاف إليه، فيجوز فى «تَيْم» الأول ضمُه ويجوز نصبه، وأمّا «تَيْم» الثانى فيجب نصبُه.

تبصره:

وتوابعه المضافه تُنصب مطلقاً.

(تبصره) على وزن «تَفعِله» بكسر العين مصدر «بَصَّر، يُبصِّر» مِن باب التفعيل، وهو بمعنى اسم الفاعل أى: مُبصِّر، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هذه تَبصره».

(وتوابعه المضافه) أى: توابع المنادى، يعنى: النعت والتأكيد وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف؛ فلو أتيتَ لِلإسم المنادى بهذه التوابع وكانت هذه التوابع مضافه إلى شىء (تُنصب) تلك التوابع (مطلقاً) يعنى: سواء كان المنادى منصوباً معرباً، أم لا بان كان مبنياً.

أما مثال تابع المنادى المضاف إذا كان نعتاً، فنحو:

«يا زيدُ صاحبَ عمرو».

و «يا عبدَ الله صاحبَ عمرو».

ف «صاحب عَمروٍ» نعت لِ «زيد» فى المثال الأول. ونعت ل «عبد الله» فى المثال الثانى، والاول مثال للمنادى المضموم، والثانى مثال للمنادى المنصوب، وفى المثالين يجب

نصب «صاحب» وإن كان فى المثال الأول هو نعت ل «زيد» المضموم، لإن نعت المنادى إذا كان مضافاً وجب نصبه وإن كان نفس المنادى مضموماً.

وأما مثال تابع المنادى المضاف إذا كان تأكيداً، فنحو:

«يازيدُ نفسَه».

و «يا عبدَ الله نفسَه».

ف «نفسه» تأكيد ل «زيد» فى المثال الأول، وتأكيد ل «عبد الله» فى المثال الثانى، والأول مثال للمنادى المضموم، والثانى مثال للمنادى المنصوب، وفى المثالين يجب نصب «نفسَه» وإن كان فى المثال الأول تأكيداً ل «زيد» المضموم، لأن تأكيد المنادى إذا كان ذلك التأكيد مضافاً، يجب نصبه وإن كان نفس المنادى مضموماً.

وأما مثال تابع المنادى المضاف إذا كان عطف بيان أو بدلاً، فنحو:

«يا زيدُ ناصحَ عمروٍ».

و: «يا عبدَ الله ناصحَ عمروٍ».

ف «ناصح عمرو» عطف بيان أو بدل ل «زيد» فى المثال الأول، وعطف بيان أو بدل ل «عبدالله» فى المثال الثانى، والأول مثال للمنادى المضموم، والثانى مثال للمنادى المنصوب. وفى المثالين نصب «ناصح»، وإن كان «ناصح» فى المثال الأوّل عطف بيان أو بدل ل «زيد» المضموم، لأن عطف البيانِ لِلمنادى، وبدل المنادى إذا كانا مضافين وجب نصبُهما، وإن كانا عطفَ بيان أو بدلاً لِمضموم.

وأما مثال تابع المنادى المضاف إذا كان عطفاً بالحروف فنحو:

«يا زيدُ وغلامَ بِشرٍ».

و: «يا عبدَ الله وغلامَ بِشرٍ».

أمّا المفرده، فتوابع المعرب تعرب بإعرابه،

ف «غلام بِشرٍ» عطف بالجرف على «زيد» فى المثال الأول، وعلى «عبد الله» فى المثال الثانى، والأول مثال للمنادى المضموم، والثانى مثال للمنادى المنصوب، وفى المثالين يجب نصب «غلام» وإن كان هو فى المثال الأوّل عطفاً بالحرف على «زيد» المضموم، لأن العطف بالحرف على المنادى إذا كان المعطوف بالحرف مضافاً يجب نصبه، وإن كان عطفاً بالحرف على مَضموم.

(أما) التوابع (المفرده) لِلمنادى، أى: التوابع

غير المضافه، كالنعت المفرد، والتأكيد المفرد، والبدل المفرد، وهكذا.

(فتوابع) المنادى (المعرب) علماً بان المنادى المعرب هو: المضاف، وشبه المضاف، والنكره غير المقصوده وهذه الثلاثه اعرابها النصب والمستغاث المجرور باللام، والمنوّن بالنصب ضرورةً، فتوابع أحد هذه الخمسه (تُعرب بإعرابه).

تقول: «يا عبدَ الله الظريفَ» بنصب «الظريف» لأنه نعت للمنادى الذى هو «عبد الله» وهو منصوب.

و: «يا بنى تميم أجمعين» فنُصب «أجمعين» وعلامهنصبه الياء لأنه تأكيد للمنادى، يعنى: «بنى تميم» وهو منصوب.

و: «يا عبد الله عمراً» فنصب «عمراً» لأنه عطف بيان أو بدل لِلمنادى يعنى: «عبد الله» وهو منصوب.

وتوابع المبنىّ على ما يرفع به مِن التأكيد والصفه وعطف البيان؛ ترفع حملًا على لفظه وتنصب على محلّه.

و: «يا عبد الله وزيداً» فنصب «زيد» لأنه عطف بالحرف على عبد الله، و «عبد الله» منصوب.

وهكذا فى توابع شبه المضاف، وتوابع النكره المقصوده وغيرهما، فيكون إعراب توابعها مثل اعراب أنفسها.

(وتوابع) المنادى (المبنى) الذى يكون بناؤه (على ما يرفع به) أى: على الحركه التى تكون له تلك الحركه فى حاله الرفع، وهو المفرد المعرفه ك «يا زيد» والنكره المقصوده ك «يا رجلُ» فانهما مَبنيان على الضم (مِن) بيان للتوابع وهى: (التأكيد، والصفه، وعطف البيان).

فهذه الثلاثه مِن التوابع (تُرفع حملاً على لفظه) لأن لفظ المنادى مضموم (وتُنصب) حملاً (على محله) لأن محل المنادى منصوب فان «يا» معناه: أدعو، ف «يا زيدُ» يعنى: أدعو زيداً، و «يا رجل» تقديره: أدعوك يارجل، ف «زيد ورجل» فى المثالين مفعولان ل «ادعو» والمفعول منصوب.

أما التأكيد فمثاله قول الشاعر:

«إنّى وأسطارٍ سُطرن سطراً لقائل: يا نصرُ نصرٌ نصراً»

ف «نصر» الثانى و «نصر» الثالث، تأكيدان ل «نصر» الأول، وحيثُ إن «نصر» الأول الذى هو المنادى مبنى على الضم، جاز فى تأكيده

الرفع والنصب. ولذا رفع «نصر» الثانى، ونصب «نصر» الثالث، أمّا الرفع فجائز حملاً

والبدل كالمستقلّ مطلقاً.

على لفظ «نصر» الأوّل، فان لفظه مضموم، وأمّا النصب فجائز أيضاً حملاً على محل «نصر» الأول، لأن «يا نصر» تقديره: أدعو نصراً، ف «نصر» الأول فى المعنى مَفعول، والمفعول منصوب. ولذا جاز نصب تأكيده.

ومثال الصفه نحو: «يا زيد الظريف» فان «الظريف» صفه ل «زيد»

ويجوز رفعه ونصبه، أما رفعه: فَلأن لفظ «زيد» مضموم، والصفه يجب أن يكون إعرابه مثل اعراب الموصوف، وأما نصبه: فلأن «يا زيد» تقديره: أدعو زيداً. ف «زيد» فى المعنى منصوب، لأنه مفعول ل «أدعو» والمفعول منصوب، ولذا جاز نصب صفته.

ومثال عطف البيان نحو: «يا رجلُ بِشر» ف «بِشر» عطف بيان ل «رجل» فيجوز رفع «بِشر» بناءاً على أن لفظ «رجل» مضموم لأنه نكره مقصوده ويجوز نصب «بِشر باعتبار أن «رجل» فى المعنى منصوب لأن «رجل» مفعول ل «أدعو» فى المعنى فعطف بيانه أيضاً يَصير منصوباً.

(والبدل) عن المنادى يكون إعرابه وبناؤه (كالمستقل) أى كالمنادى المستقل (مطلقاً) يعنى: سواء كان المنادى معرباً أم كان مبنياً، فيَصير البدل مضموماً إن كان نفس البدل مفرداً معرفه أو نكره مقصوده. نحو: «يا زيدُ بِشرُ» ونحو: «يا عبدَ الله رجلُ» بضم «بِشر» و «رجل» ف «بِشر» بدل عن «زيد»، و «رجل» بدل عن «عبد الله».

وإنما صار البدلان مضمومَين: لأن «بِشر» مفرد معرفه، و «رجل» نكره

أمّا المعطوف، فإن كان مع «أل» فالخليل يختار رفعه، ويونس نصبه، والمبرّد إن كان ك «الخليل»

مقصوده، وكلاهما مضمومان، مع أن «عبد الله» فى المثال الثانى منصوب.

ويصير البدل منصوباً إن كان نفس البدل مضافاً مثلاً وان كان المنادى غير مضاف نحو: «يا زيدُ عبدَ الله» ف «عبد الله» بدل عن زيد

المضموم، ولكن «عبدَ الله» منصوب، لأنه مضاف، والمنادى المضاف منصوب.

وعلى كلٍ: فالبدل يُعتبر منادىً مستقلاً، ويكون إعراب البدل وبناؤه كما لو كان بنفسه منادى، وليس فى الاعراب والبناء تابعاً لِلمبدل منه.

(أما المعطوف) على المنادى بواسطه الحرف نحو: «يا زيد والناصح» ونحو: «يا زيد وعمرو» ف «الناصح» فى المثال الأوّل عطف على «زيد» بواسطه الواو، و «عمرو» فى المثال الثانى عطف على «زيد» بواسطه الواو.

(فان كان) المعطوف (مع «ال») أى: مع الألف واللام كالمثال الأول (فالخليل) بن أحمد الفراهيدى المولود عام (١٠٠) من الهجره والمتوفّى عام (١٧۴) هجريه الذى هو أحد كِبار علماء النحو الشيعه (يَختار رفعه) يعنى يقول: فى «يا زيد والناصح» إن رأيى هو: رفع «الناصح».

(ويونس) الذى هو أيضاً مِن علماء النحو يختار (نصبه) أى: نصب مثل «الناصح» فى المثال.

(والمبرّد) الذى هو أيضاً من علماء النحو يقول: (إن كان) الاسم المعطوف الذى فيه «ال» (ك «الخليل») يعنى: الف ولامه مثل ألف ولام «الخليل»

فكالخليل، وإلاّ فكيونس، وإلاّ فكالبدل.

وتوابع ما يقدّر ضمّه: كالمعتلّ والمبنىّ قبل النداء، كتوابع المضموم لفظاً؛

أى: كان عَلماً ودخل فيه الألف واللام مثل: «يا زيد والخليل» (ف) إعرابه يكون (كالخليل) أى: كرأى الخليل، يعنى: يرفع.

(وإلاّ) يعنى: ان لم يكن الاسم المعطوف الذى دخله الألف واللام علماً، نحو: «يازيد والناصح» ف «ناصح» قبل دخول الألف واللام عليه لم يكن علماً (ف) إعراب المعطوف يكون (كيونس) أى: كرَأى يونس، فينصب «الناصح» فى هذا المثال، انتهى كلام المبرّد.

(وإلاّ) يكن المعطوف مع «أل» بل كان بدون «ال» مثل: «يا زيد وعمرو» (ف) يكن (كالبدل) أى: يكون حكمه حكم المنادى المستقل؛ فان كان مفرداً معرفه ك «يازيد وعمرو» فيُضم، وان كان مضافاً ك «يا زيد وعبدَ الله» فينصب،

وهكذا. ولا يتبع فی الاعراب المعطوفَ عليه أی: المنادی.

(وتوابع ما) أی: توابع المنادی الذی (يقدّر ضمّه كالمعتلّ) مثل «يا موسی» فانه لا يظهر فيه الاعراب بل اعرابه تقديری، وهو دائماً فی حاله الرفع وفی حاله النصب وفی حاله الجر، كلها يُقرء مع الألف (و) كذا توابع المنادی (المبنیّ قبل النداء) أی: الذی هو مبنی مِن أصله، لا أنه صار مبنياً بوقوعه منادی كاسم الاشاره الذی هو مبنی من أصله، مثل: «يا هذا»، فتوابعهما تكون (كتوابع) المنادی (المضموم لفظاً) أی: كتوابع «يا زيد» مثلًا

فترفع للبناء المقدّر على اللفظ، وتنصب للنصب المقدّر على المحلّ.

الذی تظهر الضمه فيه.

(فتُرفع) توابع المعتلّ والمبنیّ دائماً (للبناء المقدّر على اللفظ، وتُنصب للنصب المقدّر على المحل) يعنی: يجوز رفع توابعهما ويجوز نصب توابعهما.

أما الرفع: فلأنّ «موسی، وهذا» لو صارا مناديين كانا مضمومين تقديراً، فتُرفع توابعهما حملًا على اللفظ.

وأما النصب: فلأن المنادی فی الواقع مفعول ل «أدعو» والمفعول منصوب، ف «موسی، وهذا» إعرابهما الواقعی النَصب، فلذا تُنصب توابعهما حملاً على المحلّ.

فمثال الصفه نحو: «يا موسی الفاضل» و «يا هذا العالم» ف «الفاضل» و «العالم» يَجوز رفعهما ونصبهما.

ومثال التأكيد نحو: «يا هؤلاء أجمعون، وأجمعين» فيجوز الرفع حتّى يقرء: «أجمعون» ويجوز النصب حتّى يقرء «أجمعين» لأن رفع «أجمعين» بالواو والنون، ونصبه بالياء والنون.

ومثال عطف البيان نحو: «يا موسی كرز» و «يا هذا كرز» ف «كرز» عطف بيان ل «موسی، وهذا» فيجوز رفعه ونصبه.

ومثال البدل نحو: «يا موسی العباس» و «يا هذا الدجال» ف «العباس، والدجال» بدلان فيجوز رفعهما ونصبهما.

ومثال العطف بالحرف نحو: «يا موسی وزيد» و «يا هذا وزيد» فيجوز

الرابع: مميِّز أسماء العدد

فمميّز الثلاثه إلى العشره مجرور ومجموع، ومميّز ما بين العشره والمائه منصوب مفرد، ومميّز المائه والألف

ومثّاهما وجمعه مجرور مفرد،

رفع «زيد» الذى هو المعطوف بالحرف ويجوز نصبه.

مميِّز أسماء العدد

(الرابع) ممّا يرد منصوباً وغير منصوب (مميِّز أسماء العدد) وأسماء العدد هى: ثلاثه، أربعه، خمسه ... عشره، عشرون، ثلاثون، ... مائه، مائتان، ثلاثمائه ... ألف، ألفان، ثلاثه آلاف ... وهكذا، ومميّزها هو الاسم الذى يذكر بعد هذه الأسماء لِيبيّن ما المراد مِن هذه الأسماء، فمثلًا: «خمسه دنانير» ف «خمسه» إسم العدد، و «دنانير» اسم يُميّز المراد من الخمسه وانه هو الدنانير لا شىء آخر.

(فمييّز الثلاثه إلى العشره مجرور ومجموع) تقول: «ثلاثه كُتُبٍ، أربعه كُتبٍ، خمسه كُتبٍ، سته كُتبٍ، سبعه كُتبٍ، ثمانيه كُتبٍ، تسعه كُتبٍ، عشره كُتبٍ» فالمميّز هو «كُتبٍ» وهو مجموع ومجرور.

(ومميّز ما بين العشره والمائه منصوب مفرد) تقول: أحد عشر ديناراً، إثنا عشر ديناراً، ثلاثه عشر ديناراً، عشرون ديناراً، ثلاثون ديناراً ... ثمانون ديناراً، تسعون ديناراً، تسعه وتسعون ديناراً» فالمميّز وهو «ديناراً» مفرد ومنصوب.

(ومميّز المائه والألف ومثّاهما) أى: مثّنى المائه ومثنى الألف وهما مائتان وألفان (وجمعه) أى: جمع الألف، وهو: آلاف مميِّز كل ذلك (مجرور مفرد) تقول: مائه دينارٍ، مائتا دينارٍ، ألف دينارٍ، ألفا دينارٍ، آلاف دينارٍ بجر «دينار» وإفراده.

ورفضوا جمع المائه.

وأصول العدد إثنتا عشره كلمه: واحد إلى عشره، ومائه، وألف؛ فالواحد والاثنان يُذكّران مع المذكر

(ورفضوا جمع المائه) يعنى: ان العرب تركوا جمع المائه، فلم يَضعوا للمائه جمعاً، فالعرب كما تقول فى جمع الألف: ثلاثه آلاف، أربعه آلاف وهكذا لا تقول فى جمع المائه: ثلاث مائات، أربع مائات. بل تجعل المائه على إفرادها، وتُضيف اليها عدد الثلاث أو الأربع وهكذا. فتقول: «ثلاث مائهٍ، أربع مائهٍ، خمسمائهٍ» وهكذا.

(وأصول العدد إثنتا عشره كلمهً: واحد إلى عشره) يقال: واحد، إثنان، ثلاثه، أربعه، خمسه، سته، سبعه،

ثمانيه، تسعه، عشره. فهذه عشر كلمات (ومائه، وألف) فهذه إثنتا عشره كلمه.

وإنما صارت هذه الإثنتا عشره كلمه أصولاً، لأن بقيه الأعداد تُصنع من هذه الإثنتَى عشره، فمثلًا: «أحدَ عشرَ» صُنِع من الواحد والعشره، و «مائه وخمسه» صُنِعت مِن المائه والخمسه، و «ألف وتِسعه» صُنِعت من الألف والتسعه، و «مائتان» صُنِعت مِن تثنيه المائه، و «عشرون» و «ثلاثون» وأمثالهما صُنِعت مِن تكرار العشره، وهكذا، فكل عدد تراه فهو مصنوع مِن هذه الكلمات الإثنتى عشره فقط.

(فالواحد والاثنان يذكّران) إذا كانا (مع المذكّر) نحو: رجل واحد، ورجلان إثنان.

ويُؤنّثان مع المؤنّث، ولا يجامعهما المعدود، بل يقال: «رجلٌ ورجلانِ»، والثلاثه إلى العشره بالعكس، نحو قوله تعالى: «سَخَّرَها عَلَيهِم سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانيهَ أيّامٍ» ().

(ويؤنّثان) إذا كانا (مع المؤنث) نحو: إمرأه واحده، وإمرأتان إثنتان، فلحقت تاء التأنيث بالواحد والاثنين لاجتماعهما مع المؤنث.

(و) الواحد والاثنان (لا يُجامعهما المعدود) فلا تقول: واحد رجل، إثنان رجلان (بل يقال: رجل ورجلان) وامرأه وامرأتان.

(والثلاثه إلى العشره) تكون (بالعكس) أي: بعكس الواحد والاثنين اللذين كانا يوافقان المعدود فى التذكير والتأنيث، ولا يجتمعان مع المعدود، بينما الثلاثه إلى العشره تخالف المعدود فى التذكير والتأنيث وتجتمع مع المعدود. يعنى: ان أعداد الثلاثه إلى العشره تجتمع مع المعدود، وتخالفه فى التذكير والتأنيث، فان كانت هذه الأعداد مع المعدود المذكّر فتَصير مؤنثه بلحوق تاء التأنيث عليها، مثل «ثلاثه رجال، أربعه رجال، خمسه رجال» وهكذا، وإن كانت مع المعدود المؤنث تصير مذكراً بسقوط تاء التأنيث عنها، مثل: «ثلاث نساء، أربع نساء، خمس نساء» وهكذا.

ثم ضرب المصنف لذلك مثالاً وقال: (نحو قوله تعالى: «سَخَّرَها عَلَيهِم سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانيهَ أيّامٍ») ف «ليال» مؤنّث لأنّها جمع «ليله» ولِذلك صار السبع بدون تاء التأنيث، و «أيام» مذكّر

لأنّها جمع «يوم» ولِذلك صارت الثمانيه مع تاء التانيث.

هذا ولا يخفى أنّ العبره فى التذكير والتأنيث بحالِ المفرد لا الجمع.

تتميم:

وتقول: «أحدَ عشرَ رجلًا، واثنا عشرَ رجلًا» فى المذكر، و «احدى عشرةَ إمرأةً، واثنتا عشره إمرأةً» فى المؤنّث، و «ثلاثةَ عشرَ رجلًا» إلى «تسعةَ عشرَ رجلًا» فى المذكّر، و «ثلاثَ عشرةَ إمرأةً» إلى «تسعَ عشرةَ إمرأةً» فى المؤنّث، ويَستويان فى «عشرينَ» وأخواتها.

(تتميم) مصدر «تَمَّمَ يُتَمِّمُ» مِن باب التفعيل، بمعنى اسم الفاعل «مُتَمِّم» يعنى: متمم لِمميِّز أسماء العدد. وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا تَتميم.

(وتقول: «أحد عشرَ رجلًا، وإثنا عشرَ رجلًا) بدون علامه التأنيث (فى المذكر) وتقول: («إحدى عشرةَ إمرأةً وإثنتا عشره إمرأةً) مع تاء التأنيث (فى المؤنث).

(و) تقول: («ثلاثةَ عشرَ رجلًا»)، اربعه عشر رجلًا، خمسه عشر رجلًا إلى تسعه عشر رجلًا مع التاء فى الثلاثه إلى التسعه، وبدون التاء فى العشره (فى المذكّر، و) تقول: («ثلاثَ عشرةَ إمرأه»)، أربع عشره إمرأه، خمس عشره إمرأه (إلى «تسعَ عشرةَ إمرأه») مع التاء فى العشره، وبدون التاء فى الثلاثه إلى التسعه (فى المؤنّث).

(و) المذكر والمؤنث (يَستويان فى «عشرين» وأخواتها) وهى ثلاثون، أربعون، إلى تسعين، تقول: عشرون رجلًا، عشرون إمرأةً، ثلاثون رجلًا، ثلاثون إمرأةً، وهكذا.

ثمّ تعطفه فتقول: أحدٌ وعشرونَ رجلًا، وإحدى وعشرونَ إمرأةً، وإثنانِ وعشرونَ رجلًا، وإثنتانِ وعشرونَ إمرأةً، وثلاثةٌ وعشرونَ رجلًا، وثلاثٌ وعشرونَ إمرأةً، وهكذا إلى تسعٍ وتسعينَ إمرأةً.

المبتيّات:

(ثم تَعطفه) أى: تَعطف عشرين وأخواتها على الواحد والاثنين لِلمذكّر وعلى الاحدى، والاثنتين لِلمؤنث (فتقول: أحدٌ وعشرونَ رجلًا، وإحدى وعشرونَ إمرأه، وإثنانِ وعشرون رجلًا، واثنتانِ وعشرونَ إمرأه و») إذا صار العدد «ثلاثٌ وعشرين» يكون الثلاث إلى التسع لِلمؤنث بدون التاء، وللمذكر مع تاء التأنيث، فتقول: (ثلاثةٌ وعشرون رجلًا، وثلاثٌ وعشرونَ إمرأه،

وهكذا) للمذكر بالتاء وللمؤنث بدون التاء (إلى تسع وتسعين إمرأه) وتسعه وتسعين رجلاً.

(الأسماء المبنيّه)

(المبنيّات) أي: الأسماء المبنيّه، وهي الأسماء التي لها في حاله الرفع، وفي حاله النصب، وفي حاله الجر حركه واحده، لا تتغير أبداً.

منها: المضمر

وهو: ما وُضع لمتكلّم، أو مخاطب،أو غائب سبق ذكره ولو حكماً، فإن استقلّ فمنفصل، وإلّا فمتّصل.

الضمائر

(منها) أي: من تلك الأسماء المبنيه (المضمر) أي: الضمير (وهو ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب سبق ذكره) أي: تقدم ذكر ذلك الغائب نحو: «زيدٌ أبوه قائم» فالهاء في «أبوه» ضمير وضع ل «زيد» الذي هو غائب، وتقدم ذكره (ولو حكماً) أي: ولو كان تقدُّم ذكر ذلك الغائب بتقدُّم بيان حكمه، مثل قوله تعالى: «ولأبويه لكل واحد منهما السدس» () يعني: لأبوي الميت أبيه وأمه لكل منهما سدس مال الميت، فضمير «أبويه» راجع إلى «الميت» الذي ليس له ذكر في الآيات السابقه، وانما ذكر في تلك الآيات حكم الارث، ومنه يُعرف أن هناك ميتاً، إذ لو لم يكن ميت لما كان ارث، فضمير «أبويه» يرجع إلى «الميت» الذي يُعرف مِن الأحكام المذكوره قبله، لا مِن تقدُّم ذكر الميت.

(فان استقلّ) الضمير، أي: كان مستقلاً بحيث يصح التلفظ به وحده (ف) هو ضمير (منفصل) مثل: «هو، هما، هم، هي، هما، هنّ، أنتَ، أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما، أنتنّ، أنا، نحن».

(وإلّا) أي: وان لم يكن الضمير مستقلاً ولا يصح التلفظ به وحده (ف) هو ضمير (متصل) مثل الكاف في «أخوك» والهاء في «أخوه»، فانك إن قلت: «ك» أو قلت: «هُ» فلا معنى له.

والمتّصل: مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل: غير مجرور، فهذه خمسه، ولا يسوغ المنفصل إلّا لتعذّر المتصل. وأنت في هاء «سَلْنِيهِ» وشبهه بالخيار.

(و) الضمير (المتّصل) على ثلاثه أنواع:

(مرفوع) نحو: «نصحتُ» فالتاء ضمير الفاعل، والفاعل مرفوع (ومنصوب) مثل الكاف فى «نصحتُك» فانها مفعول، والمفعول منصوب (ومجرور) نحو: «به» فالهاء قد دخل عليه حرف الجر وصار مجروراً.

(و) الضمير (المنفصل غير مجرور) يعنى: على نوعين: أولاً: مرفوع، نحو: «أنا» فانه يقع فاعلاً وَمبتدءاً وخبراً، وثانياً: منصوب، مثل «إياك» فانه يقع دائماً مفعولاً وليس لنا ضمير منفصل مجرور.

(فهذه خمسه) أنواع من الضمائر المتصله والمنفصله (ولا يسوغ) أى: لا يجوز استعمال الضمير (المنفصل إلا لِتعذر) وعدم امكان اتيان الضمير (المتصل) يعنى: ما دام يمكن اتيان الضمير المتصل لا يجوز استعمال الضمير المنفصل، فمثلاً: «نصحتَ» التاء ضمير متصل مرفوع، فلا يجوز أن تقول فى مكانه: «نَصحَ أنت» لأن «أنت» ضمير مرفوع منفصل.

(وأنتَ) أيها القارئ (فى هاء سَلْنِيهِ) أى: فى الهاء الموجوده فى «سَلْنيه» (و) فى (شبهه) أى: فى شبه هاء «سلنيه» مِن كل ضمير وقع بعد ضمير متصل، وكان الضمير الأول غير مرفوع وَأخص مِن الضمير الثانى، مثل: «أعطيتُكه» ومعنى الأخص: أن يكون الضمير الأول متكلّماً والثانى

مسأله:

وقد يتقدّم على الجمله ضمير غائب مفسَّر بها، يسمّى: «ضمير الشأن والقصّه» ويحسن تأنيثه إن كان المؤنث فيها عمده،

مخاطباً، أو يكون الضمير الأول مخاطباً والضمير الثانى غائباً، لأن ضمير المتكلم أخص أى: أعرف مِن ضمير المخاطب ومن ضمير الغائب، وضمير المخاطب أخص وأعرف مِن ضمير الغائب.

ففى «سَلْنيه» الياء ضمير المتكلم والهاء ضمير الغائب، وضمير المتكلم أخص مِن ضمير الغائب، وفى «أعطيتُكه» الكاف ضمير المخاطب، والهاء ضمير الغائب، فأنتَ فى مثل ذلك (بالخيار) أى: مختار بأن تَجعل الضمير الثانى المنصوب متصلاً فتقول: «سَلْنِيه» و «أعطيتُكَه» أو تجعل الضمير منفصلاً، وتقول: «سَلْنى اياه» و «أعطيتُك إياه».

ضمير الشأن

(مسأله: وقد يتقدّم على الجمله ضمير غائب مفسَّر)

بفتح السين المشدّده (بها) أى: بالجمله، يعنى: أن الجمله التى بعد الضمير تُفسِّر الضمير المتقدّم وتبيّن المقصود منه، و (يسمّى) ذلك الضمير المتقدّم («ضمير الشأن») ان كان مذكراً، (و) «ضميرَ (القصّه») إن كان مؤنّثاً.

(ويحسن تأنيثه) أى: جعل ذلك الضمير مؤنثاً (إن كان المؤنث فيها) أى: فى الجمله (عمده) يعنى: بأن كان فى الجمله المتأخره مؤنث، وكان ذلك المؤنث هو العمده فى تلك الجمله، مثل: «هى هندٌ راكبه» كما يحسن تذكيره

وقد يَستتر، ولا يعمل فيه إلّا الابتداء أو نواسخه، ولا يثّنى، ولا يُجمع، ولا يفسّر بمفرد،

إذا كان المذكّر فيها عمدةً، نحو قوله تعالى: «قل هو اللهُ أحد» ().

(وقد يستتر) ضمير الشأن، مثل: «كان الناس صِنفان» فالتقدير: كان هو الناسُ صنفان، ف «كان» فعلٌ ناقص، و «هو» ضمير الشأن المستتر إسمُه، وجمله «الناس صنفان» خبرُه.

(ولا يَعمل فيه) أى: فى ضمير الشأن (إلا الابتداء) بأن يكون الضمير مبتدءاً حتّى يكون العامل فيه الابتدائيه (أو) يَعمل فى ضمير الشأن (نواسخُه) أى: نواسخ الابتداء، وهى: الأفعال الناقصه، والحروف المشبهه بالفعل، و «ما» و «لا» المشبّهتان بليس، و «لا» النافيه للجنس، وأفعال المقاربه و «ظنّ» وأخواتها، أمّا الفعل، واسم الفاعل، والصفه المشبهه وغيرها، فلا تعمل فى ضمير الشأن.

(ولا يُثّنى، ولا يُجمع) يعنى: ان ضمير الشأن لا يصير تثنيه، ولا جمعاً، فلا يصير «هما، هم، هنّ» بل هو دائماً مفرد «هو» أو «هى».

(ولا يُفسَّر) ضمير الشأن (بمفرد) يعنى: لا يَصير المبيِّن للمقصود مِن ضمير الشأن مفرداً أبداً، بل مبيِّنُ ضمير الشأن يكون جمله دائماً.

ولا يُتبع نحو: «هو الأميرُ راكبٌ» و «هى هندٌ كريمهٌ» و «إنّه الأميرُ راكبٌ» و «كان الناسُ صنفانِ».

(ولا يُتبع) يعنى: لا يأتى لِضمير الشأن أحد مِن التوابع، فلا يأتى

له نعت، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا عطف بيان، ولا العطف بالحرف.

ثم ذكر المصنف أمثله لذلك وقال: (نحو: «هو الأمير راكبٌ») وهذا مثال لِضمير الشأن المذكر، وصار مذكراً لأن العمده فى الجمله التى بعد ضمير الشأن مذكّر.

(و «هى هند كريمه») وهذا مثال لِضمير الشأن المؤنّث، وإنما صار مؤنث لان العمده فى الجمله التى بعد ضمير الشأن «هند» وهند مؤنث.

(و «إنه الأمير راكبٌ») وهذا مثال لضمير الشأن وقد عمل فيه «إنّ» التى هى من الحروف المشبهه بالفعل.

(و «كان الناس صنفانِ) وهذا مثال لضمير الشأن المحذوف الذى عمل فيه «كان» من الأفعال الناقصه، لأن التقدير: «كان هو الناس صنفان».

وأمّا أن ضمير الشأن لا يصير تثنيه ولا جمعاً، فلا يصح: «هما الزيدان عالمان» ولا «هم العلماء عادلون» ولا «هما الهندان خبيثتان» ولا «هنّ الهندات فاسقات» بل فى جميع ذلك يكون ضمير الشأن مفرداً.

فائده:

وأما أن ضمير الشأن لا يفسّره مفرد، فلا يصح: «هو زيد».

وأما أن ضمير الشأن لا يُؤتى له بتابع، فلا يصح أن يؤتى له بِنعت، مثل: «هو الفاضل زيدٌ عالم» ولا يصح أن يؤتى له بتأكيد، مثل: «هو نفسُه عمروٌ باكٍ» ولا يصح أن يُؤتى له ببدل، مثل: «هى أبوها هندٌ عاقلةٌ» ولا يصح أن يؤتى له بعطف بيان، مثل: «هو أخو عامر زيد كريم» ولا يصح أن يؤتى له عطف بالحرف، مثل: «هو وخالد بكرٌ جاهل».

عود الضمير على المتأخر

(فائده): مفرد مؤنث لاسم الفاعل مِن «فاد» «يَفيد». الضمير قد يرجع على الاسم المتأخّر لفظاً فقط، مثل: «نصح غلامَه زيدٌ» ف «زيد» فاعل، و «غلامه» مفعول، والفاعل رتبتُه مقدّمه على المفعول، فرجع ضمير «غلامه» إلى «زيد» الذى هو متأخر فى اللفظ، ولكنه فى الرتبه مقدّم على «غلام».

وقد يرجع

الضمير على الاسم المتأخر رتبه فقط، ولكن ذلك الاسم فى اللفظ مقدّم على الضمير نحو: «نصر زيداً غلامُه» ف «غلام» فاعل، و «زيـد» مفعول، والمفعول متأخر رتبةً عن الفاعل، فرَجَع ضـمير «غلامه» إلى «زيـد» الـذى هو فى الرتبه متأخر عن الغلام ولكنه فى اللفظ متقدّم على الغلام.

ورجوع الضـمير على الاـسم المتـأخر لفظاً فقط، أو المتأخر رتبه فقط جائز. أما رجوع الضـمير على الاسم المتأخر لفظاً ورتبه فلا يجوز إلّا فى مواضع، أشار اليها المصنف قائلاً:

ذكر بعض المحققين عود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبه فى خمسه مواضع: إذا كان مرفوعاً بأوّل المتنازعين وأعملنا الثانى،

(ذكر بعض المحققين) وهو العلاـمه الشـيخ الرضـى «ره» كمـا قيـل: إنّه يجوز (عود الضـمير على المتـأخر لفظـاً ورتبه فى خمـسه مواضع):

الموضع الأـول: (إذا كـان) الضـمير (مرفوعـاً بـأوّل المتنازعين) يعنى: كان فعل مع مفعول بـدون فاعل وكان فعل مع فاعل بـدون مفعول، وكان عنـدنا إسم متأخر عن الفعلين، فأراد الفعل الأوّل أن يعمل فى ذلك الاسم ويجعله فاعلاً لنفسه، وأراد الفعل الثانى أن يعمـل فى ذلـك الاسم ويجعله مفعولاً لنفسه، فتَنازع الفعلان على المعمول الواحـد وهو ذلك الاسم (وأعملنا) الفعل (الثانى) يعنى: جعلنـا ذلـك الاـسم المتـأخر مفعولاً للفعل الثانى، وجئنا بضـمير يرجع إلى ذلك الاسم، وجعلنا ذلك الضـمير فاعلاً للفعل الأوّل.

ومعنى «كان مرفوعاً بأوّل المتنازعين» هو: أن الضمير كان فاعلاً للفعل الأوّل الذى وقع التّنازع بينه وبين فعل آخر.

نحو: «أكرَمانى وأكرَمتُ الزيدَيْن»، أو فاعلاً فى باب «نِعْمَ» مفسَّراً بتمييز،

(نحـو: أكرَمـانى وأكرمتُ الزيـدَيْن») فـان أصـله: أكرمَنى وأكرمتُ الزيـدين، ف «أكرَم» فعـل والنون نون الوقـايه واليـاء مفعول، ويحتاج إلى فاعل، و «أكرَم» الثانى فعل والتاء فاعله، ويحتاج إلى مفعول، فأراد «أكرَمنى» أن يجعل «الزيدين» فاعلاً لنفسه،

وأراد «أكرَمتُ» أن يجعل «الزيـدين» مفعولاً لنفسه، فأعطينا «الزيـدين» للفعل الثانى وهو: «أكرَمتُ» فصار مفعولاً له وجعلنا فى الفعل الأوّل وهو: أكرَمنى ضميراً يرجع إلى «الزيدين» وهو ألف التثنيه لِيكون الألف فاعلاً له، فصار «أكرَمانى» فهذا الضمير وهو الألف يرجع إلى «الزيـدين» الذى هو إسم متأخر لفظاً، لأن لفظ الزيـدين بعد الألف، ومتأخر رتبهً، لأن مفعول الفعل الثانى رتبتُه بعد رتبه فاعل الفعل الأوّل، فهنا يجوز عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبه.

الموضع الثانى: (أو) كان الضمير (فاعلاً ـ فى باب «نعم») أى: فاعلاً ل «نعم» أو «بئس» أو «ساء» أو «حبـذّا» وكان ذلك الضمير (مفسَّراً بتمييز) يعنى: كان بعد الضمير تمييزٌ يُبيّن المقصود من الضمير.

نحو: «نعم رجلاً زيدٌ»، أو مبدلاً منه ظاهر، نحو: «ضربتُه زيداً»، أو مجروراً ب «رُبّ»

(نحو: «نِعم رجلاً ـ زيـدٌ») تقـديره: نعم هو رجلاً ـ زيـدٌ إعرابه: «نِعم» فعـل مـدح، «هو» فاعـل نِعم، «رجلاً» تمييز ل «هو»، و «زيـد» مخصوص بالمدح.

ف «هو» ضـمير يعود إلى «زيـد»، مع أنّ زيـداً متأخر عن الضـمير لفظاً ورتبه، أمّا لفظاً: فلأن لفظ «زيـد» بعد لفظ «هو»، وأمّا رتبهً: فلأن رتبه المخصوص بالمدح بعد رتبه الفاعل كما أنّ رتبه المفعول بعد رتبه الفاعل.

الموضع الثالث: (أو) كان الضـمير (مبدلاً منه ظاهر) يعنى: صار إسمٌ ظاهرٌ بدلاً مِن ذلك الضمير، فحينئذٍ يجوزعود ذلك الضمير على المتأخر لفظاً ورتبه (نحو: «ضربتُه زيداً»).

ف «زيـداً» بـدل عن الهاء فى «ضـربتُه»، والهاء راجع إلى «زيـد» مع أنّ زيداً متأخر عن الهاء لفظاً ورتبه، أمّا لفظاً: فلأن لفظ «زيد» بعد الهاء، وأمّا رتبه: فلأن «زيداً» بدل عن الهاء، والبدل رتبته متأخره عن رتبه المبدل منه.

الموضع الرابع: (أو) كان الضمير (مجروراً ب «رُبّ») فانه إذا صار الضمير مجروراً

ب «رُبّ» يجوز إرجاعه على إسم متأخر لفظاً ورتبه، ولكن

على ضعف، نحو: «رُبّه رجلًا» أو كان لِلشان أو القصّه، كما مرّ.

ومنها: أسماء الاشاره

وهى ما وضع للمشار إليه المحسوس؛

(على ضعف) أى: دخول «رُبّ» على الضمير ضعيف (نحو: «رُبّه رجلًا»).

فان «الهاء» راجع إلى «رجلاً» الذى هو متأخر لفظاً ورتبه، أما لفظاً: فلأن لفظ «رجلًا» بعد لفظ «الهاء» وأما رتبه: فلأن «رجلًا» تمييز ل «الهاء» والتمييز رتبته بعد ذلك الشىء الذى يُميّزه. وإنما جاز الرجوع على المتأخر: لأن «الهاء» مجرور ب «رُبّ».

الموضع الخامس: (أو كان) ذلك الضمير (للشأن أو القصه) أى: كان ضمير الشان مثل: «هو الأمير راكب» أو كان ضمير القصه، مثل: «هى هند كريمه» (كما مرّ) التفصيل حول ضمير الشأن، وضمير القصه، تحت عنوان «مسأله» قبل صفحات.

أسماء الاشاره

(ومنها) أى: ومِن المبنيات (أسماء الاشاره، وهى: ما وضع للمشار إليه المحسوس) أى: للشىء الذى يشار إليه ويكون ذلك الشىء محسوساً، أى: شيئاً يُرى بالعين، أو يُسمع بالأذن، أو يُذاق باللسان، أو يُشم بالأنف، أو يُلمس باليد والرجل وسائر البدن، لا ـ مثل الروح، والعقل أو غيرهما مما ليس محسوساً، فانه وإن أشير اليها ب «أسماء الاشاره» مثل: «هذا العقل» ولكن ذلك لا يُنافى كونها موضوعه للمحسوس، وهذا بخلاف بقيه المعارف: من «الضمير» و «المحلّى بالألف واللام» وغيرهما، فان فيها إشاره إلى معانيها ولكنها ليست موضوعه للمحسوس.

فللمفرد المذكر: «ذا»، ولمثّناه «ذانِ» مرفوع المحل، و «ذَيْنِ» منصوبه ومجروره، و «إنّ هذانِ لَساحِرانِ» () متأوّل.

(فللمفرد المذكر: «ذا») تقول حين الاشاره إلى مذكر واحد: «ذا».

(ولمثّناه) أى: لِمثّنى المذكّر («ذانِ») إذا كان المثّنى (مرفوع المحل) أى: بان كان فى محل الرفع، مثل أن كان مبتدءاً نحو: «ذان عاقلان» أو كان فاعلًا نحو: «نصح ذانِ»

أو غير ذلك.

(و «ذَيْنِ» منصوبهو مجروره) أى: إذا كـان المثّنى منصوب المحـل، أو مجرور المحـل، مثل: «إنّ ذين جاهلان» و «بِـذين أقتـدى» ففى المثال الأول «ذين» فى محل النصب لأنه إسم «إنّ»، وفى المثال الثانى فى محل الجر لأنه دخل عليه حرف الجر وهو الباء.

(و) أما قوله تعالى: («إنَّ هذانِ لَساحرانِ») حيث ذكر «هذان» بالألف، ولم يذكر «هذين» بالياء، مع أنّه فى محل النصب لأنه إسـم «إنّ» فـذلك (مُتأوّل) أى: له تأويل، وقـد ذكروا لتأويلها وجوهاً، منها: أن «هـذان» مَبنى على الألف فى بعض اللغات، والمبنى لا يتغير فى جميع الحالات: حاله الرفع، وحاله النصب، وحاله الجر.

وللمؤنث «تا» و «ذى» و «ذه» و «تى» و «ته»، ولمثّناه «تانِ» رفعاً، و «تَيْنِ» نصباً وجراً. ولجمعهما «أُولاء» مَدّاً وقصراً.

(و) إسم الاشاره (للمؤنث) إذا كانت مفرده («تا» و «ذى» و «ذه» و «تى» و «ته») فإذا أردتَ أن تُشير إلى مؤنّث واحد تُشير باحدى هذه الكلمات الخمس، نحو: «تا هندٌ» «ذى هندٌ» «ذه هندٌ» «تى هندٌ» «ته هندٌ» كل ذلك معناه: هذه هند.

(ولِمثّناه) أى: لِمثّنى المؤنث إسم الاشـاره يكون («تـانِ» رفعـاً) أى: فى حـاله الرفع، كمـا إذا كـان اسم الاشاره مبتـدءاً مثل: «تانِ الهنـدان» ف «تـان» مبتـدأ، و «الهنـدان» الخبر، أو كـان اسم الاشـاره فاعلاً مثـل: «نَصـحتْ تان» أى: هاتان المؤنّثان نصـحتا، ف «نَصحتْ» فعل و «تان» الفاعل.

(و «تَيْنِ» نصـباً وجراً) أى: إذا كـان اسم الاشـاره فى محـل النصب أو فى محـل الجر، فالنصب، كما إذا كان مفعولاً، مثل: «نصـح زيد تَيْنِ» يعنى: نصح زيد هاتين المؤنّثين. ف «نصح» فعل و «زيد» الفاعل و «تَيْنِ» المفعول، والجر كما لو دَخل على اسم الاشاره حرف الجر مثل: «مررت بتَيْنِ»

أی: بهاتین المؤنّثین فدخل حرف الجر وهو الباء علی «تان» فصار «تین».

(و) اسم الاشاره (لجمعهما) أی: لجمع المذکر ولجمع المؤنث («أُولاء» مداً وقصراً) فیجوز أن تقول «أُولاء» بهمزه بعد الف ممدوده، ویجوز «أُولی» بدون همزه، تقول: «أُولاء جاؤا» فی جمع المذکّر، و «أُولاء جئن» فی جمع المؤّنث، ولا یتغیر «أُولاء» فی حاله النصب والجر.

وتدخلها «هاء» التنبیه، وتلحقها کاف الخطاب، بلا لام للمتوسط، ومعه للبعید، إلّا فی المثنی والجمع عند من مَدّه،

(وتدخلها) أی: تدخل علی أسماء الاشاره التی ذُکرت (هاء التنبیه) فی أولها فیقال: «هذا» «هذان» «هذین» «هاتا» «هذی» «هذه» «هاتی» «هاته» «هاتان» «هاتین» «هؤلاء».

(وتلحقها) أی: تلحق بأسماء الاشاره فی آخرها (کاف الخطاب) فیقال: «ذاک» «ذانِک» «تاک» «تانِک» «أُولئک» وهکذا.

(بلا لام) أی: بدون زیاه لام قبل الکاف کهذه الأمثله إذا کانت الاشاره (للمتوسط) أی: اشاره لمن لیس بعیداً.

(ومعه) أی: مع اللام، فیقال: «ذلک» «تالک» «أُولالک» إلی آخرها إذا کانت الاشاره (للبعید) أی: لمن کان بعیداً.

(إلاّ فی المثنی) وهو: «ذانک» و «تانک» و «ذینک» و «تینک» فلا تدخل اللام علیها، فلا یقال: «ذان لک» أو «تان لک» و «ذین لک» أو «تین لک».

(و) إلا فی (الجمع) وهو «أُولاء» (عند مَن مدّه) أی: قَرأه بهمزه بعد ألف ممدوده، فلا یزاد اللام فیه، فلا یصح أن تقول: «أُولاء لک».

وفیما دخله حرف التنبیه.

ومنها: الموصول

وهو حرفیّ أو إسمیّ. فالحرفیّ: کل حرف أُوِّل مع صلته بالمصدر. والمشهور خمسه: «أنّ» و «أنْ» و «ما» و «کَیْ» و «لو»، نحو: «أَوَلَمْ یَکْفِهِمْ أنّا أنْزَلْناه» ()،

(و) إلاـ (فیما دخله حرف التنبیه) أی: کل إسم إشاره دخل علیه الهاء، فانه أیضاً لا تدخل فیه اللام، فلا یصح أن تقول: «هذا لک» أو «ها أُولالک» أو غیرهما.

الموصولات:

الموصول الحرفى

(ومنها) أى: ومن المبنيات (الموصول، وهو): إما (حرفىّ أو إسميّ. فالحرفى) هو (كل حرف أُوّل مع صلتها) أى: مع الجمله التى بعد ذلك الحرف (بالمصدر) أى: يكون بحيث لو انقلب الحرف مع الجمله التى بعده إلى مصدر الفعل الذى فى الجمله لم يتغيّر المعنى (والمشهور) من الموصولات الحرفيه (خمسه: «أنّ» «وأنْ» و «ما» و «كَىْ» و «لو» نحو) قوله تعالى: («أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أنّا أنْزَلْناه») هذا مثال ل «أنّ» والتأويل: أو لم يَكفهم إنزالُنا إيّاه، وذلك بابدال «أنّا» مع «أنْزَلناه» الذى هو صله «أنّ» إلى مصدر «أنزلنا» وهو «إنزالنا».

«وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم» ()، «وبِما نَسُوا يَوْمَ الحِسابِ» ()، «لِكىْ لا يَكُونَ عَلَى المُؤْمِنينَ حَرَجٌ» ()، «يَوَدُّ أحَدُهم لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَهٍ» ().

ومثال «أنْ» كقوله تعالى: («وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم») تأويله: صَوْمُكم خير لكم، بابدال «أنْ» مع «تَصوموا» الذى هو صله «أنْ» إلى مصدر «تصوموا» وهو: صومكم.

ومثال «ما» قوله تعالى: («وبما نَسُوا يَوْمَ الحساب») تأويله: بِنِسيانِهم يَوْمَ الحساب، بابدال «ما» مع «نَسُوا» الذى هو صله «ما» إلى مصدر «نسوا» وهو النسيان.

ومثال «كى» قوله تعالى: «لِكىْ لا يَكُونَ عَلَى المُؤْمِنينَ حَرَجٌ» تأويله: لِعدم كون حرج على المؤمنين بابدال «كى» مع «لايكون» الذى هو صله «كى» إلى مصدر «يكون» وهو: «كون».

ومثال «لو» قوله تعالى: «يَوَدُّ أحَدُهم لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَهٍ» تأويله: يودّ أحدهم تَعْميَر ألف سنه، بابدال «لو» مع «يُعمّر» الذى هو صله «لو» إلى مصدر «يُعمّر» وهو: تعمير.

تكميل

والموصول الاسميّ: ما افتقر إلى صله وعائد، وهو: «الذى» للمذكر، و «التى» للمؤنّث، و «اللذانِ» و «اللتان» لِمثنّاهما، بالألف إن كانا مرفوعَى

الموصولات: الموصول الاسمى

(تكميل) مصدر «كمّل» من باب التفعيل، بمعنى إسم الفاعل، أى: مكمِّل ومتمِّم لقواعد الموصول، وهو خبر لمبتدأ

محذوف تقديره: هذا تكميل، والمصنف قد كمّل بحث الموصلات بذكر الموصول الاسمى فقال ما يلى:

(والموصول الاسمى) هو (ما افتقر) أى: إحتاج (إلى صله وعائد) والصله: هى الجمله التى تكون بعد الموصول، والعائد يعنى: الضمير الراجع إلى الموصول.

(وهو) أى: الموصول الاسمى عباره عن: («الذى» للمذكّر) المفرد، تقول: «الذى نصح عمراً هو زيد» ف «الذى» موصول، و «نصح عمراً» صلته، و «هو» عائده.

(و «التى» للمؤنث) إذا كانت مفرده، تقول: «التى نصرتْ علياً هى فاطمه عليهما السلام» ف «التى» موصول، و «نصرتْ علياً» صله، و «هى عائده.

(و «اللذان» و «اللتان» لمثّاهما) أى: لِمثّنى المذكّر ولِمثّنى المؤنث، فالأول للمذكر والثانى للمؤنث (بالألف إن كانا مرفوعَى

المحل، وبالياء إن كانا منصوبيه أو مجروريه و «الأُولى» و «الذين» مطلقاً.

المحل) كما لو كانا مبتدئين مثلاً نحو: «اللذان قاما بالعدل هما محمّد وعلى عليهما الصلوه السلام» ونحو: «اللتان نصرتا الدين هما خديجه وفاطمه عليهما الصلوه السلام» ف «اللذان» مبتدأ فى المثال الأوّل، و «اللتان» فى المثال الثانى أيضاً مبتدأ، أو كانا فاعلين مثلاً نحو: «أغاث زيداً اللذان ماتا» و «نصرتْ عمراً اللتان مرضتا» ف «الذان» فاعل ل «أغاث» و «اللتان» فاعل أيضاً ل «نصر».

(و) تقول: «اللذَيْنِ» و «اللتَيْنِ» (بالياء) مع لامَين، وفتح الذال فى «اللذين»، وفتح التاء فى «اللتين» (إن كانا منصوبيه، أو مجروريه) أى: منصوبَى المحل، أو مجرورَى المحل، بأن كانا فى محل النصب، كما إذا كانا مفعولين، نحو: «ضرب زيد اللذَيْن غَضَبا داره» و «نصر زيد اللتَيْن نصرتاه» ف «اللذَيْن» مفعول ل «ضرب» و «اللتَيْن» مفعول ل «نصر» والمفعول منصوب.

أو كانا فى محل الجر، نحو: «مررتُ باللَذَيْنِ أسعفانى» و «ذهبت إلى اللتَيْن تقربانى» ف «اللذَيْن» دخل عليه حرف الجر وهو الياء، و

«اللتَيْن» دخل عليه أيضاً حرف الجر وهو «إلى».

(و «الأُولى») بضم الهمزه يُكتب بـالواو ويُقرأ بغير واو (و «الـذِينَ») بكسـر الـذال (مطلقاً) أى: فى حاله الرفع والنصب والجر ففى كل الحالات يُقرأ «الذين» بالياء، وهذان الاسمان موصلان

لجمع المـذكر و «الّلائى» و «الّلاتى» و «اللواتى» لجمع المـؤنث، و «مَنْ» و «ما» و «ألْ» و «أىّ» و «ذو» و «ذا» بعـد «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميّتين للمؤنّث والمذكّر.

(لجمع المذكر) تقول: «الأُولى ساعدونى جاؤا» و «الذين نصرونى راحوا».

(و «الّلائى» و «الّلاتى» و «الّلواتى» لجمع المؤنث) تقـول: «اللائى هَجَرْننى جِئن» و «اللاتى حضَرْننى غِبْنَ» و «اللواتى كلَّمْنَنى حَضَرْن».

(و «مَنْ» و «ما» و «ألْ» و «أىّ» و «ذو» و «ذا») إذا كان «ذا» بعد «ما» أو) بعد («مَنْ» الاستفهاميّتين) أى: كانا: «ماذا» و «من ذا» وهذه السته هى موصولات إسميه وتكون (للمؤنّث والمذكّر) والمفرد والتثنيه والجمع.

تقول: «مَنْ نصرنى جاء» و «مَنْ نصرانى جاءا» و «مَنْ نصرونى جاؤا» و «مَنْ نصرتْنى جائت» و «من نصرتانى جائتا» و «مَنْ نصرننى جئن».

وهكذا تكون «ما» الموصوله وأمثلتها.

وأمّا «أل» الموصوله وأمثلتها فنحو: «الناصرى جاء» أى: الذى نصرنى «والناصراى» أى: اللذان نصرانى، و «الناصروى» أى: الذين نصرونى، و «الناصرتى» أى: التى نصرتْنى، و «الناصرتاى» أى: اللتان نصرتانى، و «الناصراتى» أى: اللاتى نَصرْنَنى.

وأما «أىّ» الموصوله وأمثلتها فنحو: «أنصُر أيَّكم ذهب» أى: أنصُر الذى ذهب منكم، و «أيَّكنّ ذَهبتْ» أى: أنصر التى ذهبت منكنّ، و «أيَّكما ذهبا» أى: أَنصر اللذَيْن ذَهَبا منكم، أو اللتين ذَهَبتا منكن، و «أيّكم ذهبوا»

مسأله

إذا قلت: «ماذا صنعتَ» و «مَنْ ذا رأيتَ» ف «ذا» موصوله و «مَنْ» و «ما» مبتدءان، والجواب رفع، ولك إلغاؤها؛ فهما مفعولان،

أى: أنصر الذين ذهبوا منكم، و «أيَّكن ذهبن» أى: أنصر اللاتى

ذهبن منكنّ، وهكذا بقيه الأمثله.

وأمّا «ذو» فتأتى موصوله على لغه بنى طيّ فقط، وسُمِع من كلام طيّ: «لا وذو فى السماء عرشه» أي: لا والذى فى السماء عرشه، يعنى: الله تعالى. وقال الشاعر وهو من قبيله طى: «وبئرى ذو حفرتُ وذو طَوَيتُ» أى: التى حفرتُ والتى طويتُ.

وأمّا «ماذا» و «مَنْ ذا» فاليك التفصيل عنهما فى المسأله التاليه:

(مسأله: إذا قلت: «ماذا صنعتَ» و «مَنْ ذا رأيتَ» ف «ذا» موصوله و «مَنْ» و «ما» مبتدءان») و «صنعتَ» و «رأيتَ» خبران (والجواب رفع) يعنى: يكون الاسم الذى يصير جواباً لهذا السؤال مرفوعاً، ففى جواب «ماذا صنعتَ؟» تقول مثلاً: «خاتم» بالرفع وفى جواب «مَنْ ذا رأيتَ؟» تقول مثلاً: «زيدٌ» بالرفع، والتقدير: الذى صنعتُه خاتم، والذى رأيتُه زيد.

(و) يجوز (لك إلغاؤها) أي: إسقاط «ذا» فى المثالين عن العمل وجعلها زائده (فهما) أى: «من» و «ما» (مفعولان) للفعل الذى بعدهما.

وتركيبها معهما بمعنى: أىّ شىء أو أىّ شخص؛ فالكلّ مفعول، والجواب على التقديرين نَصبٌ. وقِس عليه نحو: «ماذا عَرَضَ»، و «مَنْ ذا قامَ»، إلا أنّ الجواب رفع

(و) يجوز لك (تركيبها معهما) أي: تركيب «ذا» مع «ما» و «من» فتكون «ذا» ملغاه عن العمل أيضاً، ويكون المجموع المركّب حينئذٍ (بمعنى: اىّ شىء) فى «ماذا» (أو) بمعنى (أىّ شخص) فى «مَنْ ذا» فقولك: «ماذا صنعتَ؟» يعنى: اىّ شىء صنعتَ؟ وقولك: «مَنْ ذا رأيت؟» يعنى: أىّ شخص رأيتَ؟

(فالكل) أى: «ما» مع «ذا» مجموعاً، و «مَنْ» مع «ذا» مجموعاً (مفعول) مقدّم للفعل الذى بعدهما، والمفعول منصوب، ولما كان السؤال منصوباً فالجواب يكون منصوباً مجاراه للسؤال كما قال المصنف:

(والجواب) يكون (على التقديرين) سواء جعلتَ «ذا» زائده أم جعلتَها مركبه مع «ما» و «من» (نصبٌ) مجاراه للسؤال، يعنى:

يكون الاسم الـذى يصير جواباً لهـذا السؤال المنصوب منصوباً أيضاً، ففى جواب «ماذا صـنعتَ؟» تقول: «خاتماً» بتقدير: صـنعتُ خاتماً. وفى جواب «مَن ذا رأيت؟» تقول: «زيداً» بتقدير رأيتُ زيداً.

(وقِسْ عليه) أى: على مـا ذكر من المثـالين مـا إذا كان بعـد «ذا» فعل لازم (نحو: «ماذا عرض» و «مَنْ ذا قام») ف «عرض» و «قام» فعلان لازمان، لا يمكن أن يَصـير «ما» و «مَنْ» مفعولاً لهما. لإن اللازم لا يتعدّى إلى المفعول به (إلا ان الجواب رفع) أى: الشىء الذى يَصير جواباً لهذين المثالين

مطلقاً.

ومنها: المركّب

وهو: ما رُكّب من لفظين ليس بينهما نسبه؛ فان تضمّن الثانى حرفاً، بُنيا، ك «خمسةَ عشرَ»

ونحوهمـا يكون مرفوعـاً. ففى جواب «مـاذا عرض» تقول: «ذهابُك» بالرفع وفى جواب «مَنْ ذا قام؟» تقول: «زيـدٌ» بالرفع (مطلقاً) أى: سـواء جعلت «ذا» موصـوله، أم ملغـاةً، أم مركبه مع «مـا» و «من» لأـن جمله السؤال إسـميه على كـل تقـدير فيكون «من ذا» و «ماذا» مبتـدءان، و «عرض» و «قام» خبران والجواب مبتـدأ خبرهُ محـذوف، فقولك: «ذهابُك» و «زيدٌ» تقديرهما: ذهابُك عرض، وزيد قام، ف «ذهابُك» و «زيد» مبتدءان، و «عرض» و «قام» خبران.

المركبات

(ومنها) أى: ومن المبنيات (المركّب، وهو) كل (ما رُكّب من لفظين ليس بينهما نسبه) فخرج مثل «عبدالله» لأن بين «عبد» و «الله» نسبه الاضافه، بينما المركّب المبنى هو الذى لا يكون فيه بين اللفظين نسبه أبداً.

وعليه: (فان تضمّن) اللفظ (الثانى حرفاً) أى: كان قبله حرف مقدّر (بُنيا) أى: يَصير اللفظان مبنيَين (ك «خمسه عشر»).

و «حادى عشرَ» وأخواتهما إلا «إثنى عشر» وفَرْعَيه؛ إذ الأوّل منها معرب على المختار، وإلاّ أُعرب الثانى، ك «بعلَبك»

(و «حادى عشر» وأخواتهما) أى: أخوات خمسه عشر وحادى عشر، فان أخوات خمسه عشر

هى: ثلاثه عشر وأربعه عشر حتّى تسعه عشر. وأخوات حادى عشر هى: ثانى عشر إلى تاسع عشر. فان التقدير فيهما: خمسه وعشر إلى تسعه وعشر وحادى وعشر إلى تاسع وعشر بتقدير واو قبل اللفظ الثانى واللفظان مَبنيان على الفتح، ف «عشر» مفتوح مبنى، واسم العدد الذى قبله أيضاً مفتوح مَبنى.

(إلاّ «إثنى عشر» وفرعَيه) وهما: إثنتاعشره وثنتا عشره، (إذ) اللفظ (الأوّل منها) أى: مِن هذه الثلاث وهو: إثنا واثنتا وثنتا، (معرب على) الرأى (المختار) أى: على القول الذى إخترناه نحن.

ودليل كونها معرباً أنها تَتَغير، ففى حاله الرفع تُقرأ بالألف، وفى حالتى النصب والجر تُقرأ بالياء، تقول: «جاءنى اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشره امرأه، وثِنتا عشره صبيّه» بالألف كتباً وقراءه، وتقول: «رأيتُ إثنى عشر رجلاً وإثنتى عشره إمرأه، وثِنتى عشره صبيّه» وهكذا تقول: «مررت باثنى عشر رجلاً وإثنتى عشره إمرأه وثنتى عشره صبيّه» بالياء كَتْباً وقرائةً.

(وإلاـ) أى: وإن لم يَتضمن اللفظ الثانى حرفاً (أُعرب) اللفظ (الثانى، ك «بَعلَبَكّ») فهو إسم مركب من لفظين هما: «بَعل» و «بَكّ» وليس بينهما نسبه أبداً، وحيث إن «بَكّ» الذى هو اللفظ الثانى لا يتضمن حرفاً، لِذا

إن لم يكن قبل التركيب مبنياً، ك «سيبويهِ».

التوابع:

كل فرع أُعرب بإعراب سابقه، وهى خمسه:

أُعرب «بَكّ» تقول: «هذا بَعلبَكُّ» بالرفع لفظاً، لأنه خبر ل «هذا»، و «رأيتُ بَعلَبكَّ» بالنصب لفظاً لأنه مفعول، و «مررتُ ببعلبكَّ» بالجر محلاً، لا لفظاً. وذلك لأن «بَعلَبكَّ» غير منصرف كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى خاتمه هذه الحديقه فيكون جرّه بالفتحه.

ويَظهر أثر جرّ «بَعلَبَكَّ» فى عطف شىء عليه، فلو قلتَ: «مررتُ ببعلبكَّ وزيدٍ» جُرّ «زيد» للعطف على محل «بعَلَبكَّ» المجرور بالباء.

هذا (إن لم يكن) اللفظ الثانى (قبل التركيب) أى: قبل إلصاقه

باللفظ الأوّل (مبنيّاً) فان كان اللفظ الثانى من أصله مبنياً، (ك «سيبويهِ») فلا يصير بواسطه التركيب معرباً، وأصله «سيب» و «وَيْه»، والسيب يعنى: «التُفاح» و «وَيه» إسم صوت مبنى مِن أصله، لبناء أسماء الأصوات.

(التوابع)

والتابع: هو (كل فرع أعرب باعراب سابقه وهى خمسه:) النعت، والمعطوف بالحرف، والتأكيد، والبدل، وعطف البيان.

الأول: النعت

وهو: ما دلّ على معنى فى متبوعه مطلقاً. والأغلب إشتقاقه، وهو: إما بحال موصوفه، ويتبعه إعراباً، وتعريفاً وتنكيراً، وافراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً،

النعت

(الأوّل: النعت، وهو: ما) أى: اللفظ الذى (دلّ على معنىً) كائِن ذلك المعنى (فى متبوعه) أى: فى الاسم الذى جيءَ بهذا النعتِ لِذلك الاسم (مطلقاً) أى: يكون ذلك المعنى موجوداً فى المتبوع دائماً، غير مقيّد بزمان دون زمان، مثل «جائنى رجل كريم» ف «كريم» معنى كائن فى «رجل» دائماً. بخلاف الحال مثل «جائنى رجل راكباً» فانّ «راكباً» معنى كائن فى «رجل» زمان المجىء فقط.

(والأغلب إشتقاقه) أى: كون النعت مشتقاً، يعنى: له فعل ماضٍ ومضارع وغيرهما وليس بجامد.

(وهو) أى: النعت على نوعين كالتالى:

النوع الأوّل من نوعى النعت هو كما قال: (إما بحال موصوفه) يعنى: النعت إما معنى موجود فى نفس الموصوف مثل «جائنى رجل كريم» ف «كريم» معنى موجود فى «رجل» الذى هو الموصوف (ف) هكذا نعت يجب ان (يتبعه) أى يتبع موصوفه ويكون مثل موصوفه (إعراباً، وتعريفاً وتنكيراً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً).

وعليه: فان كان الموصوف مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فيجب أن

أو بحال متعلّقه، ويتبعه فى الثلاثه الاُوَل، وأمّا البواقى:

يكون إعراب الصفه (النعت) كذلك، وإن كان الموصوف نكره كان النعت نكره، وإن كان الموصوف معرفه كان النعت معرفه، وإن كان الموصوف مفرداً أو تثنيه أو جمعاً كان النعت مثله، وإن كان الموصوف مذكّراً

كان النعت مذكّراً وإن كان الموصوف مؤنّثاً كان النعت مؤنّثاً.

ففى هـذا المثـال: «جائنى رجل كريم» ف «رجلٌ» مفرد، و «كريم» أيضاً مفرد. و «رجل» مـذكّر، و «كريم» أيضاً مـذكّر. و «رجل» مرفوع، و «كريم» أيضاً مرفوع. و «رجل» نكره، و «كريم» أيضاً نكره.

النوع الثانى من نوعى النعت هو كما قال: (أو) يكون النعت (بحال متعلقه) أى: متعلق الموصوف، يعنى: النعت صـفه موجوده فى شىء متعلق بالموصوف لا فى نفس الموصوف، نحو: «جائنى رجل حسـنهٌ جاريتُه» ف «حسـنه» صـفه فى الجاريه لا فى رجل، إلا أن الجاريه متعلّق بالرجل، لاضافتها إلى ضميره.

(و) هكـذا نعت يجب أن (يتبعه) أى: يتبع الموصوف، ويكون مثـل الموصوف (فى الثلاـثه الأُوَل) أى: فى الاـعراب، والتعريف، والتنكير، ف «حسـنه» مثل «رجل» فى الاعراب، لأن «رجل» مرفوع و «حسـنهٌ» أيضاً مرفوع، و «حسـنه» نكره مثل «رجل» الـذى هو نكره أيضاً.

هذا إذا لم يَرفع النعت ضمير الموصوف، وإنما اضيف النعت إلى متعلق الموصوف فقط.

(وأما) الخمسه (البواقى) وهى: الافراد والتثنيه والجمع، والتذكير والتأنيث

فإن رفع ضمير الموصوف فموافق أيضاً، نحو: «جائنى امرأهٌ كريمهُ الأبِ» و «رجلانِ كريما الأبِ» و «رجالٌ كِرامُ الأبِ»،

(فإن رفع) النعت (ضمير الموصوف) مع إضافه النعت إلى متعلق الموصوف (فموافقٌ أيضاً) فى الخمسه البواقى.

(نحو: «جائنى امرأهٌ كريمه الأب») ف «كريمه» نعت بحال المتعلق الذى هو «الأب» والموصوف هو: «امرأه». والتقدير: كريمه هى الأـب، فرفع «كريمه» «هى» الضـمير الراجع إلى «امرأه» على الفـاعليه وأضـيفت «كريمه» إلى «الأـب» مِن بـاب اضـافه الصـفه إلى التمييز، وحيث إنّ «كريمه» عمـل فى ضـمير الموصـوف، وجب مـوافقه «كريمه» نفس الموصـوف الـذى هو «امرأه» فى الخمسـه البواقى، ف «امرأه» مفرده و «كريمه» أيضاً مثلها مفرده، وامرأه مؤنّث وكذلك «كريمه» أيضاً

مؤنث.

(و) نحو: «جائنی (رجلانِ کریما الأبِ») ف «کریما» رفع ألف التثنیه علی الفاعلیه وهو الضمیر الراجع إلی الموصوف «رجلان» وأضیف إلی «الأب» مِن باب اضافه الصفه إلی التمییز. وحیث إنّ «کریماً» رفع ضمیر الموصوف وأضیف إلی متعلق الموصوف «الأب» وافق نفس الموصوف «رجلان» فی الخمسه البواقی، ف «رجلان» و «کریما» کلاهما مذکّران ومثنیّان.

(و) «جائنی (رِجالٌ کِرامُ الأبِ») ف «کِرام» رَفَع ضمیر «هم» مستتراً فیه علی الفاعلیه، ومرجعه إلی الموصوف، «رجال» وأضیف إلی «الأب» مِن باب اضافه الصفه إلی التمییز، وحیث إنّ «کِرام» رفع ضمیر الموصوف

وإلّا فکالفعل، نحو: «جائنی رجلٌ حسنةٌ جاریتُه» أو «عالیهٌ، أو عالٍ دارُه»،

وأضیف إلی متعلق الموصوف «الأب» وافَق نفس الموصوف «رِجال» فی الخمسه البواقی، فکلاهما جمعان، ومذکّران.

(وإلّا) أی: وان لم یرفع النعت ضمیر الموصوف، بل رفع نفس المتعلق (ف) یکون النعت (کالفعل) یعنی: کما لو حُذِف النعت ووضع فی محله فِعل، فان کان ذلک الفعل یُوافق الموصوف فی الخمسه البواقی، فیجب أن یوافق النعت أیضاً الموصوف فی الخمسه البواقی، وإن کان ذلک الفعل لا یوافق الموصوف فی الخمسه البواقی، فلا یُوافق النعت أیضاً الموصوف فی الخمسه البواقی.

(نحو: «جائنی رجل حسنةٌ جاریته») فالموصوف: «رجل»، والنعت: «حسنةٌ»، والمتعلّق: «جاریتُه» ف «حسنه» لم تَعمل فی ضمیر راجع إلی «رجل» بل عملتْ فی «جاریه» التی هی نفس المتعلق. و «حسنه» لم توافق «رجل» فی التذکیر والتأنیث فان «رَجلٌ» مذکّر، و «حسنه» مؤنّث لأنه لو وَضَعْتَ مکان «حسنه» الفعلَ وجب أن تقول هکذا: «جائنی رجل حَسُنَتْ جاریتُه» ولم یصحّ أن تقول: «جائنی رجل حَسُنَ جاریتُه».

(أو) نحو: «جاءنی رجل (عالیهٌ، أو عالٍ دارُه») وإنما جاز: «عالیهٌ» أو «عالٍ» لإنک لو وَضَعْتَ مکانَهما الفعل جاز أن تقول: «عَلَتْ دارُه»

وجاز: «عَلا دارُه»، لأنّ «دار» مؤنث لفظى والمؤنث اللفظى إذا صار فاعلًا وكان

و: «لقيتُ إمرأتينِ حسناً عبداهما» أو «قائماً، أو قائمةً فى الدار جاريتُهما».

إسماً ظاهراً جازَ فى فعله التذكير والتأنيث.

أو نحو: (و: «لقيتُ إمرأتين حسناً عبداهما») ف «حسناً» نعت، و «إمرأتين» موصوف، و «حسناً» لم يرفع ضميراً راجعاً إلى «إمرأتين» بل رفع نفسَ المتعلق وهو: عبداهما وإنما لم يُوافق «حسناً» «إمرأتين» فى التذكير والتأنيث ف «إمرأتين» مؤنّث، و «حسناً» مذكّر ولا فى الافراد والتثنيه والجمع ف «إمرأتين» مثّنى و «حسناً» مفرد لإنك لو وضعتَ الفعل فى مكان «حسناً» وجب أن يكون ذلك الفعل مفرداً ومذكّراً هكذا: «لقيتُ إمرأتين حَسُنَ عبداهما». لأنّ الفاعل إذا كان إسماً ظاهراً ومذكراً حقيقياً وجب إفراد الفعل وان لم يكن الفاعل مفرداً.

(أو) نحو: «لقيت إمرأتين (قائماً، أو قائمةً فى الدار جاريتهما») ف «إمراتين» موصوف، و «قائماً» أو «قائمه» نعتٌ، والنعت لم يرفع ضميراً راجعاً إلى «إمرأتين» بل رَفعَ نفس المتعلق وهو جاريتهما وإنما لم يوافق النعت «إمرأتين» فى الإفراد والتثنيه والجمع فان «قائماً» أو «قائمه» مفرد، و «إمراتين» مثّنى ولا ـ فى التذكير والتأنيث فان «إمرتين» مؤنث، والنعت يجوز تذكيره بأن تقول: «قائماً» ويجوز تأنيثه بأن تقول: «قائمه» لأنّك لو وضعت فى محل النعت الفعل، وجب أن يكون ذلك الفعل مفرداً، وجاز ان يكون مذكّراً أو مؤنّثاً هكذا: «لقيتُ إمرأتين قام، أو قامتْ فى الدار جاريتُهما»، لإن الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً ومؤنثاً حقيقياً، وكان بينه وبين

الثاني: المعطوف بالحرف

وهو: تابع بواسطه «الواو» أو «الفاء» أو «ثمّ» أو «حتّى» أو «أم» أو «إمّا» أو «أو» أو «بل» أو «لا» أو «لكن»، نحو: «جاءنى زيدٌ وعمرو»، و «جَمَعْناكُمْ والأوَّلِينَ» ()

فِعله فاصلٌ غير «إلّا» جازَ فى

الفعل التذكير والتأنيث، وهنا فَصَلَ «فى الدار» بين «القائم» وبين «جاريتهما» الذى هو فاعل، ولذا جاز فى «القائم» التذكير والتأنيث.

العطف بالحروف

(الثانى) مِن التوابع (المعطوف بالحرف، وهو تابع بواسطه) واحد مِن الحروف العشره: («الواو» أو «الفاء» أو «ثمّ» أو «حتّى» أو «أم» أو «أمّا» أو «أو» أو «بل» أو «لا» أو «لكن» نحو: «جاءنى زيد وعمرو» و «جَمَعناكمْ والأوَّلينَ»).

كان هذا مثال الواو، ومثال الفاء: جاز زيد فَعمروٌ.

ومثال ثمّ: جاء زيد ثمّ عمروٌ.

ومثال حتّى: قام القوم حتى عمروٌ.

ومثال أم: أزيدٌ قام أم عمرو؟

ومثال إمّا: الكلمه إمّا اسمٌ وإمّا فعلٌ وإمّا حرفٌ.

وقد يعطف الفعل على أسم مشابه له

ومثال أو: جاء زيد أو عمروٌ.

ومثال بل: لم يقرء زيدٌ بل عمروٌ.

ومثال لا: زيد يأكل لا عمروٌ.

ومثال لكن: لم يتعلّم زيد لكن عمروٌ تَعلّم.

نرجع إلى مثالى المصنف ونقول: ان الواو فى «جاءنى زيد وعمرو» قد عطف «عمرو» على «زيد» وفى «جمعناكم والأوّلين» قد عطف «الأوّلينَ» على «كم».

وأمّا السبب فى تمثيل المصنف بمثالين، فهو: أن الواو قد يَعطف السابق على اللاحق فان «الأوّلين» الذى عطفه الواو كانوا قبلنا نحن الذين خاطَبنا الله تعالى بقوله: <جمعناكم».

(وقد يعطف الفعل على اسم مشابه له) أى: لذلك الفعل، كعطف الفعل الماضى على اسم الفاعل، نحو: «الناصرون زيداً فنصحوه» ف «الفاء» قد عطفت «نصحوه» وهو فعل ماضٍ على «ناصرون» وهو اسم الفاعل ومشابه للفعل، لأن «الناصرون زيداً» معناه: الذين نصروا زيداً.

وبـالعكس. ولاـ يحسن العطف على المرفوع المتّصـل بـارزاً أو مسـتتراً إلاّـ مع الفصـل بالمنفصل، أو فاصل مّا، أو توسّط «لا» بين العاطف والمعطوف، نحو: «جئتُ أنا وزيدٌ»

(وبالعكس) يعني: قد يعطف الاسم المشابه للفعل على فعل، نحو: «الذين نصحوا زيداً فناصِروه» ف «الفاء» عطفت «ناصِروه» وهو اسم الفاعل

على «نصحوا» وهو فعل ماضٍ، لان «ناصروه» معناه: الذين نصروه.

(ولا ـ يحسن العطف على) الضـمير (المرفوع المتصـل) أى: الضـمير المتصـل بفعل، وهو فاعل ذلك الفعل، فانه لا يحسن العطف عليه سواء كان (بارزاً) أى: ضـميراً ظاهراً مثل: «نَصرتُ» (أو) كان (مستتراً) مثل: «أُنصر» فتقديره: «أُنصر أنتَ» ف «أنت» مستتر فيه (إلاّ) فى موارد تاليه يحسن فيها العطف على الضمير المتصل، وهى:

أولاً: (مع الفصل) بين الضمير المتصل، وبين المعطوف (بالمنفصل) أى: بالضمير المنفصل يكون تأكيداً لذلك الضمير المتصل.

ثانياً: (أو فاصل مّا) أى: فاصله قليله بين الضمير المتصل وبين المعطوف.

ثالثاً: (أو توسّط «لا» بين العاطف والمعطوف) أى: بين حرف العطف وبين المعطوف.

مثال الأول: (نحو: «جئتُ أنا وزيـدٌ») عطف «زيد» على «التاء» فى «جئتُ» مع أن «التاء» ضـمير متصل ومرفوع لأنها فاعل وانّما جاز العطف، لأنه فصل «أنا» بين التاء» وبين حرف العطف وهو الواو.

و «يَدْخُلُونَها ومَنْ صَلَحَ» (). و «ما أشْرَكْنا ولا أباؤُنا» ()

تتمّه

ويعاد الخافض على المعطوف على ضمير مجرور، نحو: «مررتُ بك وبزيد».

(و) مثال الثانى: نحو: قوله تعالى: («يَدْخُلُونَها ومَنْ صَـلَحَ») فقد عطف «مَن صَلَحَ» على «الواو» فى «يَدخلونها» مع أن «الواو» ضمير متصل ومرفوع لأنها فاعل وإنما جاز العطف لأنه فصل «ها» بين «الواو» وبين حرف العطف.

(و) مثـال الثـالث: نحو قوله تعـالى: («ما أشْرَكْنا ولا آباؤُنا») فقـد عطف «آباؤنا» على «نا» فى «أشركْنا» مع أنّ «نا» ضـمير متصـل مرفوع لأنها فاعل وإنما جاز العطف لأنه توسَّط «لا» بين واو العطف وبين المعطوف وهو: «آباؤنا».

(تتمّه) لأحكـام العطف (ويعاد الخافض) أى: حرف الجر (على المعطوف على ضـمير مجرور) يعنى: لو عطفنا إسـماً على ضـمير مجرور، فحرف الجر الذى دخل على ذلك الضمير أعدناه على الاسم المعطوف أيضاً (نحو:

«مررتُ بكَ وبزيدٍ») فقد عطف «زيد» على الكاف، وحيث كان الكاف مجروراً بالباء أُعيد الباء على «زيد».

ولا يعطف على معمولى عاملين مختلفين على المشهور إلا فى نحو: «فى الدارِ زيدٌ والحجرهِ عمروٌ».

الثالث: التأكيد

وهو: تابع يفيد تقرير متبوعه،

(ولا) يجوز أن (يعطف على معمولى عاملين مختلفين على المشهور) بين النحويين يعنى: إذا كان معمولان لعاملين وكان عملهما مختلفاً، مثل أن كان أحدهما يعمل الرفع والآخر يعمل الجر، فلا يجوز عطف إسمين على هذين المعمولين، فلا يجوز مثل: «زيدٌ فى الدار وعمروٌ الحجرهِ» ف «زيد» معمول للابتدائيه، و «الدار» معمول ل «فى» والابتدائيه عملها الرفع، و «فى» عملها الجر، فعُطف «عمرو» على «زيد» و «الحجره» على «الدار» مع اختلاف عملهما، فانه لا يجوز على المشهور.

(إلّا فى) ما إذا قُدّم المجرور فى المعطوف عليه وأُخّر المرفوع، وقُدّم المجرور فى المعطوف أيضاً على المرفوع (نحو: «فى الدار زيد والحجرهِ عمروٌ») فعطف «الحجره» على «الدار» وعطف «عمرو» على «زيد» و «زيد» مع «عمرو» المرفوعان مؤخران و «الدار» مع «الحجره» المجروران مقدّمان. وكلّما كان مثال هكذا جاز العطف على معمولى عاملين مختلفين.

التأكيد

(الثالث) من التوابع (التأكيد، وهو تابع يفيد تقرير متبوعه) أى: إثبات متبوعه، نحو: جاء زيد نفسه. ف «نفسه» تأكيد ل «زيد» ولا يفيد إلا إثبات متبوعه وأن نسبه المجىء إلى «زيد» لم يكن عن سهو أو اشتباه.

أو شمول الحكم لأفراده. وهو إمّا لفظىّ وهو اللفظ المكّرر، أو معنوىّ وألفاظه: النفس والعين، ويطابقان المؤكَّد فى غير التثنيه، وهما فيها كالجمع، تقول «جائنى زيدٌ نفسه،

(أو) يفيد التأكيد (شمول الحكم لأفراده) أى: لأفراد المتبوع، نحو: «جاء القوم أجمعون» ف «أجمعون» تأكيد ل «القوم» ويفيد: أن المجىء كان شاملاً لجميع أفراد القوم.

(وهو) أى: التأكيد (إمّا

لفظى و) التأكيد اللفظى (هو اللفظ المكرّر) نحو: «جائنى زيدٌ زيدٌ» ف «زيد» الثانى تأكيد لفظى ل «زيد» الأول.

(أو معنوىّ وألفاظه) أى: الفاظ التأكيد المعنوى هى (النفس والعين ويطابقان) أى: النفس والعين مع (المؤكد) بفتح الكاف (فى) كل شىء من التذكير والتأنيث، والاعراب، والتعريف والتنكير، والافراد والجمع (غير التثنيه، وهما فيها) أى: النفس والعين فى التثنيه (كالجمع) يعنى: أن المتبوع لو كان تثنيه فيكون التأكيد بصيغه الجمع ولكنه يضاف إلى ضمير التثنيه.

(تقول: «جائنى زيدٌ نفسُه») ف «نفسه» تأكيد ل «زيد» وقد تطابق مع «زيد» فى جميع ما تقدم: ف «زيد» مذكّر، والضمير الملصق بالنفس مذكّر، و «زيد» مرفوع و «نفسه» أيضاً مرفوع، و «زيد» معرفه و «نفسه» أيضاً معرفه، لانها أضيفت إلى ضمير «زيد». و «زيد» مفرد «ونفسه» أيضاً مفرد.

والزيدانِ أنفسُهما، والزيدون أنفُسهم». و «كلا» و «كلتا» للمثّنى، و «كلّ» و «جميع» و «عامّه» لغيره من كل ذى أجزاء يصحّ افتراقها،

(و) «جائنى (الزيدانِ أنفسُهما») ف «أنفسهما» تأكيد ل «الزيدان» ولم يقل: نفساهما بالتثنيه، بل قال بصيغه الجمع: أنفسهما، ف «أنفسُهما» متطابق مع «الزيدانِ» فى جميع ما تقدم إلا فى التثنيه، فانّ «الزيدان» تثنيه، و «أنفُس» جمع، ولكنها مضافه إلى «هما» الذى هو ضمير مثنى.

(و) «جائنى (الزيدون أنفسُهم») ف «أنفسهم» تأكيد ل «الزيدون» ومطابق مع «الزيدون» فى جميع ما تقدّم.

(و «كلا» و «كلتا») تأكيدان (للمثنى) ف «كلا» تأكيد لِلمثّنى المذكّر، و «كلتا» تأكيد لِلمثّنى المؤنّث، تقول: «جائنى الزيدان كلاهما» و «جائتنى الهندان كلتاهما».

(و «كلّ» و «جميع» و «عامّه» لغيره) أى: لغير المثنى بل للجمع (من كل) شىء (ذى أجزاء يصح) أى: يمكن (افتراقها) أى: إفتراق تلك الأجزاء، نحو: «جاء القوم كلّهم، أو جميعهم، أو عامّتهم» ف

«القوم» له أجزاء، وأجزاؤه هو: زيد، نقى، تقى، على، باقر، جعفر، وغيرهم، ويمكن إفتراق هذه الأجزاء، بأن يكون زيد فى مكان، ونقى فى مكان آخر، وتقى فى محل ثالث وهكذا.

ولو حكماً، نحو: «اشتريتُ العبدَ كلَه». وتتّصل بضمير مطابق للمؤكّد،

(ولو حكماً) أى: ولو كان إمكان إفتراق الأجزاء حكماً لا حقيقه (نحو: «إشتريتُ العبدَ كلّه») ف «العبد» له أجزاء ويُمكن إفتراق أجزائه حكماً، يعنى: فى الشراء، بأن يَشترى شخص ربع العبد، فان الذى يشترى ربع العبد لا يقسّم جسم العبد إلى أربعه اجزاء حتّى يأخذ المشترى جزءاً من تلك الأربعه، بل يصير العبد فى حكم مَن قُسّم إلى أربعه أجزاء.

أو تقول: «إشتريت الفَرَسَ جميعه، أو عامته» بخلاف «جاء زيد كله» فانه لا يمكن إفتراق أجزاء زيد فى المجىء لا حساً بأن يَأتى ربع جسم زيد فقط، ولا حكماً بان نَحكم بأن الذى جاء كان ربع زيد، سواء كان قد جاء أم لا.

(وتتصل) «كل» و «جميع» و «عامه» (بضمير مطابق للمؤكَّد) بفتح الكاف فان كان المؤكَّد مفرداً مذكّراً إتصل بهذه الألفاظ ضمير مفرد مذكّر، نحو: «إشتريتُ الجَمَلَ كلَّه، أو جميعَه، أو عامّته».

وان كان المؤكَّد مفرداً مؤنّثاً اتصل بهذه الألفاظ ضمير مفرد مؤنّث، نحو: «اشتريتُ الناقه كلها، أو جميعها، أو عامتها».

وإن كان المؤكَّد مثنى صار الضمير مثنّى أيضاً، نحو: «اشتريت الجَمَلين أو الناقتين كلّهما، أو جميعهما، أو عامّتهما».

وان كان المؤكد جمعاً مذكّراً صار الضمير جمعاً مذكّراً أيضاً نحو:

وقد يُتبَع «كلّ» ب «أجمع» وأخواته مطابقةً.

مسألتان

لا يؤكّد النكره إلا مع الفائده، ومِن ثَمّ امتنع: «رأيتُ رجلاً نفسَه»،

«رأيتُ المعلّمين كلّهم، أو جميعهم، أو عامّتهم».

وان كان المؤكَّد جمعاً مؤنثاً صار الضمير أيضاً جمعاً مؤنّثاً، مثل: «رايتُ المعلّمات كلّهن، أو جميعهن، أو عامّتهن».

(وقد يُتبع

«كلّ» ب «أجمع» وأخواته) اى: قد يأتى بعد «كل» أجمع وأخوات أجمع، وهى: أكتع وأبصع وأبتع، لتقويه التأكيد حال كون هذه الألفاظ (مطابقةً) مع المؤكد فى التذكير والتأنيث، والافراد والجمع، تقول: «اشتريت الجَمَلَ كلّه، أجمع، أكتع، أبصع، أبتع» و «اشتريت الناقه كلّها، جمعاء، كتعاء، بَصعاء، بَتعاء» و «جاء القوم كلهم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون» و «رَأيتُ الممرّضات كلّهن جُمع، كُتع، بُصَع، بُتع» وهكذا فى غير هذه الأمثله.

«مسألتان»

المسأله الأُولى: (لا يؤكّد النكره) بالتأكيد المعنوى (إلا مع الفائده) أى: إلا اذا كان مجىء التأكيد سبباً لفائدهٍ (ومن ثَمّ) أى: ومن أجل انه يلزم وجود الفائده فى صحه التأكيد للنكره (إمتنع: «رأيتُ رجلاًـ نفسَه»،) لأن «نفسه» لم يحصل من وجوده فائده فانّ معنى «رأيتُ رجلًا» و «رأيت رجلًا نفسه» واحد.

وجاز: «اشتريتُ عبداً كلّه».

واذا أُكّد المرفوع المتصل بارزاً او مستتراً ب «النفس» و «العين» فبعد المنفصل، نحو: «قُوموا أنتم أنْفُسُكم»، و «قُمْ أنت نفسُك».

(وجاز: «إشتريتُ عبداً كلّه») لأن فى «كلّه» فائده، اذ لو كنت تقول: «إشتريت عبداً» كان من المحتمل شراء أكثر العبد لا كله، فاذا قلت «كله» زال هذا الاحتمال.

المسأله الثانيه: (واذا أُكّد) الضمير (المرفوع المتصل بارزاً) كان ذلك الضمير (أو مستتراً) وكان تأكيده (ب «النفس» و «العين») يعنى: لو كان ضمير متصلًا بالفعل، وكان ذلك الضمير فاعلًا لذلك الفعل سواء كان ضميراً ظاهراً أم مستتراً وأردنا أن نؤكّد ذلك الضمير ب «النفس، أو العين» لا بغيرهما (ف) لا يجوز إلا (بعد المنفصل) أى: بعد أن نأتى بضمير منفصل تأكيداً لذلك الضمير المتصل، ثم نأتى ب «النفس، أو العين» تأكيداً لذلك الضمير المتصل.

(نحو: «قُوموا أنتم أنفُسُكم») ف «أنفسكم» تأكيد للواو فى «قُوموا» الذى هو ضمير بارز متصل بالفعل،

ومرفوع لأنه فاعل وإنّما جاز ذلک لأن قبل التأکید جیء ب «أنتم» الذی هو ضمیر منفصل تأکیداً لِلواو.

(و) نحو: («قُمْ أنتَ نفسُک») ف «نفسُک» تأکید للضـمیر المستتر فی «قُم» الذی هو مرفوع لأنه فاعل ل «قم» وإنّما جاز ذلک لأن قبل التأکید جیء ب «أنت» الذی هو ضمیر منفصل تأکیداً لذلک الضمیر المستتر.

الرابع: البدل

وهو: التابع المقصود أصاله بما نسب إلی متبوعه.

وهو بدل الکلّ من الکل،

هذا وقد جاء المصنف بمثالین: فالمثال الأوّل لتأکید الضمیر البارز، والثانی لتأکید الضمیر المستتر.

البدل

(الرابع) من التوابع (البدل، وهو: التابع المقصود أصاله بما نسب إلی متبوعه) یعنی: الشـیء الذی نسب إلی المتبوع کان المقصود الاصلی نسبه ذلک الشـیء إلی البـدل، کما تقول: «أکلتُ الرَغیفَ نصـفَه» ف «نصـفه» بدل عن «الرغیف» والمقصود من الأکل لیس «الرغیف» کله، بل المقصود نصفه.

(و) البدل (هو) علی أربعه أنواع:

۱- (بـدل الکلّ من الکلّ) وهو البدل الذی یکون ذاته عین ذات المبدل منه، وان کان معنیاهما مختلفین، نحو قوله تعالی: «إهدِنا الصـراطَ المسـتقیمَ صراطَ الذین أنعمتَ علیهم» () ف «صراط الذین أنعمتَ علیهم» بدل الکل مِن الکل عن «الصراط المستقیم»، و «صـراط الـذین أنعمت علیهم» هو عین «الصـراط المسـتقیم» لاـن الـذین انعم الله علیهم طریقهم هو الطریق المسـتقیم وان کـان معنیاهما مختلفین، فانّ «الصراط المستقیم» معناه: الطریق

والبعض من الکل، والاشـتمال، وهو الـذی اشـتمل علیه المبـدل منه بحیث یتشوّق السامع إلی ذکره، نحو: «یَسْـئَلوُنَکَ عن الشَـهْرِ الحَرام قِتَالٍ فیه» ()

المعتدل، و «صراط الذین أنعمت علیهم» معناه: طریق أناس أنعم الله علیهم.

۲- (و) بـدل (البعض من الکل) وهو البدل الذی یکون ذاته بعضاً من ذات المبدل منه، نحو: «أکلتُ الرغیفَ نصـفَه» ف «نصـفه» بدل عن «الرغیف» و «الرغیف» مبدل منه

ونصف الرغيف بعض الرغيف.

٣- (و) بدل (الاشتمال وهو) البدل (الذى اشتمل عليه المبدل منه) أى: يكون المبدل منه مشتملاً على البدل (بحيث) إذا ذكر المبدل منه (يتشوّق) يعنى: يشتاق (السامع إلى ذكره) أى: إلى ذكر ذلك البدل (نحو) قوله تعالى: («يَسئلونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه») ف «قتال فيه» بدل مِن «الشهر الحرام» بدل اشتمال، و «الشهر الحرام» مبدل منه، كما ان «الشهر الحرام» مشتمل على القتال فيه لأن القتال إذا وقع فى الشهر الحرام فيظهر أن الشهر الحرام كان مشتملاً على القتال، وإشتماله يكون بحيث حينما قيل: «يسئلونک عن الشهر الحرام» يَنتظر السامع ويشتاق إلى ذكر الشىء الذى يُسئل عن وقوع ذلك الشىء فى الشهر الحرام.

والبدل المباين، وهو إن ذكر للمبالغه سمّى: بدل البَداء، كقولك: «حبيبى قمرٌ شمسٌ» ويقع من الفصحاء.

أو لتدارك الغلط، فبدل الغلط،

٤- (والبدل المباين) وهو البدل الذى ليس نفس المبدل منه، ولا جزءاً منه، ولا كان المبدل منه مشتملاً عليه.

(وهو إن ذكر للمبالغه سمّى: بدل البداء، كقولك: «حبيبى قمرٌ شمسٌ») ف «شمس» بدل عن «قمر» وذكر البدل للمبالغه فى حسن الحبيب وجماله فان الشمس أكثر نوراً من القمر فكأنّما المتكلم حينما قال: «قمر» رأى أنه قَصّر فى بيان جمال حبيبه فقال: «شمس» لِيبيِّن إن جمال حبيبه أكثر من جمال «القمر» (و) هذا النوع من البدل وهو بدل البداء (يقع من الفصحاء) أى: يستعمل الفصحاء مثل هذا البدل لانّه حينما قال: «قمر» لم يكن سهواً منه، بل قال أولاً: «قمر» ثم قال: «شمس» لِيعظِّم جمال حبيبه فى ذهن السامع.

(أو) يأتى بدل المباين (لِتدارك الغلط) أى: أنّ المتكلم يَشتبه فيريد أن يذكر شيئاً فيجرى على لسانه غيره ويقول شيئاً آخر غلطاً وسهواً، ثم

يصحِّح الغلط ويتدارك السهو ويذكر ما أراده (ف) يسمّى هذا النوع من البدل المباين (بدل الغلط) وأمّا مثاله فهو

نحو: «جائنى زيدٌ الفرسُ» ولا يقع من فصيح.

هدايه

لا يبدل الظاهر عن المضمر فى بدل الكلّ إلاّ من الغائب، نحو: «ضربتُه زيداً».

(نحو: «جائنى زيدٌ الفرسُ») فان المتكلم أراد مِن الأوّل أن يقول: جائنى الفرس ولكنه غلط وسَـِها فقال: جائنى زيـد، ثم علم بأنه قال: «زيد» إشتباهاً فصَحّح الغلط، وقال: «الفرس» (و) هذا النوع من البدل المباين الذى يسمّى بدل الغلط (لا يقع من فصيح) أى: لاـ يتكلم بمثل ذلك الفصحاء فى خطاباتهم وبياناتهم، وأشعارهم ونثرهم، لأنهم أولاً يلاحظون كل ما يُريدون أن يقولوه، ثم يتكلمون، والذى يلاحظ لا يغلط، ولكنه يقع فى غير الأشعار والمنثورات الأدبيه.

(هـدايه) مصدر بمنعى اسم الفاعل، يعنى: الهادى إلى بقيه قواعد البدل والتى منها ما يلى: (لا يبدل) الاسم (الظاهر عن المضمر) يعنى: الاسم الظاهر لا يَصير بدلاً عن الضمير (فى بدل الكل إلاّ من) ضمير (الغائب) فيجوز (نحو: «ضربتُه زيداً») ف «زيداً» بدل عن الهاء فى «ضربتُه» بدلَ الكل.

وقال بعض المحقّقين: لا يبدل المضمر من مثله، ولا من الظاهر، وما مُثِّلَ به لذلك مصنوع على العرب، ونحو: «قمت أنا» و «لقيتُ زيداً إيّاه»، تأكيد لفظىّ.

الخامس: عطف البيان

وهو تابع يشبه الصفه فى توضيح متبوعه،

(وقال بعض المحقّقين) وهو ابن مالك على ما قيل (لا يبدل المضمر من مثله، ولا من الظاهر) يعنى: إنّ الضمير لا يصير بدلاً لا عن ضمير آخر، ولاـ عن إسم ظاهر (و) أضاف ابن مالك قائلاً: إنّ كل (ما مُثِّل به لـذلك) أى: كل مثال جىء به لأجل إثبات صيروره الضمير بدلاً، فهو (مصنوعٌ على العرب) يعنى: اُتِّهم به العرب، وليس من

العرب.

وأمّا (نحو) هـذين المثالين التاليين فانهما جاءا من العرب قطعاً، وهما: («قمت أنا») الذى يُتخيّل أنّه صار فيه «أنا» وهو ضـمير بدلاً عن «التاء» فى قمتُ وهو ضـمير أيضاً (و: «لقيتُ زيـداً إياه») الـذى يُتخيّل أنّه صار فيه «اياه» وهو ضـمير بدلاً عن «زيد» وهو اسـم ظاهر بينما هما (تأكيد لفظىّ) لا بدل.

عطف البيان

(الخامس) من التوابع: (عطف البيان، وهو: تابع يشبه الصـفه) أى: شبيه للصفه (فى توضيح متبوعه) فكما أن الصفه كانت توضِّح الموصوف، كذلك عطف البيان يوضِّح متبوعه.

نحو: «جاء زيدٌ أخوك»، ويتبعه فى أربعه من عشره،

(نحو: «جاء زيدٌ أخوك») ف «أخوك» عطف بيان ل «زيد»، ويوضّحه لأنك حينما قلت لأخ زيد: «جاء زيدٌ» لم يَعرف هل أنك تَقصد أخاه أو تقصد «زيداً» آخر، فلَمّا قلتَ: «أخوك» صار المتبوع وهو زيد واضحاً عند السامع.

(ويَتبعه) أى: يتبع عطف البيان متبوعَه يعنى: يكون مثل متبوعه (فى أربعه من عشره).

أما الأربعه فهى:

١- الاعراب.

٢- الافراد والتثنيه والجمع.

٣- التذكير والتأنيث.

۴- التعريف والتنكير.

وأما العشره فهى: الرفع والنصب والجر، الافراد والتثنيه والجمع، والمذكّر والمؤنّث، والتعريف والتنكير.

يعنى: يجب أن يتطـابق عطف البيان مع متبوعه فى أربعه من هـذه الأشـياء العشـره (كالنعت) يعنى: كما أن النعت كان يتطابق مع متبوعه فى أربعه من هذه العشره.

فمثلًا: «أخوك» فى المثال السابق متطابق مع «زيد» فى الأربعه:

١- «أخوك» مفرد، و «زيد» مفرد.

كالنعت.

ويفترق عن البدل فى نحو: «هندٌ قامَ أبوها زيدٌ»؛ لأنّ المبدل منه مستغنىً عنه، وهنا لابّد منه، وفى

٢- «أخوك» مذكّر، و «زيد» مذكّر.

٣- «أخوك» مرفوع، و «زيد» مرفوع.

٤- «أخوك» معرفه لأن أخ أضيف إلى الضمير والضمير معرفه، وكلّما أضيفَتْ نكرةٌ إلى معرفه صارتْ معرفه، و «زيد» معرفه لانه علم، والعلم أحدُ المعارف.

(ويفترق) عطف البيان (عن البدل

فى) أن البـدل لو حـذف المبـدل منه وبقى البدل وحده لا يفسد المعنى بينما عطف البيان قد يفسد المعنى بحذف متبوعه (نحو: «هنـد قام أبوها زيـدٌ») ف «زيد» عطف بيان ل «أبوها» لا بدل عنه (لأنّ) «زيد» لو كان بدلاً لَكان «أبوها» مبدل منه، و(المبدل منه مستغنىً عنه) بحيث لا يفسد المعنى بحـذفه (وهنا) أى: فى هـذا المثال (لابـد منه) أى: لابـد مِن «أبوها» لأنك لو حذفتَه وقلت: «هنـدٌ قام زيدٌ» فسد المعنى، ولم يبق ربط بين «هند» وبين قيام زيد لعدم إشـتمال الجمله الواقعه خبراً «قام زيدٌ» على ضـميرٍ رابط. فكلَّما كان حذف المتبوع مفسِداً للمعنى الأصلى فليس التابع بدلاً.

(و) يَفترق أيضاً عطف البيان عن البـدل (فى) أن البـدل يجب أن يكون بحيث يمكن دخول عامل المبـدل منه على البدل، يعنى: لو حُذف المبدل

نحو: «يا زيدُ الحارثُ»، و «جاء الضاربُ الرجلِ زيدٍ»؛ لأنّ البدل فى نيّه تكرار العامل، و «يا الحارثُ» و «الضاربُ زيدٍ»، ممتنعان.

الاسماء العامله المشبّهه بالأفعال

منه وجُعل البدل مكانه، أمكن أن يَعمل عامل المبدل منه فى البدل، وعطف البيان لا يجب أن يكون كذلك.

(نحو: «يـا زيـدُ الحـارثُ» و «جـاء الضـاربُ الرجلِ زيـدٍ») ف «الحارث» فى المثال الأول عطف بيان ل «زيـد» و «زيـد» فى المثال الثـانى عطف بيـان ل «الرجـل»، ولاـ يمكن أن يكونـا بـدلين (لأـنّ البـدل فى نيّه تكرار العامـل و «يا الحارثُ»، و «الضاربُ زيـدٍ» ممتنعان) إذ فى المثال الأوّل لا يصح الجمع بين حرف النداء و «أل» فيقال: «يا الحارثُ» و فى المثال الثانى الصفه التى فيها الألف واللام «الضارب» لا يجوز إضافتها إلى شىء ليس فيه ألف ولام «زيد» ولو كان «الحارث» فى المثال الأوّل بدلاً عن زيد

وكان «زيـد» فى المثال الثانى بـدلاً عن «الرجل»، لَما كان يَلزم هذان المحذوران، وحيث لا يمكن الحذف عُلم أنهما ليسا بدلين، وإنما هما عطفا بيان.

[الأسماء المشبّهه بالفعل]

(الاسماء العامله المشبّهه بالأفعال) يعنى: الأسماء التى تَعمل عمل الفعل، فترفع وتنصب، لأنها شبيهه بالأفعال.

وهى خمسه أيضاً:

الأوّل: المصدر

وهو إسم للحدث الذى اشتقّ منه الفعل، ويعمل عمل فعله

(وهى خمسه أيضاً) أى: كما أن التوابع كانت خمسه، فهذه كذلك خمسه:

المصدر

(الأوّل: المصدر، وهو إسم للحدث) أى: إسم يدل على الحدث أى: المعنى القائم بغيره، مثل «النصر» فإنّه حدث وليس شيئاً ثابتاً دائماً كـ «زيد» وإنما هو يَقع ويَصدر فى مقدار قصـير مِن الزمان (الذى اشـتقّ منه الفعل) على ما ذهب إليه جماعه مِن أن الأصل هو المصدر فانّ الفعل الماضى «نصر» والفعل المضارع «ينصر» وغيرهما مشتقه عن «النَّصْر» كما مرّ فى أوّل الأمثله.

(و) المصـدر (يعمل عمله فعله) فان كان فعله لازماً مثل «قام» فالمصدر أيضاً لازم لا يعمل بنفسه فى المفعول به، تقول: «قيامُ زيدٍ حاصل» ().

مطلقاً، إلّا إذا كان مفعولاً مطلقاً، إلّا إذا كان بدلاً عن الفعل

وإن كان فعله متعدياً إلى مفعول واحد مثل «نَصَرَ» فالمصدر أيضاً يعمل فى مفعول واحد، تقول: «نَصْرُ زيدٍ عمراً حاصلٌ».

وإن كان فعله متعـدياً إلى مفعولين مثل «ظنّ»، فمصـدره أيضاً يَتعـدّى إلى مفعولين، تقول: «ظنُ زيـدٍ عمراً قائماً خطأٌ» ف «زيـد» فاعله و «عمراً» و «قائماً» مفعولان له.

وإن كـان فعله يتعـدّى إلى ثلاـثه مفاعيل مثل «أعلم» فمصـدره أيضاً يتعـدّى إلى ثلاثه مفاعيل تقول: «إعلامُ زيـد عمراً علياً قائماً خطأٌ» ف «زيد» فاعله، والثلاثه الباقيه ثلاثه مفاعيل.

والمصدر يعمل عمل الفعل (مطلقاً) سواء كان بمعنى الماضـى، أم الحال أم الاستقبال، ففى الماضى تقول: «نصْرُ زيدٍ عمراً أمسِ حاصلٌ»

وفى الحال تقول: «نَصْرُ زيدٍ عمراً الآن حاصلٌ» وفى المستقبل تقول: «نَصْرُ زيدٍ عمراً غداً حاصل» وهكذا فى بقيه المصادر.

(إلاّ إذا كان) المصدر (مفعولاً مطلقاً) فانه لا يعمل، مثل: «نَصرتُ نصراً زيداً» ف «نَصراً» مفعول مطلق ل «نَصرتُ»، ولهذا لم يعمل فى «زيد» بل العمل للفعل «نَصرتُ».

(إلاّ إذا كان) المفعول المطلق (بدلاً عن الفعل) كما إذا حُذف الفعل وجوباً، فان المفعول المطلق يصير بدلاً عن الفعل مثل: «ما أنت إلا نصراً عمراً» ف «نَصراً» مفعول مطلق ل «تَنصرُ» الذى حُذف وجوباً، والتقدير: ما

فوجهان والأكثر أن يضاف إلى فاعله، ولا يتقدّم معموله عليه، وإعماله مع اللام ضعيف، كقوله:

أنت إلاّ تَنصرُ نَصراً عمراً (ف) فى هذه الصوره (وجهان):

الوجه الأوّل: أن يَعمل المفعول المطلق فى «عمراً» لِكونه نائباً عن الفعل، لا لأنه مفعول مطلق.

الوجه الثانى: أن يكون الفعل المحذوف هو العامل، لأن الفعل هو الأصل فى العمل، كما ان الفعل بالحذف لا يَسقط عن العمل فيكون الفعل المحذوف نصب «عمراً».

(والأكثر) فى المصدر (أن يُضاف إلى فاعله) نحو: قوله تعالى: «ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ» () ف «الله» فاعل الدَفْع وهو مصدر و «الناس» مفعول، أُضيف الدفع إلى الله سبحانه.

وعليه: فلا يضاف المصدر إلى مفعوله إلاّ قليلًا، نحو: «نَصرُ عمروٍ زيدٌ حاصل» كما أنه لا يأتى المصدر غير مضاف إلاّ قليلًا، نحو: «نَصْرٌ زيدٌ عمراً حاصلٌ».

(ولا يتقدّم معموله) أى: معمول المصدر (عليه) أى: على المصدر فلا يقال: «عمراً نَصْرٌ زيدٌ».

(وإعماله) أى: إعمال المصدر إذا كان (مع اللام ضعيف، كقوله) أى:

ضَعيفُ النكايهِ أعداءَه

الثانى والثالث: اسم الفاعل والمفعول

فاسم الفاعل ما دلّ على حدث وفاعله على معنى الحدوث.

كقول الشاعر:

(ضعيفُ النكايهِ أعداءَه)

ف «النكايه» مصدر مع الألف واللام، ولكنه مع ذلك نصب «أعداءَه» مفعولاً لنفسه، وفاعله ضمير محذوف،

والأصل ضعيف نكايتُه أعداءَه، يعنى: أنّ قهره أعداءَه بالقتل والجرح ضعيف. أى: ليس قادراً على أن يَقهر الأعداء قهراً كاملاً قوياً.

اسم الفاعل

(الثانى، والثالث) من الأسماء العامله لشباهتها بالأفعال (إسم الفاعل و) إسم (المفعول).

(فإسم الفاعل) هو: (ما دلّ على حدث) وعلى (فاعله) أى: فاعل ذلك الحدث، وكان (على معنى الحدوث) لا على معنى الثبوت كالصفه المشبهه، نحو: «حَسَن» فانه دال على حدث وهو الحُسْن، وعلى فاعل الحدث وهو الشخص المتّصف بالحسن، ولكنه حدث ثابت.

ومثال إسم الفاعل «ناصر» يعنى: شخص صدر منه النصر، فانه دال على الحدث وهو النصر، ودال على فاعل ذلك الحدث وموجِده وهو الشخص

فان كان صله ل «أل» عمل مطلقاً، وإلاّ فيشترط كونه للحال والاستقبال، واعتماده على نفى، أو استفهام، أو مخبرَ عنه.

الذى صدر منه النصر، وهو على معنى الحدوث، لا الثبوت لان «الناصر» دال على أن الناصريه حادِثه لفاعل النصر غير ثابته له، بخلاف مثل «حَسَن» فانه كان المصدر وهو الحُسْن شيئاً حادثاً إلا أن صيغه «حَسَن» داله على ثبوت هذا الحادث لِصاحبه.

(فان كان) اسم الفاعل (صله ل «أل») الموصوله (عمل مطلقاً) أى: حتّى ولو كان بمعنى الماضى، دون الحال أو الاستقبال، نحو: «جاء الناصر زيداً أمسِ» أى: جاء الذى نصر زيداً، ف «الناصر» بمعنى الماضى، ومع ذلك عمل ونَصَب «زيداً» لكونه مع الألف واللام.

(وإلا) أى: وإن لم يكن اسم الفاعل صله ل «ال» الموصوله (فيشترط) فى عمله اجتماع أمرين:

الأوّل: (كونه للحال والاستقبال) أى: بمعنى الحال، أو بمعنى الاستقبال، فلو كان بمعنى الماضى لا يَعمل، فلا يجوز «جاء ناصرٌ زيداً أمسِ».

(و) الثانى: (اعتماده على نفى، أو استفهام، أو مخبَر عنه) أى بان يقع إسم الفاعل بعد أداه النفى، أو بعده اداه الاستفهام، أو

بعدما له خبر سواء كان مبتدأ، أم كان اسماً لاحد الأفعال الناقصه أو الحروف المشبّهه بالفعل، أم كان مفعولاً أولاً لأفعال القلوب، وذلک بأن يصير إسم الفاعل مع معموله جميعاً خبراً لذلک الشیء.

أو موصوف أو ذی حال،

(أو) يعتمد إسم الفاعل على (موصوف) بأن يصير هو مع معموله جميعاً صفه لذلک الموصوف.

(أو) يعتمد على (ذی حال) بأن يصير هو مع معموله جميعاً حالاً لذی الحال.

أمّا أمثله ذلک فکالتالی:

١- مثال الاعتماد على النفی: «ما هاجِرٌ زيدٌ أحداً».

٢- مثال الاعتماد على الاستفهام: «أهاجرٌ زيدٌ أحداً؟».

٣- مثال الاعتماد على المخبر عنه: «زيد هاجرٌ هو عمراً» ف «زيد» مبتدأ، و «هاجر» إسم فاعل، و «هو» فاعل ل «هاجر» و «عمراً» مفعوله، والمجموع خبر للمبتدأ «زيد».

أو نحو: «إن زيداً هاجِرٌ عمراً» حيث اعتمد على اسم «إنّ» وهو «زيد».

أو نحو: «کان زيد هاجِراً عمراً» حيث اعتمد على اسم کان.

أو نحو: «ظننتُ زيداً هاجراً عمراً» حيث اعتمد على المفعول الأوّل ل «ظنّ» وهو: زيد.

٤- مثال الاعتماد على الموصوف: «مررتُ برجلٍ هاجِرٍ هو عمراً» ف «رجلٍ» موصوف، و «هاجِرٍ هو عمراً» کلّها صفه ل «رجل».

٥- مثال الاعتماد على ذی الحال: «جاء زيدٌ راکباً هو فرساً» ف «زيد»

ولا يعمل بمعنى الماضی، خلافاً للکسائی، و «کَلْبُهم باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصيدِ» () حکايه حال ماضيه.

ذو الحال، و «راکباً هو فرساً» کلّها حال ل «زيد».

(ولا يعمل) إسم الفاعل الذی ليس صله ل «ال» الموصوله إن کان (بمعنى الماضی) وإن کان معتمداً على أحد الخمسه المذکوره: «النفی» و «الاستفهام» و «المخُبَر عنه» و «الموصوف» و «ذی الحال» فلا يصحّ أن يقال: «أهاجِرٌ زيد عمراً أمسِ».

(خلافاً للکسائی) الذی هو مِن علماء النحو، حيثُ جوّز عمل إسم الفاعل وإن کان بمعنى الماضی.

(و)

أما قوله تعالى فى القرآن الحكيم: (وكَلْبُهم باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصيدِ) الذى عمل اسم الفاعل: «باسطٌ» فى «ذِراعَيْه» فنَصَبه على انه مفعوله، وعلامه النصب فيه الياء، مع أن المراد مِن «الباسط»: الباسط فى الزمان الماضى السابق لانه قصه أصحاب الكهف وأصحاب الكهف كانوا قبل نزول القرآن على نبيّنا | فجوابه: أنه (حكايه حال ماضيه).

ومعنى حكايه الحال الماضيه: نقل القصه السابقه فى الزمن الحاضر وذلك بأن تفرض نفسك موجوداً فى ذلك الزمان الماضى، فتَحكى القصه الآن بصوره لو كنتَ موجوداً فى ذلك الزمان لكنت تحكيها كذلك.

مثلاً: لو كنتَ تحَكى يوم الجمعه قصةً وقعت فى يوم الخميس، فانك تقول: «قلتُ لفلان: إذهب إلى المدرسه، فاليوم يحضر الاستاذ لإلقاء الدرس، فانبرى يجيبنى بقوله: لا أعتمد على قولك، هذا اليوم ليس لنا درس».

فانت فى يوم الجمعه حين تَنقل هذه القصه تَنقلها كما وقعت فى وقتها، فتأتى بالأفعال المضارعه: «يحضر» و «يجيبنى» و «لا أعتمد» مع العلم بأن حضور الاستاذ وجواب ذلك الشخص واعتماده أمور قد مضت، وصارت فى حيّز الماضى.

وكذلك قولك يوم الجمعه حكايه عن قول صديقك فى يوم الخميس: «هذا اليوم ليس لنا درس» مع العلم بأنكَ لم تَقصد به يوم الجمعه الذى تَنقل فيه القصه. فكيف حين تَنقل القصه تقول: «هذا اليوم..» مع أنك تقصد به يوم الخميس، فإنه ما ذلك إلا لإجل فَرْضك حين نقل القصه وحكايتها كأن القصه واقعه الآن، لا فى الزمن الماضى. إذ حين نقل القصه يحضر فى ذهن المتكلم وذهن السامع زمان وقوعها، فيلقى الكلام باعتبار الحال.

وهكذا القرآن الحكيم فهو حينما يحكى قصه أصحاب الكهف يعتبر كأنه هو الآن فى زمان أصحاب الكهف، فيقول: «وكَلْبُهم باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصيدِ» فيُلقى الكلام على أنّ «كلبهم»

الآن «باسِطٌ» فصار «باسِطٌ» بمعنى الحال، ولذا عمل.

واسم المفعول

ما دلّ على حدث ومفعوله، وهو فی العمل والشرط كأخيه.

اسم المفعول

(وإسم المفعول) هو (ما دلّ على حدث و) دل على (مفعوله) أی: على مَن وقع عليه ذلك الحدث.

فمثلاً: «منصور» معناه: شخص وقع عليه «النصر» ف «النصر» حدث، لأنه شیء حادث يصدر ويزول وليس شيئاً ثابتاً، وذاك الشخص هو الذی وقع عليه الحدث.

(وهو) أی: إسم المفعول (فی العمل والشرط كأخيه) أی: مثل إسم الفاعل، فكل ما كان شرط العمل لاسم الفاعل هو أيضاً شرط العمل لاسم المفعول، وكل عمل كان يَعمله إسم الفاعل، يعمله اسم المفعول أيضاً.

فاسم المفعول إن كان صله ل «أل» الموصوله يَعمل وإن كان ماضياً، نحو: «المنصور زيدٌ» ف «زيد» نائب الفاعل لمنصور، عمل فيه «منصور» فرَفَعه.

وان لم يكن اسم المفعول صله ل «أل» فيَعمل بشرطين:

الأول: أن يكون بمعى الحال أو الإستقبال.

الثاني: أن يعتمد على نفی، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف، أو ذی حال.

فالنفی نحو: «ما منصورٌ زيدٌ».

والاستفهام نحو: «أمنصورٌ زيدٌ؟».

والمخبَر عنه نحو: «زيدٌ منصورٌ» ف «زيد»: المخبر عنه وهو مبتدأ، و «منصورٌ» خبره، وقد عمل «منصور» فی ضمير راجع إلی زيد ومستترٍ فی «منصور» على انه نائب فاعل له.

والموصوف نحو: «جاءنی رجل منصورٌ» فالصفه «منصور» والموصوف «رجل» وقد عمل «منصور» فی ضمير راجع إلی «رجل» مستترٍ فی «منصور»، على أنه نائب فاعل له.

وذو الحال نحو: «جائنی زيد منصوراً» فالحال «منصوراً» وذو الحال «زيد» وقد عمل «منصوراً» فی ضميرٍ راجع إلی «زيد» مستترٍ فی «منصوراً» على انه نائب فاعل له.

الرابع: الصفه المشبهه

وهى مـا دل على حـدث وفـاعله على معنى الثبـوت. وتفـترق عـن اسم الفاعـل بصوغهـا عن اللازم دون المتعـدّى كـ «حَسَن» و «صعب».

الصفه المشبّهه

(الرابع) من الأسماء التى تعمل لشباهتها بالأفعال: (الصفه المشبّهه،

وهی ما دل علی حدث و) دل علی (فاعله) أی: علی فاعل ذلک الحدث، یعنی: المتصّف بالحدث، وکان الحدث موجوداً فی الفاعل (علی معنی الثبوت) أی: کان ثابتاً فیه، مثل «حَسَن» الذی معناه شخص متصف بالحُسن فإنه صفه مشبهه لانه یدل علی الحدث فان الحُسن شیء حادث ویدل علی الفاعل وهو الشخص المتصف بالحُسن، والحُسن حدث ثابت فی صاحبه، ولیس کالنصر حدثاً غیر ثابت.

(وتفترق) الصفه المشبّهه (عن اسم الفاعل ب) خمسه أمور:

الأمر الأول: أن الصفه المشبّهه یجب (صوغها) أی: صنعها (عن) الفعل (اللازم دون المتعدّی) فلا یصح صنع صفه مشبّهه عن فعل متعدّی (ک «حَسَن» و «صَعْب»،) فانّ فعلهما: «حَسُنَ» و «صَعُبَ» لازمان لا یتعدیان إلی المفعول به بنفسهما.

وبعدم جواز کونها صله ل «ال».

وبعملها من غیر شرط زمان.

وبمخالفه فعلها فی العمل.

الأمر الثانی: (وبعدم جواز کونها) أی: کون الصفه المشبّهه (صله ل «أل») فلا یصح أن تقول: «الحسن» بناءاً علی کون «ال» موصله، نعم یمکن دخول «أل» التعریف علیها بخلاف اسم الفاعل فانه یدخل «أل» الموصوله علیه تقول: «الناصح» بمعی: الذی هو ناصح.

الأمر الثالث: (وبعملها) أی: بعمل الصفه المشبّهه (من غیر شرط زمان) فتعمل وإن کانت للماضی، بخلاف إسم الفاعل فانه إن کان بمعی الماضی ولم یکن صله ل «أل» لم یعمل.

الأمر الرابع: (وبمخالفه) الصفه المشبّهه مع (فعلها فی العمل) فان الصفه المشبّهه بعد رفع الفاعل تنصب اسماً علی التشبیه بالمفعول أو علی التمییز وإن کان فعله لازماً لا یَنصب شیئاً نحو: «جاء زیدٌ الحَسَنُ الوَجهَ» بنصب «الوجه» تَشبیهاً له بالمفعول، وفاعل «الحَسَن» ضمیر مستتر فیه راجع إلی «زید» بخلاف اسم الفاعل فانه لا یُخالف فعله فی العمل، فان کان فعله لازماً کان اسم الفاعل لازماً،

نحو: «قائم» فانه لازم لا ينصب شيئاً لأن فعله «قام» لازم، ونحو: «ناصر» فانه متعدٍّ لان فعله «نَصَر» متعدٍّ أيضاً.

وبعدم جريانها على المضارع.

تبصره

ولمعمولها ثلاث حالات: الرفع بالفاعليّه، والنصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفه،

الأمر الخامس: (وبعدم جريانها) أي: جريان الصفه المشبّهه (على) حركات وسكونات (المضارع) فانه يجب أن تكون حركات وسكونات اسم الفاعل كحركات وسكونات المضارع.

فمثلاً: «ناصح» الحرف الثانی منها ساكنه وبقيه حروفها متحركات، كما أن «يَنْصح» الحرف الثانی منها ساكنه وبقيه حروفها متحركه، ولكن الصفه المشبّهه قد لا تتوافق مع مضارعها فی الحركات والسكونات مثل: «شريف» الذی هو صفه مشبّهه، و «يَشْرُفُ» الذی هو مضارع، فان «شريف» الحرف الثالث منها ساكنه، بينما «يَشْرُف» الحرف الثالث منها مضمومه.

(تبصره: و) يكون (لمعمولها) أي: لمعمول الصفه المشبهه (ثلاث حالات) تاليه:

الحاله الأولی: (الرفع بالفاعليه) أي: بناءاً على كونه فاعلاً للصفه المشبّهه نحو: «زيدٌ حَسَنٌ وَجهُه» برفع «وجه».

الحاله الثانيه: (والنصب) بناءاً (على التشبيه بالمفعول إن كان) ذلك المعمول (معرفه) بالألف واللام، أو بالاضافه نحو: «زيدٌ حَسَنُ الوَجْهَ» و «حَسَنٌ وجْهَه» بنصب «وجه».

والتمييز إن كان نكره، والجرّ بالاضافه. وهی مع كلّ من هذه الثلاثه: إمّا باللام أوْ لا، والمعمول مع كلّ من هذه الستّه: إمّا مضاف أو باللام أو مجرّد؛ صارت ثمانيه عشر، فالممتنع:

(و) بناءاً على (التمييز إن كان) المعمول (نكره) نحو: «زيدٌ حَسَنٌ وجهاً» بنصب «وجه».

وإنما صار معمول الصفه المشبهه إذا كان معرفه شبيهاً بالمفعول به، لا نفس المفعول به، لأنّ صوغ الصفه المشبهه إنما يكون مِن الفعل اللازم، فكما لا يتعدّى الفعل اللازم إلى المفعول به كذلك الصفه المشبّهه المصوغه منه.

الحاله الثالثه: (والجرّ بالاضافه) أي: بإضافه الصفه المشبّهه إلى معمولها نحو: «زيد حَسَنُ الوَجْهِ» بجرّ «الوجه».

(وهی) أي: الصفه

المشبهه (مع كل) واحد (من هذه الثلاثه) الرفع والنصب والجرّ (إمّا باللام أوْ لا) أى: بدون اللام، فهذه سته (والمعمول) أى: معمول الصفه المشبّهه (مع كل) واحد (من هذه السته: إمّا مضاف) أى: أضيف إلى شيءٍ (أو باللام) أى: مع الألف واللام (أو مجرّد) فلا مضاف ولا مع الالف واللام، ثلاثه ضربْناها فى سته فالأقسام (صارت ثمانيه عشر، فالممتنع)

«الحَسَنُ وَجهِه» و «الحَسَنُ وَجهٍ»، واختلف فى «حَسَنُ وَجهِه».

منها إثنان: («الحَسَنُ وَجهِه» و «الحَسَنُ وَجهٍ») بجرّ «الوجه» فى المثالين، لاضافه «الحَسَن» إليه، وصارا ممتنعين لما يلى:

أما امتناع المثال الأول: فلأن الاضافه يجب أن تفيد إمّا تعريفاً، نحو: كتاب زيد، أو تخصيصاً، نحو: كتاب رجل، أو تخفيفاً، نحو: ناصرُ زيد. بينما الاضافه هنا لم تفد تعريفاً لأن «الحَسَن» معرفه بواسطه الألف واللام، ولا أفادت تخصيصاً لأن «الحَسَن» المعرفه هو أعلى من التخصيص، ولا أفادت تخفيفاً لأن «الحَسَن» سواء أضفتَه أم لم تضفه لا تنوين فيه بواسطه وجود الألف واللام، فالاضافه لا تفيده تخفيفاً أيضاً، فلا يصح بجميع الوجوه إضافه «الحسن» إلى «وَجهِه».

وأما امتناع المثال الثانى: فلأن النكره دائماً تضاف إلى المعرفه، ولا تضاف المعرفه إلى النكره، وهنا لو انجرّ «وَجهٍ» كان معناه اضافه المعرفه وهو الحَسَن إلى النكره وهو: «وجهٍ» فلا تجوز الاضافه.

(واختلف فى «حَسَنُ وَجهِه») باضافه «حسن» إلى «وجه» واضافه «وجه» إلى الضمير الراجع إلى موصوف «حسن» فقال المبرّد: لا يجوز مطلقاً فى الشعر وغيره، وقال الكوفيون: يجوز مطلقاً. وقال سيبويه والبصريون: يجوز على قبح فى ضروره الشعر فقط وإنما اختلف فيه: لأن فى «حسن وجهِه» طريقَيْن للتخفيف.

أحدهما: إضافه «حسن» إلى «وجهه» لِيحذف التنوين من «حسن».

أما البواقى؛ فالأحسن: ذو الضمير الواحد، وهو تسعه،

ثانيهما: حذف الضمير مِن «وجهه»

لعدم الحاجه إليه وعدم إضافه «حسن» إلى «وجه» بل برفع «حسن» و «وجه».

والطريق الثانى: تخفيفه أكثر مِن الأول، لأن فيه إسقاط حرف. وهو يجعل الكلمه أخفّ مِن حذف التنوين، فمع إمكان حذف الضمير لا وجه لِعدم حذفه وتحصيل التخفيف بحذف تنوين «حسن» للاضافه.

(أما) الأوجه الخمسه عشر (البواقى؛ فالأحسن: ذو الضمير الواحد) أى: الذى فيه ضمير واحد (وهو تسعه) من خمسه عشر:

١- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ وَجهُه» برفع «وجه» بناءاً على كونه فاعلاً ـ ل «حسن» والضمير الواحد الموجود فى المثال، هو: الضمير البارز «الهاء» الملصق ب «وجه».

٢- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ الوجهَ» بنصب «الوجه» بناءاً على كونه شبيهاً بالمفعول ل «الحسن» والضمير الواحد الموجود فى المثال، هو: الضمير المستتر فى «الحسن» لِيكون فاعلاً ل «الحسن» وتقديره: الحسن هو الوجهَ.

٣- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ الوجهِ» بجرّ «الوجه» بناءاً على إضافه «الحسن» إلى «الوجه»، والضمير الواحد الموجود فى المثال هو فاعل «الحسن» المستتر فيه والراجع إلى «زيد». و «الوجه» مضاف إليه وشبيه بالمفعول ل «الحسن»، وليس فاعلاً ـ لعدم صحه إضافه الصفه إلى فاعلها.

٤- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ وجهاً» بنصب «وجه» بناءاً على كونه تمييزاً

ل «الحسن» وفاعله: ضمير مستتر تقديره: الحسن هو وجهاً، وليس فيه ضمير سوى هذا الضمير المستتر.

٥- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ وجهُه» برفع «وجه» بناءاً على كونه فاعلاً ل «الحسن» و «وجه» أضيف إلى «الهاء» الذى هو ضمير راجع إلى «زيد» وليس فى هذا المثال ضمير إلا هذا الضمير الذى أضيف «وجه» إليه.

٦- «جائنى زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ» بنصب «الوجه» بناءاً على كونه شبيهاً بالمفعول ل «حسن» والفاعل: ضمير مستتر تقديره: حسن هو الوجهَ، وليس فى هذا المثال ضمير غير هذا الضمير المستتر.

٧- «جائنى زيدٌ حَسَنُ الوجهِ» بجرّ «الوجه» بناءاً على إضافه

«حسن» إلى «الوجه» وفاعل «الحسن» ضمير مستتر فيه وراجع إلى «زيد». و «الوجه» مضاف إليه وشبيه بالمفعول ل «الحسن» وليس فاعلاً لعدم صحه إضافه الصفه إلى فاعلها.

٨- «جائنى زيدٌ حَسَنٌ وجهاً» بنصب «وجه» بناءاً على كونه تمييزاً ل «حسن». والفاعل: ضمير مستتر تقديره: حسن هو وجهاً، وليس فى هذا المثال ضمير غير هذا الضمير المستتر.

٩- «جائنى زيدٌ حَسَنُ وجهٍ» بجرّ «وجه» لاضافه «حسن» إليه، و «وجه» مضاف إليه وشبيه بالمفعول ل «حسن» لا فاعله، لعدم صحه اضافه الصفه إلى فاعلها، وفاعلها ضمير «هو» مستتر فيه راجع إلى «زيد».

والحسن: ذو الضميرين وهو إثنان،

ثم إنّ «حسن» فى جميع هذه التسعه مرفوع، لأنه صفه ل «زيد» و «زيد» مرفوع لأنّه فاعل ل «جائنى»، فتكون صفته أيضاً مرفوعه. نعم، فى المثال الثالث والسابع والتاسع يكون «حسن» بدون التنوين، لأنه أضيف إلى ما بعده فى تلك الأمثله الثلاثه. والمضاف يحذف منه التنوين. كما أنّ فى المثال الأوّل والثانى والرابع والخامس أيضاً يكون «الحسن» بدون التنوين، لأنه فيه «ألف ولام» والألف واللام لا يجتعمان مع التنوين.

(والحسن) وهو مقابل الاحسن من الأوجه الخمسه عشر هو (ذو الضميرين) يعنى: المثال الذى فيه ضميران وانما صار حسن ولم يكن أحسن، لأنه يحتاج إلى ضمير واحد، بينما هو فيه ضميران، ففيه ضمير زائد (وهو إثنان):

١- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ وَجهَه» بنصب «وجه» بناءاً على كونه شبيهاً بالمفعول ل «الحسن» والفاعل ضمير مستتر تقديره: الحسن هو وجهَه، وفى هذا المثال ضميران: أحدهما: الفاعل المستتر، والثانى: الضمير الذى أضيف إليه «وَجْه».

٢- «جائنى زيدٌ حَسَنٌ وَجهَه» بنصب «وجه» بناءاً على كونه شبيهاً بالمفعول ل «حسن» والفاعل ضمير مستتر تقديره: حسنٌ هو وجَهه. وفى هذا المثال أيضاً ضميران: أحدهما الفاعل

المستتر، والثانى الضمير الذى أضيف إليه «وجه».

والقبيح: الخالى من الضمير وهو أربعه.

ثم إنّ «حسن» هنا فى المثال الأوّل مرفوع لأنه صفه ل «زيد» وزيد مرفوع لأنه فاعل ل «جائنى» نعم، هو بدون تنوين، لأن فيه الألف واللام، بينما «حسن» فى المثال الثانى مرفوع مع التنوين لِعدم وجود «أل» فيه.

(والقبيح) فى الأوجه الخمسه عشر هو: (الخالى مِن الضمير) أى: الأمثله التى ليس فيها ضميرٌ أبداً وإنما صار قبيحاً: لان الجمله التى هى صفه تحتاج إلى الضمير، فلو خليت من الضمير صار التكلّم بها قبيحاً (وهو أربعه) أمثله:

١- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ الوجهُ» برفع «الوجه» بناءاً على كونه فاعلًا ل «الحسن».

٢- «جائنى زيدٌ الحَسَنُ وجهٌ» برفع «وجه» لكونه فاعلًا ل «الحسن».

٣- «جائنى زيدٌ حَسَنٌ الوَجهُ» برفع «الوجه» لكونه فاعلًا ل «حسن».

۴- «جائنى زيدٌ حَسَنٌ وَجهٌ» برفع «وجه» لكونه فاعلًا ل «حسن» ففى هذه الأمثله الأربعه لا يوجد ضمير أبداً، لأنه لا ضمير مستترٌ فى الصفه، ولا أضيف «وجه» إلى ضمير.

ثم إنّ «حسن» فى هذه الأمثله الأربعه مرفوع، لأنه صفه ل «زيد» وزيد فاعل ل «جائنى». نعم، هو فى المثالين: الأول والثانى بدون التنوين لأن فيه «ال»، بينما فى المثالين: الثالث والرابع مع التنوين لأنه ليس فيه «أل».

وفيما يلى جدول الأوجه الثمانيه عشر علماً بان المراد من «الرفع والنصب والجر» رفع «وجه» ونصبه وجرّه:

المثال: بالرفع بالنصب بالجر

جاءنى زيد الحسن وجه أحسن حسن ممتنع

جاءنى زيد الحسن الوجه قبيح أحسن أحسن

جاءنى زيد الحسن وجه قبيح أحسن ممتنع

جائنى زيد حسن وجهه أحسن حسن مختلف فيه

جاءنى زيد حسن الوجه قبيح أحسن أحسن

جاءنى زيد حسن وجه قبيح أحسن أحسن

الخامس: اسم التفضيل

وهو ما دلّ على موصوف بزياده على غيره، وهو «أفْعَل» للمذكر، و «فُعْلى» للمؤنّث. ولا

يُبنى إلا من ثلاثيّ،

اسم التفضيل

(الخامس) من الأسماء التى تعمل لأنها شبيهه بالأفعال (إسم التفضيل وهو ما دلّ على موصوف بزياده على غيره) تقول: «زيد أعلم من عمرو» ف «أعلم» إسم تفضيل، لأنه دل على أن موصوفه يعنى: زيداً له فى العلم زياده على عمرو.

(وهو) أى: اسم التفضيل يكون على وزن (أفْعَل) بفتح الهمزه وسكون الفاء وفتح العين إذا كان (للمذكّر، و «فُعْلى») بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام التى بعدها ألف تكتب بالياء (للمؤنث).

يعنى: إذا كان المقصود تفضيل مذكر على غيره جىء بإسم التفضيل على وزن «أفعل» وإن كان المقصود تفضيل مؤنث على غيرها جىء باسم التفضيل على وزن «فُعْلى» تقول: «زيدٌ الأفْضَل» و «هندٌ الفُضْلى».

(ولا يُبنى) إسم التفضيل أى: لا يُصنع (إلا من) فعل يكون فيه خمسه شروط:

الأوّل: (ثلاثى) أى: ما كان حروفه ثلاثه.

تامّ، متصرّف، قابل للتفاضل، غير مصوغ منه «أفعل» لغير التفضيل؛ فلا يبنى من نحو: «دَحْرَجَ» و «نِعْمَ» و «صارَ» و «ماتَ»

الثانى: (تام) أى: لا يكون مِن الأفعال الناقصه.

الثالث: (متصرّف) أى: يكون له ماض، مضارع، أمر، نهى وغيرها، ولا يكون جامداً مثل «عسى» ونحوه.

الرابع: (قابل للتفاضل) أى: يكون مِن الأفعال التى يمكن أن يكون أحد حائزاً مِن من ذلك الفعل أكثر من غيره، كالعلم الذى يمكن أن يكون علم شخص أكثر من علم غيره.

الخامس: (غير مصوغ منه «أفعل» لغير التفضيل) أى: لم يصنع من ذلك الفعل اسم على وزن «أفْعَل» ولم يكن القصد بذلك الاسم التفضيل مثل «أخْضَر» فانه على وزن «أفعَل» ولكن معناه: الشى الذى لونُه الخضره، وليس المراد مِن «أخضر» الشىء الذى خضرتُه أكثر من خضره غيره.

وعليه (فلا يبنى) إسم التفضيل، أى: لا يُصنع (من نحو: «دحرج») لأنه رباعى، فلا

يقال: «أدْحَرَج».

(و) لا مِن («نعم») لانه فعل جامد فلا يقال: «أنْعَم».

(و) لا ـ من («صار») لانه من الأفعال الناقصه، فلا يقال: «أصْيَر» (و) لا من («ماتَ») لانه ليس قابلًا للتفاضل، فلا يقال: «أمْوَت» لأنه ليس موت أحد أكثر مِن موت شخص آخر، فالموت هو خروج الروح، وليس خروج الروح قابلاً ـ لأن يكون شخص خروج روحه أكثر من خروج روح شخر آخر.

ولا مِن: «عَوِرَ» و «خَضِرَ» و «حَمُقَ»؛ لمجىء: «أعْوَر» و «أخْضَر» و «أحْمَق» لغيره.

فان فقد الشرط توصّل ب «أشدّ» ونحوه،

(ولا) يصنع إسم التفضيل (مِن «عَوِر» و «خَضِر» و «حَمُقَ» لمجىء: «أعْوَر» و «أخْضَر» و «أحْمق» لغيره) أى: لغير التفضيل يعنى: للصفه المشبّهه، فان «أعْوَر» معناه: الذى ذهب حسّ أحد عَينَيه، و «أخْضَر»: هو اللون الشبيه بالخُضروات، و «أحْمقَ»: هو الشخص الذى يكون قليل العقل، فليس فى معانيها تفضيل، فلا يصح صنع إسم التفضيل منها.

مثلًا: لايصح أن يقال: «زيد أعْوَر من عمرو» ولا «زيد أخْضَر مِن عمرو» ولا «زيدٌ أحمق من عمرو».

(فان فقد الشرط) بأن لم يتوفّر شرط الصحه لصنع إسم التفضيل فى فعل، كما لو كان الفعل رباعياً، أو ناقصاً، أو جامداً أو غير قابل للتفاضل، أو كان مصوغاً منه على وزن «أفْعَل» لغير التفضيل (توصّل ب «أشدّ» ونحوه) أى: نحو أشد ك «أكثر» و«أكْبر» و «أعْظَم» وذلك بأن يؤتى بعد «أشد» ونحوه مصدر الفعل الذى لا يصاغ منه إسم التفضيل، فيقال مثلًا: «زيد أكبر عواراً من عمرو» و «هذا الثوب أكثر خُضره من ذاك الثوب» و «زيد أشدّ دَحْرجه مِن عمرو» و «خالد أعظم موتاً مِن بكر» وهكذا يقال: «هذا الورق أشد بياضاً من ذاك الورق» و «هذه العباءد أشدّ سواداً من تلك العباءه» لأن

«أبيض» و «أسود» ليس معناهما التفضيل. وهكذا فى غير ذلك.

و «أحمقُ من هبنّقه» شاذّ، و «أبيضُ من اللّبن» نادر.

تتمّه

ويستعمل إمّا: ب «مِنْ»،

(و) أمّا ما ورد فى المثل: («أحْمَق من هبنّقه») يعنى: أكثر حُمقاً من هبنّقه، مع أن «حَمُقَ» لا يصنع منه التفضيل على وزن «أفْعَل»، فهو «شاذّ» أى: مخالف للقاعده النحويه، فلا يمكن أن نَصنع مثله.

(و) أما فى المثل: («أبيض مِن اللّبن») يعنى: أكثر بياضاً من بياض اللبن، مع أن «بَيُضَ» لا ـ يصنع منه إسم التفضيل على وزن «أفْعَل» فهو (نادر) أى: قليل فلا يُقاس عليه.

هبنّقه بفتح جميع حروفها، وتشديد النون هو لقب لشخص كان أحمقاً إلى درجه كان قد صنع قلادةً مِن خزف وعظام وغيرها، ووضع هذه القلاده فى رقبته حتّى لا يُضيّع نفسه، فسرق أخوه ليله هذه القلاده وجعلها فى عنق نفسه، فلما صار الصبح، وَرأى هبّقه القلاده فى رقبه أخيه، قال لأخيه: «أنتَ أنا» «فَمن أنا؟» فضُرب المثل بحُمقه.

(تتمّه) أى: متمِّم لأحكام إسم التفضيل، وهى على ما يلى:

(ويستعمل) إسم التفضيل على أنحاء ثلاثه:

١- (إمّا ب «مِنْ») الجاره بأن يكون بعد اسم التفضيل «مِن» نحو: «زيد أفضل من عمرو».

أو ب «أل» أو مضافاً؛ فالأوّل: مفرد مذكّر دائماً، نحو: «هندٌ أو الزيدانِ أفضلُ من عمرو»، وقد يحذف «من»، نحو: «الله أكبرُ»

٢- (أو ب «أل») بأن يكون إسم التفضيل مع الألف واللام نحو: «زيد الأفضل».

٣- (أو) يكون إسم التفضيل (مضافاً) بأن يضاف اسم التفضيل إلى ما بعده نحو: «زيد أفضل الناس».

(فالأوّل) يعنى: لو استعمل إسم التفضيل ب «مِنْ» فهو (مفرد مذكّر دائماً) سواء كان موصوف إسم التفضيل مفرداً أم غير مفرد، مذكراً أم مؤنثاً (نحو: «هند أو الزيدانِ أفضل من عمرو») يعنى: هند أفضل من

عمرو، والزيـدان أفضل من عمرو. ففى المثال الأوّل الموصوف وهو «هنـد» مؤنث ومع ذلك إسم التفضـيل وهو «أفضل» مـذكّر، وفى المثال الثانى الموصوف وهو «الزيدان» مثّنى ومع ذلك اسم التفضيل مفرد.

(وقـد يُحـذف «مِنْ») وما بعدها (نحو: الله أكبر) ف «أكبر» إسم للتفضـيل، والتقدير مثلًا: «الله أكبر مِن أن يوصف» فحذف «من» وما بعدها.

والثاني: يطابق موصوفه ولا يجامع مع «مِنْ» نحو: هندٌ الفُضْلى»، و «الزيدانِ الأفضلانِ».

والثـالث: إن قصـد تفضـيله على من أضـيف إليه وجب كونه منهم، وجـازت المطـابقه وعـدمها، نحو: «الزيـدانِ أعلمـا النّاسِ أو أعلمهم»،

(والثانى) وهو أن يستعمل إسم التفضيل مع «أل» فيجب أن (يطابق) إسم التفضيل (موصوفه ولا يجامع مع «مِن») أى: لا يصح أن يكون اسم التفضـيل مع «أل» و «من» معاً (نحو: «هند الفُضْلى» و «الزيدان الأفضلان») ف «الفضلى» و «الأفضلان» إسمان للتفضيل ولكن حيث كـان الموصوف فى المثـال الأوّل وهو «هنـد» مؤنثـاً صـار إسم التفضـيل أيضـاً مؤنّثـاً، وفى المثـال الثانى حيث كان الموصوف وهو «الزيدان» مثّنى صار إسم التفضـيل أيضاً مثّنى، ليطابق إسم التفضـيل موصوفَه، ولا يصح: «زيد الأفضل من عمرو» لأنه لا يجتمع «ال» مع «من» فى إسم التفضيل.

(والثالث) وهو أن يكون إسم التفضـيل مضافاً ف(إن قصد تفضيله) أى: تفضيل الموصوف (على مَن أضيف) اسم التفضيل (إليه وجب كونه) أى: كون الموصوف (منهم) أى: داخلًا فيمَن أضـيف إليه اسم التفضـيل، (وجازت المطابقه) حينئـذٍ بين الموصوف واسم التفضـيل (وعـدمها) أى: وجازت عـدم المطابقه بين الموصوف واسم التفضـيل (نحو: «الزيـدان أعلما الناس» أو «أعلمهم») أى: تقول: الزيدان أعلم الناس.

وعلى هـذا يمتنـع: «يوسـفُ أحسنُ إخوتِه» وإن قصـد تفضـيله مطلقـاً فالمطـابقه نحو: «يوسفُ أحسنُ إخوته»، و «الزيـدانِ أحسـنا إخوتِهما»، أى: أحسنُ الناسِ مِن بينهم.

وعليه: فحيث

قُصد تفضيل «الزيدان» على «الناس» الذى هو مضاف إليه وجب أن يكون «الزيدان» الذى هو الموصوف بعض أفراد «الناس» وحينئذٍ جازت المطابقه وعدمها، فجاز أن تقول: «أعلما الناس» فتأتى بتثنيه «أعلم» لأن «الزيدان» مثّنى، وجاز أن تقول: «أعلم الناس» فتأتى ب «أعلم» مفرداً مع أن «الزيدان» مثّنى.

(وعلى هذا) أى بناءاً على قصد تفضيل الموصوف على من أُضيف إليه إسم التفضيل (يمتنع) أن تقول: («يوسفُ أحسنُ إخوتهِ») لأنه يجب كون الموصوف بعضاً من الاسم الذى اُضيف إليه إسم التفضيل، و «يوسف» الذى هو الموصوف ليس بعضاً مِن «إخوته» الذى هو المضاف إليه، فان إخوه يوسف هم أفراد غير يوسف.

(وإن قصد تفضيله) أى: تفضيل الموصوف (مطلقاً) أى: على المضاف إليه وعلى غيره (فالمطابقه) واجبه بين إسم التفضيل وبين موصوفه (نحو: «يوسفُ أحسنُ إخوتهِ» و «الزيدانِ أحسنا إخوتهما») و «هند حُسنى إخوتها» (أى: أحسن الناس مِن بينهم) يعنى: إنّ من بين هؤلاء الأخوه أحسن جميع الناس هو زيد، أو هُما الزيدان، أو هى هند.

تبصره

ويَرفعُ الضميرَ المستترَ اتفاقاً،

وعليه: فقد جىء ب «أحسَن» مفرداً مذكّراً فى المثال الأوّل لأن موصوفه «زيد» وهو مفرد مذكّر، وجىء ب «أحسنا» مثّنى فى المثال الثانى لأن موصوفه «الزيدان» مثّنى، وجىء ب «حُسْنى» بضم الحاء مفرده مؤنثه لأن موصوفه «هند» مفرد مؤنث.

واعلم أنّ عبارات مختلف النسخ من «الصمديه» التى رأيتها هكذا «وإن قصد تفضيله مطلقاً فمفرد مذكّر مطلقاً» وهو تصحيف لاتفاق النحاه على أنّ التفضيل إن كان قد قُصد مطلقاً وجبت المطابقه، وقد نَبّه «السيد على خان » الشارح للكتاب بأن العباره سهو مِن الناسخ، والمصنف كان مُلتفِتاً لهذا الأمر غير غافل عنه، لانه ذكر فى «تهذيبه» عباره موافقه لما عليه النحاه.

(تبصره) أى: مُبَصِّر لبقيه

أحكام إسم التفضيل (و) هى: إنّ إسم التفضيل (يرفع الضمير المستتر إتفاقاً) أى: بقول جميع النحويين نحو: «زيد أفضل من عمرو» ففى «أفضل» ضمير مستتر راجع إلى «زيد» تقديره: زيد أفضل هو من عمرو، وهذا الضمير هو فاعل ل «أفضل».

ولا ـ يَنصب المفعول به إجماعاً، ورفعه للظاهر قليل، نحو: «رأيتُ رجلاً ـ أحسنَ منه أبوه» ويكثر ذلك فى نحو: «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ فى عَيْنِه الكُحْلُ منه فى عَيْنِ زيدٍ»؛

(ولا يَنصب) إسم التفضيل (المفعول به إجماعاً) مِن علماء النحو، فلا يقال: «زيد أشربُ الناسِ عسلاً».

(ورَفعُه للظاهر) أى: أن يرفع إسم التفضيل إسماً ظاهراً على أنه فاعل له (قليل، نحو: «رأيتُ رجلاً أحسنَ منه أبوه») ف «أبوه» إسم ظاهر، وفاعل ل «أحسن» ولذا صار مرفوعاً.

(ويَكثر ذلك) أى: يكثر رفع إسم التفضيل اسماً ظاهراً (فى) كل مكان كان اسم التفضيل صفه لاسم جنس، وكان قبله نفى، وكان ذلك الاسم الظاهر الذى رفعه إسم التفضيل أجنبياً يعنى: لم يكن فيه ضمير يعود إلى الاسم الذى قبل اسم التفضيل وكان ذلك الاسم الأجنبى ملحوظاً باعتبارين.

(نحو) قول العرب: («ما رأيت رجلاً أحسنَ فى عَيْنِهِ الكُحْلُ منه فى عَيْنِ زيدٍ»).

فإنّ «أحسن» فى هذا المثال اسم التفضيل وهو صفه ل «رجلاً» الذى هو إسم جنس، وقبلهما نفى وهو «ما» والاسم الظاهر الذى رَفَعه إسم التفضيل هو «الكُحْل» وهذا الاسم أجنبى لأنه ليس فيه ضمير يعود على

لأنه بمعنى الفعل.

«رجلاً» وقد لُوحظ «الكحل» باعتبارين: الأول: أن يكون فى عين غير زيد من سائر الناس، والثانى: أن يكون فى عين زيد.

وإنما يرفع إسم التفضيل هنا الاسم الظاهر (لأنه) أى: لأن اسم التفضيل هنا يكون (بمعنى الفعل) ودليله: أنّك لو جعلتَ فعلاً فى مكان إسم التفضيل لا يفسد

المعنى، تقول: «ما رأيتُ رجلاً يَحسُن فى عينه الكحلُ كحَسُنه فى عين زيد» وإذا كان إسم التفضيل بمعنى الفعل، فيرفع الاسم الظاهر، كما أن الفِعل يرفع الاسم الظاهر.

خاتمه

مَوانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعٌ

فَعُجْمَهٌ، وجَمْعٌ، وتأنيثٌ، وعَدْلٌ، ومَعْرِفَه وزائدتا فَعلانِ، ثم تَركُّبٌ، كذلِك وزنُ الفعلِ، والتاسعُ الصفه بِثِنْتَيْنِ منها يُمْنَعُ الصرفُ هكذا بواحده نابَتْ فقالوا مُضَعَّفَه

موانع الصرف

(خاتمه) على وزن «ناصره» أى: خاتمه للحديقه الثانيه وكانت فيما يتعلّق بالأسماء من بناء وإعراب وغير ذلك، وهذه فى منع الصرف كما قال:

(مَوانِعُ صَرْفِ الاسمِ تِسْعٌ: فَعُجْمَهٌ، وجَمْعٌ، وتأنيثٌ، وعَدْلٌ، ومَعْرِفَه وزائدتا فَعلانِ، ثم تَركُّبٌ، كذلِك وزنُ الفعلِ، والتاسعُ الصفه بِثِنْتَيْنِ منها يُمْنَعُ الصرفُ هكذا بواحده نابَتْ فقالوا مُضَعَّفَه)

هذه أبيات ثلاثه تقول: هناك تسعه أمور لو اجتمع اثنين منها أو واحده تقوم مقام اثنين فى اسم، تجعل ذلك الاسم غير منصرف، فلا يدخل فيه التنوين، ولا الألف واللام، وغير ذلك من الأحكام، وهذه الأمور التسعه هى عباره عمّا يلى:

١- العجمه وهى: كون الاسم عجمياً، أى: غير عربى، مِن ايه لغه كانت.

٢- الجمع وهو: كون الاسم جمعاً، لا مفرداً ولا تثنيه.

٣- التأنيث وهو: كون الاسم مؤنثاً.

فالعجمه: تمنع صرف العلم العجمىّ العلميه، بشرط زيادته على الثلاثه، ك «إبراهيم»،

٤- العدل وهو: كون الاسم معدولاً عن غيره، مثل «زُفَر» الذى أصله «زافر» فعدل عنه، وصار «زفر».

٥- المعرفه وهو: كون الاسم معرفه لا نكره.

٦- زائدتا فعلان وهو: أن يكون فى الاسم الألف والنون الزائدتان، مثل «فَعلان» فان أصله «فَعَل» زيدَ فيه ألف ونون.

٧- التركُّب وهو: كون الاسم مركباً مِن كلمتين ليس بينهما ربط أبداً، مثل «بَعْلَبك» الذى هو مركب من «بَعْل» و «بك» وليس بينهما أى ربطٍ: مِن اضافه ولا غيرها.

٨- وزن الفعل وهو: كون الاسم على وزن فِعل،

مثل «شمَّر» إذا صار إسماً لشخص، فانه على وزن «فَعّل» ك «صَرّف».

٩- الصفه وهو: كون الاسم صفه لا ذاتاً، نحو: «أحْمرَ» فان الحمره صفه، لا ذات.

ثم بدأ المصنف يشرح كل واحد من هذه الأمور التسعه بما يلى:

أولاً: (فالعجمه) والمراد بها غير العربيه، سواء كانت فارسيه أم غير فارسيه (تمنع صرف العَلَم) يعنى: لو كان إسم عجمياً وكان علماً، فيكون غير منصرف، بشرط أن يكون (العجميّ العلميه) أى: بأن يكون علماً فى لغه العجم قبل استعمال العرب لها، وذلك (بشرط زيادته على الثلاثه) أى:

ولا أثر لتحرّك الأوسط عند الأكثر.

والجمع: يمنع صرف وزن مَفاعِل ومَفاعِيل ك «دَراهم» و «دَنانِير»، للنيابه عن علّتين، واُلحق به «حَضاجِر»

كونها أكثر من ثلاثه أحرف (ك «إبراهيم») فانه علم وعجمى، وكان عَلَماً فى لغه العجم أيضاً وحروفه سبعه.

هذا (و) قد قال بعض علماء النحو: بأنه لو كان الاسم العجمى العَلَم ثلاثه أحرف، وكان الحرف الوسط منه متحرّكاً كان أيضاً غير منصرف فردّ عيه المصنف +: بأنه (لا أثر لتحرّك) الحرف (الأوسط عند الأكثر) من علماء النحو.

فمثلاً: «شَبَر» على وزن «حَسَن» الذى هو اسم عجمى، وعلم لابن النبى هارون على نبينا وآله وعليه السلام منصرف، لأنه ثلاثه أحرف، وإن كان «الباء» وهو الحرف الوسط منه متحرّكاً.

ثانياً: (والجمع: يمنع صرف) كل جمع كان على (وزن مَفاعِل ومَفاعيل ك «دراهم» و «دنانير») فالاول جمع ل «دِرهم» على وزن «مَفاعل» والثانى جمع ل «دينار» على وزن «مفاعيل» وانما صارا غيرَ منصرفَيْن (للنيابه عن علتين) أحدهما: الجمعيّه، والثانيه: إمتناع أن يجمع مره اُخرى لانه جمع منتهى الجموع فكأنه جُمع مرتين، فجمعه نائب عن جمعين كما قيل.

(واُلحق به) أى: بالجمع الذى يكون على وزن «مفاعل» و «مفاعيل» (حَضاجر) على

وزن «مَفاعِل» فانه ليس جمعاً، بل هو إسم للضّبع، يطلق على الواحد والكثير، وانما صار غير منصرف مع أنه ليس بجمع

للأصل، و «سَراويل» لِلشبه.

والتأنيث: ان كان بألفى «حُبْلى» و «حَمْراء» ناب عن علّتين، وإلا منع صرف العلم حتماً، إن كان بالتاء ك «طلحه»،

(للأصل) أى: لأن أصله كان جمعاً، فهو جمع «حِضْجر» على وزن «دِرهم» ثم نُقل عن الجمعيه، وصار إسماً للضّبع.

(و) الحق بـالجمع أيضـاً (سَـراويل) بنـاءً على أنّه إسم جنس يطلق على الواحـد والكـثير وليس جمعـاً، فيقتضـى حينئـذٍ أن يكون منصـرفاً، ولكنه مُنع من الصـرف (للشـبه) أى: لشباهته فى الوزن بالجموع التى لا تنصرف، مثل: «مصابيح» و «دنانير» و «خفافيش» وغيرها.

ثالثـاً: (والتـأنيث: إن كـان) تـأنيث الاـسم (بألفى «حُبلى» و «حَمراء») أى: بالألف المقصوره ك «حُبلى» أو بالألف الممـدوده ك «حَمراء» (ناب عن علّتين) أى: السـببين: وهما التأنيث ولزومه. لأنّ الألف المقصوره والممدوده لازمتان للكلمه وضـعاً لا تُفارِقانها أصـلًا، فيجعـل لزومهمـا للكلمه بمنزله تـأنيث آخر؛ فصـار التأنيث مكرراً. فكل اسم فيه ألف مقصوره، أو ألف ممـدوده فهو غير منصرف، ك «حُبلى» و «حَمراء».

(وإلا) يكن تأنيث الاسم بالألف (منع صرف العلم حتماً، إن كان بالتاء) يعنى: ان كان تأنيث الاسم بالتاء، وكان علماً فيصير غير منصرف (ك «طلحه») فانها مؤنث بالتاء، وعَلَم أيضاً.

أو كـان زائـداً على الثلاـثه، ك «زينب»، أو متحرّك الاوسط، ك «سَـقَر»، أو أعجميّاً، ك «جُور»؛ فلا يتحتّم منع صـرف «هِنْـد» خلافاً للزجّاج.

(أوكـان زائـداً) حروفهـا (على الثلاـثه) فانهـا تكون غير منصـرف وإن لم يكن تأنيث الاسم بالتاء (ك «زينب») فإنه عَلم ومؤنث، وتأنيثه مَعنوى لا بالتاء، ولكنه صار غير منصرف لان حروفه أزيَد من ثلاثه.

(أو) كان ثلاثه أحرف ولكن كان (متحرّك الاوسط) أى: كان الحرف

الوسط منه متحركاً (ك «سَقَر») فانه مؤنث ولكنه لا تاء فيها، ولا هى زائده على ثلاثه أحرف، وإنما صار غير منصرف لان الحرف الاوسط منه وهو: القاف متحرّك وليس ساكناً.

(أو) كان (أعجمياً) أى: إسماً غيرَ عربى، فانه يكون غير منصرف وإن كان الحرف الوسط منه ساكناً (ك «جُور») بضم الجيم وسكون الواو هو إسم لبلد من بلاد إيران.

وعليه: (فلا يتحتّم) أى: لا يجب (منع صرف «هِنْد») لانه وان كان مؤنثاً وعلماً، إلا انه مكوّن من ثلاثه أحرف غير متحرك الوسط، كما انه ليس أعجمياً، بل هو عربى (خلافاً للزجاج) أحد علماء النحو حيث إنّه قال بوجوب منع صرف مثل «هند».

والعدل: يمنع صرف الصفه المعدوله عن أصلها، ك «رُباع» و «مربع»، وك «أُخَر» فى: «مررتُ بِنسْوهٍ أُخَرَ»؛ إذ القياس بنسوهٍ آخر؛ لأنّ اسم التفضيل المجرّد عن اللام والاضافه مفرد مذكّر دائماً. ويقدّر العدل فى ما سمع غير منصرف وليس فيه سوى العلميّه،

رابعاً: (والعدل:) وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصليه إلى صيغه أخرى مع إتحاد المعنى، فانه (يمنع صرف الصفه المعدوله) أى: الصفه التى عُدلت وتحوّلت (عن أصلها، ك «رُباع» و «مَرْبَع») فانهما عُدِلا وتحولا من: أربعه أربعه، تقول «جاءنى الناس رُباع مَرْبَع» يعنى: أربعه أربعه، فالأربعيه صفه، فحينما عدلت هذه الصفه عن صيغتها الأصليه وهى: أربعه صارت غير منصرف.

(وك «أُخَر» فى) مثل («مررتُ بِنسْوه أُخر»؛ إذ القياس) والقاعده أن يقال: (بِنِسْوه آخَر، لأن) آخر إسم تفضيل، و(إسم التفضيل المجرّد) أى: الخالى (عن اللام والاضافه مفرد مذكر دائماً) فحيث عدل وتحول «آخر» إلى «أُخر» والآخريه صفه، فاجتمعت الصفه والعدل، فصار «أُخر» غير منصرف.

(ويقدّر العدل فى ما سمع) من العرب (غير منصرف و) الحال أنّه (ليس فيه سوى

العلميه) يعنى: أنّ الاسماء التى إستعملها العرب غير منصرف، ولم يكن فيها من الاُمور التسعه غير العلميه، فيجب أن نعتبر تلك الاسماء معدوله عن صيغتها الأصليه، حتّى يجتمع فيها أمران: العدل والعلميّه، لِنصحِّح استعمال

ك «زُحَل» و «عُمَر» بتقدير زاحِل وعامِر.

والتعريف: شرط تأثيره فى منع الصرف العلميّه.

والألف والنون: يمنع صرف العَلَم، ك «عِمران» والوصف غير القابل للتاء، ك «سَكْران»

العرب لها غيرَ منصرفه.

(ك «زُحَل») وهو عَلَم لنجم مخصوص فى السماء (و «عُمَر») وذلك (بتقدير: زاحل، وعامر) يعنى: نحسب أن اصلهما زاحِل وعامر، ونقول: إنهما عدلا عن الصيغه الأصليه وصارا «زُحَل» و «عُمَر» حتّى يصح استعمال العرب لهما استعمال غير منصرف.

خامساً: (والتعريف) أى: كون الاسم معرفه، فان (شرط تأثيره فى منع الصرف: العلميه) أى: كونه علماً، أمّا بقيه المعارف: كالموصول، والمضمر، والاشاره وغيرها فلا تؤثر فى منع الصرف.

سادساً: (والألف والنون) الزائدتان: (يمنع صرف العَلَم) يعنى: أنه إن كان إسمٌ عَلَماً وكان فيه الألف والنون الزائدتان، فانه يَصير غير منصرف (ك «عمران») فإنه عَلَم، وفيه الألف والنون الزائدتان.

(و) كذا يمنع الألف والنون الزائدان صرف (الوصف غير القابل للتاء،) فإذا كان هناك صفه لا تدخل عليها التاء، وكان فيها الألف والنون الزائدتان، فتصير غير منصرف، (ك «سَكْران») فان كون الشخص سَكْراناً صفه له ولا تدخل التاء عليه، ففى المؤنّث لا يقال: سَكْرانه، وإنما يُقال: سَكْرى. وفيها

ف «عُريان» منصرف، و «رَحْمان» ممتنع.

والتركيب المزجيّ: يمنع صرف العَلَم، ك «بَعْلَبَك».

الألف والنون الزائدتان، فلِذلك صار «سكران» غير منصرف.

وعليه (ف «عُرْيان» منصرف) لأن فى مؤنّثه تدخل التاء، تقول: «هذه امرأه عُريانه».

(و) أمّا («رَحْمان») فانه (ممتنع) من الصرف، أى: غير منصرف وذلك لانه لا مؤنث له حتّى يكون مع التاء أو بلا تاء فهو من السالبه

بانتفاء الموضوع إذ هو من الاسماء الحسنى الخاصه بالله سبحانه وتعالى ولذلك يكون غير منصرف.

سابعاً: (والتركيب المزجيّ) وهو مزج إسمين، وجَعْلهما إسماً واحداً، فانه (يمنع صرف العَلَم) يعنى: إن كان هناك إسمٌ مركباً مزجيّاً، وكان علماً، فيصير غير منصرف (ك «بَعْلَبك») فان أصله إسمان: «بَعْل» و «بَك» فمُزِجا، وجُعِلا اسماً واحداً، وصار علماً لِبلد من بلاد لبنان.

ثم إنّ التركيب المزجى هو مقابل للتركيب الاضافى، مثل: «امرىء القيس» فانه أيضاً إسم مركّب مِن إسمين: «إمرء» و «القيس»، ولكنه منصرف.

والتركيب المزجى أيضاً مقابل للتركيب الإسنادى، مثل: «شابَ قَرناها» الذى هو إسم لشخص، ومركب مِن «شابَ» فعل الماضى، «وقَرناها» فاعله، رُكِّبا وصارا معاً إسماً لشخص وهذا أيضاً منصرف.

ووزن الفعل: شرطه الاختصاص بالفعل، أو تصديره بواحده مِن زوائده، ويمنع صرف العلم، ك «شَمَّر»، والوصف غير القابل للتاء،

وإنما صار هذان المركّبان منصرفين لان شرط التركيب الذى يَجعل المركب غير منصرف أن لا يكون بين الاسمين المركّبين ايُّ رَبطٍ، بينما الإضافه والإسناد كلاهما رَبط. فلا يكون المركّب مِن إسمين وبينهما ربط من إسناد أو اضافه غير منصرف.

ثامناً: (ووزن الفعل: شرطه الاختصاص بالفعل) يعنى: أنّ وجود وزن الفعل فى إسم ليجعله غير منصرف شرطه أن يكون ذلك الوزن مختصاً بالأفعال.

(أو تصديره) أى: بأن يكون أول ذلك الاسم الذى هو على وزن الفعل مصدّراً (بواحده من زوائده) أى: مِن زوائد الفعل، وهى زوائد «أنيت»: «الياء، والتاء، والألف، والنون» التى تدخل على المضارع، فيكون أحد هذه الحروف الأربعه فى أول ذلك الاسم إذا لم يكن الفعل وزنهُ مختصاً بالفعل.

(و) وزن الفعل (يمنع صرف العَلَم) أى: إذا كان وزن الفعل فى إسمٍ عَلَم، فيصير ذلك الاسم غير منصرف (ك «شَمَّر») إذا صار عَلَماً لِشخص، فيكون

غير منصرف، لان فيه أمرين من الأمور التسعه: وزن الفعل والعلميه.

(و) وزن الفعل أيضاً يمنع صرف (الوصف غير القابل للتاء) يعنى: أنّ الصفه التى لا تدخل فى مؤنّثها التاء، إن كانت على وزن فِعلٍ كانت

ك «أحمر»؛ ف «يَعْمَل» منصرف؛ لوجود «يَعمله».

والصفه: تمنع صرف الموازِن للفعل، بشرط كونها الاصل فيه وعدم قبوله التاء.

غير منصرفَه (ك «أحمر»؛) فانّه غير منصرف، لان فيه أمرين من الأُمور التسعه: وزن الفعل والصفه. فان أحْمر، صفه ولا تَقبل التاء، لأن مؤنثها ليس «أحمره» بل «حمراء».

وعليه (ف «يَعْمَل») لو صارَ علماً لشخص فهو (منصرف، لوجود «يَعْمَله») يعنى: لان مؤنثها بالتاء، فتقول فى المؤنث: «يَعْمله».

تاسعاً: (والصفه: تمنع صرف الموازن للفعل) يعنى: أنّ الصفه التى تكون فيها وزن الفعل تصير غير منصرفه (بشرط كونها) أى: الصفتيه (الاصل فيه) يعنى: كونها وضعت للصفه، لا أن تكون موضوعه لغير الصفه، ثم عرض عليها الوصف، مثل: «أرنب» للدليل، فانه أصلًا وضع لفظ «الارنب» للحيوان المخصوص، ثم بعد ذلك استعمل أيضاً فى الدليل، فالأرنب ليست الصفتيه أصلًا فيه بل الصفتيه عارضه عليه.

(و) بشرط (عدم قبوله) أى: عدم قبول ذلك الوصف (التاء) فى تأنيثه مثل «أحمر» فانه صفه، وفيه وزن الفعل، والصفتيه أصل فيه، لأن «أحمر» وضع فى الاصل لصفه الحمره، ولا تقبل التاء لأن مؤنثها «حمراء» ولذلك فهو غير منصرف.

ف «أرْبَع» فى: «مررتُ بنسوةٍ أرْبَعٍ» منصرف لوجهين.

وجميع الباب يُكسر مع اللام، والاضافه، والضروره.

وعليه (ف «أربع» فى) مثل («مررتُ بنسوةٍ أربعٍ» منصرف لِوجهين) تاليين:

الأوّل: لعدم اصليه الوصف فيه، فانه وضع فى الاصل إسماً للعدد، ثم بعد ذلك عرض عليه الوصفيه.

والثانى: لأنه يقبل التاء فى التأنيث، تقول: «مررتُ بأربعهِ رجال».

واعلم: أنّ كل إسم غير منصرف يكون فى حال الجر مفتوحاً

إلا فی موارد خاصه فانه یکون مکسوراً کما قال (وجمیعُ الباب) أی: باب غیر المنصرف الذی یکون حال الجر مفتوحاً (یُکسر) أی: یصیر مکسوراً فی موارد تالیه:

أولاً: إذا کان (مع اللام) یعنی: إذا دخل علیه الألف واللام.

ثانیاً: (و) إذا کان مع (الاضافه) أی: إذا اُضیف إلی شیء.

مثلاً: «مَساجد» فانه غیر منصرف لأنّه صیغه منتهی الجُموع علی وزن: «مفاعل» ولکنه یُکسر فی مثل «مررت بالمساجد» و «مررت بمساجدکم» للألف واللام فی المثال الأوّل، وإضافته إلی «کم» فی المثال الثانی.

ثالثاً: (و) یُکسر أیضاً فی (الضروره) الشعریه، وهی: ما یضطرّ

الشاعر إلیه، مثل قوله:

إذا ما غزا فی الجیش حَلَّق فوقهم

عَصائبُ طیرٍ تهتدی بعَصائبِ

ف «عصائب» غیر منصرف، لانه مثل «مساجد» وإنما صار مکسوراً بواسطه باء الجر لأن آخر بقیه أبیات هذه القصیده باء مجروره، فلو کان یقول: «بعصائبَ» بفتح الباء لحصل إخلال بالقافیه، لذلک إضطرّ الشاعر إلی کسر الباء.

الحدیقه الثالثه: فیما یتعلّق بالأفعال

الحدیقه الثالثه: فیما یتعلّق بالأفعال

یختصّ المضارع بالإعراب؛ فیرتفع بالتجرّد عن الناصب والجازم، ویَنتصب بأربعه أحرف: «لَن» وهی لتأکید نفی المستقبل. و «کَی» ومعناها السببیّه.

(الحدیقه الثالثه: فی ما یتعلّق بالافعال)

(یختص) الفعل (المضارع بالاعراب) یعنی: من مختصات الفعل المضارع أنّه معرب، بخلاف فعل الماضی وفعل الامر.

(فیَرتفع) الفعل المضارع، أی: یصیرمرفوعاً (بالتجرّد عن الناصب والجازم) أی: إذا کان خالیاً عن الحروف التی تَنصب المضارع، وعن الحروف التی تجزمه، نحو: «یَنْصُرُ».

أدوات النصب

(و) الفعل المضارع (یَنتصب) أی: یصیر منصوباً (بأربعه أحرف:)

۱- (لن) نحو: «لن ينصرَ» (وهی لتأكيد نفی المستقبل) أی: ان الفعل الذی يدخل عليه «لن» منفی الوقوع فی الزمان المستقبل، ف «لن ينصر زيد عمراً» معناه: أنّ زيداً لا يَنصر عمراً فی المستقبل.

۲- (وكَی) نحو: «نصرتُ كی يَنصر زيد» (ومعناها السببيه) أی: سببيّه ما قبل «كی» لما بعدها، فالمثال

معناه: أنا نصرتُ لسبب أن يَنصر زيد.

و «أنْ» وهی حرف مصدریّ. والتی بعد العلم غیر ناصبه. وفی «أن» التی بعد الظنّ وجهان.

۳- (وأنْ) نحو: «أن يقولَ زيـد خيراً حَسَن» بنصب «يقول» (وهی حرف مصدری) يعنی: هی والفعل الذی بعدها فی معنی مصدر ذلک الفعل، فيصح حذف «أنْ» وحذف فعلها، ووَضع مصدر ذلک الفعل فی محلّهما بدون أن يتغير المعنی، ففی المثال يصحّ أن تقول: «قولُ زيد خيراً حَسَن».

(و) أمّا «أنْ» (التی) تأتی (بعد العِلْم) أو بعد بعض مشتقات العِلْم فانها (غير ناصبه) لِلمضارع لأنها هی «أنْ» المخفّفه من «أنّ» المثقّله، نحو قوله تعالی: «عَلم أن سَيكونُ منكم مَرْضی» () فلفظ «سيكونُ» مرفوع، وعلامه رفعه ضمه النون، ولو كانت «أن» هذه هی الناصبه وجب فتح النون.

(وفی «أنْ» التی) تأتی (بعد الظن) أو بعد بعض مشتقات الظن (وجهان) كالتالی:

أحدهما: جَعلها مخفّفه مِن المثقّله، فلا تنصب بناءاً علی أن الظن بمنزله العلم، ومن الواضح انه إذا كانت «أنْ» بعد العلم لما كانت تنصب.

والثانی: جعلها «أن» الناصبه، فَتنصب حينئذٍ.

وأمّا مثال ذلک فنحو: «طننتُ أن يقوم زيد» فيجوز رفع «يقوم» ويجوز نصبه.

و «إذَنْ» وهی للجواب والجزاء، وتنصبه: مصدّرهً، مباشرهً، مقصوداً به الاستقبالُ، نحو: «إذن اُكرِمَک»، لمن قال: «أزورُک».

۴- (وإذَنْ) نحو: «إذن أنصرَک» بنصب الراء الذی هو آخِر حرف من «أنصُر».

(وهی) تأتی (للجواب والجزاء) يعنی: أنّ «إذن» تكون جواباً للكلام السابق، وتكون أيضاً جزاءً للعمل السابق، فمثلاً: إذا قال لک شخص: «أزورُک» فأنت تقول له: «إذَنْ اُكرِمَک» ف «إذن اُكرِمَک» صار جواباً لِ «أزورک» وصار جزاءاً له، لان المعنی يكون: إكرامی لک جزاء لزيارتک إيای.

(وتنصبه) أی: أنّ «إذن» تنصب المضارع وذلک بشروط ثلاثه:

الأوّل: أن تكون «إذَنْ» (مصدّرهً) أی: فی صدر الجواب

وأوّله.

الثانى: أن تكون «إذن» (مباشرةً) ومتصله بالمضارع أى: لم يكن بينها وبين المضارع شىء فاصل.

الثالث: أن يكون (مقصوداً به) أى: بالمضارع (الاستقبال) يعنى: ان يكون القصد من المضارع الذى بعد «إذن» الاستقبال لا الحال.

وأمّا مثال ذلک فهو کما قال المصنف: (نحو: «إذن اُكرِمَک لمن قال: أزورُک») ف «إذن» وقعت فى أول الجواب، لانه ليس قبلها شىء من الجواب، وهى أيضاً مباشره ومُلصقه بالمضارع الذى بعدها، والمقصود من المضارع الذى بعدها هو الاستقبال، ف «إذن اكرمک» يعنى: إذن اكرِمَک فى

ويجوز الفصل بالقسم، وبعد التاليه للواو والفاء وجهان.

المستقبل بعد زيارتک إياى.

أما أذا لم تقع «إذن» فى أول جمله الجواب، نحو: «أنا إذن اُكرِمُک» أو لم تكن مباشره ومُلصقه بالمضارع، بل كان بينهما فاصِل نحو: «إذن زيد يُكرِمُک» أو كان زمان الحال هو المقصود من المضارع، لازمان الاستقبال، نحو: «إذن اُكرِمُک الآن» ففى كل هذه الفروض الثلاثه يكون المضارع الذى بعد «إذن» مرفوعاً لا منصوباً.

(و) لكن (يجوز الفصل) بين «إذن» وبين «المضارع» الذى بعدها (بالقسم) فتعمل «إذن» وتنصب المضارع الذى بعدها وإن فصل بينهما قسم، نحو: «إذَنْ واللهِ اُكرِمَک».

(و) أمّا الفعل المضارع الذى وقع (بعد) «إذَنْ» (التاليه للواو والفاء) أى: حال كون «إذن» واقعه بعد الواو أو بعد الفاء، نحو: «وإذن أكرمک» أو «فإذن اكرمک» ففى المضارع حينئذٍ (وجهان) من الإعراب:

الوجه الأول: رفع المضارع، لان حرف العطف وهو الواو أو الفاء بقيه لما قبله، وليس فى أول الكلام، ومعلوم أنّه إذا كان حرف العطف فى وسط الكلام، ف «إذَنْ» التى تكون بعد حرف العطف أيضاً تكون فى وسط الكلام، ومعه فلا تعمل «إذن» فى الفعل المضارع الذى بعدها.

الوجه الثانى: نصب المضارع، لان ما بعد حرف العطف جمله مستقله،

وفعل المضارع الذى بعد «إذن» ليس بعضاً من الكلام السابق، فتكون «إذن»

تكميل

وينصب ب «أنْ» مضمره جوازاً، بعد الحروف العاطفه له على اسم صريح، نحو: «وَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقرَّ عَيْنى»

واقعه فى أول الكلام فتنصب المضارع الذى بعدها.

(أنْ المقدّره الناصبه)

(تكميل) مصدر باب التفعيل مِن «كمَّل» «يكمِّل» وهو بمعنى إسم الفاعل، يعنى: مُكمِّل لاحكام نصب المضارع (و) هو أنّ الفعل المضارع (ينصب ب «أن» مضمره) أى: مقدّره (جوازاً) يعنى: يجوز جعلها مقدّره، ويجوز إظهارها فى موضعين:

الأوّل: (بعد الحروف العاطفه له) أى: لفعل المضارع (على إسم صريح) أى: على اسم لا يكون فى تأويل الفعل (نحو) الشطر التالى:

(وَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنى)

بنصب «تقرَّ» ب «أنْ» المقدّره بعد الواو، وتقديرها جائز لا واجب فيَجوز إظهارها، والاصل: وأنْ تقرَّ عَيْنى، والواو هنا عطفت «تقرّ» على «لُبس» الذى هو إسم صريح، لانه مصدر. وإنما قدّر هنا «أنْ» حتّى تكون هى و «تقرّ» مُؤوَّلاً إلى المصدر، ويصح العطف على المصدر، وإلا صار مِن عطف الفعل على الاسم وذلك غير جائز.

وبعد لام «كَىْ» إذا لم يقترن ب «لا»، نحو: «أسلمتُ لأدْخُلَ الجنّةَ».

ووجوباً بعد خمسه أحرف: لام الجحود، وهى المسبوقه بكونٍ منفيٍ، نحو: «وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم» ().

(و) الثانى: (بعد لام «كَىْ») أى: إذا وقع المضارع بعد اللام التى هى بمعنى «كَى»، يعنى: بعد اللام التى هى لِلسبب (إذا لم يَقترن) الفعل الذى بعد اللام (ب «لا» نحو: «أسلمتُ لأدخلَ الجنّةَ») ف «أدخل» فعل مضارع منصوب، لانه وقع بعد لام السببيه، فانّ معنى ذلك: إسلامى سببُ دخولى الجنه، والناصب هو «أنْ» مقدّره بعد اللام، وتقديرها جائز لا واجب، فيجوز إظهارها، فتقول: «أسلمتُ لأن أدخل الجنه» نعم إذا دخل «لا» على الفعل الذى بعد اللام، وجب إظهار «أنْ»

ولاـ يجوز تقـديرها، نحو: «جئتُ لِئلّا يضـرَبنى زيـد» وأصـله: «لأنْ لا» فأدغم النون فى اللام، فصار اللام مشـدّداً وبقى همزه «أنْ» فصار «لِئلا».

(و) ينصب المضارع ب «أنْ» المقدّره (وجوباً) أى: تقديرها واجب، فلا يجوز إظهارها إذا كان المضارع (بعد) واحدٍ من (خمسه أحرف):

الأوّل: (لام الجحود) أى: لام الانكار (وهى) اللام (المسبوقه بكونٍ منفيٍ) أى: التى قبلها كونٌ منفىٌ لا موجَبٌ (نحو) قوله تعالى: («وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم») ف «يعذّب» منصوب «أن» مقدره وجوباً بعد اللام، وهذه اللام

و «أو» بمعنى «إلى»، أو «إلاّ»، نحو: «لألْزَمَنّـك أو تُعْطِيَنى حقى». وفاء السـببيّه وواو المعيّه المسـبوقين بنفى أو طلب، نحو: «زُرْنى فأُكرِمَك»، و «لا تأكُلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ».

لام الجحود، لأن قبلها «وما كان» وهو كون منفى، والتقدير: لان يعذّبهم.

(و) الثـانى: (أو) التى هى (بمعنى «إلى» أو) بمعنى («إلاّ نحو: «لألزْمَنّك أو تُعْطِيَنى حقّى») يعنى: إلى أن تُعطينى حقى، أو إلاّ أن تعطينى حقى، فنُصب «تُعطينى» لانه بعد «أو» التى هى بمعنى «إلى» أو «إلا».

(و) الثـالث والرابع: (فـاء السـببيه) أى: الفـاء التى معناها السبب (وواو المعيه) أى: الواو التى هى بمعنى «مع» (المسـبوقين بنفيٍ أو طلبٍ) أى: الفاء والواو، اللذَين قبلهما نفىٌ، أو طلبٌ: مِن أمر أو نهى أو استفهام أو غيرها.

أمّـا مثـال فـاء السـببيه فهو (نحو: «زُرْنى فاكرمَـك») يعنى: زُرنى حتّى تكون الزيـاره سـبباً لإكرامى اياك، فنُصب «اكرمَك» لانه مضـارع وقع بعـد فـاء معناها السـبب، وقبلها طلب، وهو «زرنى» لانه أمر، والأمر طلب والناصب هو «أن» مقـدّره بعـد الفاء تقـديراً وجوبياً، وأصله: «فأنْ أكرمَك».

(و) أما مثال واو المعيه فهو نحو: («لا تأكُلِ السـمكَ وتَشْـرَبَ اللبنَ») يعنى: لا تأكل السـمك مع شُـربك اللبن، فنُصب «تشـرب» لانه مضارع وقع بعد واوٍ

هی بمعنی «مع» وقبلها طلب، وهو: «لا تأكل»، لانه نهی، والنهی طلب، والناصب هو «أنْ» مقدّره بعد الواو تقديراً وجوبياً، وأصله: «وأنْ تشرب اللبن».

و «حتّی» بمعنی «إلی»، أو «كی» إذا اُريد به الاستقبال، نحو: «أسِيرُ حتّی تَغْرُبَ الشمسُ» و «أسلمتُ حتّی أدخُلَ الجنّه»؛ فإن أردتَ الحال كانت حرف ابتداء.

(و) الخامس (حتّی) التی هی (بمعنی «الی» أو) بمعنی («كی») أی: بمعنی السببيه (إذا أريد) أی: قُصد (به) أی: بالمضارع الذی بعد «حتی» (الاستقبال) لا الحال.

أمّا مثال «حتی بمعنی «إلی» فهو (نحو: «أسِيرُ حتّی تَغْرُبَ الشمسُ») ف «تغرب» فعل مضارع، ونُصب لانه وقع بعد «حتّی» التی هی بمعنی «إلی» والمقصود من «تغرب» الزمان المستقبل، لا الحال، والناصب هی «أنْ» مقدره وجوباً بعد «حتّی» وتقديره: حتّی أن تغرب.

(و) أمّا مثال «حتی» بمعنی «كی» فهو نحو: («أسلمتُ حتّی أدخُلَ الجنهَ») ف «أدخل» فعل مضارع، ونُصب لانه وقع بعد «حتی» التی هی بمعنی «كی» السببيه، والمقصود مِن «ادخل» الدخول فی الزمان المستقبل وهو يوم القيامه، والناصب هی «أنْ» مقدره وجوباً بعد «حتّی» وأصله: حتّی أن ادخل، والمعنی: أسلمتُ كی أدخل الجنه.

(فان أردتَ) معنی (الحال) من المضارع الذی بعد «حتّی» (كانت) «حتی» (حرفَ إبتداءٍ) أی: حرفاً يُبتدأ بها، كواو الاستيناف، ويكون ما بعدها جمله مستقله، نحو: «قمتُ حتّی أذهبُ الآن» ف «اذهبُ» هنا مرفوع، لان «حتّی» حرف ابتداء وليس «أن» مقدره بعدها حتّی تنصب المضارع.

فصل: والجوازم نوعان

الأوّل: ما يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعه أحرف: «اللام» و «لا» الطلبيّتان، نحو: «لِيقمْ زيد» و «لا تُشرك بالله» () و «لم» و «لمّا» يشتركان فی النفی والقلب إلی الماضی،

الجوازم

(فصل: والجوازم) يعنی: الحروف التی تجزم الفعل المضارع (نوعان: الأوّل: ما يجزم فعلًا واحداً، وهو أربعه أحرف):

-١

و۲- («اللام» و «لا» الطلبيّتان) يعنى: لام الأمر للغائب، ولاء النهى، فان النهى أيضاً طلب، لانه طلب الترک (نحو: «لِيَقُمْ زيد» و «لا تُشرکْ بالله».) فانّ اللام قد جَزَم «يَقوم» فصار الميم ساكناً فحُذف منه الواو لإلتقاء الساكنين، وصار «يَقم» و «لا» قد جَزَم «تُشرک»، فصار الكاف ساكناً، وقبل دخول «لا» عليه كان الكاف مرفوعاً، لان الفعل المضارع مرفوع.

۳- و۴- (و «لم» و «لمّا» يشتركان فى النفى والقلب إلى الماضى) يعنى: إنّ «لم» و «لما» يدخلان على الفعل المضارع الموجَب، فيصير معناه منفياً، ويَنقلب عن المضارع إلى الماضى، فمثلاً «ينصر زيد» معناه: أنّ زيداً ينصر فى الزمان المستقبل، فإذا دخل عليه «لم» أو «لمّا»، وقلت: «لم ينصر زيد» صار المعنى: ما نصر زيد فى الزمان الماضى، فقد قلب المضارع عن الزمان المستقبل

ويختص «لم» بمصاحبه اداه الشرط، نحو: «ان لم تقم أقم»، وبجواز انقطاع نفيها، نحو: «لم يكن ثم كان».

ويختص «لما» بجواز حذف مجزومها، نحو: «قاربتُ المدينه ولما»،

إلى الزمان الماضى، وجعل الموجَب منفياً.

(ويختصّ «لم» بمصاحبه أداه الشرط) يعنى: ينفرد «لم» عن «لمّا» بمجىء «لم» مع حرف الشرط (نحو: «إن لم تَقُمْ أقُمْ»).

(و) ينفرد أيضاً (بجواز انقطاع نفيها) أى: نفى «لم» بأن يصير الكلام الذى نفاه «لم» موجباً (نحو: «لم يكن ثم كان») فى مثل قولك: «زيد لم يكن ثم كان» يعنى: لم يكن موجواً قبل زواج أبيه، ثم صار موجوداً بعد ذلك.

بخلاف «لمّا» فانها لا تجتمع مع حرف الشرط فلا يجوز أن تقول: «إنْ لما ينصر زيد أنصر» كما لا يصح انقطاع نفيها، فلا يجوز ان تقول: «لَمّا ينصر زيد ثم نصر» لأنّ «لمّا» ينفى الماضى مستمراً إلى زمان التكلم، فمن قال: «لّما ينصر زيد» كان

معناه: إن زيداً ما نصر إلى الآن، وهذا يُنافى ان يقول بعد ذلك «ثم نصر» بخلاف «لم» فانه ينفى الماضى لا نفياً باستمرار، فيصح ان يقال: «لم ينصر زيدٌ ثم نصر» بمعنى: انه ما نصر قبل يومين ثم نصر بعد ذلك فى اليوم الماضى.

(ويختص «لمّا» بجواز حذف مجزومها) أى: وينفرد «لمّا» عن «لم» بجواز حذف الفعل الذى هو بعد «لمّا» وقد جزمتْه «لمّا» (نحو: «قاربتُ المدينةَ ولّما») أى: ولمّا ادخلها، فحذف «ادخلها» الذى هو فعل مضارع جزمتْه

وبكونه متوقعاً غالباً كقولك: «لما يَركبِ الأمير»، للمتوقّع ركوبه.

الثانى: ما يجزم فعلين، وهو: «إنْ» و «إذْما» و «مَنْ» و «ما» و «مَتى» و «أىّ»

«لمّا» بخلاف «لم» فانه لا يحذف مجزومها، فلا يجوز: «قاربت المدينه ولم».

(و) ينفرد «لمّا» أيضاً (بكونه متوقّعاً) أى: منتظراً وقوعه (غالباً، كقولك: «لمّا يَركبِ الأميرُ» لِلمتوقّع ركوبه) أى: للذى يتوقّع ركوب الأمير فمعناه: إلى الآن لم يَركب الامير ولكنه يتوقع أن يركب، بخلاف «لم» فانها تنفى الفعل فقط، وليس فيها إشعار بتوقع وقوع ذلك الفعل المنفى، ف «لم ينصر زيد» معناه: أن زيداً ما نصر، من دون اشاره إلى توقّع وقوعه.

النوع (الثانى) من الجوازم (ما يجزم فعلين: وهو) أحد عشر:

١، ٢- («إنْ» و «إذْما») وهما لمجرد تعليق الجواب على وجود الشرط، نحو: «إن تقم أقم» و «إذما تقم أقم».

٣- (و «مَنْ») وهى موضوعه لذوى العقول، وضُمّنت معنى الشرط، نحو «مَن يقم أقم معه» يعنى: كل شخص يقوم أنا أقوم معه.

٤- (و «ما») وهى موضوعه لِغير العاقل، وضمّنت معنى الشرط، نحو: «ما تقل أقل مثلك» يعنى: كلُّ ما تقول أنت أقوله أنا مثلك.

٥- (و «متى») وهى موضوعه للزمان وضمّنت معنى الشرط نحو: «متى تقم أقم» يعنى: فى

أى زمان تقوم، أنا أيضاً أقوم.

۶- (و «أيُّ») وهى تستعمل للعاقل ولغيره، وللزمان وللمكان، نحو:

و «أيّان» و «أيْنَ» و «أنّى» و «حَيْثُما» و «مَهْما»؛ فالأولان حرفان، والبواقى أسماء على الأشهر، وكلّ واحد منها يقتضى شرطاً وجزاءاً، ماضيين أو مضارعين أو مختلفين؛

«أيُّكم يقم أقم معه» و «أىّ شىءٍ تصنع أصنع» و «أىّ زمان تقم أقم معك» و «أىّ مكان تقم فيه أقم معك».

۷- (و «أيّان») وهى موضوعه للزمان، وضمّنت معنى الشرط، نحو: «أيّان تقم اقم» يعنى: اىّ زمان تقم اقم.

۸- (و «أيْنَ») وهى موضوعه للمكان، وضمّنت معنى الشرط، نحو: «أين تقم أقم» يعنى: أىّ مكان تبقى فيه أبقى أنا فى ذلك المكان.

۹- (و «أنّى») وهى مثل «أيْن» نحو: «أنّى تقم أقم».

۱۰- (و «حَيْثما») وهى أيضاً مثل «أيْنَ» نحو: «حيثما تقم أقم».

۱۱- (و «مَهْما») وهى موضوعه لغير العاقل، وضمّنت معنى الشرط، نحو: «مهما تقل أقل» يعنى: أىّ شىء تقول اقوله أنا أيضاً.

(فالأولان) وهما: «إن» و «إذما» (حرفان، والبواقى أسماء على) القول (الأشهر) بين علماء النحو.

(وكل واحد منها) أى: من هذه الأحد عشر (يقتضى) أن يأتى بعده فعلان وأن يكون الفعل الأول (شرطاً و) الفعل الثانى (جزاءاً) سواء كان الفعلان (ماضيين) نحو: «إن قام قمت» (أو مضارعين) نحو: «متى تقم أقم» (أو مختلفين) بأن يكون أحد الفعلين ماضياً والآخر مضارعاً، نحو: «أين

فان كانا مضارعين أو الأوّل؛ فالجزم وان كان الثانى وحده، فوجهان.

وكل جزاء يمتنع جعله شرطاً؛ فالفاء لازمه له، كأنْ يكون جمله إسميه،

ذهبتَ أذهبُ» فالاول ماضٍ والثانى مضارع.

(فان كانا) أى: الفعلان (مضارعين) نحو: «متى تقم أقم» (أو) كان الفعل (الأوّل) مضارعاً، نحو «مَتى تَقُمْ قمتُ» (فالجزم) أى: يجب جزم المضارع، وفى هذين المثالين صار المضارع مجزوماً، ففى «متى

تقم أقم» كان الاصل: «تقوم وأقوم» فلما جاء «متى» عليهما، صارا مجزومين، وعلامه الجزم فيهما: سكون لام الفعل، فالتقى الساكنان: «الواو» و «الميم» ولدِفع التقاء الساكنين حذفت الواو منهما فصارا «تقم وأقم»، وفى «مَتى تَقُم قمتُ» كان أصل «تقم»: «تقوم» فحذفت الواو منهما لما مرّ فصار «تقم»:

(وإن كان) الفعل (الثانى وحده) مضارعاً، مثل «أين قمتَ أقُمْ» (فوجهان) أى: يجوز الجزم ويجوز الرفع، فقد قال بعض علماء النحو: يجزم المضارع كالمثال، وقال بعضهم: برفع المضارع، وذلك لِضعف تعلّقه بالأداه لِحيلوله الماضى بينهما، فتَقول فى المثال: «أين قمتَ أقومُ».

(وكل جزاء يمتنع جعله شرطاً) أى: كل شىء وقع جزاءاً، ولا يمكن جَعله فى مكان الشرط (فالفاء لازمه له) يعنى: يجب دخول الفاء على ذلك الجزاء.

أمّا موارد ذلك فهو (كأن يكون) الجزاء (جمله إسميه).

أو إنشائيه، أو فعلاً جامداً، أو ماضياً مقروناً ب «قد»، نحو: «إن تَقُمْ فأنا أقُومُ، أو فأكْرِمْنى، أو فعسى أن أقُومَ، أو فقد قمتُ».

(أو) يكون الجزاء جمله (إنشائيه).

(أو) يكون الجزاء (فعلاً جامداً) غير متصرف، يعنى ليس له مضارع، وأمر وغيرهما مثل «عسى».

(أو) يكون فعلاً (ماضياً مقروناً ب «قَدْ») أى: بأن جاء قبله «قَد».

وأمّا أمثله ذلك فهو: (نحو: «إن تَقُمْ فأنا أقوُمُ) فإنّ «أنا أقوم» لا يمكن أن يصير شرطاً، ويقع بعد «إنْ» مباشره، لانها جمله إسميه، والجمله الاسميه لا تصير شرطاً أبداً، فلذا دخل عليها الفاء وصار: «فأنا أقوم».

(أو: «فاكرِمنى») يعنى: «إنْ تقم فاكرِمنى» فانّ «أكرِمنى» لا يمكن أن يصير شرطاً، ويقع بعد «إن» مباشره، لانها جمله إنشائيه إذ هى أمر والجمله الانشائيه لا تصير شرطاً أبداً، فلذا دخل عليها الفاء، وصار: «فاكرِمْنى».

(أو: «فَعسى أن أقومُ») يعنى: «إن تَقُمْ فعسى أن أقوم» فانّ «عسى» لا يمكن

أن يصير شرطاً ويقع بعد «إنْ» مباشره، لانه فعل جامد غير متصرّف إذ ليس له مضارع ولا أمر ولا غيرهما والفعل الجامد لا يمكن ان يصير شرطاً، فلذا دخل عليه الواو، وصار «فعَسى أن أقوم».

(أو: «فقد قمتُ») يعنى: «إن تَقُمْ فقد قمتُ» فإنّ «قد قمتُ» لا يمكن

مسأله

وينجزم بعد الطلب ب «إنْ» مقدّره مع قصد السببيّه، نحو: «زُرْنِى أكْرِمْك»، و «لا تَكْفُرْ تَدخُلِ الجنهَ».

أن يصير شرطاً، ويأتى بعد «إنْ» مباشره، لانه فعل ماضٍ دخل عليه «قد»، والماضى الذى معه «قد» لا يصير شرطاً أبداً، فلذا دخل عليه الفاء وصار: «فقد قمتُ».

(مسأله: وينجزم) الفعل المضارع، أى: يصير مجزوماً، إذا كان (بعد الطلب) أى: بعد الأمر أو النهى أو نحوهما، ويكون جزمه (ب «إنْ») الشرطيه (مقدّره) أى: مستتره قبل الفعل المضارع وبعد الطلب بناءاً على أن يصير الفعل المضارع جواباً ل «إنْ» (مع قصد السببيه) أى: إذا كان المقصود أن الطلب يكون سبباً للفعل المضارع الذى بعد الطلب.

أمّا مثال ذلك فهو: (نحو: «زُرْنِى أُكرِمْك») ف «أُكرِمْك» فعل مضارع متكلم وحده وقع بعد فعل الأمر وهو: «زُرْنى»، والمقصود: أن الزياره سبب للإكرام، فلذا صار «أُكرمك» مجزوماً ب «إنْ» الشرطيه المستتره وتقديره: «زُرْنى إن تَزُرْنى أُكْرِمْك».

(و) نحو: («لا تَكفُرْ تدخُلِ الجنهَ») ف «تَدخل» فعل مضارع، وقع بعد النهى وهو: «لا تكفُرْ»، والمقصود: ان عدم الكفر سبب لِدخول الجنه، فلذا صار «تدخل» مجزوماً ب «إنْ» الشرطيه المستتره، وتقدير المثال: «لا تكفر إن لا تَكفُرْ تدخلِ الجنهَ» ف «تدخل» مجزوم وعلامه جزمه هو سكون لامه،

ومن ثَمّ إمتنع: «لا تَكفُر تَدْخُلِ النّارَ» بالجزم لفساد المعنى.

فصل: فى أفعال المدح والذم

أفعال وُضِعتْ لإنشاء مدح أو ذمّ؛ فمنها: «نِعْم» و «بِئسَ» و «ساءَ» وكلّ منها يرفع فاعلًا معرَّفاً باللام،

لكن

أَبدل بالكسره لدفع التقاء الساكنين، وانما الْتقى الساكنان لان لام «تدخل» كان ساكناً للجزم، وألف «الجنه» ساكنه، فالتَقى الساكنان وعملنا بقاعده «إذا التَقى الساكنان حُرّك بالكسر» فكسرْنا لامَ «تدخل».

(ومن ثَمّ) أى: مِن هذه الجهه، وهى: لزوم كون ذلك الطلب سبباً للفعل المضارع (إمتنع) أن يقال: («لا ـ تَكفُرْ تَدخلِ النار» بالجزم) أى: بِجَزْم «تدخل» (لِفساد المعنى) يعنى: انّك لو جزمتَ «تدخل» ب «إنْ» الشرطيه المقدّره فسد المعنى، لان المعنى يصير «لا تكفُرْ إن لا تكفُرْ تدخلِ النار» والحال أنّ الذى لا يكفُر لا يَدخل النار، بل يدخل الجنه.

«أفعال المدح والذم»

(فصل: فى أفعال المدح والذم) وهى (أفعال وُضِعتْ لإنشاء مدح) أى: إيجاد المدح لا الإخبار به (أو) إنشاء (ذم؛ فمنها «نِعْم» و «بِئسَ» و «ساءَ») فالأول لِلمدح، والثانى والثالث للذمّ.

(وكل منها) أى: من هذه الأفعال الثلاثه إمّا أنْ (يرفع فاعلاً معرَّفاً باللام) يعنى: يرفع فاعلاً يكون معرفه، ويكون سبب تعريفه «أل».

أو مضافاً إلى معرَّف بها، أو ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز، ثم يذكر المخصوص مطابقاً للفاعل، ويجعل مبتدأ مقدَّم الخبر أو خبراً محذوف المبتدأ، نحو: «نِعم المرأهُ هندٌ»،

(أو) يرفع (مضافاً إلى معرَّفٍ بها) أى: ب «ال» يعنى: يرفع فاعلاً يكون سبب تعريفه أنه أُضيف إلى إسم يكون ذلك الاسم «ال».

(أو) يرفع (ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز) بفتح سين «مفسَّر» أى: ضميراً مقدّراً يكون هناك تميز يفسِّر ويبين ذلك الضمير المستتر.

(ثم) بعد الفاعل المعرّف بأل، أو بعد المضاف إلى المعرّف بأل، أو بعد التمييز (يذكر المخصوص) والمخصوص: هو الذى جاء المدح له، أو جاء الذم عليه، ويجب ان يكون المخصوص (مطابقاً للفاعل) فى الافراد والتثنيه والجمع، والتذكير والتأنيث.

ويكون مرفوعاً (ويجعل مبتدأ مقدَّم الخبر) يعنى: على أن يكون فعل المدح أو

الذم مع فاعله خبراً له مقدَّماً عليه.

(أو) يجعل المخصوص (خبراً محذوف المبتدأ) فيقدّر قبله ضمير على أن يكون ذلك الضمير مبتدأ، والمخصوص خبراً.

أمّا أمثله ذلك فهو: (نحو «نِعم المرأهُ هندٌ») وهذا مثال لكون فاعل «نعم» معرّفاً بأل، وتركيبه: «نِعم»: فعل المدح، و «المرأه»: فاعله، و «هند»: مخصوص بالمدح، يعنى: هى التى جاء المدح لها، و «هند» مطابق مع «المرأه» لأن كليهما مفردان، وكليهما مؤنثان، وكليهما مرفوعان.

و «بِئْسَ نِساءُ الرّجلِ الهنداتُ» و «ساءَ رجلاً زيدٌ».

ومنها: «حَبَّ» و «لا حَبّ» وهما ک «نِعم» و «بئس»، والفاعل «ذا» مطلقاً،

(و «بئس نساءُ الرجلِ الهنداتُ») وهذا مثال لكون فاعل «بئس» مضافاً إلى المعرّف بأل، وتركيبه: «بئس»: فعل الذم، و «نساء»: فاعله، أضيف إلى «الرجل»، و «الهندات»: مخصوص بالذم، يعنى: الهندات هنّ اللاتى جاء الذم لهن، و «الهندات» مطابق مع «نساء» لأن كليهما جمعان، وكليهما مؤنثان، وكليهما مرفوعان.

(و «ساءَ رجلاً زيدٌ») وهذا مثال لكون فاعل «ساء» ضميراً مقدراً مفسَّراً بتمييز، والتقدير: ساء هو رجلاً زيد، وتركيبه: «ساء»: فعل الذم، والضمير المستتر: فاعله، و «رجلاً»: تمييز للضمير المستتر، ومفسِّر له لأنّ «رجلاً» يُفهم منه بأن الضمير المقدّر مفرد ومذكر مثل «رجلاً» ولهذه الجهه صار «رجلاً» مفسِّراً للضمير المستتر، ومبيّناً له و «زيد»: مخصوص بالذم، يعنى: هو الذى جاء هذا الذم له، و «زيد» مع الضمير المستتر «هو» مطابقان، لان كليهما مفردان، وكليهما مذكران، وكليهما مرفوعان.

(ومنها: «حَبّ» و «لا ـ حَبّ» وهما ک «نِعم» و «بِئس») ف «حبّ» للمدح كما أن «نِعم» للمدح، و «لا حَبّ» للذم كما أن «بئس» للذم، والاول معناه: نعم، والثانى معناه: بئس (والفاعل) فيهما («ذا» مطلقاً) أى: دائماً سواء كان المخصوص مفرداً، أم مثنّىً، أم جمعاً، مذكراً كان أم

مؤنثاً، ففى الجميع يكون

وبعده المخصوص، ولك أن تأتى قبله أو بعده بتمييز أو حال على وفقه، نحو: «حَبَّذا الزيدان» و «حَبّذا زيدٌ راكباً» و «حبّذا إمرأةً هند».

«ذا» فاعلاً ل «حب».

تقول: «حَبّذا زيدٌ» و «حَبذا الزيدان» و «حبذا الزيدون» و «حبذا هندٌ» و «حبذا الهندان» و «حبذا الهندات» ومِثله «لا حَبّذا».

(وبعده) أى: بعد «ذا» يأتى («المخصوص» و) يجوز (لك أن تأتى قبله) أى: قبل المخصوص (أو بعده بتمييز أو حال على وفقه) أى: مثل المخصوص فى الإفراد والتثنيه والجمع، والتذكير والتأنيث.

أما أمثله ذلك فهو: (نحو: «حَبّذا الزيدان») وهذا مثال لِعدم مجىء تمييز أو حال للَمخصوص، وتركيبه: «حَبّ» فعل المدح، و «ذا»: فاعله، و «الزيدان»: مخصوص بالمدح، يعنى: هما اللذان جاء المدح لهما.

(و «حَبّذا زيد راكباً») وهذا مثال لمجىء الحال للمخصوص، وكون الحال بعد المخصوص، فالتركيب: «حَبّذا»: فعل وفاعل، و «زيد»: مخصوص بالمدح، و «راكباً» حال مِن زيد، والمعنى: زيد شخص حَسَن حال كونه راكباً.

(و «حَبّذا إمرأةً هندٌ») وهذا مثال لمجىء التمييز للمخصوص، وكون التمييز قبل المخصوص، فالتركيب: «حَبّذا»: فعل وفاعل، و «إمرأه»: تمييز ل «هند» مقدّم عليها، و «هند» مخصوص بالمدح.

وفى المثالين صارت المطابقه بين التميز والمخصوص، وبين الحال

فصل: فعلا التعجّب

فعلان وضعا لإنشاء التعجّب، وهما: «ما أفْعَلَه» و «أفْعِلْ به»، ولا يُبنيان إلاّ ممّا يُبنى منه إسم التفضيل.

والمخصوص، ففى المثال الأول: «زيد» مع «راكباً» كلاهما مفردان، وكلاهما مذكّران، وفى المثال الثانى: «إمرأه» مع «هند» كلاهما مفردان وكلاهما مؤنثان.

«فعلا التعجب»

(فصل: فعلا التعجب) هما: (فعلان، وضعا لانشاء التعجّب،) أى: لبيان التعجّب (وهما: «ما أفْعَلَه») بفتح الهمزه وسكون الفاء وفتح العين واللام (و «أفْعِل به») بفتح الهمزه وسكون الفاء وكسر العين وسكون اللام يعنى: كل ما كان على وزنهما.

(ولا يُبنيان)

أى: لا يُصنع فِعلا التعجّب (إلاّ ممّا يُبنى منه إسم التفضيل) أى: إلا من الافعال التى كان يُصنع منها اسم التفضيل، وهو أن يكون: ثلاثياً، تامّاً، متصرّفاً، قابلاً للتفاضل، غير مصوغ منه «أفْعَل» لغير التفضيل نحو: «ما أكْثَرَ الماء».

فلا يُصنع مِن فعل غير ثلاثى، ك «ما أدْحَرجه» أو: «دَحْرِج به».

ولا مِن الأفعال الناقصه ك «ما أضحاه» أو: «أضحى به» فانّ «أضحى» فعل ناقص.

ويتوصّل إلى الفاقد ب «أشدَّ» و «أشْدِدْ به». ولا يتصرّف فيهما.

ولا من الفعل الجامد غير المتصرّف، فلا يُصاغ مِن «نِعم» و «بئس» لا يقال: «زيد أبئَس مِن عمرو» ولا «أبئِسْ به».

ولا من فعل غير قابل للتفاضل، فلا يصاغ مِن «مات» فلا يقال: «ما أمْوَته» ولا «أموِت به».

ولا مِن فعل مصوغ منه «أفْعَل» لغير التفضيل، ك «أخْضَر» فانه لِلون الخضره وليس لأشديه لون الخضره، فلا يقال: «ما أخْضَره» ولا «أخْضِرْ به».

(ويتوصّل إلى) التعجّب من الفعل (الفاقد) لبعض هذه الشروط الخمسه (ب «أشَدَّ» و «أشْدِدْ به») يعنى: ان الأفعال التى لا يصح صياغه التعجّب منها لو جَعلتَ مصدرها منصوباً بعد «ما أشَدّ» أو مجروراً بالباء بعد «أشْدِد» يصح التعجب بها.

ففى الأفعال السابقه يَصح أن تقول: «ما أشدّ دَحْرَجَتَه» أو: «أشْدِدْ بِدحرجته».

وتقول: «ما أشدّ ضُحاه» و «أشدِد بضحاه».

وتقول: «ما أشدّ بِئْسه» و «أشدد بِبئسه».

وتقول: «ما أشد موتَه» و «أشدِدْ بموتِه».

وتقول: «ما أشدَّ خُضرتَه» و «أشدِدْ بخضرته».

(ولا يتصرّف فيها) أى: أنّ فعلى التعجب جامدان لا يُصرّفان، فلا يقال: «ما يَفْعَله» أو «يفعل به» أو غير ذلك.

و «ما» مبتدأ إتفّاقاً، وهل هى بمعنى «شىء» وما بعدها خبرها، أو موصوله وما بعدها صلتها والخبر محذوف؟ خلاف. وما بعد الباء فاعل عند سيبويه، وهى زائده، ومفعول عند الاخفش، وهى للتعديه

أو زائده.

(و «ما») فى «ما أشد» (مبتدأ إتفاقاً) أى: باتفاق جميع علماء النحو.

(و) لكن الخلاف بين علماء النحو فى أن «ما» (هل هى بمعنى «شىء» وما بعدها) وهو أفعله (خبرها) فيكون «ما أكثر الماء» معناه: شىء عجيب أكثر الماء.

(أو) تكون «ما» (موصوله، وما بعدها صلتها) ومجموع الصله والموصول مبتدأ (والخبر محذوف) فيكون «ما أكثر الماء» معناه: «الذى أكثرَ الماء شىءٌ عظيم».

(خلاف) فى ذلك بين علماء النحو.

(و) فى نحو: «أكْثِرْ بالماء» (ما بعد الباء فاعل) ل «أكْثِر» (عند سيبويه) الذى هو من كبار علماء النحو (وهى) أى: الباء (زائده) فيكون «أكْثِر بالماء» فى الاصل «أكْثِر الماء»، و «أكْثِر» وإن كان بصيغه فعل الأمر، إلّا انه فى الأصل ماضٍ لأجل المبالغه، فيكون المعنى: «كثُر الماء».

(و) «الماء» الواقع بعد الباء (مفعول) ل «أكْثِر» (عند الأخفش) الذى هو من علماء النحو (وهى) أى: الباء تكون عند الأخفش (للتعديه) أى: لِتعدّى «أكْثِر» إلى «الماء» (أو زائده).

فصل: أفعال القلوب

أفعال تدخل على الاسميّه لبيان ما نشأت منه من ظنّ، أو يقين. وتنصب المبتدأ والخبر مفعولين، ولا يجوز حذف أحدهما وحده.

وعليه فإن قلنا: إنّ همزه «أكْثِر» همزه باب الإفعال وهى لِلتعديه، فتكون الباء زائده، وان قلنا إنّ همزه «أكْثِر» للصيروره بمعنى: صارَ كثيراً، فتكون الباء لِلتعديه، وعلى كلا الصورتين يكون الفاعل ضمير «انت» مستتراً فى الفعل وجوباً، فيكون المعنى حينئذ: «أنت أَكْثِر الماء» يعنى: إعرف بأن الماء كثير.

أفعال القلوب

(فصل: أفعال القلوب) سمّيت بأفعال القلوب لأنّ معانيها قائمه بالقلب، وهى: (أفعال تدخل على) الجمله (الاسميّه) أى: على المبتدأ والخبر (لِبيان ما نشأت منه) أى: لبيان المعنى الذى صدر من ذلك الفعل (مِن ظنّ، أو يقين) يعنى: إن كان معنى الفعل هو الظن صارت الجمله الاسميه

مظنونه، وإن كان معنى الفعل هو اليقين صارت الجمله الاسميه يَقينيه.

(و) هـذه الأفعال (تنصب المبتدأ والخبر) وتجعلهما (مفعولين) لها، بعدما تَأخذ فاعلاً (ولا يجوز حذف أحدهما وحده) فلا يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر، ولا حذف الخبر وإبقاء المبتدأ.

وهى: «وَجَدَ» و «أَلْفى» لتيقّن الخبر، نحو: «إِنَّهُم أَلْفَوْا آباءَهم ضالِّينَ» ().

و «جَعَلَ» و «زَعَمَ» لظنّه، نحو: «زَعَمَ الذين كَفَرُوا أنْ لَنْ يُبْعثُوا» ()،

(وهى) أى: أفعال القلوب كثيره، ذكر المصنف + منها تسعه، وهى كالتالى:

(«وَجِدَ» و «أَلْفى») يُكتب بالياء ويُقرأ بالألف ويأتيان (لِتيقّن الخبر) يعنى: كل مكان جاء أحدهما فُهم أن الخبر بعدهما يَقينىٌ (نحو) قوله تعالى: («إنَّهم أَلْفَوا آباءَهم ضالِّينَ») يعنى: إن الكفار تيقَّنوا أن آباءَهم كانوا فى الضلاله، ونحو: «وجدتُ عمراً جاهلاً» يعنى: تيقّنتُ أنّ عمراً جاهل.

(و «جَعَل» و «زَعَم») فعلان قلبيان يَأتيان (لِظنّه) أى: لظن الخبر، يعنى: يأتيان فى مكان يكون الخبر الذى بعدهما ظَنيّاً لا يقينياً (نحو) قوله تعالى: («زَعَم الذين كفروا أنْ لنْ يُبْعَثوا») يعنى: ظنّ الكفار بأنهم غير مبعوثين أحياءً للحساب والجزاء فى يوم القيامه، ونحو: «جَعَل زيد عمراً كريماً» يعنى: ظن زيد بأن عمراً كريم، وتركيبه: «جَعَل» فعل قلبى، «زيد»: فاعله، «عمراً» مفعوله الأول، «كريماً» مفعوله الثانى، وكان الاصل: «عمرو كريم» مبتدأ وخبر، فلمّا دخل عليهما «جَعَل» صارا منصوبين على أنهما مفعولان ل «جعل».

و «عَلِم» و «رَأى» للأمرين والغالب لليقين، نحو: «إِنَّهُمْ يَرَوْنَه بَعِيداً ونَراهُ قَرِيباً» ()،

و «ظَنّ» و «خالَ» و «حَسِبَ» لهما، والغالب فيها الظنّ، نحو: «حسِبْتُ زيداً قائماً».

(و «عَلِم» و «رَأى») فعلان قلبيّان ويأتيان (للامرين) أى: للظن واليقين (والغالب) أنهما يأتيان (لِليقين، نحو) قوله تعالى: («إِنَّهُمْ يَرَوْنَه بعيداً ونَراهُ قَرِيباً») يعنى: إن الكفار يَظُنّون بأن يوم القيامه بعيد عنهم،

ونحن على يقينٍ بأنه قريب منهم، وتركيبه: «يرون»: فعل قلبى و «الواو» فاعله، و «الهاء»: مفعوله الأول، و «بعيداً»: مفعوله الثانى و «نَرى» فعل قلبى، فاعله مستتر وجوباً، تقديره: «نحنُ»، و «الهاء: مفعوله الأوّل» و «قريباً»: مفعوله الثانى، ونحو: «علم زيد عمراً قائماً» يعنى: تيقن بأن عمراً قائم، وتركيبه: «علم»: فعل قلبى، «زيد» فاعله، «عمراً»: مفعوله الأول، «قائماً»: مفعوله الثانى.

(و «ظَنّ» و «خالَ» و «حَسِبَ») بكسر السين أفعال قلوب، وتأتى أيضاً (لهما) أى: لليقين والظن (والغالب فيها الظَنّ، نحو: «حَسِبْتُ زيداً قائماً») معناه: تَيقنت أن زيداً قائم، أو: حصل لى الظن بأنّ زيداً قائم، وتركيبه: «حسبت»: فعل قلبى، والتاء ضمير المتكلم وحده فاعله، «زيداً»: مفعوله الأول، و «قائماً»: مفعوله الثانى، و «زيداً قائماً» كانا فى الاصل «زيد قائم» مبتدأ وخبراً، فلمّا دخل عليهما «حَسِب» نَصَبهما، وجعلهما مفعولَين

مسأله

وإذا توسّطت بين المبتدأ والخبر أو تأخّرت عنهما جاز إبطال عملها لفظاً ومحلًا، ويسمّى الإلغاء، نحو: «زيدٌ علمتُ قائمٌ» و «زيدٌ قائمٌ عَلِمْتُ».

وإذا دخلت على الاستفهام، أو النفى، أو اللام، أو القسم، وجب إبطال عملها لفظاً فقط، ويسمّى التعليق، نحو: «لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصى» ()،

لِنفسه، ونحو: «ظَنَّ زيد عمراً عالماً» و «خالَ تقىٌ باقراً مهندساً».

(مسأله: وإذا توسّطت) أفعال القلوب، ووقعت (بين المبتدأ والخبر، أو تأخرت عنهما) يعنى: وقعت بعد المبتدأ والخبر (جاز إبطال عملها لفظاً ومحلًا) بأن لا تَنصب المبتدأ والخبر، لا لفظاً ولا محلّاً (ويسمّى) الإبطال لفظاً ومحلاً (الإلغاء، نحو: «زيدٌ علمتُ قائمٌ» و «زيدٌ قائمٌ عَلِمتُ») ف «زيد قائم» مبتدأ وخبر، وفى المثال الأول وقع «علمت» بين المبتدأ والخبر، وفى المثال الثانى وقع بعدهما، وأُلغى الفعل فى المثالين، فلم ينصبهما، بل بقى المبتدأ والخبر على رفعهما.

(وإذا دخلت)

أفعـال القلوب (على الاسـتفهام، أو النفى، أو اللام، أو القسم، وجب إبطال عملها لفظاً فقط) لا محلًا (ويسـمّى) الإبطال لفظاً فقط (التعليق، نحو: «لِنَعْلَم أيُّ الحِزْبَينِ أحْصى») ف «أيُّ» إسم استفهام دخل عليه

و «عَلمتُ لَزيدٌ قائمٌ».

«لِنَعْلَم» الـذى هو مِن أفعـال القلوب، فلم يعمـل فى اللفـظ، فليس «الحِزبين» و «أحصـى» لفظـاً مفعولين ل «لنعلم» وإنما «الحزبين» مجروره لإضافه «أيُّ» إليها و «أحصـى» مرفوع تقـديراً على أنّه خبرٌ ل «أيُّ». (و «علِمتُ لَزيدٌ قائمٌ») فدخل «علمتُ» على اللام أى: لام الابتداء، ولذا لم يَعمل فى «زيد قائم» ولو كان عمل فيهما لَوَجب أن يُنصبا، ويقال: «لَزيداً قائماً».

والفرق بين إبطال العمل فى المحل، وعدمه:

أنه لو لم يبطـل العمـل فى المحـل وكان تَعليقاً، كان «المبتـدأ والخبر» فى المعنى مفعولين للفعل القلبى، ولو عطف عليهما شـيء جاز نصب ذلك الشيء باعتبار أن محلهما نصبٌ والعطف صار على المحل، نحو: «عَلمتُ لَزيد قائم وعمراً جالساُ».

بخلاـف إبطال العمل فى اللفظ والمعنى معاً، فانه لو عطفت شـيئاً على المبتـدأ والخبر فى الإلغاء لم يجز نصب ذلك الشـيء، فلا يصـح: «زيـد علمتُ قـائم وعمراً جالسـاً» بـل يجب أن تقول: «وعمرو جـالس» لانِـه لا اللفظ منصوب، ولا المحل، فعَلى ایّ شـيء يمكن العطف حتّى يُنصب المعطوفان؟

«واْعْلَم» أن المصنف + مَثّل لِدخول الفعل القلبى على الاستفهام وعلى اللام ولم يُمثِّل لِدخوله على النفى أو على القسم.

فأمّـا مثـال دخوله على النفى فهو نحو: «علمت مـا زيـد قـائم» ف «مـا» نافيه دخل عليها «علمت»، ولـذا لم يعمل «علمت» فى «زيد قائم» ولو كان

خاتمه إذا تنازع عاملان ظاهراً بعدهما فلك إعمال أيّهما شئت

قـد عمل فيهما لوجب نصـبهما على المفعوليه، ولوجب أن يكون «علمت ما زيـداً قائماً» وحيث لـم ينصـبا نفهم بأن «علمت» معلق عن العمل.

وأمّا مثال القسم

فهو نحو: «علمت والله لزيـد قائم» ف «والله» قسم دخل عليه «علمت»، ولـذا علق عن العمل، وصار «زيـد قائم» مرفوعين بعدما كانا منصوبين، وكانا قبل دخول «علمت» على القسم «علمت زيداً قائماً».

التنازع

(خـاتمه) للحـديقه الثالثه: (إذا تنازع عاملان) سواء كانا فعلين أم كانا وصـفين أم غيرهما (ظاهراً) أي: فى إسم ظاهر يكون ذلك الاـسم (بعـدهما) أي: بعـد العـاملين، بأن كان كل واحـد من العاملين يريـد أن يجعل الاسم الظاهر معمولاً لنفسه، مثل: «نصـحنى ونصـرنى الزيـدان» ف «نصـحنى» فعـل، والنون للوقـايه، والياء مفعول، ويحتاج إلى فاعل، و «نصـرنى» فعل، والنون للوقايه، والياء مفعوله، ويحتاج إلى فاعل أيضاً، فتنازع هـذان الفعلان فى «الزيـدان» فيريد «نصـحنى» أن يجعله فاعلاً لنفسه، ويريد «نصـرنى» أن يجعله فاعلاً لنفسه (ف) يجوز (لك إعمال أيّهما شئت) أي: جعل «الزيدان» معمولاً لأى واحد تشاء مِن الفعلين.

إلّا أنّ البصريّين يختارون الثاني؛ لقربه وعدم استلزام إعماله الفصل بالاجنبيّ والعطف على الجمله قبل تمامها،

(إلّا أنّ البصريين) من علماء النحو (يختارون الثانى) أي يقولون: إنّ الاسم الظاهر معمول للفعل الثانى، وذلك لمزايا تاليه:

أولًا: (لقربه) أي: لان الفعل الثانى أقرب إلى «الزيدان» من الفعل الأوّل.

ثانياً: (وعدم اسـتلزام إعماله الفصل بالاجنبى) أي: لو جعل «الزيدان» معمولاً للفعل الثانى لم يفصل بين الفعل الثانى وبين معموله شىء أجنبى، بخلاف ما لو صار «الزيدان» معمولاً للفعل الأول، فانه يلزم من ذلك أن يصـير الفعل الثانى فاصـلاً بين الفعل الأول وبين معموله وهو «الزيدان»، مع أن الفعل الثانى شـىء أجنبى بالنسـبه إلى الفعل الأوّل لانه ليس فى الفعل الثانى ضمير يرجع إلى الفعل الأوّل حتّى لا يكون أجنبياً ولا يجوز فصل الاجنبى بين عامل وبين معموله.

ثالثاً: (و) عدم استلزام (العطف على الجمله قبل

تمامها) فانه لو صار «الزيدان» فاعلاً ـ للفعل الأوّل لزم أن يكون الفعل الثانى قد عطف على الفعل الأوّل قبل تمام جمله الفعل الأوّل، لان «الزيدان» جزء لجمله الفعل الأول، والعطف على الجمله قبل تمامها قبيح، بخلاف ما إذا جعلنا «الزيدان» معمولاً للفعل الثانى، فانه لا ـ يلزم حينئذ العطف على الجمله قبل تمامها، لانه إن جعل «الزيدان» معمولاً للفعل الثانى فيؤتى فى الفعل الأوّل بضمير يكون معمولاً ـ له فتصير جمله الفعل الأوّل تامه، فإذا عطفت الفعل الثانى على الفعل الأوّل، يكون عطفاً على الجمله بعد تمامها.

والكوفيّين الأوّل؛ لسبقه، وعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر، وأيّهما أعملتَ أضمرتَ الفاعل فى المهمل موافقاً للظاهر،

ثم عطف المصنف علماء الكوفه على البصريين وقال: (والكوفيّين) من علماء النحو يختارون إعمال الفعل (الأوّل) فى «الزيدان» وذلك لأمور:

أولاً: (لسبقه) يعنى: لان الفعل الأوّل أسبق من الفعل الثانى، والسابق أولى.

ثانياً: (وعدم استلزامه) أى: عدم استلزام إعمال الفعل الأوّل (الإضمار قبل الذكر) فانه لو جعل الاسم الظاهر الزيدان معمولاً للفعل الثانى لزم تقدير ضمير فى الفعل الأوّل راجع إلى الزيدان مع أن «الزيدان» مؤخر عن الضمير، فَيلزم الإضمار قبل ذكر مرجع الضمير وهذا لا يجوز.

بخلاف ما إذا جعلنا «الزيدان» معمولاً للفعل الأَوّل، وقدّرنا فى الفعل الثانى ضميراً يرجع إلى «الزيدان» فان الضمير حينئذ وإن رجع إلى المتأخّر لفظاً إلاّ أن «الزيدان» رتبته متقدمه على رتبه الضمير، لان «الزيدان» يصير معمولا للفعل الأول، والضمير معمول للفعل الثانى، ومعمول الأوّل مقدّم فى الرتبه على معمول الثانى.

(و) كيف كان: فانك (أيّهما أعملتَ) أى: أىّ واحد مِن الفعلين جعلتَه عاملاً ـ فى الاسم الظاهر (أضمَرتَ) أى: أتيت بضمير (الفاعل فى المُهمل) أى: فى الفعل الذى أُهمل ولم يعمل فى الاسم الظاهر،

ويجب أن يكون الضمير الذى تأتى به فى الفعل المهمل (موافقاً للظاهر) أى: مثل الاسم الظاهر فى الإفراد والتثنيه

أما المفعول فالمهمل ان كان الأوّل حُذف، أو الثانى أضمر إلاّ أن يمنع مانع.

والجمع، والتذكير والتأنيث.

فمثلاً: فى مثالنا: «نصحنى ونصرنى الزيدان» فان جعلت «الزيدان» فاعلاً للفعل الأوّل وجب جعل ضمير مثنى فى الفعل الثانى، فتقول: «نصحنى ونصرانى الزيدان»، وان جعلته فاعلاً للفعل الثانى وجب جعل ضمير مثنى فى الفعل الأوّل فتقول: «نصحانى ونصرنى الزيدان» فالالف فى «نصحانى» أو «نصرانى» ضمير مثنى يرجع إلى «الزيدان».

«أما المفعول» أى: إذا كان الفعل المهمل الذى لم يعمل فى الاسم الظاهر محتاجاً إلى مفعول فهو على نحوين:

١- (فالمهمل ان كان) هو الفعل (الأوّل) نحو: «نصحتُ ونصرتُ زيداً» (حُذف) المفعول منه، ومن دون أن يؤتى بضمير راجع إلى الاسم الظاهر، فلا يقال: «نصحته ونصرت زيداً».

٢- (أو) كان المهمل هو الفعل (الثانى) بأن جعلنا الاسم الظاهر معمولاً للفعل الأوّل (أُضمر) فى الفعل الثانى ضمير راجع إلى الاسم الظاهر نحو: «نصحتُ ونصرتهُ زيداً» ف «زيداً» مفعول للفعل الأوّل، وضمير «الهاء» مفعول للفعل الثانى.

(إلاّ أن يَمنع مانع) عن حذف الضمير رأساً إن كان المهمل هو الفعل الأوّل، أو يمنع مانع عن الاضمار للفعل المهمل إن كان المهمل هو الفعل الثانى.

وليس منه

«أما» وجود المانع عن حذف الضمير رأساً إن كان المهمل هو الفعل الأوّل فكما إذا كان الضمير خبراً، فحيث انه ليس فضله لا يجوز حذفه رأساً، بل يجب اتيانه ضميراً فى الأخير، نحو: «كنت وكان زيد قائماً».

تركيبه: «كنتُ»: فعل ناقص والتاء إسمه «وكان»: فعل ناقص، «زيد»: إسمه، فكل واحد من هذين الفعلين الناقصين يريدان خبراً، فتنازعا فى «قائماً» كلٌ يريده خبراً لنفسه، فأعطيناه للفعل الثانى «كان»،

فبقى الفعل الأول وهو: كنتُ بدون خبر، فان نَحذفه رأساً ولا نُقدّر له شيئاً فلا يمكن، لأنّ «كنت» يحتاج إلى الخبر، والخبر ليس كالمفعول فضله تحذف ويستغنى عنها، بل يجب الاتيان به مؤخّراً بعد خبر الفعل الثانى، فيصير المثال المتقدم هكذا: «كنت وكان زيد قائماً إياه» ف «إيّاه» خبر ل «كنت».

وإنما لم يقدم ليقال: «كنت إيّاه وكان زيد قائماً» لان «اياه» ضمير راجع إلى «قائماً» فلا يجوز تقديمه على «قائماً» لِئلا يلزم الإضمار قبل الذكر والمعنى: كنتُ قائماً، وكان زيد قائماً.

«وأما» وجود المانع حتّى عن الاضمار للفعل المهمل ان كان المهمل هو الفعل الثانى، فهو كما إذا كان أحد الفعلين يطلب معمولاً ـ مفرداً، والآخر معمولاً ـ مثّنى، فيجب اظهار معمول للعامل الآخر (وليس) حينئذٍ المثال (منه) أى: من باب التنازع، لان المعمول الموجود لم يتنازع فيه العاملان، لعدم صلاحيته للمعموليه لِكلا العاملين، وانما هو معمول واحد لعامل واحد

نحو: «حَسِبَنى وحَسِبْتُهما منطلقينِ الزيدانِ منطلقاً»، كما قاله بعض المحقّقين.

(نحو: «حَسِبَنى وحَسِبْتُهما منطلقينِ الزيدانِ منطلقاً» كما قاله)» أى: قال: إن ذلك ليس من باب التنازع (بعضُ المحققين) كابن هشام وغيره.

وأصل المثال هكذا «حسبنى وحسبتُهما الزيدان منطلقاً» التركيب: «حسبنى»: فعل، والنون للوقايه والياء مفعوله الأوّل «الزيدان»: فاعله. «حسبتُ»: فعل وفاعل «هما»: مفعوله الأوّل، وكلٌ مِن «حسبنى و «حسبتُهما» يَطلب مفعولاً ثانياً.

أمّا «حسبنى» فيطلب مفعولاً ثانياً مفرداً لان مفعوله الأول مفرد، والمفعولان يجب توافقهما فى الإفراد والتثنيه والجمع.

وأمّا «حَسِبْتُهما» فيطلب مفعولاً ثانياً مثّنى لان مفعوله الأوّل مثنى، وليس فى الكلام ما يصلح للمفعوليه سوى «منطلقاً» وهو مفرد لا يَصلح أن يكون مفعولاً إلا لِ «حسبنى» فيبقى العامل الثانى «حسبتهما» بدون مفعول ثان، فان حذف رأساً تخيل أنه ضمير راجع إلى «منطلقاً»

وهو لاـ يصلح لـذلك لاـنه يطلب مفعولاًـ مثنى، وإن أُضـمر؛ فـان جيء بضـمير مفرد فلا يطابق المفعول الأوّل لِ «حسـبتُهما» مع وجوب مطـابقه المفعول الأوّل والثانى من حيث الإفراد والتثنيه والجمع وإن جيء بضـمير لم يكن له مرجعاً لان المرجع ليس غير «منطلقاً» وهو مفرد فلا يصلح لرجوع ضمير مثنى إليه وحيث لم يجز حذف المفعول الثانى لِ «حسبتهما» ولا إضماره، وجب

الحديقه الرابعه فى الجمل وما يتبعها

الحديقه الرابعه فى الجمل وما يتبعها

الجمله: قول تضمّن كلمتين بإسناد؛ فهى أعمّ من الكلام عند الأكثر، فان بُدئت باسم فاسميّه، نحو: «زيدٌ قائم» و

إظهاره، فجئنا ب «منطلقين» لِيكون مفعولاً ثانياً ل «حسبتُهما».

الحديقه الرابعه

(فى الجمل وما يتبعها) أى: يتبع الجمل وهو الظرف والجار والمجرور.

(الجمله) هى (قول تضـمّن كلتين بإسـناد) أى: بنسـبه كلمه إلى كلمه أخرى (فهى) أى: الجمله (أعمّ من الكلام عند الأكثر) أى: عنـد أكثر النحويين، لاـن الأكثر يقولون: «الكلام لفظ مفيـد بالاسـناد» يعنى: يجب أن يكون فيه نسـبه كلمه إلى كلمه أخرى، مع كون النسبه مفيده وقد ذهب بعض النحويين إلى ان الجمله والكلام مترادفان.

وكيف كان: ف «غلام زيـدٍ» وإن كان فيه نسـبه الغلام إلى زيد، إلّا انه ليس كلاماً، لأنه ليس مفيداً، أمّا الجمله: فيجب أن تكون فيها نسـبه كلمه إلى كلمه أخرى، سواء كانت فى النسـبه فائده، أم لم تكن فائده، مثلًا: «إنْ قام زيد» جمله، لا فيها نسبه «قام» إلى «زيد» مع أنه لا فائده فيها.

فـإذاً: الجمله يقـال لما هو كلام، ويقال لما ليس هو بكلام أيضاً، فصارت الجمله أعم من الكلام أى: يشـمل الكلام ويشـمل غير الكلام.

وعليه: (فان بُدئت) الجمله (باسم) يعنى: كان أولها إسماً (فاسميه) أى: فيقال لها: «جمله اسميه» (نحو: «زيدٌ قائم»،

«وَأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم» () و «إنّ زيداً قائمٌ» إذ

لا عِبره بالحرف، أو بفعل ففعليّه، كـ «قامَ زيدٌ» و «هَل قامَ زيدٌ» و «هلّا زيداً ضربتَه». و «يا عبد الله»،

«وَأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم») فـإنّ «وأنْ تصوموا» يُؤوَّل إلى المصـدر فيصـير «وصومُكم خيرٌ لكم» والمصـدر إسم، فلِهـذا كانت هـذه الجمله إسميه.

(و) نحو: («إنّ زيـداً قـائمٌ») أيضـاً جمله إسـميه وإن كان أولّها «إنّ» وهو حرف (إذ لا عبرةَ) ولا إعتناء (بالحرف) والمعتبر ما بعد الحرف، وما بعد الحرف فى هنا «زيد» وهو إسم، فالجمله إسميه.

(أو) بُـدئت الجمله (بفعل) يعنى: كان أولها فعل (ف) تسـمّى: جمله (فعليه كـ «قامَ زيدٌ» و «هل قام زيدٌ») ولا عبرةَ بـ «هل» لأنّه حرف، والحرف لا عبره به، وما بعده وهو «قام» فعل، فالجمله فعليه.

(و) نحو: («هَلّا زيداً ضربتَه») تقديره: هلّا ضربتَ زيداً ضربتَه، فـ «هَلّا» حرفٌ لا إعتبار به، وبعده فِعل مقّدر فالجمله فعليه. وهذا المثال مِن باب «ما إشـتغل عنه العامل بنصب ضـميره» الذى مَرَّ فى «الثانى» مِن «النوعِ الرابع» فى ما يرد منصوباً وغير منصوب، فـ «زيداً» نصبه «ضربتَ» مقدّراً قبله يُفسِّره، «ضربتَه» المذكور.

(و) نحو: («يا عبد الله») تقديره: أدعو عبدَ الله، و «أدعو» فعل، فالجمله فعليه.

«وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشرِكينَ اسْتَجارَك» () لأنّ المقدّر كالمذكور.

ثمّ إن وقعت خبراً، فصغرى، أو كان خبر المبتدأ فيها جمله، فكبرى، نحو: «زيدٌ قامَ أبُوه» فـ «قامَ أبوه» صغرى، والجميع كبرى.

(و) نحو: («وَإنْ أحدٌ مِنَ المشـركينَ اسْـتَجارَك») تقديره: وإن إسـتَجارك أحد من المشـركين إستجارَك، فـ «إنْ» لا اعتبارَ بها لانها حرف، وبعده «إستَجارك» فعلٌ مقدّر، والجمله فعليه.

وإنما صارت هـذه الجمل الثلاث الأخيرات جملاً فِعليه مع أنَّ الفعل فيها مقـدّر لا مـذكور (لان) الفعل (المقدّر كالمذكور) فإذا كان فعل مقدر فى أول جمله صارت

تلك الجمله فعليّه.

(ثم: إن وقعت) الجمله (خبراً) أى: صارت الجمله خبراً لمبتدأ (فصغرى) أى: فتسمّى «صغرى» (أو كان خبر المبتدأ فيها) أى: فى جمله (جملةً) يعنى: كانت هناك جمله، وكان خبر المبتدأ فى تلك الجمله أيضاً جمله (فكبرى) أى: تسمّى تلك الجمله التى خبر مبتدإها أيضاً جمله جمله كبرى.

(نحو: «زيدٌ قامَ أبُوه» ف «قامَ أبوه») بوحدها جمله (صغرى) لأنها خبر ل «زيد» (والجميع) أى: «زيد قام أبوه» جميعاً جمله (كبرى) لأن خبر مبتدإها جمله أيضاً.

وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: «زيدٌ أبُوه غلامُه منطلقٌ». وقد لا تكون صغرى ولا كبرى، ك: «قامَ زيدٌ».

إجمال

(وقد تكون) الجمله (صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: «زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ»). تركيبه: «زيد»: مبتدأ، و «أبوه غلامه منطلق» كلها خبره، و «أبوه»: مبتدأ، و «غلامُه منطلق» كلها: خبره، و «غلامُه»: مبتدأ، و «منطلق»: خبره ف «أبوه غلامه منطلق» جمله صغرى باعتبار انها صارت خبراً ل «زيد»، والجمله التى تكون خبراً لمبتدأ فهى صغرى، وهذه الجمله جمله كبرى أيضاً باعتبار أن «أبوه» مبتدأ، وخبره وهو: غلامه منطلق جمله، وكلّما كان خبر المبتدأ جمله، صارت الجمله كلها كبرى.

(وقد لا تكون) الجمله (صغرى ولا كبرى) وهى الجمله التى ليست خبراً لمبتدأ، ولا خبرُ مبتدإها جمله (ك «قامَ زيدٌ») فانها ليست خبراً لمبتدأ حتّى تكون «صغرى»، ولا خبرُ مبتدإها جمله حتّى تكون «كبرى» لأنّه ليس فيها مبتدأ أصلًا، فهى لا كبرى ولا صغرى.

«أقسام الجمل»

(إجمال) مصدر باب الإفعال، مِن «أجمل، يُجمِل» وهنا نُبيّن إجمالاً أنواع الجمل، ثمّ نُبيّنها تفصيلًا فيما يأتى إن شاء الله تعالى.

الجمل التى لها محلّ سبع:

الخبريّه، والحاليه،

والمفعول بها، والمضاف إليها، والوقعه جواباً لشرط جازم، والتابعه لمفرد، والتابعه لجمله لها محلّ.

(الجمل التى لها محل) أى: الجمل

التى تُأوَّل بالمفرد ويكون لها محل من الإعراب (سبع):

١- الجمله (الخبريه) وهى التى تكون خبراً لمبتدأ، أو خبراً لأحد النواسخ، ومحلّها الرفع أو النصب.

٢- (و) الجمله (الحاليه) وهى التى تكون حالاً، ومحلها النصب.

٣- (و) الجمله (المفعول بها) وهى التى كانت مفعولاً بها لِفعل، ومحلّها النصب.

٤- (و) الجمله (المضاف إليها) وهى التى أضيف إليها شىء ومحلّها الجر.

٥- (و) الجمله (الواقعه جواباً لشرط جازم) وهى التى كانت جواباً لشرط يجزم ذلك الشرط فعل الشرط وجوابه، ومحلها الجزم.

٦- (و) الجمله (التابعه لمفرد) وهى التى كانت نعتاً لمفرد، أو عطف بيان لمفرد، أو بدلاً من مفرد، أو تأكيداً لمفرد، أو عطفاً بالحرف على مفرد، ومحلها يكون مثل إعراب ذلك المفرد، والمراد ب «المفرد» يعنى: ما ليس جمله، لا المفرد مقابل المثنى والجمع.

٧- (و) الجمله (التابعه لجمله) يكون (لها) أى: للجمله المتبوعه (محلّ) كما إذا كانت جمله نعتاً لإحدى الجمل الست السابقه، أو كانت عطف بيان لإحداها، أو كانت بدلاً من إحداها، أو كانت تأكيداً لإحداها، أو كانت معطوفه بالحرف على إحداها.

والتى لا محل لها سبع أيضاً:

المستأنفه، والمعترضه، والتفسيريه، والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرط غير جازم، والتابعه لما لا محل له.

(و) الجمل (التى لا محلّ لها سبع أيضاً):

١- الجمله (المستأنفه) وهى التى بُدئ بها الكلام، أو كانت منقطعه عن الكلام السابق، غير مربوطه بما قبلها.

٢- (و) الجمله (المعترضه) وهى التى توسطت بين شيئين من شأنهما عدم توسُّط شىء بينهما، كالجمله الفاصله بين القسم وبين جواب القسم.

٣- (و) الجمله (التفسيريه) وهى التى تفسّر قولاً مجهولاً.

٤- (و) جمله (الصله) وهى الجمله الواقعه بعد أحد الموصولات.

٥- (و) الجمله (المجاب بها القسم) يعنى: الجمله التى وقعت جواباً لقسم.

٦- (و) الجمله (المجاب بها شرط

غير جـازم) يعنى: الجمله الواقعه جوابـاً لشـرط لاـ تجزم، مثـل «إذا» الشـرطيه، فانها لا تجزم شـيئاً، بخلاف مثل «إن» الشـرطيه التى تجزم.

٧- (و) الجمله (التـابعه لمـا) أى: لشـىء (لاـ محلّ له) أى: الجمله التى كانت صـفه، أو عطف بيان، أو تأكيـداً، أو بـدلاً، أو عطفاً بالحرف على جمله ليس لها محل، كالجمله التابعه لجمله جواب القسم، أو للجمله التفسيريه، أو

تفصيل

الأُولى ممّا له محلّ: الخبريّه، وهى الواقعه خبراً لمبتدأ أو لأحد النواسخ، ومحلّها الرفع أو النصب،

لِغيرهما مِن الجمل الست السابقه.

«الجمل التى لها محلّ»

(تفصيل) هذا تفصيل لبيان الجُمل التى لها محل من الاعراب.

«الجمله الخبريه»

الجمله (الأولى ممـا له محـلّ) أى: مِن الجمـل السـبع الـتى لهـا محـلّ من الإـعراب: الجمله (الخبريه، وهى) الجمله (الواقعه خبراً لمبتدأ، أو) خبراً (لأحد النواسخ) الخمسه التى هى: الأفعال الناقصه، والحروف المشـبهه بالفعل، و «ما ولا» المشبّهتان ب «ليس» و «لا» النافيه للجنس، وأفعال المقاربه.

(ومحلّها) أى: محل الجمله الخبريه (الرفع أو النصب).

فان كانت خبراً للمبتـدا، أو خبراً لأحـد من الحروف المشـبهه بالفعل، أو خبراً ل «لا» النافيه للجنس، فمحلّها الرفع نحو: «زيداً أبوه قائم»، و «إنّ زيداً أبوه قائم»، و «لا رجلَ أبوه قائم» ف «أبوه قائم» جمله، ومحلّها الرفع فى هذه الأمثله الثلاثه.

وإن كـانت خبراً لأحـد مِن الأفعـال النـاقصه، أو خبراً ل «مـا ولاـ» المشـبهتين ب «ليس» أو خبراً لأحـدٍ مِن أفعـال المقاربه فمحلّها النصب. نحو:

ولابدّ فيها من ضمير مطابق له مذكورٍ أو مقدّرٍ إلا إذا اشتملت على المبتدأ،

«كـان زيـد أبوه قـائم» و «ما زيـدٌ أبوه موجود» و «طَفِق زيـدٌ يكتبُ» ف «أبوه قائمٌ» و «أبوه موجود» و «يَكتب» كلُها جُمَلٌ ومحلها النصب.

(ولابدّ فيها) أى: فى الجمله الخبريه (من ضمير) أى: من أن

يكون فيها ضـمير (مطابق له) أي: لـذلک المبتـدأ فی الإفراد والتذكير وفروعهما (مذكور أو مقدر) أي: إن كان الضـمير مذكوراً فهو، وإلا وجب أن يقـدّر فی الجمله الخبريه ضـمير يرجع إلى مبتـدإها، نحو: «زيـد أبوه قائم» ف «أبوه قائم» جمله خبريه، والهاء فی «أبوه» ضـمير راجع إلى «زيـد» الـذی هو المبتـدأ، ونحو: «البُرُّ قفيز بـدرهم» ف «قفيزٌ بـدرهم» جمله خبريّه وليس فيهـا ضـميرٌ مذكور، فيقدّر «مِنه» بعد «قَفيزٌ». فالتقدير هكذا: «البُرّ قفيزٌ منه بدرهمٍ» والرابطُ الضميرُ المجرور فی «مِنه» المقدّر.

(إلا إذا اشـتملت) الجمله الخبريه (على المبتـدأ) أي: كانت الجمله الخبريه تشـتمل على لفظ المبتدأ، فلا يجب وجود ضـمير فيها راجع إلى المبتـدأ، نحو قوله تعـالى: «الحـاقّهُ ما الحاقّه» () ف «الحاقّه» الأولى: مبتـدأ، و «ما»: إسم إسـتفهام مبتـدأ ثان، و «الحاقّه» الثـانيه: خبر لِ «مـا»، وجمله «مـا» مع «الحـاقّه» الثـانيه: خبر ل «الحاقه» الأولى، وليس فی هـذه الجمله الخبريه ضـمر لا مـذكور ولا مقدّر، لان جمله «ما الحاقه» مشتمله على لفظ المبتدأ، وهو «الحاقّه».

أو على جنس شامل له أو إشاره إليه، أو كانت نفس المبتدأ.

(أو) إشتملت الجمله الخبريه (على جنسٍ شاملٍ له) أي: للمبتدأ، يعنی: كانت جمله الخبر مشتمله على جنس يكون ذلک الجنس شاملًا للمبتـدأ فعنـد ذلک أيضاً لا يجب أن يكون فی الجمله الخبريه ضـمير راجع إلى المبتـدأ، نحو: «زيدٌ نِعْمَ الرجل» ف «زيد» مبتـدأ، و «نِعْمَ» فِعـل المـدح و «الرجـلُ» فـاعله، وجمله الفعـل والفاعـل خبر ل «زيـد»، فحيث ان الجمله الخبريه وهی: نعم الرجل مشتمله على «الرجل» الذی هو جنس لان الألف واللام فيه للجنس وشامل لزيد، لِذلک ليس فيها ضمير راجع إلى المبتدأ زيد.

(أو) إشتملت الجمله الخبريه على (إشاره إليه) أي:

إلى المبتدأ، يعنى: كانت فى الجمله الخبريه إسم إشاره إلى المبتدأ، فعند ذلك لا يجب وجود ضمير فيها راجع إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى: «ولباسُ التّقوى ذلك خَيْرٌ» () ف «لباس التقوى» مبتدأ أوّل، و «ذلك» مبتدأ ثانٍ، و «خيرٌ» خبر ل «ذلك» وجمله «ذلک خير» خبر للمبتدأ الأول، وليس فيها ضمير، لأن فيها «ذلك» وهو إسم إشاره يُشير إلى «لباس التقوى» الذى هو المبتدأ، يعنى: ولباس التقوى، ذلك اللباس خيرٌ.

(أو كانت) الجمله الخبريه (نفس المبتدأ) فى المعنى فلا يجب أيضاً

الثانيه: الحاليّه وشروطها

أن تكون خبريّه، غير مصدّره بحرف الاستقبال، ولابدّ من رابط؛

فيها وجود ضمير راجع إلى المبتدأ، نحو: «قل هو الله أحد» () ف «هو» ضمير شأن ومبتدأ أول، و «الله» مبتدأ ثانٍ، و «أحد» خبر ل «الله» وجمله «اللهُ أحد» خبر ل «هو» وليس فيها ضمير راجع إلى «هو» لان «الله أحد» نفس «هو» فى المعنى؛ لأنّها مفسِّره ل «هو»، والمفسِّرُ عين المفسَّر.

«الجمله الحاليه»

الجمله (الثانيه) من الجمل السبع التى لها محل من الإعراب: الجمله (الحاليّه) ومحلها النصب لان الحال منصوب (وشروطها) كالتالى:

١- (أن تكون) جمله (خبريه) ولا تكون إنشائيه كالأمر والنهى والاستفهام ونحوها.

٢- أن تكون (غير مصدّره بحرف الاستقبال) أى: لا يكون فى أولها أحد الحروف المختصه بالفعل المضارع وهى: السين و «سوف» و «لن»، فلا يصحّ أن يقال: «مررت بزيد سَيضرب أو سوف يضرب، أو لن يضرب».

٣- (ولابدّ مِن) وجود (رابط) فى الجمله الحاليه، والرابط هو الشيء الذى يَربط الجمله الحاليه بذى الحال.

فالاسمّيه: بالواو والضمير أو أحدهما،

والفعليه: إن كانت مبدوّه بمضارع مثبت بدون «قَدْ» فبالضمير وحده، نحو: «جاءنى زيدٌ يُسرِعُ»،

(فالاسميه) أى: فالجمله الحاليه إذا كانت جمله إسميّه، يكون ربطها (بالواو والضمير) معاً نحو: «جاءنى

زيدٌ وأبوه قائمٌ»، ف «أبوه قائمٌ» جمله إسميه حال ل «زيد» ورابطها الواو والضمير معاً، وهما: الواو قبل «أبوه» والهاء فى «أبوه».

(أو) يكون الرابط (أحدهما) فقط: الضمير وحده أو الواو فقط، نحو: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ» ف «الشمس طالعه» جمله إسميه صارت حالاً ل «زيد» ورابطها الواو قبل «الشمس» فقط، لانه ليس فيها ضمير، ونحو: «جاء زيد وَجْهُه مُسوَدٌّ» ف «وجهُه مسوَد» جمله إسميه صارت حالاً ل «زيد»، ورابطها الضمير فى «وجهه» وليس فيها واو.

(و) الجمله (الفعليه) إذا صارت حالاً ف(إن كانت مبدوّه بمضارع مثبت) أى: كان أولها فعل مضارع غير منفى (بدون «قَدْ») أى: ولم يكن دخل على المضارع «قد» (ف) رَبطها يكون (بالضمير وحده) لا مع الواو، ولا الواو بدون الضمير (نحو: «جاءنى زيد يُسرِعُ») ف «يُسرِعُ» جمله فعليه، لأنه فعل وفاعله ضمير «هو» مستتر فيه، وهى حال ل «زيد» و «يُسِرعُ» فعل مضارع مثبت وليس معه «قَدْ» فلذلك كان الرابط هو الضمير المستتر فى «يُسرِعُ».

أو معها فمع الواو، نحو: «لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنّىْ رَسولُ اللهِ» ()،

(أو) كانت الجمله الفعليه الحاليه (معها) أى: مع «قد» (فمع الواو) أى: فيكون رابطها الضمير مع الواو (نحو) قوله تعالى حكايه لِقول النبى |: («لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنّىْ رَسولُ اللهِ») فجمله «قد تعلمون أنّى رسولُ الله» حال لِفاعل «تُؤْذُوننى» وهو الواو، وأولها فعل مضارع وهو: تَعْلمون وليس جمله منفيه، بل هى مثبته، ولكن حيث دخل على الفعل المضارع «قَدْ» صار ربطها بشيئين: بالضمير وهو «الواو» فى تعلمون وبالواو الداخله على «قد».

(وإلاـ) تكن الجمله الفعليه الحاليه فى أولها مضارع مثبت، بان كان أولها مضارعاً منفياً، أو كان أولها فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفياً. (ف) يكون رابطها

(كالاسميه) أى: كرابط الجمله الاسميه الحاليه، التى كان رابطها الضمير مع الواو، أو أحدهما.

أمّا مثال المضارع المنفى فهو نحو: «جاء زيد ولم يَنصر» و «جاء زيد لم يَنصر» و «جاء زيد ولم ينصر عمرو» ف «لم ينصر» فى الامثله الثلاثه جمله حاليه، والرابط فى المثال الأوّل هو الواو مع الضمير المستتر فى «يَنصر» الراجع ذلك الضمير إلى «زيد» وتقديره: «ولم ينصر هو» والرابط فى المثال

وإلاّ فكالاسميّه.

الثانى هو الضمير المستتر فى «ينصر» فقط بدون الواو، والرابط فى المثال الثالث هو «الواو» فقط، لانه ليس فى «ينصر» ضمير، لان فاعله «عمرو» وهو إسم ظاهر، فلا يَحتاج الفعل إلى ضمير.

وأمّا مثال الماضى المثبت فهو نحو: «جاء زيد وقَد نصر» و «جاء زيد قد نصر» و «جاء زيد وقد نصر عمرو» ف «قد نصر» فى الامثله الثلاثه جمله حاليه، وهى حال ل «زيد» والرابط فى المثال الأوّل هو الواو مع الضمير المستتر فى «نصر» الراجع ذلك الضمير إلى «زيد» وتقديره: وقد نصر هو، والرابط فى المثال الثانى هو الضمير المستتر فى «نصر» فقط بدون الواو، والرابط فى المثال الثالث هو الواو الداخل على «قد» فقط لأنّه ليس فى «ضرب» ضمير مستتر، إذ أنّ فاعل «نصر» إسم ظاهر وهو «عمرو» فلا يحتاج إلى ضمير فيه.

وأمّا مثال الماضى المنفى فهو نحو: «جاء زيدٌ وما قام أخوه» و «جاء زيدٌ ما قام أخوه» و «جاء زيدٌ وما قام عمروٌ». ف «ما قام أخوه» فى الجمله الأولى والثانيه جمله حاليه والرابط فى الأولى هو الواو مع الضمير فى «أخوه» الراجع إلى «زيد» والرابط فى الثانيه هو الضمير فى «أخوه» فقط بدون الواو وفى الجمله الثالثه: «وما قام عمرو» جمله حاليه والرابط فيها «الواو»

بدون الضمير. لأن فى «قام» ليس ضميرٌ مستتر، إذ فاعله اسم ظاهر وهو «عمروٌ».

ولابدّ مع الماضى المثبت من «قَدْ» ولو تقديراً.

هـذا (ولابـد مع الماضـى المثبت من «قَدْ» ولو تقديراً) يعنى: إذا صار الفعل الماضـى المثبت حالاً وجب أن يدخل عليه «قد» كما فى الامثله الثلاثه المـذكوره فى الماضـى المثبت، ولو لم يكن «قـد» مـذكوره وجب تقـديرها كقوله تعالى: «هـذه بضاعتنا رُدَّت إلينا» () ف «رُدّت إلينا» جمله حاليه، والفعل وهو: رُدّت ماضٍ مُثبت، وليس معه «قَدْ» فلذا قال بعض النحاه تَقديره: «هذه» بِضاعتنا قد رُدّت إلينا.

أمّا لو كان الماضى منفياً فلا تدخل «قد» عليه، نحو: «هذا زيد ما نصره أحدٌ» ف «ما نصره أحد» جمله حاليه، و «نصره» فعل ماض وحيث أنه منفى لِدخول «ما» النافيه عليه، لم يَدخل «قد» عليه، فلا يصح أن تقول: هذا زيد قد ما نصره أحد.

الثالثه: الواقعه مفعولاً بها

وتقع محكيّه بالقول، نحو: «قالَ إنّى عَبْدُ اللهِ» ()، ومفعولاً ثانياً لباب «ظَنَّ»،

«الجمله المفعول بها»

الجمله (الثالثه) من الجمل السبع التى لها محل من الإعراب: الجمله (الواقعه مفعولاً بها) أى: الجمله التى كانت مفعولاً بها لِفعل، ومحلّهـا النصب، لأن المفعول به منصوب وإن صارت نائباً عن الفاعل فيصـير محلها الرفع لان نائب الفاعل مرفوع، (وتقع) الجمله مفعولاً بها فى ثلاث صور:

١- (محكيّه بالقول) أى: تصـير بعـد القول، وتكون هى الكلام المقول (نحو) قوله تعالى: («قال إنّى عبـد الله») ف «إنى عبـد الله» الجمله المفعول بها، وهى الكلام المقول، فالكلام الذى قيل كان هو: إنى عبد الله، و «إنى عبد الله» هو نفس الكلام الذى قيل.

٢- (و) تقع جمله المفعول بها (مفعولاً ثانياً لباب «ظَنَّ») أى: لأحد أفعال القلوب، نحو: «ظننتُ عمراً أبوه قائم» ف «أبوه

قائم» هی الجمله التی صارَت مفعولاً ثانیاً ل «ظَنَّ» لأن التاء فی «ظننتُ» فاعل، و «عمراً» مفعوله الأول، والجمله مفعوله الثانی.

وثالثاً لباب «أعْلَمَ» ومعلّقاً عنها العامل، نحو: «لِنَعْلَمَ أیُّ الْحِزْبَیْنِ أحْصی» ()، وقد تنوب عن الفاعل ویختصّ ذلک بباب «القول»

(و) تاره تقع مفعولاً ـ (ثالثاً لباب «أعْلَمَ») ف «أعْلمَ» یَتعدی إلی ثلاثه مفاعیل، وجمله المفعول بها تقع مفعولاً ثالثاً، لا أوّلاً ولا ثانیاً، نحو: «أعْلَمتُ زیداً عمراً أبوه قائم» ف «أعلمتُ»: فعل والتاء فاعله، و «زیداً»: مفعوله الأول، و «عمراً»: مفعوله الثانی، و «أبوه قائم» مبتدأ وخبر: الجمله مفعوله الثالث.

٣- (و) تقع جمله المفعول بها (معلّقاً عنها العامل) أی: إن دخل فعلها علی الاستفهام، أو النفی، أو اللام، أو القسم، یسقط ذلک الفعل عن العمل فی الجمله المفعول بها، فلا یعمل فیها فی الظاهر، ولکن الجمله تکون فی الواقع مفعولاً بها لذلک الفعل (نحو) قوله تعالی: («لِنَعْلَمَ أیُّ الْحِزْبَیْنِ أحْصی») ف «أیّ الحزبین أحصی» جمله مبتدأ وخبر مفعول بها لِ «لِنعلم»، ولکن حیث إنّ «لِنَعلم» دَخل علی «أیّ» الاستفهامیه سَقط «لِنعلم» عن نصب جمله المفعول بها، وقد مرّ تفصیلاً حالات التعلیق فیما سبق.

(وقد تنوب) جمله المفعول بها، أی: تصیر نائباً (عن الفاعل) بعد حذف الفاعل فیصیر محلها الرفع، لأن نائب الفاعل مرفوع (ویختصّ ذلک) أی: یختص وقوع جمله المفعول بها نائباً عن الفاعل (بباب «القول») ففی غیر

نحو: «یقال: زیدٌ عالمٌ».

الرابعه:

المضاف إلیها

وتقع بعد ظروف الزمان، نحو: «والسَّلامُ عَلَیَّ یَوْمَ وُلِدْتُ» ()، «وَذْکُروا إذْ أنْتُم قَلیلٌ» ()

باب «القول» لا تَصیر جمله المفعول بها نائباً عن الفاعل (نحو: «یقال: زیدٌ عالمٌ».) ف «زیدٌ عالم» جمله مبتدأ وخبر صارت نائباً عن الفاعل لأن الفاعل وهو الذی قال هذا الکلام غیر

مذکور، فصارت هذه الجمله نائباً عنه.

الجمله المضاف إلیها

الجمله (الرابعه) من الجمل السبع التی لها محل من الاعراب: الجمله (المضاف إلیها) أی: الجمله التی صارت مضافاً إلیها، ومحلّها الجر، لان المضاف إلیه مجرور (وتقع) جمله المضاف إلیها (بعد ظروف الزمان) لان ظروف الزمان تضاف إلی الجمله (نحو) قوله تعالی: («والسَّلامُ عَلَیَّ یَوْمَ وُلِدْتُ») ف «وُلِدْتُ» فعلٌ مجهولٌ ونائب فاعله ضمیر «تُ» جمله فعلیه صارت مضافاً إلیها، لأنّ «یوم» الذی هو ظرف للزمان اُضیف إلیها، وکقوله تعالی: («واذْکُروا إذْ أنْتُم قَلیلٌ») ف «أنتم قَلیلٌ» جمله إسمیه مبتدأ وخبر مضاف إلیها، لاِن «إذْ» الذی هو ظرف للزمان أضیف إلیها.

وبعد «حَیْثُ» ولا یضاف إلی الجمل من ظروف المکان سواها، والأکثر إضافتها إلی الفعلیّه.

الخامسه: الواقعه جواباً لشرط جازم

مقرونه ب «الفاء» أو «إذا» الفجائیّه، ومحلّها الجزم،

(و) تقع جمله المضاف إلیها أیضاً (بعد «حَیْثُ») نحو: «جلس زید حَیثُ جلستُ أنا» ف «جلستُ أنا» جمله فعلیه أضیف إلیها «حیثُ».

(ولا یضاف إلی الجمل من ظروف المکان سواها) أی: سِوی «حیث» فان «حیث» هی وحدها التی تضاف إلی الجمله من بین ظروف المکان.

(والأکثر) أی: الغالب (إضافتها) أی: إضافه «حیث» (إلی) الجمله (الفعلیّه) کهذا المثال الذی مَثّلنا به، ویقلّ إضافتها إلی الجمله الاسمیّه نحو: «جلس زیدٌ حیثُ أنا جالسٌ».

جمله جواب الشرط الجازم

الجمله (الخامسه) من الجمل السبع التی لها محل من الاعراب: الجمله (الواقعه جواباً لشرط جازم) وهو «إنْ» و «ما» الشرطیتان وأخواتهما، بشرط أن تکون جمله الجواب (مقرونه ب «الفاء» أو «إذا» الفجائیه) أی: بأن یدخل علیها «الفاء» أو یدخل علیها «إذا» الفجائیه (ومحلّها) أی: محل جمله جواب الشرط الجازم (الجزم).

نحو: «مَنْ یُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِیَ لَهُ» ()، «وَإنْ تُصِبْهُم سَیِّئَهٌ بما قَدَّمَتْ أیْدِیهِمْ إذا هُم یَقْنَطُونَ» ()، وأمّا

نحو: «إنْ تَقُمْ أقُمْ»، و «إنْ قُمْتَ قُمتُ» فالجزم فيه للفعل وحده.

أمّا مثال ما دخله «الفاء» فهو (نحو) قوله تعالى: («مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ») ف «لا هاديَ له» جمله إسميه محلّها الجزم لأنها وقعت جواباً ل «مَنْ» الذى هو شرط جازم، وقد دَخل الفاء على جمله الجواب.

وأمّا مثال ما دخله «إذا» فهو كقوله تعالى: («وَإنْ تُصِبْهُم سَيِئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذا هُم يَقْنَطُونَ») ف «هم يقنطون» جمله إسميه ومحلّها الجزم لانها صارت جواباً ل «إنْ» وهو شرط جازم، وقد دخل «إذا» الفجائيّه على جمله الجواب.

(وأمّا نحو: «إنْ تقُمْ أقُمْ» و «إنْ قُمْتَ قُمتُ» فالجزم فيه لِلفعل وحده) لا الفعل مع الفاعل معاً يعنى: «أقُمْ» وحده مجزوم، لا جمله «أقُم» مع ضمير «أنا» المستتر فيه، و «قمتُ» وحده مجزوم، لا جمله «قمتُ» مع ضمير التاء الذى هو الفاعل فيه.

ومثّل المصنف بمثالين: أحدهما للجواب المجزوم الذى يقبل الجزم لفظاً، مثل «أقُمْ» فإنّ أصله: «أقُومْ» حذفت ضمه الميم للجزم ثم حُذِف الواو

السادسه: التابعه لمفرد

ومحلّها بحسبه، نحو: «وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فيه إلى اللهِ» () ونحو: «أوَ لَمْ يَرَوْا إلى الطَّيْرِ فَوْقَهُم صافّاتٍ وَيَقْبِضْنَ» ().

الذى هو حرف علّه لإلتقاء الساكنين. والثانى: للجواب المجزوم الذى لا يقبل الجزم لفظاً، بل ينجزم محلاً، مثل «قمتُ» فلفظه غير مجزوم، ولكنه محلاً مجزوم.

«الجمله التابعه لمفرد»

الجمله (السادسه) من الجمل السبع التى لها محل من الاعراب: الجمله (التابعه لمفرد) لا لجمله (ومحلها) أى: محل الجمله التابعه لمفرد يكون (بحسبه) أى: مثل إعراب ذلك المفرد، وهذه الجُمل على ثلاثه أنواع:

الأول: ما تقع نعتاً. (نحو) قوله تعال: («وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فيه إلى اللهِ») فجمله «تُرجَعون فيه إلى الله» محلّها نصب، لانها نَعت ل «يَوماً» و «يوماً» منصوب

على الظرفيه أو المفعوليه.

(و) الثـانى: مـا تقـع معطـوفه بحرف (نحـو) قـوله تعـالى: («أوَ لَمْ يَرَوْا إلى الطَّيْرِ فَوْقَهُم صافّـاتٍ وَيَقْبِضْنَ») فجمله «يَقْبِضْنَ» محلّها نصبٌ لانها عُطفت بالواو على «صافات» و «صافّات» منصوب بناءاً على كونها حالاً لِلطير.

السابعه: التابعه لجمله لها محلّ

ومحلّها بحسبها، نحو: «زيدٌ قامَ وقَعَد أبُوه»، بالعطف على الصغرى،

والثالث: ما تقع بـدلًا، نحو قوله تعالى: «ما يُقال لك إلاّ ما قـد قيل لِلرسُل من قبلك إنّ ربّك لَذو مغفرةٍ وذو عقاب أليم» (). فانّ جمله «إنّ ربّكَ لَذو مغفره وذو عقابٍ أليم» بدل من «ما» وصلتها وهو مرفوع لأنه نائب فاعل «ليقُال».

«الجمله التابعه لجمله لها محل»

الجمله (السـابعه) والأـخيره من الجمـل السـبع التى يكون لهـا محـل من الاعراب: الجمله (التابعه لجمله لها محل) لا التابعه لمفرد (ومحلها) أى: يكون محل الجمله التابعه (بحسبها) أى: بحسب الجمله المتبوعه، فكل إعراب يكون لمحل الجمله المتبوعه، نفس ذلك الاعراب يكون لمحل الجمله التابعه وهذه الجُمل على نوعين:

الأـول: أن تقـع عطفاً بـالحرف على جمله لهـا محـل. (نحـو: زيـدٌ قـامَ وقَعَـد أبُوه» بـالعطف) أى: بعطف جمله «قَعَـد أبوه» (على الصغرى) أى: على «قام» فيكون محلّ «قعد أبوه» رفعاً، لانه عطف على جمله «قام»، وجمله قام محلها رفع لأنها خبرٌ لِ «زيد».

وتقع بدلاً بشرط كونها أوْفى بتأديه المراد، نحو:

أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا

وإلا فَكُنْ فى السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِماً

وانما قال المصـنف: «بالعطف على الصـغرى» لِيحترز بذلك من أن تقدّر جمله «قَعَد أبوه» معطوفه على الكبرى أى: زيدٌ قام لأنّها حينئـذٍ لا محلّ لها، لِعطفها على الجمله المسـتأنفه، ولِيحترز أيضاً مِن تقـدير الواو للحِال، لأنّها حنيئـذٍ لا تكون تابعه، فعلى هـذين التقديرين لا شاهد فيها.

(و) الثانى: أن (تقع) الجمله التابعه لجمله أخرى (بدلاً) عن تلك

الجمله الاـخرى (بشـرط كونهـا) أى: كون الجمله التـابعه (أوْفى بتـأديه المراد) أى: مُبيِّنه لمراد المتكلم أكثر من الجمله المتبوعه (نحو) قول الشاعر:

(أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا

وإلا فَكُنْ فى السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِماً)

ف «لا تقيمن عنـدنا» جمله فِعليه، صارت بـدلاً عن «إرْحَل» الـذى هو جمله المفعول بها ل «أقول» ومحلّ «لا تقيمن عندنا» نصـبٌ لاـن محـل «إرحَل» نصبٌ، وإنما جاز أن تَصـير هـذه الجمله بـدلاً عن «إرحل» لأنها تبيِّن المقصود أكثر مما تبينه «إرحل» لان «لا تقيمن عنـدنا» أكثر فى إظهـار الكراهيه والتنفُر من «إرحـل» فان «لا تُقيمن عنـدنا» مفهوم منها كراهيه البقاء، بخلاف «إرحل» فانه يمكن ان يحمل على أن المتكلم قال ذلك إشفاقاً بالسامع لامرٍ يفوته، لا أنه قاله كراهه بقاء السامع عنده.

تفصيل آخر

الاولى ممّا لا محلّ له: المستأنفه، وهى المفتتح بها الكلام أو المنقطعه عمّا قبلها، نحو: «وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إنَّ العِزّهَ لله جَميعاً» ()،

«الجمل التى لا محلّ لها»

(تفصير آخر) أى: هذا تفصيل آخر لبيان الجمل التى لا محل لها من الاعراب.

«الجمله المستأنفه»

الجمله (الأولى ممّا لا محلّ له: المسـتأنفه، وهى) الجمله (المفتتـح بها الكلام) أى: التى صارت فى أول النُطق، نحو قولك ابتداءً: «زيدٌ قائم».

(أو) الجمله (المنقطعه عمّـا قبلهـا) أى: الجمله التى كـان قبلهـا كلاـم، ولكنها كانت غير مربوطه بما قبلها (نحو) قوله تعالى: («وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إنَّ العِزّهَ لله جَميعـاً») فجمله «إنّ العزّه لله جميعـاً» منقطعه عن الكلاـم السـابق، وليست مربوطه به، فلـذلك كـانت جمله مسـتأنفه، ولـو كـانت مربوطه بمـا قبلهـا لكـانت مفعولاـً بهـا ل «قولهم» فكـان هـذا الكلاـم إن العزه لله جميعاً يَصـير مقولاً للمشركين، مع العلم بأن المشركين لا يقولون بأن العزّه لله، لأنهم مشركون والمفعول به ل «قولهم» أى:

مقول قول المشركين محذوف، والتقدير: ولا يحزنك قولهم: إنّه شاعرٌ أو مجنونٌ أو نحو ذلك.

وكذلك جمله العامل الملغى لِتأخّره، أمّا الملغى لتوسّطه فجمله معترضه.

الثانيه: المعترضه

وهى المتوسّطه بين شَيئين من شأنهما عدم توسّط أجنبىّ بينهما،

(وكذلك) أى: تكون مستأنفه (جمله العامل الملغى) أى: الساقط عن العمل (لِتأخّره) أى: لتأخّر العامل الذى سقط عن العمل عن معموله نحو: «زيد قائم ظننت» ف «ظننت» جمله فعليه فعل وفاعله التاء واُلغيَت عن العمل لأنها تأخّرت عن معفولَيْه وهما: «زيد» و «قائم» إذ الاصل كان: «ظننت زيداً قائماً» فلَمّا تأخّر «ظننت» سقط عن العمل فى مفعوليه، ف «ظننت» أيضاً جمله مستأنفه، لانها منقطعه عن الكلام السابق وغير مربوطه به.

(أمّا) العامل (الملغى) أى: الساقط عن العمل (لتوسّطه) أى: لصيرورتهِ وسطاً بين معموليه (فجمله معترضه) نحو: «زيد ظننتُ قائم» ف «ظننتُ» جمله فعليه سقطت عن العمل لأنها توسّطت بين معموليه وهما: «زيد» و «قائم» فهذه جمله معترضه لا مستأنفه.

«الجمله المعترضه»

الجمله (الثانيه) من الجمل التى لا محل لها من الاعراب: الجمله (المعترضه: وهى) الجمله (المتوسّطه بين شيئين من شأنهما عدم توسّط أجنبىّ بينهما).

وتقع غالباً بين الفعل ومعموله، والمبتدأ وخبره، والموصول وصلته، والقسم وجوابه، والموصوف وصفته.

(وتقع) الجمله المعترضه (غالباً بين الفعل ومعموله) أى: بين الفعل وفاعله، أو بين الفعل ومفعوله، مثال الأول: «نصر واللهِ زيدٌ عمراً» ومثال الثانى: «نصر زيدٌ واللهِ عمراً» ف «وَاللهِ» جمله قسم، تقديره: أقسِم بالله، صارت متوسّطه بين «نصر» وبين فاعله وهو «زيد» فى المثال الأول، وصارت متوسّطه بين «نصر» وبين مفعوله وهو: عمرو فى المثال الثانى.

(و) تقع بين (المبتدأ وخبره) نحو: «زيدٌ واللهِ قائم» ف «زيد قائم» مبتدأ وخبر توسّطت بينهما جمله القسم.

(و) بين (الموصول وصلته) نحو: «زيدٌ هو الذى

والله يَفعل الخير» ف «الذى» موصول و «يَفعل الخير» صلته، توسّطت بينهما جمله القسم.

(و) بين (القسم وجوابه) نحو قوله تعالى: «قال فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ لأملأنَّ جنّهم» () إذ تقدير: فالحق اقسم به، ف «الحق» قسم، و «لأملأنّ» جوابه، توسّطت جمله «الحق أقول» بينهما.

(و) بين (الموصوف وصفته) نحو قوله تعالى: «وإنّه لَقَسمٌ لو تعلمون عظيمٌ» () ف «قسمٌ» موصوف و «عظيمٌ» صفته، توسّطت جمله «لو تعلمون» بينهما.

الثالثه: المفسِّره

وهى الفضله الكاشفه لما تليه، نحو: «إنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَه مِنْ تُرابٍ» ().

والأصحّ أنّه لا محلّ لها، وقيل: هى بحسب ما تفسِّره.

«الجمله المفسِّره»

الجمله (الثالثه) من الجمل التى لا محل لها من الاعراب: الجمله (المفسِّره، وهى الفضله) أى: أنها جمله زائده مستغنى عنها (الكاشفه) أى: المبيِّنه (لما تليه) أى: للكلام الذى صارت الجمله المفسِّره بعده (نحو) قوله تعالى: («إنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَه مِنْ تُرابٍ») ف «خَلَقَه من تراب» تفسِّر وتبيِّن «مَثَل آدم» عليه السلام لانه ربما يسأل سائل: فى أىّ شىء كان عيسى مثل آدم عليهما السلام، فقيل «خَلَقه مِن تراب» أى: فى أن آدم عليه السلام لا أب له، وكذلك عيسى عليه السلام لا أب له. (والأصحّ أنّه) أى: أن الشأن (لا محل لها) أى: للجمله المفسِّره.

(وقيل:) أى: قال بعض علماء النحو (هى) أى: الجمله المفسره يكون محلها (بحسب ما تفسِّره) وذلك الشىء الذى تفسِّره هذه الجمله إن كانت جملةً ليس لها محل فالجمله المفسِّره أيضاً لا محل لها، وإن كانت جملةً لها محل أو مفرداً فالجمله المفسره أيضاً لها محل، ومحلّها من الاعراب يكون مثل محل إعراب ذلك الشىء، فبناءاً على هذا القول يكون محل جمله «خلقه

الرابعه: صله الموصول

ويشترط كونها خبريّه معلومه للمخاطب مشتمله على ضمير مطابق للموصول.

مِن تراب» جراً، لانها مفسِّره ل «مَثَل آدم» و «مَثَل آدم» مجرور بدخول حرف الجرّ عليه.

«جمله الصله»

الجمله (الرابعه) من الجمل التى لا محل لها من الإعراب: جمله (صله الموصول) نحو: «جاء الذى أبوه قائمٌ» ف «الذى» موصول و «أبوه قائم» جمله صله للموصول، ولا محلّ لها من الاعراب.

(ويشترط كونها) أى: جمله صله الموصول (خبريّه) لا إنشائيه كالأمر والنهى فلا يصحّ:

«جاءنی الذی أَنصر أو لا تنصْر».

(معلومه للمخاطب) فلا یصح أن تقول: «جاء الذی أبوه قائم» لمن لا یَعرف ذلک الشخص الذی أبوه قائم.

(مشتمله) أی: جمله صله الموصول (علی ضمیر مطابق للموصول) فی الإفراد والتثنیه والجمع، والتذکیر والتأنیث، فان کان الموصول مفرداً مذکّراً وجب أن یکون الضمیر مفرداً مذکراً أیضاً، وإن کان الموصول مثّنی کان الضمیر مثّنی مثله، وإن کان الموصول جمعاً مذکّراً کان الضمیر جمعاً مذکراً أیضاً، وهکذا.

وعلیه فجمله «أبوه قائم» فی المثال مشتمله علی الهاء فی «أبوه»

الخامسه: المجاب بها القسم

نحو: «یس * وَالقُرْآنِ الحَکِیمِ * إِنَّکَ لَمِنَ المُرْسَلینَ» (). ومتی اجتمع شرط وقسم اکتفی بجواب المتقدّم منهما،

وهو ضمیر مذکّر مفرد، کما أن الموصول وهو: الذی مذکّر ومفرد. وهذا الضمیر راجع إلی نفس الموصول.

«جمله جواب القسم»

الجمله (الخامسه) من الجمل التی لا ـ محل لها من الا ـعراب: الجمله (المجاب بها القسم) أی: الجمله التی کانت جواباً لِقسم (نحو): قوله تعالی («یس * وَالقُرْآنِ الحَکِیمِ * إِنَّکَ لَمِنَ المُرْسَلینَ») فجمله «إنک لمن المرسلین» جواب ل «والقرآن الحکیم» لأ ـن الواو فیه للقسم. (ومتی اجتمع شرط وقسم اکتفی بجواب المتقدّم منهما) أی: من الشرط والقسم، فأیّهما کان مقدماً نأتی بجواب له ونستغنی به عن إتیان جواب للثانی. فإن کان الشرط مقدّماً جئنا بجواب للشرط فقط، نحو: «إن جاء زید والله أُکْرِمْه» ف «أُکْرِمْه» جواب للشرط، وجواب القسم محذوف یُفهم من جواب الشرط، والدلیل علی أنّ «أُکرمْهُ» جواب الشرط، جزم «أُکرْمهُ».

وإن کان القسم مقدماً جئنا بجواب للقسم فقط، نحو: «والله إن جاء زید لأکرمتُه» ف «لأکرمتُه» جواب للقسم والدلیل علی ذلک: اللام فی

إلاّ إذا تقدّمهما ما یفتقر إلی خبر؛ فیکتفی بجواب الشرط مطلقاً.

السادسه: المجاب بها شرط غیر جازم

نحو: «إذا جئتنی أکرمتُک» وفی حکمها

لأکرمتُه لأنّها لام جواب القسم وجواب الشرط محذوف لدلاله جواب القسم علیه.

(إلا ـ إذا تقدّمهما) أی: الشرط والقسم (ما یفتقر إلی خبر) کالمبتدأ وکاسم کان فانهما یحتاجان إلی خبر (فیکتفی بجواب

الشـرط) يعنى: نـأتى بـالجواب للشـرط دون القسم (مطلقاً) أى: سواء كان الشـرط مقـدّماً على القسم، أم كان القسم مقـدّماً على الشرط.

أمّا مثال ذلك فهو نحو: «زيدٌ واللهِ إن جاء أُكْرِمْه» ونحو: «زيدٌ إن جاء واللهِ اُكرِمْه». فجمله «اُكْرِمْه» جواب للشـرط وجواب القسم محذوف فى كل من المثالين، مع أن القسم فى المثال الأوّل

مقدم على الشرط، لانه تقدّم المبتدأ وهو زيد الشرطَ والقسم.

«جمله جواب الشرط غير الجازم»

الجمله (السادسه) من الجمل التى لا ـ محل لها من الإعراب: الجمله (المجاب بها شرط غير جازم) أى: الجمله التى كانت جواباً لشرط لا ـ يجزم، مثل «إذا» فإنّها لا تجزم (نحو: إذا جئتَنى أكْرمتُك») فجمله «أكرمتُك» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب ل «إذا» وهى شرط لا تجزم.

(و) يكون (فى حكمها) أى: فى حكم جمله جواب الشرط غير الجازم

المجاب بها شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا ب «إذا» الفجائيّه، نحو: «إن تَقُمْ أقُمْ».

السابعه: التابعه لما لا محلّ له

نحو: «جاءنى زيدٌ فأكرمتُه» و «جاءنى الذى زارَنى وأكرمتُه»

فى أنها لا محل لها: الجمله (المجاب بها شرط جازم) أى: التى كانت جواباً لِشرط جازمٍ (و) لكنها (لم تقترن بالفاء ولا ب «إذا» الفجائيه، نحو: «إن تقُمْ أقُمْ») ف «أقُمْ» جواب لِ «إنْ» و «إنْ» شرط جازم غير أن الجواب لَم يكن مع «الفاء» ولا مع «إذا» الفجائيّه، لذلك لم يكن لمجموع الجمله الذى هو: «أقم» مع فاعله «أنا» المستتر فيه محلٌ مِن الاعراب، وإن كان نفس الفعل فقط «أقم» بدون فاعله مجزوماً.

«الجمله التابعه لجمله لا محل لها»

الجمله (السابعه) من الجمل التى لا محل لها من الاعراب: الجمله (التابعه لما لا محلّ له) أى: الجمله التى كانت نعتاً، أو بدلاً، أو عطف بيان، أو عطفاً بالحرف على جمله لا محل لها من الاعراب، كأن كانت تابعه للجمله المستأنفه، أو لجمله الصله، أو لغيرهما (نحو: «جاءنى زيد فأكرمتُه») فجمله «أكرمتُه» لا محل لها من الإعراب، لانها عطفت بواسطه الفاء على «جاءنى زيد» وهى جمله مستأنفه لا محل لها.

(و) نحو: («جاءنى الذى زارَنى وأكرمتُه») فجمله «أكرمتُه» لا محل لها

إذا لم يجعل الواو

للحال بتقدير «قد».

خاتمه: فی أحكام الجارّ والمجرور والظرف

إذا وقع أحدهما بعد المعرفه المحضه فحال، أو النكره المحضه فصفه،

من الإعراب، لانها عطفت بواسطه الواو على جمله «زارَنی» التی هی جمله الصله. وجمله الصله لا محل لها من الاعراب.

هذا (إذا) جعل الواو فی «وَأكرمتُه» عاطفه، و(لم يجعل الواو للحال بتقدير «قد») فانه لو قُدّرت «قد» بين الواو وبين «أكرمته» وجعلت الواو للحال، صارت جمله «أكرمتُه» حاليه، فيصير لها محل، لان الجمله الحاليه محلها النصب.

«الجار والمجرور والظرف»

(خاتمه) للحديقه الرابعه: (فی أحكام الجارّ والمجرور والظرف. إذا وقع أحدهما بعد المعرفه المحضه) أی: بعد إحدى المعارف السته: الضمير، إسم الإشاره، العلم، الاسم ذو الألف واللام، الموصول، الاسم المضاف إلى إحدى هذه الخمسه المذكوره (فحال) نحو: «رَأيت زيداً أمامی» ونحو: «رأيت زيداً فی الدار» ف «أمام» ظرف، و «فی الدار» جارّ ومجرور، وحيث إنهما وقعا بعد المعرفه المحضه وهو: زيد فهما حالان.

(أو) وقعا بعد (النكره المحضه) أی: النكره الخالصه (فصفه) نحو: «رأيت رجلًا فی الدار» أو «رأيت إمرأه عندی» ف «فی الدار» صفه ل «رجلًا»

أو غير المحضه فمحتمل لهما.

ولابدَّ من تعلّقهما بالفعل أو بما فيه رائحته،

و «عندی» صفه ل «إمرأه» لان «رجل» و «إمرأه» نكرتان خالصتان، فالظرف أو الجار والمجرور الواقع بعدهما يكون صفه لهما.

(أو) وقعا بعد (غير المحضه) أی: بعد نكره غير خالصه أو معرفه غير خالصه (فمحتمل لهما) أی: محتمل لأن يكون حالاً ومحتمل لأن يكون صفه.

أمّا مثال الواقع بعد النكره غير المحضه فهو نحو: «رأيت غلامَ رجل فی الدار» أو «رأيت رجلًا عاقلًا عندی» ف «فی الدار» يحتمل أن يكون صفه ل «غلام» ويحتمل أن يكون حالاً له، إذ أن «غلام» لَمّا أضيف إلى إسم نكره خرج عن النكره المحضه وصار نكره

مخصوصه. و «عندی» یمکن أن یکون حالاً ـ لِ «رجلاً» ویمکن أن یکون صفه له، إذ أن «رجلاً» لَمّا صار موصوفاً خرج عن النکره المحضه، وصار نکره مخصوصه.

وأمّا مثال الواقع بعد المعرفه غیر المحضه فهو نحو: «أعجبنی الثمرُ فی الأغصان أو فوق الأغصان» لأنّ المعرّف بلام الجنس کالنکره فی المعنی. ف «فی الأغصان» أو «فوق الأغصان» یحتمل أن یکون صفه ل «الثمر» أو حالاً له.

(ولابدَّ من تعلّقهما) أی: تعلق الظرف، والجار والمجرور (بالفعل، أو بما فیه رائحته) أی: رائحه الفعل، کاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، والصفه المشبهه وغیرها، نحو قوله تعالی: «أنعمت علیهم، غیر المغضوب

ویجب حذف المتعلّق إذا کان أحدهما صفه أو صله أو خبراً أو حالاً،

علیهم» () ف «علیهم» الأولی متعلقه ب «أنعمت» وهو فعل، و «علیهم» الثانیه متعلّقه ب «المغضوب» وهو إسم المفعول وفیه رائحه الفعل، لان اسم المفعول مأخوذ من الفعل.

(ویجب حذف المتعلَّق) بفتح اللام أی: حذف ما یتعلّق به الظرف أو الجار والمجرور (إذا کان أحدهما) أی: الظرف والجار والمجرور (صفه) نحو: «رأیت رجلًا فی الدار» أو: «رأیت رجلًا عندی» فمتعلّقهما محذوف، تقدیره: رأیت رجلًا إستقرّ فی الدار، أو: إستقرّ عندی. لان «فی الدار» صفه ل «رجلًا» وکذلک «عندی» صفه ل «رجلًا».

(أو صله) نحو: «جاء الذی فی الدار» أو: «جاء الذی عندی» ف «فی الدار» و «عندی» صله ل «الذی»، ومتعلقهما محذوف، تقدیره: جاء الذی إستقرّ فی الدار، وجاء الذی إستقرّ عندی.

(أو خبراً) نحو: «زیدٌ فی الدار» و «زیدٌ عندی» ف «فی الدار» و «عندی» خبر ل «زید» ومتعلّقهما محذوف، تقدیره: زید إستقر فی الدار، وزید استقرّ عندی.

(أو حالاً) نحو: «ضربتُ زیداً فی الدار» و: «ضربت زیداً عندی» ف «فی الدار» و

«عنـدى» حالان ل «زيـد» يعنى: ضـربت زيـداً حال كونه فى الـدار، وحال كونه عندى، ومتعلّقهما محذوف تقديره: ضـربت زيداً مستقراً فى الدار، أو:

وإذا كان كـذلك أو اعتمد على نفى أو اسـتفهام، جاز أن يرفع الفاعل، نحو: «جاء الذى فى الدارِ أبوه» و «ما عندى أحدٌ» و «أفى اللهِ شَكٌّ» ().

مستقراً عندى.

(وإذا كـان) الظرف أو الجار والمجرور (كـذلك) أى: كان صـفه، أو صـله، أو خبراً، أو حالاً (أو) لم يكن شـيئاً من ذلك ولكنّه (إعتمد) أى: إتّكأَ (على نفى أو اسـتفهام) يعنى: كان قبل الظرف وقبل الجار والمجرور نفى أو استفهام (جاز أن يرفع) الظرف أو الجار والمجرور (الفاعل) أى: يرفع اسماً يكون بعده بناءاً على أن ذلك الاسم فاعل للظرف أو فاعل للجار والمجرور.

أمّا أمثله ذلك فهى (نحو: «جاء الـذى فى الـدار أبوه») و: «جار رجلٌ فى الـدار أبوه» و: «زيد عندى أبوه» و: «ضـربت زيداً عندى أبوه» ف «فى الـدار» رفع الأـب لاـنه صـله ل «الـذى» فى المثـال الأـوّل، وصـفه ل «رَجل» فى المثال الثانى، و «عنـدى» ظرف رفع «الأب» لانه خبر ل «زيد» فى المثال الثالث، وحالٌ ل «زيد» فى المثال الرابع.

(و) نحو: («ما عندى أحد») ف «عندى» ظرف رفع «أحد» لِيكون فاعلًا له، لأن «عند» إعتمد على نفى قبله وهو «ما» النافيه.

(و) نحو قوله تعالى: («أفى اللهِ شَكٌّ») ف «شك» مرفوع لِيكون فاعلًا ل «فى الله»، لِان «فى الله» إعتمـد على الاسـتفهام الـذى قبله وهو «الهمزه».

الحديقه الخامسه: فى المفردات

الحديقه الخامسه: فى المفردات

الهمزه: حرف يرد لنداء القريب والمتوسّط، وللمُضارَعه وللتَّسْوِيه، وهى الدّاخله على جمله فى محلّ المصدر.

نحو:

وهى: أربعه وعشرون:

[المفرده الأولى]

١- (الهمزه: حرف يرد) لأربعه أشياء:

أ- (نـداء) الشـخص (القريب والمتوسّط) تقول: «أزيـدُ» إذا كان زيـد قريباً منك أو كان متوسـطاً بين القرب والبعـد، أمّا إذا كان بعيداً عنك فلا يصح نداؤه بالهمزه.

ب- (وللمضارعه) أى: تكون حرفاً داله على الفعل المضارع نحو: «أنصرُ» فان الهمزه دلّت على أن هذا الفعل مضارع، وهى صيغه المتكلم وحده.

ج- (وللتسويه) أى: لبيان تساوى الطرفين (وهى) الهمزه (الداخله على جمله) تكون (فى محلّ المصدر) أى: على جمله لو حذفتها وجعلت مصدر ذلك الفعل مكان تلك الجمله لا يتغير المعنى (نحو) قوله تعالى:

«سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ» ().

وللاستفهام، فَيُطْلَب بها التّصور والتّصديق، نحو: «أزيدٌ فى الدّارِ أمْ عمروٌ؟».

(«سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ») فالهمزه الداخله على «أنذرتهم» هى للتسويه، فلو حذفت الهمزه مع «أنذرتهم» وجعلت مصدر «أنذرتهم» مكانهما لا يتغير المعنى، لانه يصير «سواء عليهم إنذارك إيّاهم ... » ف «إنذارك إيّاهم» مع «أنذرتهم» فى المعنى واحد.

د- (وللاستفهام، فيطلب بها) أى: بالهمزه الإستفهاميه (التصّور، والتصديق) معاً أمّا التصديق فهو: إدراك نسبه شىء إلى شىء، فمثلًا: «فى الدار زيد» تصديق، لأنك نسبتَ الكَون فى الدار إلى زيد، وأمّا التصوّر: فهو إدراك أحد أجزاء الكلام غير النسبه.

أمّا مثال طلب التصوّر فهو نحو قولك فى طلب تصوّر المسند إليه الذى هو أحد أجزاء الكلام: (نحو: «أزيد فى الدار أم عمرو؟») فان المستفهِم يعلم بأن شخصاً فى الدار، ولكنه يريد أن يعرف مَن هو ذلك الشخص فيريد أن يعرف الشخص، ولا يريد أن يعرف النسبه. (و) نحو قولك فى طلب تصوّر المسند الذى هو

جزءٌ آخر مِن أجزاء الكلام (أفى الـدار زيـد أم فى السوق) فإنّ السائل يعلم أن زيداً موجودٌ فى مكان ولكنّه لا يعلم أنّه فى الدار أو فى

و «أفى الدار زيدٌ أمْ فى السوقِ» بخلاف «هَلْ» لاختصاصها بالتّصديق.

أنْ: بالفتح والتّخفيف، ترد إسميّه وحرفيّه، فالأسميّه: هى ضمير المخاطب، ك «أنْتَ» و «أنْتُما» أذ ما بعدها

السوق ولذا يريد أن يعرف تعيينه. فَعُلِم أن كلا المثالين للتصوّر ولم يذكر المصنّف مثالاً للتصديق.

وأمّا مثال طلب التصـديق فهو نحو: «أزيدٌ قائمٌ؟» فالسائل يعلم بالمسـند إليه وهو «زيدٌ» وبالمسـند أى: القيام، لكنّه لا يعلم بالنسبه بينهما فيسأل عن النسبه.

(بخلاـف «هل» لاختصاصـها) أى: لاختصاص «هل» (ب) طلب (التصـديق) فقط فيصـح أن تقول: «هل زيـدٌ قائمٌ؟» ولا يصـحّ أن تقول: «هـل زيـدٌ فى الـدار أم عمرو؟» أو تقول: «هـل فى الـدار زيـدٌ أم فى السوق؟» لأن المثال الأول للتصـديق، والثانى والثالث للتصور، وسيأتى تفصيلات عن «هل» فى آخر الكتاب.

[المفرده الثانيه]

٢- (أنْ: بالفتـح والتخفيف) أى: بفتـح الهمزه وتخفيف النون وعـدم تشديدها (ترد) على نوعين: (إسـميّه وحرفيه) أى: قد تكون إسـماً، وقـد تكون حرفـاً (فالاسـميّه: هى ضـمير المخـاطب) مفرداً وتثنيه وجمعـاً، مـذكراً ومؤنثـاً (ك «أنْتَ» و «أنْتُما») و «أنْتُم» و «أنتِ» و «أنتما» و «أنْتُنّ» (إذ ما بعدها) أى:

حرف خطاب إتّفاقاً. والحرفيّه: ترد ناصبه للمضارع، ومخفّفه من المثقّله، ومفسِّره، وشـرطها التّوسّط بين جملتين وأولاهما بمعنى القول، وعدم دخول جارّ عليها،

مـا بعـد «أنْ» وهو التاء (حرف خطاب إتفاقاً) بين النحويين ولعل مراده من الاتفاق هو انه مـذهب الجمهور كما قال ابن هشام فى المغنى، إذ قال بعضٌ: «أنت» بكماله إسمٌ، وكيف كان: فتُفتـح تاء أنت للمـذكر وتُكسـر للمؤنث، وتُضمّ فى الباقى، وتوصَل بميم جمع المذكر، وتوصل بميم

والف فى المثّنى، وتوصل بنون مشدده فى جمع المؤنث.

(والحرفيّه ترد) على أربعه أقسام:

أ- (ناصبه للمضارع) نحو: «أن يضربَ».

ب- (ومخفّفه من المثقّله) وهى التى كان أصلها «أنَّ» بتشديد النون، فخففت نونها، وصارت «أنْ» كقوله تعالى: «عَلِمَ أنْ سَيَكونُ مِنكم مَرْضى» ().

ج- (ومفسِّره) وهى التى يكون ما بعدها مبيِّناً لما قبلها (وشرطها) أى: شرط «أنْ» المفسِّره إثنان: أحدهما (التوسّط بين جملتين) أى: أن تقع بين جملتين تكون (أُولاهما بمعنى القول) يعنى: تكون الجمله التى قبل «أن» بمعنى القول (و) الثانى: (عدم دخول جارّ عليها) أى: على «أن».

وزائده، وتقع غالباً بعد «لمّا» وبين القسم و «لَوْ».

إنْ: بالكسر والتّخفيف،

أمّا مثال ذلک فهو نحو: «كَتَبْتُ إليه أنْ قُمْ»، فانّ «قم» تفسير ل «للمفعول المحذوف» لأن تقديره: «كتبت إليه شيئاً هو: قم» و «أن» وقعت بين جملتين، هما: «كَتَبْتُ إليه» و «قُمْ»، والجمله الأولى وهى: كتبتُ إليه بمعنى القول، لان الكابه، فيها معنى القول، ولم يدخل حرف جر على «أنْ»، ولو دخل حرف الجر على «أن» وقلت: «كتبت إليه بِأن قم» كانت «أنْ» مصدريه، ولا تكون مفسِّره.

د- (وزائده) وهى: التى لو حذفتها لا يحدث نقص فى المعنى فوجودها وعدمها بالنسبه للمعنى سواء (وتقع) «أن» الزائده (غالباً بعد «لمّا») كقوله تعالى: «فَلَمّا أنْ جاء البشير» () أى: فَلَمّا جاء البشير. (وبين القسم و «لو») كقول الشاعر:

«فأُقْسِم أنْ لَو التقَيْنا وأنتم لكان لكُم يومٌ من الشرِّ مُظلم»

أى: «فاقسم لو التقينا ... ».

[المفرده الثالثه]

٣- (إنْ بالكسر والتخفيف) أى: بكسر الهمزه وتخفيف النون، يعنى: عدم تشديدها (ترد) على ثلاثه أنواع:

ترد شرطيّه ونافيه، نحو: «إن الكافِرونَ إلاّ فِى غُرورٍ» ().

ومخفّفه من المثقّله، نحو: «وَإنْ كُلٌّ لَما جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحضَرُونَ» () فى قراءه التّخفيف. ومتى إجتمعت «إنْ»

و «ما»، فالمتأخّره منهما زائده.

أ- (شرطيه) نحو: «إن تضربْ أضربْ».

ب- (ونافيه) وهى التى كانت بمعنى «ما» النافيه (نحو) قوله تعالى: («إن الكافِرونَ إلاّ فِى غُرورٍ») يعنى: ما الكافرون إلا فى غرور.

ج- (ومخفّفه من المثقّله) يعنى: كانت أصلها «إنّ» بتشديد النون، فحذف التشديد وخففت النون (نحو) قوله تعالى: («وإنْ كلٌ لَما جميع لَدينا محضرون» فى قراءه التّخفيف) أى: بناءاً على قول مَن قرأ «لَما» بتخفيف الميم بدون التشديد.

وفائده «إن» المخفّفه هى التأكيد وتقويه الكلام، كالمشدّده.

(ومتى) أى: فى أى كلام (إجتمعت «إن» و «ما») الحرفيه (فالمتأخّره منهما زائده) فنحو «ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه ... » ف «إنْ» فيها زائده، لانه اجتمع «ما» و «إن» وكانت «إن» هى المتأخره، ونحو قوله سبحانه: «وإمّا تَخافَنَّ مِنْ قَومٍ» () ف «ما» فيها زائده، لانه إجتمع «إن» و «ما» وكانت «ما» هى المتأخره

أنّ: بالفتح والتّشديد حرف تأكيد، وتؤوّل مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها إن كان مشتقّاً، وبالكون إن كان جامداً، نحو: «بلغنى أنّك منطلقٌ»، و «أنّ هذا زيدٌ».

والأصل فيهما: «ما أتيت بشىء» و «إن تَخافنَّ».

[المفرده الرابعه]

۴- (أنّ: بالفتح والتشديد) أى: بفتح الهمزه وتشديد النون (حرف تأكيد) يعنى: حرف لتأكيد الكلام الذى يأتى بعدها ولبيان أن الكلام الذى بعدها صحيح يقيناً (وتؤوّل) «أنّ» هذه (مع معموليها) أى: مع إسمها وخبرها (بمصدر من لفظ خبرها) يعنى: يحذف «أنّ» مع معموليها، ويؤتى مكانها مصدر خبرها (إن كان) خبرها (مشتقّاً).

(و) تؤوّل «أنّ» وحدها (بالكون) يعنى: تحذف «أنّ» فقط ويؤتى ب «الكون» الذى هو مصدر «كان» فيوضع فى محل «أنّ» (إن كان) خبرها (جامداً).

أمّا مثال ذلك فهو (نحو: «بلغنى أنّك منطلق») ف «أنّ» حرف تأكيد، والكاف إسمها، و «منطلق» خبرها، وحيث كان «منطلق»

مشتقاً لأنه إسم فاعل من «إنطلق ينطلق» يؤتى بمصدره وهو: «إنطلاق» فيوضَع فى مكان المجموع فيقال: «بلغنى إنطلاقُمك» ومعنى هذا، مع معنى «بلغنى أنك منطلق» واحد.

(و) نحو: «بَلَغنى (أنّ هذا زيدٌ») ف «أنّ» حرف تأكيد، و «هذا» إسمها،

إنّ: بالكسر والتّشديد، ترد حرفَ تأكيد، تنصِب الاسم وترفع الخبر، ونصبهما لغه، وقد تنصِب ضميرَ شأنٍ مقدّراً؛ فالجمله خبرها،

و «زيد» خبرها، وحيث كان «زيد» جامداً يؤتى ب «كون» فيوضع فى مكان «أنّ» فيقال: «بلغنى كون هذا زيداً» ومعنى هذا، مع معنى «بلغنى أنّ هذا زيد» واحد.

[المفرده الخامسه]

۵- (إنّ: بالكسر والتشديد) أىّ: بكسر الهمزه وتشديد النون (ترد) على نوعين:

أ- (حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) نحو: «إنّ زيداً قائم» تركيبه: «إنّ»: حرف تأكيد «زيداً»: إسمها، «قائم»: خبرها.

(ونصبهما) أى: نصب الاسم والخبر معاً (لغه) أى: فى بعض اللغات ينصبون إسمها وخبرها معاً، كقول الشاعر:

«إنّ حُرّاسَنا أُسْداً» ف «حُرّاسَنا» إسمها، و «أُسْداً» خبرها، فنصب الاسم والخبر.

(وقد تنصب) «إنّ» (ضمير شأن مقدراً) أى: حال كون ضمير الشأن مقدّراً (فالجمله) التى تأتى بعد «إنّ» تكون (خبرها) وضمير الشأن المقدّر إسمها كقوله |: «إنّ مِن أشدّ الناسِ عذاباً يومَ القيامهِ المصوّرون» تقديره: إنّه أى: الشأن، فالضمير إسمها، والجمله كلها خبرها.

وحرفَ جواب ك «نَعَمْ». وعدّ المبرّد من ذلك قوله تعالى: «إنّ هذانِ لَساحِرانِ» () ورُدّ بامتناع اللام فى خبر المبتدأ.

إذ: ترد ظرفاً للماضى،

ب- (وحرفَ جواب ك «نَعَم») أى: بمعنى «نعم» فلو سألك سائل «أقام زيد؟» تقول: «إنّ» أى: نعم. (وعدّ المبرّد من ذلك) أى: من مجىء «إنّ» بمعنى «نعم» (قوله تعالى: «إنّ هذانِ لَساحران») فقال المبرّد: المعنى: نعم هذان لَساحران: وحيث إنّه بمعنى «نَعَم» صار «هذانِ» مبتدأ، و «لَساحران» خبراً للمبتدأ.

(ورُدّ) قول المبرّد (بامتناع) مجىء

(اللام فی خبر المبتـدأ) یعنی: خبر المبتدأ لا یَدخله لام الإبتداء، وإنما یدخل اللام فی خبر «إنّ» التأکیدیه، ولو کان «هذان» مبتدأ و «لَساحران» خبره لما جاز دخول اللام علی «ساحران» ولعلّ «ساحران» خبر لمبتـدأ محذوف، وجمله المبتدأ والخبر جمیعاً خبر ل «هذان» فالاصل کان هکذا: إنّ هذان لهما ساحران.

[المفرده السادسه]

۶- (إذْ: ترد ظرفاً للماضـی) أی: للزمان الماضـی، یعنی: یکون بمعنی: «فی زمان» بحیث لو حـذفتَ «إذ» وجعلت مکانه کلمه «فی زمان» لا یتغیر المعنی.

وتدخل علی الجملتین، وقد یضاف إلیها اسم زمان، نحو: «حینئذٍ» و «یومئذٍ» وللمفاجأه بعد «بَیْنَما» أو «بَیْنا» وهل هی حینئذٍ حرف أو ظرف؟ فیه خلاف.

(فتدخل علی الجملتین) الجمله الفعلیه والجمله الاسمیه.

فالاول نحو: «جئتُک إذ قام زیدٌ»، أی: فی زمان قام زید، ف «قام زید» جمله فعلیه دَخَل علیها «إذْ».

والثانی نحو: «نصرتُک إذ زید قائم»، أی: فی زمانٍ زید قائم، ف «زید قائم» مبتدأ وخبر جمله إسمیه دخل علیها «إذ».

(وقد یضاف إلیها) أی: إلی إذ (اسم زمان، نحو: «حینئذٍ» و «یومئذٍ») ف «حین» و «یوم» إسمان للزمان أضیفا إلی «إذ».

(و) قـد تـأتی «إذ» (للمفاجـأه) فتکون بمعنی «غفله» و «دفعه» و «فُجـأه» وأمثـال ذلک، وتکون حینئـذٍ (بعـد) کلمه («بَیْنَما أو) بعد کلمه («بَیْنـا») نحو: «بَیْنَمـا نحن نتکلم إذ دَخـل زیـد علینـا» أی: دفعه دخل زیـد علینا، ونحو: «بینا نحن نأکل إذْ ذَهَب عمرو» أی: فجأه ذهب عمرو.

(وهـل هی) أی: «إذ» (حینئـذٍ) أی: إذا کـانت بعـد «بَیْنمـا» أو بعـد «بینـا» (حرف) یـدل علی المفاجأه (أو ظرف؟ فیه خلاف) بین النحویین.

إذا: ترد ظرفاً للمستقبل، فتُضاف إلی شرطها وتُنصب بجوابها وتَختصّ بالفعلیّه، ونحو: «إذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ» ()

[المفرده السابعه]

۷- (إذا: ترد ظرفاً للمستقبل) أی: للزمان المستقبل، وتدخل علی شرطٍ وجواب (فتضاف إلی شرطها، وتنصب بجوابها) یعنی: إنها منصوبه، وجوابها هو الذی ینصبها (وتختصّ بالفعلیه) أی: لا تدخل «إذا» إلاّ علی الجمله الفعلیه.

أمّا مثال ذلک فهو نحو: «إذا جاءک زیـدٌ فأکرِمه»، ترکیبه، «إذا»: ظرف المسـتقبل، <جاء» فعل ماض، و «ک»: مفعوله، و «زید»: فاعله، وجمله «جاءک زیدٌ»: الفعل

والفاعل والمفعول كلّها شرط ل «إذا» وقد أضيف «إذا» إليها و «الفاء» فى «فاكرْمه» فاء الجواب، و «أكرِمْ»: فعل أمر وفاعله ضمير «أنت» مستتر فيه وجوباً، و «الهاء» مفعول «اكرم» وجمله «فأكرمْه»: الفعل والفاعل والمفعول كلها جواب ل «إذا». و «إذا» محلها نصب، وناصبها جمله «فَأكْرِمه».

(و) أمّا (نحو) قوله تعالى («إذا السّماءُ انْشَقَّتْ») الذى يتخيل أن «إذا» أضيفت إلى الجمله الاسميه، لان «السماء» مبتدأ، و «انشقت» خبره، فليس كذلك، وانما هو من باب التفسير ف «انشقت» المذكوره تفسِّر «انشقت» التى حذفت قبل السماء، وأصله: «إذا إنشقت السماء إنشقت» و «السماء» فاعل لِ «إنشقت» المحذوف فبعد «إذا» فى الواقع جمله فعليه، لكن

مثل: «وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ إسْتَجارَكَ» () وللمفاجأه فتختصّ بالاسميّه، نحو: «خرجتُ فإذا السبُعُ واقفٌ»، والخلاف فيها كأُختها.

أمْ: ترد للعطف، متّصله ومنقطعه.

فعلها محذوفٌ، فهو (مثل) قوله تعالى: («وَإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ إسْتَجارَكَ») الذى تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين إستجارك، و «إستجارك» المذكور فى الكلام يفسِّر «إستجارَك» المحذوف بعد «إن» لأنّ «إنْ» الشرطيه مختصه بالفعل.

(و) تكون «إذا» (للمفاجأه فتختص بالاسميه) أى: فلا تدخل إلا على الجمله الاسميه (نحو: «خرجتُ فإذا السبُعُ واقفٌ») ف «السَبع واقف» جمله اسميه، لان «السبع» مبتدأ، و «واقف» خبره.

(واخلاف فيها) أى: فى «إذا» الفُجائيه (كأختها) «إذْ» يعنى: كما أنه اختلف النحويون فى أنّ «إذْ» التى للمفاجأه هل هى ظرف أو حرف، كذلك اختلفوا فى «إذا» التى للمفاجأه، فقال بعضهم: إنها حرف لها معنى المفاجأه، وقال بعضهم: انها ظرف.

[المفرده الثامنه]

٨- (أم: ترد) على نوعين:

أ- (للعطف، متّصله ومنقطعه).

فالمتّصله: المرتبط ما بعدها بما قبلها، وتقع بعد همزه التّسويه والاستفهام.

والمنقطعه: ك «بل».

(فالمتّصله) هى (المرتبط ما بعدها) أى: ما بعد «أمْ» (بما قبلها، وتقع) «أم» المتّصله

هذه (بعد همزه التسويه) وهى الهمزه الداله على أنّ طرفى ما بعدها متساويان كقوله تعالى: «سَواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم» () فالهمزه الداخله على «أنذرتهم» همزه التسويه، و «أم» عطفت ما بعدها على ما قبلها، وهى «أم» المتّصله، لأن ما بعدها جزء لما قبلها، ومجموع ما بعدها وما قبلها كلام واحد.

(و) تقع «أم» المتصله بعد همزه (الاستفهام) أيضاً، نحو: «أزيدٌ قام أم عمر؟» فالهمزه لِلاستفهام، و «أم» عطفت ما بعدها على ما قبلها «وأمْ» هنا متصله، لأن مجموع ما بعدها وما قبلها كلام واحد.

(و) أم (المنقطعه) هى التى تَعطف ما بعدها على ما قبلها، ولكن لا يرتبط ما بعدها بما قبلها، بل يكون ما بعدها كلاماً مستقلاً، ومعناها الإضْراب عَمّا قبلها (ك «بَل») الإضرابيّه كقوله تعالى: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ» ().

وحرف تعريف، وهى لغه حمير.

أمّا: بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالباً، وفيها معنى الشّرط للزوم الفاء، والتزم حذف شرطها،

ب- (وحرف تعريف) مثل «ال» (وهى لغه حِمْيَر) بكسر الحاء وسكون الميم وفتح الياء و «بنو حِمْيَر» قبيله، وهى تستعمل «أمْ» مكان «ألْ» التعريف، فإذا أرادوا أن يقولوا: «غلام الرجل» قالوا: «غلام أمْ رجل»، وفى الحديث: أنّ احدهم جاء إلى رسول الله |، فقال: «أمِن أمْبرّ أمْصيامٌ فى أمْسَفَر؟» يعنى: «أمِن البِرِّ الصيامُ فى السفر؟» فأجابه رسول الله |: «ليس من أمْبِرِّ أمْصِيامُ أمْسَفَرِ» أى: ليس مِن البر الصيام فى السفر.

[المفرده التاسعه]

٩- (أمّا: بالفتح والتشديد) أى: بفتح الهمزه وتشديد الميم، على نوعين:

أ- (حرف تفصيل) أى: تنويع وتقسيم (غالباً) كقوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ» ().

(وفيها معنى الشرط للزوم) مجىء (الفاء) بعدها، فمعنى الآيه الكريمه يكون: ان

كان يتيماً فلا تقهره، وان كان سائلاً فلا تنهره.

(والتزم حذف شرطها) أى: حذف فعل الشرط، وهو «كان» فى الآيه

وعُوّض بينهما عن فعلها جزء ممّا فى حيّزها، وفيه أقوال.

الكريمه (وعُوّض بينهما) أى: بين «أمّا» وبين «الفاء» الذى بعدها (عن فعلها) أى: عن فعل «أمّا» المحذوف وجوباً (جزء مما فى حيزها) أى: فى حيز «أمّا» يعنى يؤتى بكلمه هى جزء من الكلمات التى يجب ان تأتى بعد «أمّا» فتوضع تلك الكلمه بعد «أمّا»، عوضاً عن الفعل الذى حُذِف بعد «أمّا»، وذلك لِئلا يتّصل «أمّا» بالفاء الذى بعدها،و ذلك الجزء هو كلمه «اليتيم» و «السائل» فى الآيه.

(وفيه) أى: فى هذا الجزء (أقوال) ثلاثه:

أحدها: انه جزء من أجزاء الجواب قُدّم عليه، لِيفصل بين «أمّا» وبين الفاء، ففى الآيه الكريمه كان الأصل: فأمّا ان كان يتيماً فلا تقهر اليتيم، وأما إن كان سائلاً ـ فلا ـ تَنْهَر السائل، ف «اليتيم» و «السائل» كانا مِن أجزاء الجواب قُدِّما على الفاء للفصل بين «أمّا» وبين «الفاء».

الثانى: أنه معمول للفعل المحذوف، الذى كان شرطاً ل «أمّا» ففى الآيه الكريمه كان «اليتيم» الفاصل بين «أمّا» وبين «الفاء» هو «يَتيماً» دخل عليه الألف واللام، فحذف منه التنوين، وكذلك «السائل» الفاصل بين «أمّا» وبين «الفاء» هو كان «سائلاً» فى الأصل، دخل عليه الألف واللام، فحذف منه التنوين وصار «السائل».

الثالث: ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمتنع تقديمه، فهو جزء للجواب قُدّم على الجواب، مثل «اليتيم» و «السائل» فى الآيه الكريمه.

وقد تفارق التّفصيل، كالواقعه فى أوائل الكتب.

وإن كان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه فهو جزء الشرط المحذوف.

أمّا مثال ذلك فهو نحو: «أمّا زيداً فانى لا أنصر» ف «زيد» لا يمكن أن يكون جزءاً مما بعد الفاء، لانه

إن كـان جزءاً ممّـا بعـد الفـاء يجب ان يكون مفعولاًـ ل «لا اَنصـر» وحيث إنّ «لا اَنصـر» خبر ل «إنّ» ولا يجوز تقـديمه على «إنّ» فكذلك لا يجوز تقديم مفعوله على «إنّ».

وانما يكون «زيـداً» جزءاً من الشـرط المحـذوف لأنّ أصل المثال هكذا «أمّا إن كان هو زيداً فانى لا اَنصـر» فحذف «كان» الذى هو فعل الشرط وحذف «هو» الذى كان اسمه، وبقى «زيداً» هو خبر «كان».

ولكل من هذه الأقوال الثلاثه تفاصيل تجدها فى الشرح الكبير للمرحوم السيد على خان +.

ب- (وقد تفارق) أمّا (التفصـيل) أى: لا تكون للتفصـيل والتقسيم (ك) «أمّا» (الواقعه فى أوائل الكتب) نحو: «أمّا بعد فهذا شرح على كتاب الصمديه»، و «أمّا» هذه فهى للاستيناف.

إمّا: بالكسر والتّشديد، حرف عطف على المشهور، وترد للتفصيل، نحو: «إمّا شاكِراً وإمّا كَفُرواً» (). وللابهام والشّك

[المفرده العاشره]

١٠- (إمّا: بالكسـر والتشديد) أى: بكسـر الهمزه وتشديد الميم (حرف عطف على المشهور) بين علماء النحو، والمراد «إمّا» الثانيه فهى التى تعطف مـا بعـدها على ما قبلها، لا «إمّا» الأولى، فانها ليس قبلها شـىء حتّى تعطف ما بعـدها على ما قبلها، نحو: «جاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمرو».

(وترد) لخمسه أنواع:

أ- (للتفصـيل) والتنويع (نحو) قوله سـبحانه: («إمّا شاكِراً وإمّا كَفوراً») يعنى: الـذين هـديناهم طريق الحق على قسـمين: إمّا شاكراً وإمّا كفوراً.

ب- (وللابهـام) وهى تسـتعمل فى مـا إذا كان المتكلم عالماً وأراد أن يبهم الامر على المخاطَب، لِيقع المخاطَب فى الشك، نحو قوله تعالى: «وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَـذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ» () فان الله تعالى هو يعلم الـذين يعذّبهم ويعلم الذين يتوب عليهم، ولكن يريد الله ان يكون ذلك مبهماً على الناس.

ج- (والشك) وهى تستعمل فى ما إذا كان المتكلم شاكّاً غير

متيقّن

والتّخيير والإباحه، و «إمّا» لازمه قبل المعطوف عليه بها، ولا تنفكّ عن الواو غالباً.

كقولك: «جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو» إذا لم تعلم الذى جاء منهما.

د- (والتخيير) وهى تستعمل فى ما لا يجوز الجمع بينهما، نحو: «تَزوَّجْ إمّا هنداً وإمّا أختها» فانه لا يجوز تزويج هند وأختها معاً، لِعدم جواز الجمع بين الأختين.

ه- (والاباحه) وهى تستعمل فى ما يجوز الجمع بينهما، نحو: «إجلس إمّا مع العلماء وإما مع العُبّاد» فانه يجوز الجلوس معهما.

(و «إمّا» لازمه قبل المعطوف عليه بها) أى: بإمّا، يعنى: إذا أردتَ عطف شىء على شىء، وكان العاطف «إمّا» فيجب ذكر «إمّا» قبل الشىء المعطوف عليه، مثل جميع الأمثله السابقه، فلا يصحّ أن تقول: «جاءنى زيدٌ وإمّا عمرو» بل يجب أن تأتى ب «إمّا» أيضاً قبل «زيد» الذى هو المعطوف عليه.

(ولا تنفك) «إمّا» (عن الواو غالباً) يعنى: غالباً يذكر الواو مع «إمّا» العاطفه، كالأمثله السابقه كلها، وقد تجىء قليلاً بدون الواو كقول الشاعر: «إيما إلى جنه، إيما إلى نار» و «إيما» هذه أصلها «إمّا» قلبت الميم الأولى ياءاً، فصارت «إيماً».

أىّ: بالفتح والتّشديد، ترد إسم شرط، نحو: «أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسْماءُ الْحُسْنى» ().

وإسم استفهام نحو: «أىُّ الرَجُلينِ قامَ؟»،

ودالّه على معنى الكمال، نحو: «مررتُ برجلٍ أىَّ رَجُلٍ»

[المفرده الحاديه عشره]

١١- (أىّ: بالفتح والتشديد) أى: بتفح الهمزه وتشديد الياء (ترد) على خمسه أوجه:

أ- (إسم شرط: نحو: أيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأسْماءُ الْحُسْنى») ويدل على أنّها للشرط: جزُم «تَدْعُوا» فانه لو لم يكن مجزوماً وجب ذكر النون معه، بأن يقال «تدعونَ»، وكذلك دخول الفاء على الجمله الاسميه التى هى جواب الشرط، وهى: «فله الأسماءُ الحسنى» فان الفاء لا تدخل إلا على جواب شرط جازم.

ب- (وإسم استفهام نحو: «أىُّ الرَجُلينِ

قامَ؟»).

ج- (ودالّه على معنى الكمال) يعنى: قد تأتى «أىّ» للدلاله على معنى الكمال فتكون صفةً للنكره (نحو: «مررتُ برَجُلٍ أىِّ رَجُلٍ») يعنى: مررت برجل كامل فى صفات الرجوليه وتكون حالاً للمعرفه نحو: «مررتُ بزيدٍ أىَّ رجل» أى: حالكونه كاملاً فى صفات الرجوليه.

ووصله لنداء ذى اللام، نحو: «يا أيّها الرّجل»

وموصوله، ولا يعرب مِن الموصلات سواها، نحو: «أكْرِمْ أيّاً أكْرَمَک».

د- (ووصله لنداء ذى اللام) إعلم: أنه لا يدخل حرف النداء على إسم فيه الألف واللام، وإذا دخل وجب أن يتّصل «أىّ» بحرف النداء، حتّى يجوز دخول حرف النداء على ذلک الاسم المحلّى بالألف واللام، ولذا تسمّى «أىّ» فى هنا «وصله لِنداء ذى اللام» يعنى: تصير «أىّ» سبباً لِصحه نداء ذى اللام (نحو: «يا أيُّها الرجل») فانه لما لم يصح «يا الرجل» جىء ب «أىّ» بين حرف النداء، وبين الألف واللام، فصار «يا أيها الرجل» والهاء للتنبيه.

ه- (وموصوله) فتكون بمنزله الذى، والتى، واخواتهما (ولا يعرب من الموصولات سواها) أى: غير «أىّ» فالموصلات كلها مبنيّه إلا-«أىّ» فانها تُعرب، بمعنى أنّها تُرفع إن كانت مبتدأً أو فاعلًا، وتُنصب، إن كانت مفعولاً أو حالًا، وتُجرّ ان صارت مضافاً إليها أو دخل عليها حرف الجر، وهكذا.

أمّا مثال ذلک فهو: (نحو: «أكْرِمْ أيّاً أكْرَمَک») ف «أىّ» فى هذا المثال صارت مفعولاً ل «أكْرِم» ولذلک صدرت «أىّ» منصوبهً، فاعل «أكرم» ضمير مستتر فيه وجوباً، ونحو: «جاءنى أىُّ هو قائم» ف «أىُّ» هنا مرفوع، لانه صار فاعلاً ل «جاءنى»، ونحو: مررتُ بأىٍّ يَقوم» ف «أىّ» هنا مجرور،

بَلْ: حرف عطف، وتُفيد بعدَ الاثبات صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف، وبعدَ النّهى والنَّفى تقريرَ حكم الأوّل، وإثباتَ ضدّه للثانى، أو نقلَ حكمه إليه عند بعض.

لِدخول

حرف الجر وهو الباء عليه.

[المفرده الثانيه عشره]

١٢- (بل: حرف عطف، وتفيدُ) إن جاءت (بعد الإثبات) أى: بعد كلام موجب (صرفَ الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف) يعنى: الحكم الذى نُسب إلى ما قبلها، تجعله لما بعدها وتجعل ما قبلها فى حكم المسكوت عنه فلا يُحكم عليه بشىء، نحو: «جاء زيد بل عمرو» فان «بَلْ» تجعل الحكم الذى نُسِب إلى «زيد» وهو المجىء ل «عمرو».

(و) إن جاءت «بل» (بعد النّهى والنّفى) فتفيد (تقرير حكم الأول) أى: حكم ما قبلها (وإثبات ضدّه) أى: ضد حكم الأول (للثانى) أى: لما بعدها، يعنى: أنّ «بل» تُفيد أنّ الحكم الذى نسب إلى ما قبلها صحيح، وضِدّ ذلك الحكم ثابتٌ لما بعدها، نحو: «ما نصر زيد بل عمرو» و «لا تنصر زيداً بل عمراً» فالمعنى: زيد ما نصر وعمرو نصر، ولا تنصر زيداً وانصر عمراً.

(أو) تفيد «بل» إذا كانت بعد نفى أو نهى (نقلَ حكمه إليه) أى: نقل حكم الأول إلى الثانى (عند بعض) يعنى: قال بعض النحويين: إنّ «بل» حينئذٍ تنقل الحكم مما قبلها إلى ما بعدها، فمثل «ما نصر زيد بل عمرو» معناه: عمرو ما نصر، لان الحكم الذى كان لما قبل «بل» وهو سلب النصر عن زيد،

١٣- حاشا: ترد للاستثناء حرفاً جاراً، أو فعلًا جامداً، وفاعلها مستتر عائد إلى مصدر مصاغ ممّا قبلها، أو اسم فاعل،

نقل إلى ما بعدها، ونحو: «لا تنصر زيداً بل عمراً» معناه: لا تنصر عمراً، لأن الحكم الذى كان لما قبل «بل» وهو النهى عن نصر زيد نُقل إلى ما بعدها، فصار نصر عمرو مَنهياً عنه.

[المفرده الثالثه عشره]

١٣- (حاشا: ترد) على وجهين:

أ- (للاستثناء) فتكون (حرفاً جاراً) تجرّ المستثنى نحو: «جاءنى القوم حاشا زيدٍ».

(أو) تكون (فعلًا) متعدّياً (جامداً) أى: غير مشتق، وليس

لها مضارع واسم فاعل وأمر وغيرها (وفاعلها) أى: فاعل «حاشا» حينئذٍ ضمير (مستتر) فى «حاشا» (عائد إلى مصدر مصاغ) أى: مصنوع (مما قبلها) أى: مِن الفعل الذى قبلها.

فمثلاً: «قام القوم حاشا زيداً» تقديره: قام القوم جانَبَ هو زيداً و «هو» هذا يرجع إلى «قيامهم» الذى هو مصدر «قام»، فيكون المعنى: قامَ القوم جانَبَ قيامُهم زيداً.

(أو) يكون الضمير الذى هو فاعل «حاشا» عائداً إلى (إسم فاعل) مفهوم مما قبل «حاشا» فيصير تقدير المثال هكذا: قام القوم جانَبَ القائمُ منهم زيداً.

أو بعضٍ مفهوم ضمناً منه،

وللتّنزيه، نحو: «حاشا لله»، وهل هى إسم بمعنى «براءه»، أو فعل بمعنى «برئتُ» أو اسم فعل بمعنى أُبرِّئ؟» خلاف.

حَتّى: ترد عاطفةً لجزء

(أو) يرجع الضمير إلى (بعض مفهوم ضمناً منه) أى: ممّا قبلها، فانه إذا قيل «قام القوم حاشا زيداً» عرف أن بعض القوم قام، لا كلّهم، لان زيداً كان منهم ولم يَقم، فيجعل ذلك البعض الذى يُفهم مِن الكلام انه هو الذى قام مرجعاً للضمير الذى هو فاعل لِ «حاشا»، ويجعل زيداً مفعولاً «لحاشا» فيكون: «قام القوم حاشا هو زيداً» معناه: قام القوم جانَبَ بعضُهم زيداً.

ب- (وللتنزيه) أى: التبرئه (نحو: «حاشا لله») يعنى: تنزيهاً لله، ونحو: «حاشا لزيدٍ أن يفعل المنكرات» يعنى: زيد منزّه عن فِعْل المنكرات.

(وهل هى) أى: «حاشا» التى للتنزيه (إسم بمعنى «براءه» أو فعل بمعنى «برأت» أو اسم فعل بمعنى «أُبَرِّئ») بضم الهمزه وفتح الباء وتشديد الراء المكسوره؟ (خلاف) بين علماء النحو فقال بعضهم بالأول، وقال بعضهم بالثانى، وقال بعضهم بالثالث.

[المفرده الرابعه عشره]

۱۴- (حتّى: ترد) على ثلاثه أوجه:

أ- (عاطفه لجزء) من المعطوف عليه على المعطوف عليه، يعنى: تعطف

أقوى، أو أضعف، بمهله ذهنيّه. وتختصّ بالظاهر عند بعض،

وحرفَ إبتداء فتدخل على الجمل،

جزءاً مما

قبلها عليها، نحو: «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها» فالرأس جزء من السمكه، عطفته «حتى» على نفس «السمكه».

هذا وقد يكون الجزء الذى تعطفه حتّى (أقوى) من بقيه الأجزاء، كهذا المثال، فان رأس السمكه أقوى من بقيه أجزائها.

(أو) يكون الجزء الذى تعطفه حتّى (أضعف) نحو: «أكلتُ السمكه حتّى ذيلَها» فالذيل أضعف من بقيه أجزائها.

(بمهله ذهنيه) يعنى: يجب فى العطف ب «حتّى» أن يكون ما بعد «حتى» مترتباً على ما قبلها ترتيباً ذهنياً وذلك بأن يدخل فى الذهن ما بعد «حتى» بعد دخول ما قبلها فى الذهن، فانه لو قيل: «أكلت السمكه حتّى رأسها» فيأتى فى الذهن السمكه أولاً ثمّ رأسها، ولو قيل: «أكلت السمكه حتّى ذيلها» يأتى فى الذهن السمكه أولاً ثمّ ذيلها، ولا يلزم أن يكون ترتيب فى الخارج، فلو كان قد أكل رأس السمكه أو ذيلها أولاً ثمّ أكل بقيه السمكه يصحّ أن يقول: «حتّى رأسها» و «حتّى ذيلها».

(وتختصّ) «حتى» العاطفه (بالظاهر عند بعض) يعنى: قال بعض النحاه: لا تدخل إلا على الاسم الظاهر، فلا تعطف الضمير.

ب- (وحرف ابتداء) أى: هى حرف تكون الجمله بعدها مستأنفه، غير مرتبطه بما قبلها فى الاعراب، وان كانت مرتبطه بما قبلها فى المعنى (فتدخل على الجمل) فقط، ولا يكون بعدها مفرد.

وترد جارّةً فتختصّ بالظّاهر خلافاً للمبرّد.

وقد يُنصب بعدها المضارع ب «أن» مضمره لابها،

فتدخل على الجمله الاسميه كقول الشاعر:

«فما زالت القتلى تمج دماءها

بدجله حتّى ماء دجله أشكل»

ف «ماء دجله» مضاف ومضاف إليه مبتدأ، و «أشكل» خبره فهذه جمله اسميه دخلت «حتّى» عليها.

وقد تدخل على الجمله الفعليه، نحو: «تضارَبَ العسكران حتّى فازَ عسكر على بن أبى طالب عليهما السلام» ف «فاز» فعل ماض، و «عسكر على» فاعله، والجمله فعليه دخلت «حتّى» عليها.

ج-

(وترد جارّه) أى: قد تكون حرف جر (فتختص بالظاهر) أى: تدخل على الاسم الظاهر وتجره، ولا تدخل على الضمير، نحو: «سِرتُ من البصره حتّى الكوفه» (خلافاً للمبرّد) فانه قال: «حتّى» الجارّه تدخل على الضمير أيضاً، نحو: «نصرتُ الناس حَتّاك».

(وقد يُنصب بعدها) أى: بعد «حتى» الجاره (المضارع) يعنى: قد يأتى الفعل المضارع بعد «حتى» الجاره ويصير منصوباً، ويكون نصب المضارع بعدها (ب «أن» مضمره لا بها) يعنى: أن ناصب المضارع لا يكون نفس «حتّى»، بل يقدّر «أنْ» بعد «حتّى»، وتكون «أنْ» المقدّره ناصبه للمضارع نحو: «حارَبْنا الكفار حتّى يَدخلَ المسلمون بلادَهم» أى: حتّى أن يدخل.

خلافاً للكوفيّن.

الفاء: ترد رابطه للجواب الممتنع جعله شرطاً، وحصر فى سته مواضع،

(خلافاً للكوفيين) حيث قالوا: إنّ «حتّى» هى بنفسها تَنصب المضارعَ الواقع بعدها.

[المفرده الخامسه عشره]

١٥- (الفاء: ترد) على وجهين:

أ- (رابطه للجواب الممتنع جعله شرطاً) اعلم: ان جواب الشرط قد يمكن أن يصير شرطاً نحو: «إن تنصر أنصر» ف «تنصر» فعل الشرط، و «أنصر» جواب الشرط، فيجوز قلب المثال، وجعل الجواب فى محل الشرط، وتقول: «إن أنصر تَنصر».

وقد لا يمكن أن يصير الجواب فى محل الشرط، كما إذا كان الجواب جمله إسميه، نحو: «ان تَنصر فأنا ناصر» ف «تَنصر» فعل الشرط، و «أنا ناصر» جواب الشرط، ولا يمكن أن يوضع جمله «أنا ناصر» فى محل «تنصر» لانه لا معنى لأن يقال: «ان انا ناصر تنصر» لان حرف الشرط لا يدخل على اسم، فكل جواب شرط يمتنع ان يصير شرطاً يؤتى بالفاء على ذلك الجواب لربط الجواب بالشرط.

(وحصر) ما يمتنع جعله شرطاً (فى سته مواضع):

و لربط شبه الجواب، نحو: «الذى يأتينى فله درهمٌ». وعاطفهً، فتفيد التّعقيب

أحدهما: ان يكون الجواب جمله اسميه، نحو: «إن تنصرنى فأنا

ناصرك».

الثانى: ان يكون جمله انشائيه، نحو: «ان تُحِبّ أن أنصرُكَ فَانصُرنى».

الثالث: ان يكون فعلًا جامداً، نحو: «ان تنصرنى فعسى ان انصرك».

الرابع: ان يكون فعلًا ماضياً دخل عليه «قد»، نحو: «ان تنصرنى فقد كمُل عقلك».

الخامس: ان يكون فعلًا مضارعاً دخل عليه حرف الاستقبال نحو: «من يَنصرنى فسأنصره».

السادس: ان يكون مقروناً بحرف له الصدر، ك «ما» النافيه، نحو: «إن تنصرنى فما يضيع نصرك»، وقد مرّ شىء من التفصيل حول ذلك فى أول فصل من الحديقه الثالثه.

(و) تأتى الفاء أيضاً (لربط شبه الجواب، نحو: «الذى يأتينى فله درهم») فجمله «له درهم» ليست جواباً، لانه ليس قبلها شرط حتّى تصير جواباً للشرط، ولكن مضمون «الذى يأتينى» يشبه الشرط، لان «الذى يأتينى فله درهم» مع «إن يأتِنى أحد فله درهم» فى معنى واحد، لذا وجب دخول الفاء على جمله «له درهم» حيث إنها شبه جواب لربطها بما قبلها.

ب- (وعاطفه فتفيد التعقيب) وهو وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف

والتّرتيب بنوعيه. فالحقيقىّ نحو: «قام زيدٌ فعمروٌ»، والذكرىّ نحو: «وَنادى نوحٌ رَبَّه فَقالَ» ().

وقد تفيد ترتّب لاحقها على سابقها فتسمّى فاء السببيّه، نحو:

عليه بفاصله قليله.

(و) تفيد (الترتيب) وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه، لا- قبله ولا- معه (بنوعَيه) أى: بنوعى الترتيب، وهما: الترتيب الحقيقى، والترتيب الذكرى.

(ف) الترتيب (الحقيقى) وهو أن يقع المعطوف بعد المعطوف عليه فى الواقع (نحو: «قام زيدٌ فَعمرو») والمعنى: أنَّ عمراً قام بعد أن قام زيد.

(و) الترتيب (الذكرى) وهو أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه فى الكلام والذكر، وإن كان مقارناً له فى الخارج (نحو) قوله تعالى: («ونادى نوحٌ رَبَّه فَقالَ») فان «قال» هو نفس النداء الذى نادى به نوح ربه، فهما شىء واحد، وفى وقت واحد، ولكن فى الآيه ذكر

«قال» بعد «ونادى نوح ربه».

(وقـد تفيـد) الفاء (ترتّب لاحقها) أى: ما بعـدها وهو المعطوف (على سابقها) أى: ما قبلها وهو المعطوف عليه يعنى: يكون معنى الفاء أنّ ما قبلها سبب لحصول ما بعدها (فتسمّى فاء السببيّه،نحو) قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ أَنّ

«فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً» () وقد تختصّ حينئذٍ باسم «النّتيجه» و «التّفريع»، وقد تُنبئ عن محذوف فتسمّى فصيحه عند بعض نحو: «اِضْرِب بِعَصاك الحَجَرَ فَانْفَجَرتْ» ().

الله أنْزَل مِن السَّماء ماءاً (فَتُصْبِح الأَرْضُ مُخْضَرَّةً») فالفاء الـداخله على «تُصبح» تـدل على أنّ نزول الماء من السـماء سـبب لأنْ تَخضرّ الأرض أى: تصير خضراء، كنايه عن نبات الزرع.

(وقـد تختص) الفـاء (حينئـذٍ) أى: إذا كان ما قبلها سـبباً لما بعـدها (باسم «النّتيجه» و «التّفريع») يعنى يقال لها: «فاء النتيجه» و «فاء التفريع» لان ما بعدها نتيجه لما قبلها، وفَرِع على ما قبلها، فان خروج الزرع نتيجه لنزول المطر، وفرِع لنزول المطر.

(وقد تُنبئ) الفاء العاطفه (عن محذوف) يعنى: تُخبر أنّ هناك شـيئاً محذوفاً (فتسـمّى فصـيحه عند بعض) النحويين و «الفصـيحه» أى: الدالّه، لأنّ الإفْصاح بمعنى الدلاله والإظهار.

أمّا مثال ذلک فهو (نحو: «اِضْرِب بِعَصاك الحَجَرَ فَانْفَجَرتْ») فإنّ «إنفجرت» ليست معطوفه على «اضرب» لان «اضْرِب» فعل أمر، و «انفجرت» فعل ماض ولا يعطف فعل الماضى على فعل الأمر.

قدْ: ترد إسماً بمعنى «يَكْفِى» أو «حَسْبُ»، نحو: «قَدْنى وقَدى دِرْهمٌ»، وحرف تقليل مع المضارع،

وليس هـذا الفـاء فـاء التفريع، لانـه ليس مـا قبله سـبباً وعله لمـا بعـده، إذ الأمر بالضـرب ليس عله لانفجـار الأرض بالمياه، وإنّما الضـرب بالارض هو الذى يُسـبّب خروج الماء، فالفاء الداخله على «انفجرت» تدل على أن هناك فعلاً ماضياً محذوفاً عطف عليه «إنفجرت»، تقديره: فضرب فانفجرت.

[المفرده السادسه عشره]

١٦- (قد: ترد) على وجهين:

أ- (إسماً

بمعنى «يَكْفِى» أو) بمعنى («حَسْبُ» نحو: «قَدْنى) درهمٌ» بمعنى: يَكفينى درهمٌ، (و «قَدْى درهمٌ») بمعنى حَسْبى درهم.

والفرق بينهما: أنه إذا كانت بمعنى «يكفى» فهى مبنّيه على السكون وتدخلها نون الوقايه عند الإضافه إلى ياء المتكلّم كما تدخل نون الوقايه على «يَكفى».

وإذا كانت بمعنى «حَسْب» فتستعمل على وجهين:

مبنّيه وهو الغالب نحو: «قَدْزيدٍ درهمٌ» و «قَدْنى».

ومعربه وهو قليل يقال: قدى درهمٌ بغير نون، كما يقال حَسْبى، و «قَدُ زيدٍ درهمٌ» كما يقال «حَسْبهُ درهمٌ».

ب- (وحرف تقليل) أى: داله على القله والاحتمال إذا كانت (مع) الفعل (المضارع) نحو: «قد يصدق الكذوب» أى: قليلًا يصدق أو يحتمل أن يصدق.

وتحقيق مع الماضى غالباً، قيل: وقد تقرّ به من الحال، ومِن ثَمَّ إلتُزمت فى الحاليّه المصدّره به، وفيه بحث مشهور.

(و) تكون حرف (تحقيق) أى: داله على وقوع ما بعدها يقيناً وتحقيقاً، إذا كانت (مع) الفعل (الماضى غالباً) أى: غالباً إذا كانت مع المضارع تدل على التقليل، وغالباً إذا كانت مع الماضى تدل على التحقيق لا دائماً، فنحو قوله تعالى: «قد أفلح من زكّيها» معناه: أن من زكّى نفسه أفلح يقيناً وتحقيقاً.

(قيل: وقد تقرّبه) أى: تقرب «قد» فعلَ الماضى (من الحال) أى: من الزمن الحاضر، فلو قلتَ: «نصر زيد» كان المعنى: ان النصر صدر من زيد فى الزمان الماضى، سواء كان الزمان الماضى قريباً من الحال الحاضر، أم بعيداً عنه.

أما لو قلت: «قد نصر زيد» فيفيد دخول «قد» أنّ الضرب صدر من زيد فى الزمان الماضى القريب من الحال الحاضر.

(ومِن ثَمّ) أى: من أجل أنّ دخول «قد» على الماضى تقرّب الماضى إلى الحال الحاضر (إلتُزمت) أى: وجبت «قد» (فى) الجمله (الحاليّه المصدّره به) أى: التى أولّها فعل ماض، وذلك لكى تقرّبُ الماضى

إلى الزمن الحاضر.

(وفيه) أى: فى كون دخول «قد» على الجمله الحاليه المصدّره بالماضى لأجل التقريب إلى الحال (بحث مشهور) وهو: أن الجمله الحاليه لا تكون دائماً للزمن الحاضر، فقد تكون لزمن ماض، نحو: «جاء زيد قبل سنه وقد مات أبوه» ف «مات أبوه» جمله حاليه، ولكن موت أبيه وقع فى الزمان

قط: ترد إسم فعل بمعنى «إنْتَهِ»، وكثيراً ما تحلّى بالفاء، نحو: «قامَ زيدٌ فَقَطْ». وظرفاً لاستغراق الماضى منفياً، وفيها

الماضى قبل سنه بالنسبه لوقت التكلم، وقد تكون الجمله الحاليه للزمن المستقبل، نحو: «سيأتينى زيد بعد سنه وقد مات ابنه» ف «مات ابنه» جمله حاليه، ولكن موت ابنه يقع فى الزمان المستقبل بعد سنه من حين التكلم، وكلمه «قد» إذا دخلت على الماضى إنّما تقرّبه من الزمن الحاضر فى حال التكلم لا ـ من الزمن الحالى بالنسبه للجمله الحاليه، سواء كانت للماضى أم للمضارع، أم للحال.

وعليه: فتبيّن: أن دخول «قد» على الجمله الحاليه المصدره بالماضى ليس لاجل تقريب «قد» الماضى إلى الحال فما ذُكر فى «قيل» سهو نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان الحاضر وبين ما يبيّن كيفيّه الفعل، فتفكّر.

[المفرده السابعه عشره]

١٧- (قط: ترد) على وجهين:

أ- (إسم فعل بمعنى «إنْتَهِ» وكثيراً ما تُحلّى بالفاء) أى: تدخله الفاء (نحو: «قام زيد فَقَطْ») يعنى: إذا عرفت أن زيداً قام فانْتَه عن السؤال مِن قيام غير زيد.

ب- (وظرفاً لاستغراق) زمان (الماضى) حال كونه (منفياً)، ومعنى الإستغراق أن «قط» تدل على أن النفى شامل لجميع الأزمنه الماضيه، حتّى الزمان الحاضر، نحو: «ما رأيت زيداً قَط» أى: إلى الآن لم أره (وفيها) أى:

خمس لغات، ولا تجامع مستقبلاً.

كم: ترد خبريّه وإستفهاميّه،

فى قط (خمس لغات) بل أكثر مِن خمسه لغات، ولكننا نذكر خمساً منها وهى:

الأولى:

«قَطَّ» بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومه، وهى أفصحها وأشهرها.

الثانيه: «قَطِّ» بفتح القاف وتشديد الطاء المكسوره.

الثالثه: «قُطُّ» بضم القاف وضمّ الطاء المشدده.

الرابعه: «قَطُ» بفتح القاف وضم الطاء المخفّفه.

الخامسه: «قَطْ» بفتح القاف وسكون الطاء.

(ولا تجامع) «قط» (مستقبلًا) أى: لا تذكر مع الفعل المستقبل فلا يقال: «لا ينصر زيد قَط».

[المفرده الثامنه عشره]

اشاره

۱۸- (كم: ترد) على وجهين:

أ- (خبريّه) بمعنى: كثير، نحو: «مات زيد وكَمْ أموالٍ تركها» يعنى: أموالاً كثيره تركها.

ب- (واستفهاميه) بمعنى: أىّ مقدار أو أىّ عدد ونحو ذلك، نحو: «كم درهماً عندك؟، وكم بيضاً تملك؟» أى: أىُّ مقدار من الدراهم عندك؟ واىّ عدد من البيض تملكها؟

وتشتركان فى البناء، والافتقار إلى التمييز، ولزوم الصدر،

وتختصّ الخبريه بجرّ التمييز مفرداً أو مجموعاً، والاستفهاميه بنصبه ولزوم إفراده.

(وتشتركان) أى: كم الخبريه وكم الاستفهاميه فى ثلاثه أمور:

۱- (فى البناء) يعنى: كلاهما مبنيّان على السكون.

۲- (والافتقار) أى: الاحتياج (إلى التمييز) فكلاهما لا- تَصيران معلومين إلا- إذا جىء لهما بتمييز، وتمييزهما هو الشىء الذى يُبيِّنهما، ففى «كَمْ أموالٍ ترك»: «أموال» تمييزها، وفى «كم درهماً عندك؟» «درهماً» تمييزها.

۳- (ولزوم الصدر) فكلاهما يجب أن تكونا لفظاً فى صدر الكلام، وعاملهما يتأخّر عنهما دائماً، ففى مثل: «كم أموالٍ ترك» العامل فى «كم» هو «تَرَك» لكنه يجب أن يتأخر عن «كم»، وفى «كم بيضاً تَملك» العامل فى «كم» هو «تملك» وهكذا.

(وتختصّ) «كم» (الخبريّه بجرّ التمييز) يعنى: يجب جرّ تمييزها بإضافه «كم» إلى تمييزها (مفرداً) كان التمييز (أو مجموعاً) أى: جمعاً، نحو: «كم كافرٍ قتلتُه» و «كم كافرينَ قتلتُهم» (و) تختصّ «كم» (الاستفهاميه بنصبه) أى: بوجوب نصب تمييزها (ولزوم

إفراده) أى: لزوم كون تمييزها مفرداً، تقول: «كم درهماً عندك؟» بنصب «درهماً» وإفراده ولا ـ يصح أن تقول: «كم دراهمَ عندك؟».

كَيْفَ: ترد شرطيّه فتجزم

الفعلين عند الكوفيّين.

واستفهاميّه، فتقع خبراً فی نحو: «كَيفَ زيدٌ؟» و «كيفَ أنتَ؟» ومفعولاً فی نحو: «كَيْفَ ظَنَنْتَ زيداً؟» وحالاً فی نحو: «كَيْفَ جاءَ زيدٌ؟».

[المفرده التاسعه عشره]

١٩- (كَيْفَ: ترد) على وجهين:

أ- (شرطيه، ف) تدخل على فعلين متفقين فی اللفظ والمعنی، الأول شرطه، والثانی جوابه، نحو: «كيفَ تقُمْ أقُمْ» و(تجزم الفعلين عند الكوفيين) فلا يقولون: «كيفَ تقومُ أقومُ».

ب- (وإستفهاميه، فتقع خبراً) للمبتدأ (فی نحو: «كيف زيدٌ؟») ف «كيف» خبر مقدّم، و «زيد» مبتدأ مؤخر (و «كيف أنت؟») ف «كيف» خبر مقدم، و «أنت» مبتدأ مؤخر.

(و) تقع (مفعولاً فی نحو: «كيفَ ظننتَ زيداً؟») ف «ظَننتَ» فعل قلبی وفاعل، و «زيداً» مفعوله الأول، و «كيف» مفعوله الثانی.

(و) تقع (حالاً فی نحو: «كيفَ جاء زيدٌ؟») ف «جاء» فعل و «زيد» فاعله، و «كيف» حال لزيد أی: فی أیّ حاله جاء زيدٌ؟

وفی جميع ذلک قُدّم «كيف» لأنها دائماً تكون فی صدر الكلام، ولا تتأخر.

لو: ترد شرطيه فتقتضی إمتناع شرطها، واستلزامه لجوابها، وتختصّ بالماضی ولو مؤوّلاً.

[المفرده العشرون]

٢٠- (لو: ترد) على أربعه أوجه:

أ- (شرطيه) فتدخل على جملتين، الأولی: شرطها، والثانيه: جوابها (فتقتضی إمتناع شرطها، واستلزامه) أی: استلزام الشرط (لجوابها) أی: لجواب «لو»، يعنی: أن «لو» تفيد أن شرطها إلی الآن لم يحصل، وان حصل الشرط، فيقيناً يحصل الجواب أيضاً.

وأمّا مثال ذلک فهو نحو: «لو جاءک زيد فأنا أكرمه» ف «جاءک زيد» شرط ل «لو»، و «فأنا أكرمه» جواب لها، فالمعنی: أنّ زيداً إلی الآن لم يجئک، فان حصل المجیء من زيد فی المستقبل فيحصل الاكرام منی له.

(وتختص) «لو» (ب) الدخول علی الفعل (الماضی) يعنی: يجب أن يكون شرطها فعلاً ماضياً (ولو مؤوّلاً) يعنی: انه لو كان هناک كلام دخل «لو» فيه على الفعل المضارع فيجب أن نؤوّله بالماضی، وإلا لا يصح دخول «لو» على غير الماضی، كقوله تعالی: «ولو تَری إذ المُجرِمون ناكِسُوا رُؤسِهم عندَ ربّهم» () ف

«لو» دخل على «ترى» الذى هو فعل مضارع، ولكن حيث إن أقوال الله تعالى صادقه يقيناً، فحين أنه يخبر عن شىء، يقع ذلك يقيناً، فمن

وبمعنى «إنْ» الشّرطيّه، وليست جازمه، خلافاً لبعضهم،

وبمعنى «لَيْتَ»، نحو: «لَوْ أنّ لَنا كَرَّةً» ().

ومصدريّه، وقد مضت.

شده الصدق كان حكمه حكم الإخبار عن شىء واقع فى الماضى، لذلك صح دخول «لو» على الفعل المضارع.

ب- (وبمعنى «إنْ» الشرطيّه، وليست جازمه) أى: لا تجزم شرطها وجوابها كما تجزم «إنْ» نحو: «لو يقوم زيد أقوم أنا» يعنى: إن يقم زيد أقم أنا (خلافاً لبعضهم) أى: لبعض النحويين حيث قالوا: إنّ «لو» الشرطيه تجزم كما تجزم «إن» الشرطيه، فيقولون: «لو يقمْ زيد أقمْ أنا».

ج- (وبمعنى ليت) أى: للتمنّى (نحو: «لَوْ أنّ لَنا كَرَّةً») أى: ليت كان لنا رجوع إلى الدنيا.

د- (ومصدريه) وهى التى تؤوّل مع الفعل الذى بعدها إلى مصدر ذلك الفعل، يعنى: يكون معناها كما لو حذفتها مع الفعل الذى بعدها، وجعلت مكانهما مصدر ذلك الفعل، نحو: «أيَودُّ أحدكم لو يُعمَّر ألف سنه» أى: تعمير ألف سنه (وقد مضت) «لو» المصدريّه فى «الموصول» فى باب «المبنيات».

لولا: حرف ترد لربط إمتناع جوابه بوجود شرطه، وتختصّ بالاسميّه ويغلب معها حذفُ الخبر إن كان كوناً مطلقاً.

[المفرده الحاديه والعشرون]

٢١- (لولا: حرف ترد) على ثلاثه أوجه:

أ- (لربط إمتناع جوابه بوجود شرطه) أى: لبيان أن جوابه ممتنع لان شرطه موجود وتُسمّى لولا الإمتناعيّه كقول عمر: «لولا عليٌ لَهَلَكَ عمرُ» ف «على» شَرطه، و «لهلك عمر» جوابه، والمعنى: لو لم يكن على× موجوداً، لكان عمر هالكاً، فهلاك عمر ممتنع، لأنّ علياً موجود.

(وتختصّ ب) الجمله (الاسميّه) فلا تدخل على الجمله الفعليّه، فلا يصحّ أن يقال: «لولا نصر» و «لولا ينصر» ونحوهما.

(ويغلب معها) أى: والغالب

مع «لولا» الإمتاعيه. ولعل الأصح: «ويجب معها» إذ لا خلاف فی وجوب (حذف الخبر) أی: حذف الخبر مع لولا الامتناعيه من جمله شرطها (إن كان) الخبر (كوناً مطلقاً).

إعلم أن الكون على نوعين: «كون مطلق» و «كون خاص».

فالكون المطلق هو الذی ليس له معنى سوى الوجود، وهو كما يقال: أربعه: «الوجود» و «الثبوت» و «الكون» و «الحصول» وكلّ ما يشتق عن هذه الأربعه من الماضی والمضارع وإسم الفاعل وغيرها. وإنما قيل له «الكون المطلق» لان كلّ واحد منها ينسجم مع كلّ فعل وكلّ حدث، ويصحّ إطلاقه على كلّ فعل، تقول: «كون زيد ناصراً» و «حصول المجیء لزيد»

وللتّوبيخ؛ فتختصّ بالماضی.

و «ثبوت القيام لعمرو، و «وجود الذهاب لباقر» ونحو ذلک.

والكون الخاص هو الذی كان له بالاضافه إلی معنی الوجود معنی آخر، مثل الضَرب، فانه حدث خاص بالاضافه إلی أن له ثبوتاً ووجوداً، والقيام حدث خاص بالاضافه إلی أنه حاصل وموجود وثابت وكائن فی كلّ مَن يتصف بالقيام، وهكذا غير ذلک.

وعليه: فان كان الخبر فی جمله شرط «لولا» الإمتناعيه كوناً مطلقاً، نحو: «لولا علی لهلک عمر» الذی اصله: لولا علیٌ موجود لهلک عمر، ف «علی» مبتدأ، و «موجود» خبره، فالغالب على قول المصنف + و «فيجب» على قول غيره حذف هذا الخبر، ولا يجوز ذكره بأن تقول: لولا علی موجود لهلک عمر.

وان كان الخبر فی جمله شرط «لولا» الإمتناعيه كوناً خاصاً لم يجز حذفُه، نحو: «لولا زيد قائم لأتيتک» ف «قائم» كون خاص، ولا يجوز حذفه ويقال: لولا زيد لأَتَيتُک، قاصداً: لولا زيد قائم لأَتَيتُک.

ب- (وللتوبيخ) وهو اللوم على ترک الفعل فی الزمان الماضی (فتختصّ ب) الدخول على الفعل (الماضی) نحو: «إن كنت تحب زيداً فلولا أكرمته» تريد بذلک

ملامته على ترک اکرام زید فی الزمن الماضی، ولا تدخل على غیر الماضی، لا على المستقبل، ولا على الجمله الاسمیه، ولا على غیرهما.

وللتّحضیض والعَرْض؛ فتختصّ بالمضارع ولو تأویلاً.

لمّا: ترد لربط مضمون جمله بوجود مضمون اُخرى،

ج- (وللتحضیض والعَرْض) فالتحضیض: هو طلب شیء بشدّه وقوه، والعرض: هو الطلب بلین وعَطْف (فتختصّ ب) الدخول على الفعل (المضارع ولو تأویلاً) أی: لو دخلت على غیر المضارع وجب تأویله بالمضارع لیصحّ الکلام.

أمّا مثال ذلک فالتحضیض نحو: «لَوْلا تَسْتَغْفِرونَ الله لَعَلّکم تُرْحَمون» () أی: استغفروا الله.

والعَرْض نحو: «لولا تَنْزِلُ عندنا فَتُصِیبَ خیراً» أی: انزل عندنا.

ولو دخلت على الماضی وجب تأویل الماضی بالمضارع، نحو قوله تعالى: «لَوْلا أَخَّرْتَنی إلى أجَلٍ قَرِیب» () أی: لولا تُؤَخِّرنی، بمعنى: أَخِّرْنی.

[المفرده الثانیه والعشرون]

۲۲- (لمّا: ترد) على ثلاثه أوجه:

أ- (لربط مضمون جمله بوجود مضمون) جمله (أخرى) یعنی: أنها تفید أن وجود مضمون الجمله الثانیه کان سببه وجود مضمون الجمله الأولى

نحو: «لمّا قُمْتَ قمْتُ»، وهل هی حرف أو ظرف؟ خلاف.

وحرف إستثناء، نحو: «إنْ کُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَیْها حافِظٌ» ().

وجازمه للمضارع ک «لَمْ» وتفترقان فی خمسه اُمور.

(نحو: «لما قُمتَ قُمْتُ») فقیامی وُجِد لأجل أن قیامک وُجِد.

(وهل هی) أی: «لمّا» (حرف أو ظرف؟ خلاف) قال سیبویه: إنها حرف وجودٍ لوجودٍ وقال بعض: إنها ظرف بمعنى «حین» وقال بعض آخر: انها ظرف بمعنى «إذ».

ب- (وحرف إستثناء) مثل «إلّا» (نحو) قوله تعالى: («إنْ کُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَیْها حافِظٌ») فإنّ «إنْ» بمعنى النفی، یعنی: ما کلّ نفس إلّا علیها حافظ.

ج- (وجـازمه للمضـارع ك «لَمْ») نحو: «لمّـا ينصـر زيـدٌ» أى: مـا نصـر زيـد، لكن «لمّا» الجازمه و «لم» تشتركان فى أربعه أمور: الحرفيّه والنفى والجزم والقلب إلى الماضى. (وتفترقان فى خمسه أمور):

الأول: أنّ «لمّا» لا

تقترن بأداه الشرط، لا يقال: إنّ لمّا تقُمْ» ولكنّ «لم» تقترن بأداه الشرط نحو قوله تعالى: «وإنْ لم تَفْعَل فَما بَلّغْتَ رِسالَتَهُ» ().

الثانی: أنّ منفیّ «لمّا» یتّصل بالحال، فمعنی «لمّا ینصر زیدٌ» هو: أن زیداً ما نصر فی الزمان الماضی وإلی الآن، بخلاف «لَم» فانّ منفیها یحتمل الاتصال

إلی الآن ویحتمل الإنقطاع، فمعنی «لم ینصر زید» یمکن أن یکون عدم النصر قبل یومین، ویمکن أن یکون عدم النصر مستمراً إلی زمان التکلم، ولاجل ذلک لا یجوز أن تقول: «لمّا یضرب زیدٌ أمسِ»، لأنّ منفیها یتصل بزمان التکلم ویجوز أن تقول: «لم یضرب زیدٌ أمس».

الثالث: أنّ منفیّ «لمّا» لا یکون إلا الماضی القریب من الحال، فلا یجوز أن تقول: «لمّا ینصر زید منذ العام الماضی»، ومنفیّ «لم» قد یکون الماضی البعید، فیصح أن تقول: «لم ینصر زید منذ عشر سنوات».

الرابع: أنّ منفیّ «لمّـا» یُتوقع ثبوته، فقولک «لمّا ینصر زید» معناه: أن زیداً إلی الآن ما نصر ولکن یتوقع صدور النصر منه فی المستقبل، بخلاف «لم» فانها تنفی ما بعدها فی الزمان الماضی، مِن دون أن یتوقع ثبوته، فنحو «لم ینصر زیدٌ» معناه: زید ما نصر فی الزمان الماضی، ولیس فی معناه: أنه یتوقع صدور النصر منه فی المستقبل.

الخامس: أن منفیّ «لمّا» یجوز حذفه فی الشعر والنثر دلیلٍ، تقول: «قَرُب الموت ولَمّا» أی: ولَمّا یقعْ، ولا یجوز حذف منفیّ «لم» إلّا لضروره الشعر.

ما: ترد

إسمیّه وحرفیّه.

فالاسمیّه ترد موصوله ونکره موصوفه، نحو: «مررتُ بما مُعجِبٍ لک»، وصفه لنکره، نحو: «لأمْرٍ مّا جَدَعَ قصیرٌ أنْفَه»،

[المفرده الثالثه والعشرون]

۲۳- (ما: ترد) علی وجهین:

(إسمیّه وحرفیّه)

أ- (فالاسمیّه ترد) علی سته أنواع:

الأول: (موصوله) بمعنی الذی والتی وفروعهما کقوله تعالی: «إنَّکُم وَما تَعْبدُونَ مِن دُونِ الله حَصَبُ جَهنَّمَ»

() يعنى: والاشياء التى تَعبدونها.

(و) الثانى: (نكره موصوفه) أى: نكره جىء لها بصفه (نحو: «مررتُ بما مُعجِبٍ لك») أى: مررتُ بشىء يُعجِبك، ف «ما» نكره، لانه ليس المراد منها شيئاً معلوماً، و «معجب لك» صفه ل «ما» يعنى: مررت بشىء صفته أنه يُعجبك.

(و) الثالث: (صفه لنكره) ومثال ذلك (نحو: «لأمْرٍ مّا جَدعَ قصيرٌ أنفَه») أى: لأمر عظيم قَطَع قَصيرٌ أنْفَه، ف «ما» صار بمعنى «عَظيم» صفه ل «أمر» الذى هو نكره، و «قَصير» إسم شخص.

وشرطيه زمانيه وغير زمانيه، واستفهاميه.

والحرفيةُ ترد

مشبّه ب «ليس»، ومصدريه زمانيه

(و) الرابع: (شرطيه زمانيه) أى: تدل على الزمان، كقوله تعالى «فَمَا استَقامُوا لكم فَاسْتَقِمُوا لهم» () أى: استقيموا لهم مده استقامتهم لكم، فإنّ «ما» صارت بمعنى الزمان والمده، وهى متضمنه معنى «إن» الشرطيه.

(و) الخامس: شرطيه (غير زمانيه) أى: غير داله على الزمان، كقوله تعالى: «وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْه اللهُ» () فإنّ «ما» شرطيه، ولكن ليس فيها معنى الزمان يعنى: إن تفعلوا خيراً يعلمه الله. ولا يخفى أنّ «ما» الشرطيه جازمه، و «تفعلوا» فى الآيه كانت «تفعلون» فحُذف النون للجزم.

(و) السادس: (استفهاميه) أى: داله على الإستفهام، نحو: «ما قال لك زيد؟» يعنى: أىّ شىء قال لك زيد؟

ب- (والحرفيّه: ترد) على خمسه أنواع:

الأول: (مشبّهه ب «ليس») مِن حيث المعنى والعمل، فتنفى كما أن «ليس» ينفى، وترفع الاسم وتنصب الخبر كما أن «ليس» يرفع الاسم وينصب الخبر، نحو: «ما زيدٌ قائماً» أى: ليس زيد قائماً.

(و) الثانى: (مصدريه زمانيه) أى: تُؤَوَّل هى ومعمولها إلى مصدر

وغير زمانيه، وصله وكافّه.

معمولها، وتدلّ على الزمان، كقوله تعالى: «ما دُمْتُ حيّاً» () أى: مده زمان دَوامى حياً.

(و) الثالث: مصدريه (غير زمانيه) أى: لا تدل على الزمان ولكنها تُؤَوَّل هى ومعمولها

إلى مصدر معمولها، كقوله تعالى: «حتّى إذا ضاقَتْ عليهم الأرضُ بما رَحُبَت» () أى: بِرَحْبِها، فأَوِّلت «رَحُبَت» إلى المصدر، وهو «الرَّحْب» لأجل «ما» وليس فيها معنى الزمان.

(و) الرابع: (صله) وهى زائده يؤتى بها لِيوصل بها إلى وزن الشعر أو حسن السجع أو تزيين اللفظ كما قيل ولذا يقال لها: «صله» نحو قوله تعالى: «فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لهم» (). أى: بِرحمةٍ و «ما» زائده.

(و) الخامس: (كافّه) أى: تكف العامل عن العمل، فمثلًا تدخل بعد كاف الجر، فلا تجُرّ الكاف، نحو قول الشاعر:

«أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهدٍ

كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه»

أى: كسيف عمرو، فكان «سيف» مجروراً بالكاف، فلمّا دخلت «ما» بعد الكاف لم تعمل «الكاف» فى «السيف» وصار «السيف» مرفوعاً.

هل: حرف إستفهام، وتفترق عن الهمزه: بطلب التصديق وحده، وعدم الدخول على العاطف،

[المفرده الرابعه والعشرون]

۲۴- (هل: حرف إستفهام) تقول: «هل قام زيد؟» للاستفهام عن قيام زيد.

(وتفترق) أى: تختلف «هل» (عن الهمزه) التى للاستفهام بخمسه أمور:

الأول: (يطلب التصديق وحده) يعنى: أن «هل» تأتى لطلب التصديق فقط، ولا تأتى لطلب التصور، تقول «هل قام زيد؟» ولا تقول: «هل زيد قام أم عمرو» لأن الأول للتصديق، والثانى للتصور، بخلاف الهمزه فانها تأتى لِطلب التصديق ولطلب التصوّر، وقد سبق فى أول الحديقه الخامسه معنى التصديق والتصور.

(و) الثانى: (عدم الدخول على العاطف) يعنى: إذا كان مع هل حرف عطف فلا يتقدم «هل» على حرف العطف، بل يتقدم حرف العطف على هل، كقوله تعالى: «فَهَلْ يُهْلَكُ إلاّ القومُ الفاسِقُونَ» () ف «الفاء» حرف عطف إجتمع مع «هل» وتأخّر «هل» عن العاطف بخلاف الهمزه، فانها إن اجتمعت مع حرف العطف تتقدّم على حرف العطف، كقوله تعالى: «أفَلَمْ يَسيروا فى الأرض فَيَنظُرُوا» ()

فالهمزه إستفهاميه والفاء حرف عطف، تقدمت الهمزه على الفاء.

والشـرط، وإسمٍ بعده فعل، والاختصاص بالإيجاب، فلا يقال: «هل لم يَقُم زيدٌ؟» بخلاف الهمزه، نحو: «أَلَمْ نَشْرَح لك صَدْرَكَ» ().

(و) الثـالث: عـدم دخول «هل» على (الشـرط) يعنى: إذا اجتمعت «هل» مع أداه الشـرط فلا يتقـدّم «هل» على أداه الشـرط بل أداه الشـرط هى التى تتقـدّم على «هل»، نحو: «إنْ جاء زيد هل تُكرمنى؟» بخلاف الهمزه فانها إن اجتمعت مع أداه الشـرط تتقدم هى على أداه الشرط، نحو قوله تعالى: «أفإنْ مِتَّ فهم الخالدونَ» (). فالهمزه للإستفهام و «إنْ» أداه الشرط، تقدمت الهمزه على «إن».

(و) الرابع: عـدم دخول «هل» على (إسم بعـده فعل) فلا يقال: «هل زيـدٌ ضـربتَه» برفع زيـد بل يجب نصب زيد، بناءاً على أنّ قبله فعل مقدّر نَصَب ذلك الفعل «زيداً»، حتّى تكون «هل» فى الحقيقه داخله على ذلك الفعل المقدّر لا على الاسم، بخلاف الهمزه فانها تدخل على الاسم الذى بعده فعل، تقول: «أزيدٌ ضربتَه؟» برفع زيد، ف «زيد» مبتدأ، وجمله «ضربته» خبره.

(و) الخامس: (الاختصاص بالايجاب) يعنى: أن هل تختص بالـدخول على كلام موجَب، ولا تدخل على النفى (فلا يقال: هل لَمْ يقُم زيدٌ؟» بخلاف الهمزه) فانها تدخل على النفى كما تدخل على الايجاب (نحو) قوله سبحانه: («ألم نَشْرَحْ لك صَدْرَك».

اللهمّ اشـرح صـدورنا بأنوار المعارف، ونوّر قلوبنا بحقائق اللطائف، واجعل ما أوردناه فى هـذه الورقات خالصاً لِوجهك الكريم، وتقبّله منّا، إنّك أنت السميع العليم، فانّا نتوسّل إليك بحبيبك محمّد سيّد المرسلين وآله الأئمّه المعصومين، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

اللهمّ اشـرح صـدورنا بـأنوار المعـارف، ونوّر قلوبنـا بحقـائق اللطـائف، واجعـل ما أوردناه فى هـذه الورقات) جمع ورقه (خالصـاً لوجهك الكريم، وتقبّله منّا،

إنّك أنت السـميع العليم، فإنّا نتوسّل إليك بحبيبك محمّـد سـيّد المرسـلين وآله الأئمّه المعصومين، صـلوات الله وسـلامه عليهم أجمعين) هذا كان آخر ما أورده المصنف + فى هذا الكتاب.

سبحان ربّك ربّ العزّه عمّا يصفون، وسلام على المرسلين، (والحمد لله ربّ العالمين). تمّ كتاب «شرح الصمديه» فى يوم السبت العشـرين من شهر شوال سنه ألف وثلاثمائه وإثنين وثمانين = بنشغ» فى جوار سيد الشهداء الإمام الحسين بن على عليهما الصلاه والسلام بكربلاء المقدسه.

* * *

پی نوشتها

() راجع كتاب (الحدائق النديه فى شرح الفوائد الصمديه) للعالم الشيعى السيد عليخان (رحمه الله) ص۵، وكتاب (السيوطى) فى شرِح الفيه ابن مالـك فى النحو للعالم السـنى جلال الـدين السـيوطى ص۵ وكتـاب (الامام على صوت العـداله الإنسانيه) للكاب المسيحى جورج جرداق الجزء الأول ص۱۰۳. (الشارح).

() قال السيد عليخان (قدّس سرّه): مراده بالأخ الأخ الجسمانى، لا الأخ الدينى فحسب. (الشارح).

() أى: مع كسبه

() السويق: الناعم من دقيق الحنطه أو الشعير. والملتوت بمعنى المخلوط. والمعنى: أكثر شربى الدقيق المخلوط بشىء من الماء أو السمن.

() النحل ۱۶: ۵۸.

() الروم ۳۰: ۱۷.

() مريم ۱۹: ۲۰.

() هود ۱۱: ۱۰۷ و ۱۰۸.

() الحج: ۲۲: ۶۳.

() النساء ۴: ۱۳۷.

() النازعات ۷۹: ۲۶.

() العنكبوت: ۲۹: ۵۱.

() مريم ۱۹: ۳۰.

() إبراهيم ۱۴: ۱۰.

() ص ۳۸: ۳.

() البقره ۲: ۷۱.

() الإسراء ۱۷: ۸.

() محمدّ ۴۷: ۴.

() الرحمان ۵۵: ۱۰.

() الأعراف ۷: ۶۳.

() البقره ۲: ۱۳۵.

() مريم ۱۹: ۴.

() مريم ۱۹: ۴.

() الأنفال ۸: ۲۶.

() التفسير الكبير ۱: ۲۰۵.

() المائده ۵: ۸۳.

() النساء: ۴: ۶۶.

(). يوسف ۱۲: ۲۹.

() الحاقّه ۶۹: ۷.

() النساء ۴: ۱۱.

() التوحيد ۱۱۲: ۱.

() طه ۲۰: ۶۳.

() العنكبوت ۲۹: ۵۱.

() البقره ۲: ۱۸۴.

() ص ۳۸: ۲۶.

() الأحزاب: ۳۳: ۳۷.

()

البقره ۲: ۹۶.

() المرسلات ۷۷: ۳۸.

() الرعد ۱۳: ۲۳.

() الأنعام ۶: ۱۴۸.

() الفاتحه ۱: ۶ و۷.

() البقره ۲: ۲۱۷.

() إنما أضيف كلمه «حاصل أو خطأ» إلى هذا المثال والأمثله الآتيه، لان المصدر مع معمولاته جميعاً يكون بمنزله كلمه واحده، لاضافه المصدر إلى معموله، والمضاف مع المضاف إليه أيضاً كلمه واحده، فيكون المصدر مع معمولاـته جميعاً مبتدأ، و «حاصل أو خطأ» يكون خبراً له.

() البقره ۲: ۲۵۱.

() الكهف: ۱۸، ۱۸.

() المزمّل ۷۳: ۲۰.

() الأنفال: ۸، ۳۳.

() لقمان: ۳۱، ۱۳.

() الصّافات ۳۷: ۶۹.

() التغابن ۶۴: ۷.

() المعارج ۷۰: ۶ و۷.

() الكهف ۱۸: ۱۲.

() البقره ۲: ۱۸۴.

() التوبه ۹: ۶.

() الحاقّه: ۶۹: ۱–۲.

() الأعراف ۷: ۲۶.

() الإخلاص ۱۱۲: ۱.

() الصف ۶۱: ۵.

() یوسف ۱۲: ۶۵.

() مریم ۱۹: ۳۰.

() الکهف ۱۸: ۱۲.

() مریم ۱۹: ۳۳.

() الأنفال ۸: ۲۶.

() الأعراف ۷: ۱۸۶.

() الروم ۳۰: ۳۶.

() البقره ۲: ۲۸۱.

() المُلک ۶۷: ۱۹.

() فصّلت ۴۱: ۴۳..

() یونس ۱۰: ۶۵.

() ص ۳۸: ۸۴.

() الواقعه: ۵۶: ۷۶.

() آل عمران ۳: ۵۳.

() یس ۳۶: ۱–۳.

() فاتحه الکتاب ۱: ۷.

() إبراهیم ۱۴: ۱۰.

() البقره ۲: ۶.

() المزمّل ۷۳: ۲۰.

() يوسف ۱۲: ۹۶.

() الملک ۶۷: ۲۰.

() يس ۳۶: ۳۲.

() الأنفال ۸: ۵۸.

() طه ۲۰: ۶۳.

() الانشقاق ۸۴: ۱.

() التّوبه ۹: ۶.

() البقره ۲: ۶.

() الرّعد ۱۳: ۱۶.

() الضّحی ۹۳: ۹ و۱۰.

() الإنسان ۷۶: ۳.

() التوبه ۹: ۱۰۶.

() الإسراء: ۱۷: ۱۱۰.

() هود ۱۱: ۴۵.

() الحجّ ۲۲: ۶۳.

() البقره ۲: ۶۰.

() السجده ۳۲: ۱۲.

() الشعراء ۲۶: ۱۰۲.

() النمل ۲۷: ۴۶.

() المنافقون ۶۳: ۱۰.

() الطارق ۸۶: ۴.

() المائده ۵: ۶۷.

() الأنبياء ۲۱: ۹۸.

() التوبه ۹: ۷.

() البقره ۲: ۱۹۷.

() مريم ۱۹: ۳۱.

() التوبه ۹: ۱۱۸.

() آل عمران ۳: ۱۵۹.

() الاحقاف

۴۶: ۳۵.

() يوسف ۱۲: ۱۰۹.

() الانشراح ۹۴: ۱.

() الأنبياء ۲۱: ۳۴.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِینَ یَعْلَمُونَ وَالَّذِینَ لَا یَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمیة للدراسات الكمبیوتریة فی أصفهان بإشراف آیة الله الحاج السید حسن فقیه الإمامی عام ۱۴۲۶ الهجری فی المجالات الدینیة والثقافیة والعلمیة معتمداً علی النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائیین والمثقفین فی الجامعات والحوزات العلمیة.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفیر المصادر فی العلوم الإسلامیة وتبعثرها فی أنحاء البلاد وصعوبة الحصول علی مصادرها أحیاناً، تهدف مؤسسة القائمیة للدراسات الكمبیوتریة فی أصفهان إلی التوفیر الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلی الباحثین فی العلوم الإسلامیة وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونیة من الكتب والمقالات العلمیة والدراسات المفیدة وهی منظمة فی برامج إلكترونیة وجاهزة فی مختلف اللغات عرضاً للباحثین والمثقفین والراغبین فیها.

وتحاول المؤسسة تقدیم الخدمة معتمدة علی النظرة العلمیة البحتة البعیدة من التعصبات الشخصیة والاجتماعیة والسیاسیة والقومیة وعلی أساس خطة تنوی تنظیم الأعمال والمنشورات الصادرة من جمیع مراكز الشیعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامیة وتعالیم القرآن وآل بیت النبیّ علیهم السلام

تحفیز الناس خصوصا الشباب علی دراسة أدقّ فی المسائل الدینیة

تنزیل البرامج المفیدة فی الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثین والمحققین فی الحوازت العلمیة والجامعات

توسیع عام لفكرة المطالعة

تهمید الأرضیة لتحریض المنشورات والكتّاب علی تقدیم آثارهم لتنظیمها فی ملفات الكترونیة

السیاسات:

مراعاة القوانین والعمل حسب المعاییر القانونیة

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتینیة وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمی البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.۴

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.